الجامعـــــة الإســـــلامية بغـــــزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــــــــــــة الآداب
قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

التحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية باستخدام (GIS)

(دراسة في جغرافيا العمران)

Spatial Analysis of The Network in The Main Cities in The West Bank Using (GIS)
Study in Settlements Geography

إعداد الطالبة

رجاء إبراهيم الكحلوت

إشراف الدكتور

رائد أحمد صالحة

أستاذ جغرافيا العمران والتخطيط المساعد

بكلية الآداب- قسم الجغرافيا

1437هـ- 2016م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية باستخدام (GIS)

(دراسة في جغرافيا العمران)

Spatial Analysis of The Network in The Main Cities in The West Bank Using (GIS)

Study in Settlements Geography

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب/ة: رجاء إبراهيم الكحلوت Student's name

التوقيع: رجاء Signature

التاريخ: ١٦/ ٠٥ / ٢٠١٦ Date:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم..... ج.س.غ/35/..... Ref

التاريخ..... 2016/03/20م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **رجاء ابراهيم خليل الكحلوت** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم الجغرافيا**، وموضوعها:

التحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية باستخدام (GIS): دراسة في جغرافية العمران

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 11 جمادى الآخر 1437هـ، الموافق 2016/03/20م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. رائد أحمد صالحة	مشرفاً و رئيساً	.....
د. فوزي سعيد الجدبة	مناقشاً داخلياً	.....
د. محمد أنور الخطيب	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/**قسم **الجغرافيا**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف +970 (8) 286 0700 Tel: فاكس +970 (8) 286 0800 fax: P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine
www.iugaza.edu.ps public@iugaza.edu.ps

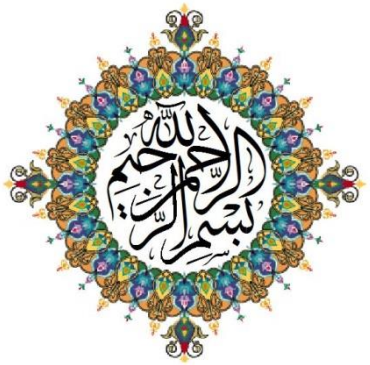

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالمُؤمِنُونَ وَسَتَرَدُّون إلى عالِمِ الْغيبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِئُكُم بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَظيم

(سورة التوبة: الآية 105)

إهداء

إلى من أَحمل اسمه بكلِ فخرٍ... إلى أغلى الغوالي... إلى روح والدي الحبيب رحمهُ الله وطيبَ ثراه...

إلى من تحت قدميها الجنان إلى نبعِ الحنان إلى والدتي الغالية...

الى أغلى وأعز ما أملك في هذه الدنيا... إلى من جعلوا لي هدفاً في الحياة أسعى لتحقيقه... إلى أبنائي الأعزاء هشام ومها ووسيم...

إلى زوجي العزيز...

إلى إخوتي وأخواتي الأحباء...

إلى أهلي وأحبائي جميعاً...

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين. أساتذتي الكرام ولاسيما الدكتور/ رائد أحمد صالحة

اليهم جميعاً أُهدي هذا البحث ثمرة جهدي المتواضع.

سائلةً المولى- عز وجل- أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

الطالبة

رجاء الكحلوت

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، أحمدك ربي سبحانك لما أنعمت على من نعمٍ ظاهرةٍ وباطنة، ويسرت لى إتمامَ هذا البحث المتواضع.

وانطلاقاً من قوله تعالى: **[وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ]** وإيماناً بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف، فإني أتقدم **بأسمى آياتِ الشكرِ والتقدير والمحبة إلى جامعتي الغرّاء وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية فيها، الذين حَمَلوا أقدسَ رسالةٍ في الحياة، والذين مهّدوا لنا طريقَ العلمِ والمعرفة.**

كما وأتقدم بخالص الشكر والعرفان وجُل الاحترام والتقدير **للدكتور/ رائد أحمد صالحة –حفظه الله،** لتفضله بقبول الإشراف على هذا البحث، وعلى ما بذله من جهد، ووقت في سبيل خروج هذا العمل بمنهجية علمية صحيحة، فله مني أسمى آيات الشكر على فضله الذي فاق كل تقدير، وخالص دعائي لسيادته بوافر الصحة ودوام العافية.

كما أتوجه بأسمى آيات الشكر وعظيم التقدير إلى **الدكتور: فوزي الجدبة –رئيس قسم الجغرافيا في الجامعة الإسلامية، والدكتور محمد الخطيب لتفضلهما بالموافقة على قبولِ مناقشةِ تلكَ الرسالة فجزاهما الله عني خير الجزاء.**

كما أُسدي عميق شكري وعظيم امتناني إلى **الدكتور يحيى رشدي السراج** على المساعدة المتواصلة والمُؤَازرة الدائمة خلالَ مراحلَ بحثي.

كما أتقدم بخالص الامتنان ووافر التقدير إلى الأستاذة فدوى عابد لما قدمته لي من مساعدات في كتابة الرسالة، والأخت/ نورا أبو سنيمة التي كانت رفيقة دربي في مراحل كتابتي للرسالة، والأخت/ كفاح الصوفي.

والشكر موصول لكل من ساعد وساند ولو بدعوة في ظهر الغيب فجزى الله الجميع خير الجزاء.

الطالبة

رجاء الكحلوت

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة شبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية، وهي المعروفة بعواصم المحافظات والتي بلغ عددها اثنا عشر مدينة (رام الله والبيرة والقدس ونابلس والخليل وبيت لحم وجنين وقلقيلية وسلفيت وطولكرم وطوباس وأريحا) حيث أن كل مدينة تقع في محافظة باستثناء محافظة رام الله والبيرة والتي يوجد بها مدينتين رئيستين.

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على تصنيف المراكز العمرانية في شبكة المدن الرئيسية للضفة الغربية ودراسة العلاقة بين فئات التصنيف، والتعرف على أنماط التوزيع المكاني لشبكة المدن في الضفة الغربية، الوقوف على تحديات العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في التوزيع المكاني والحجمي والوظيفي، ودراسة استخدامات الأَراضي داخل المدن الرئيسة، كما تناولت العلاقات المكانية بين المدن الرئيسية.

وتناولت دراسة التقسيمات الإدارية في محافظات الضفة الغربية، والتحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، والتوزيع الحجمي للمراكز الحضرية في الضفة الغربية، كما تناولت الخصائص الطبيعية والسكانية وأثرها على شبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية، وناقشت مورفولوجية شبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية والمخططات الهيكلية لشبكة المدن في الضفة الغربية وأخيراً تناولت العلاقات المكانية بين المدن الرئيسة.

اعتمدت الدراسة على بعض المناهج، ومنها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي والمنهج الاقليمي.

وكان من أَهمِ النتائج التي توصلت إليها الدراسة أَنَّ المساكن في المدن الرئيسة تعتمد بشكل كبير على شبكات الكهرباء العامة وشبكات المياه العامة وشبكات الصرف العامة وهذا بسبب توفر الخدمات بشكل كبير في المدن، كما أَنَّ نمط المساكن السائد في المدن هو نمط الشقة، كما دلت الدراسة على وجود علاقات مكانية بين المدن الرئيسة في الضفة الغربية.

وأَوصت الدراسة بضرورة التوسع الأفقي في مدن الضفة الغربية للحد من توسع المستعمرات الاسرائيلية كما أوصت بضرورة الدعم المادي والمعنوي للمدن الرئيسة في الضفة الغربية.

Abstract

The study dealt with the network of the main cities in the West Bank، and which is known as the capitals of the provinces which an twelve city (Ramallah Jerusalem، Nablus، Hebron، Bethlehem، Jenin، Qalqilya Salfit، Tulkarem Tubas and Jericho) As each city is located in a province، except of Ramallah and Al Bireh where there are two major cities in it.

This study aimed to identify the classification of urban centers in the West Bank and the study of the relations between categories، and to identify the Patterns of spatial distribution of the network of cities in the West Bank، Also to identify the challenges and geographical natural and human factors affecting on spatial size and functional distribution and the spatial relation of cities in the West Bank.

In addition to the study of land use inside the main cities، the study also dealt with the spatial relations between the main cities through the study of the administrative divisions in the Provinces of the West Bank، and spatial analysis of network of the major cities in the West Bank، by using geographic information systems، and the size distribution of urban centers in the West Bank.

Besides I studied the natural and demographic characteristics and its impact on the network of the main cities in the West Bank، and Structural schemes of the network of the cities network in the West Bank and plans for structural network of cities in the West Bank. Then at the end of this study I talked about the spatial relations between the main cities.

This study relied on some of the approaches as historical descriptive analytical inductive and regional approach.

One of the most important findings of the study is that the housing in main cities depends massively on public electricity networks and public water network and public sewage network and that due to the availability of services greatly in cities. Also the prevailing Pattern of housing in the cities is a flat (apartment) And the study showed the need for horizontal expansion in the cities of the West Bank To limit the expansion of the Israeli colonies and recommended necessity of moral and material support of the main cities an the west Bank.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
آية	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ت
ملخص الدراسة باللغة العربية	ث
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ج
فهرس الموضوعات	ح
فهرس الجداول	س
فهرس الأشكال	ض
المقدمة	1
أولاً – مشكلة الدراسة وأسئلتها	2
ثانياً – حدود الدراسة	3
أ– الحد المكاني	3
ب– الحد الزماني	4
ثالثاً – فرضيات الدراسة	5
رابعاً – أهداف الدراسة	5
خامساً – أهمية الدراسة	5
سادساً – مصادر الدراسة (طرق جمع المعلومات)	6
سابعاً – منهج الدراسة	6
ثامناً – أسباب اختيار الموضوع	7
تاسعاً – المصطلحات	8
عاشراً – الدراسات السابقة	9
ملخص الدراسات السابقة	13
التعقيب على الدراسات السابقة	14
الحادي عشر– محتوى الدراسة	15
الفصل الأول **المراكز العمرانية في محافظات الضفة الغربية**	**16**
التمهيد	18
أولاً – التقسيمات الإدارية في محافظات الضفة الغربية :–	20

1- الحكم المحلي في العهد العثماني 21
2- الحكم المحلي في عهد الانتداب البريطاني 21
3- الحكم المحلي في عهد الإدارة المصرية والأردنية 23
4- الحكم المحلي في عهد الاحتلال الإسرائيلي 23
5- الحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية :- 24
أ- بلديات 25
ب- المجلس المحلي 26
ت- المجلس القروي 26
ث- لجنة مشاريع 27
ج- مخيم 27
ثانياً - النشأة والتطور العمراني في الضفة الغربية..... 29
1- عوامل نشأة المدن في الضفة الغربية 29
2- وظائف المدن في الضفة الغربية 30
ثالثاً - التحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية 31
1- المتوسط المكاني والمتوسط المكاني الموزون 31
2- المدينة المركزية والمدينة المركزية الموزونة 31
3- المسافة المعيارية والمسافة المعيارية الموزونة 32
4- الشكل البيضاوي المعياري للتشتت (الاتجاه العام للتوزيع) 32
5- قرينة الجار الأقرب 34
رابعاً - التوزيع الحجمي للمراكز الحضرية في الضفة الغربية 35
1- قانون المدينة الأولى (مارك جيفرسون) 35
2- قانون المرتبة والحجم (زيبف) 36
3- مؤشر التوازن الحضري 38
ملخص 39
الفصل الثاني
الخصائص الجغرافية للضفة الغربية وأثرها على شبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية 40
التمهيد 42
أولاً - الخصائص الطبيعية 42

1- الموقع 42
أ- الموقع الفلكي 43
ب- الموقع النسبي 55
ت- الموقع الطبيعي 55
ث- الموقع العمراني 57
2- موضع الضفة الغربية 58
أ- مظاهر السطح 60
ب- إقليم الهضبة الداخلية 60
ت- التركيب الجيولوجي 61
ث- التربة 63
ج- مناخ الضفة الغربية 65
ح- موارد المياه 71
ثانياً - الخصائص السكانية 73
1- النمو السكاني 73
2- التوزيع السكاني 74
3- الكثافة السكانية 78
4- حجم الأسرة 79
5- خصائص السكان 80
أ- التركيب العمري 81
ب- التركيب النوعي 83
ت- الحالة التعليمية 83
ث- الحالة الاجتماعية (الزواجية) 85
ج- التركيب الاقتصادي 87
6- مستقبل السكان 89
الخاتمة 91

الفصل الثالث

مورفولوجية شبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية 93

التمهيد 95
أولاً - تطور عدد المباني والوحدات السكنية 96

1- تطور عدد المباني والوحدات السكنية 96
2- الاستخدام الحالي للمبني 98
ثانياً - المسكن وصفاته 99
1- نوع المسكن 99
2- مساحة المسكن 103
3- مادة بناء المسكن 104
4- ملكية المسكن 106
5- درجة التزاحم 109
6- عدد الغرف في المسكن 112
ثالثاً - الخدمات الأساسية المتوفرة في المسكن 113
1- شبكة المياه 113
2- شبكة الكهرباء 115
3- شبكة الصرف الصحي 118
رابعاً - العوامل المؤثرة في شبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية 119
خامساً - مشكلة الإسكان في المدن الرئيسية في الضفة الغربية 139
1- ملامح المشكلة السكانية 139
2- أسباب المشكلة السكانية 139
الخاتمة 142

الفصل الرابع

المخططات الهيكلية لشبكة المدن في الضفة الغربية 143

تمهيد 145
مفهوم التخطيط 145
أهداف التخطيط 147
أنواع التخطيط 147
1- التخطيط العام 147
2- المخطط الهيكلي 148
أهداف المخطط الهيكلي 149
مكونات المخطط الهيكلي 150
استعمالات الأراضي حسب المخطط الهيكلي لشبكة المدن في الضفة الغربية 150
أولاً - الأغراض السكنية 150

1- سكن (أ) 151
2- سكن (ب) 151
3- سكن (ج) 152
4- سكن (د) 153
5- البلدة القديمة 155
6- المخيمات 155
ثانياً – المباني العامة 156
ثالثاً – الاستخدام التجاري 157
رابعاً – مقابر 159
خامساً – الآثار والسياحة 159
سادساً – النقل والمواصلات 160
سابعاً – المناطق الزراعية 162
ثامناً – المناطق الصناعية 162
تاسعاً – حدائق وملاعب ومناطق خضراء 163
عاشراً – استخدامات أخرى 165
معوقات وصعوبات تواجه المخططات الهيكلية للشبكة المدن في الضفة الغربية.. 174
1- المشكلات المتعلقة بالاحتلال الاسرائيلي (الصهيوني) 175
2- الطرق الالتفافية 176
3- الحواجز العسكرية 176
4- جدار العزل والضم 177
الخاتمة 179

الفصل الخامس

العلاقة بين المدينة وإقليمها 180

تمهيد 182
أولاً – العلاقات السكانية 182
1- الهجرة الى محافظة الخليل من المحافظات الأخرى 183
2- الهجرة الى محافظة القدس من المحافظات الأخرى 185
3- الهجرة الى محافظة نابلس من المحافظات الأخرى 188
4- الهجرة الى محافظة بيت لحم من المحافظات الأخرى 191

5- الهجرة الى محافظة رام الله والبيرة من المحافظات الأخرى 193
6- الهجرة الى محافظة جنين من المحافظات الأخرى 195
7- الهجرة الى محافظة أريحا من المحافظات الأخرى 198
8- الهجرة الى محافظة سلفيت من المحافظات الأخرى 200
9- الهجرة الى محافظة طوباس من المحافظات الأخرى 202
10- الهجرة الى محافظة الخليل من المحافظات الأخرى 204
11- الهجرة الى محافظة قلقيلية من المحافظات الأخرى 206
ثانياً - تقييم العلاقة المكانية بين شبكة مدن الضفة الغربية 208
1- نظرية التفاعل المكاني 208
2- نظرية القطع 216
ثالثاً - العلاقة الاقتصادية بين الأردن والضفة الغربية 228
الخاتمة 230
النتائج 231
التوصيات 234
قائمة المصادر والمراجع 235

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-	تصنيف الهيئات المحلية الفلسطينية على محافظات الضفة الغربية وتوزيعها 2011	27
2-	التوازن الحضري في المدن الرئيسية في الضفة الغربية باستخدام قانون جيفرسون	35
3-	الترتيب الهيراريكي ومدى الاختلال التوازني بين مدن الضفة الغربية باستخدام قوانين توزيع المدن حسب المرتبة والحجم	36
4-	قياس حجم الاختلال التوازني لمدن محافظات الضفة الغربية	38
5-	التربة حسب الموقع والمميزات والمساحة	65
6-	معدل الزيادة السنوي في مدن الضفة الغربية	74
7-	عدد السكان في المدن الرئيسية 2007	75
8-	نسبة التركز في المدن الرئيسية في الضفة الغربية	77
9-	الكثافة السكانية في مدن الضفة الغربية	79
10-	حجم الأسر في مدن الضفة الغربية	80
11-	توزيع السكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس في المدن الرئيسية في الضفة الغربية لسنة 2007	84
12-	السكان (12سنة فأكثر) حسب الجنس والحالة الزواجية للسكان المدن الرئيسية في الضفة الغربية 2007	86
13-	الحالة الاقتصادية لسكان المدن الرئيسية في الضفة الغربية 2007	88
14-	أعداد السكان في المدن الرئيسة في الضفة الغربية من2007-2037	89
15-	عدد المساكن المأهولة في المحافظة (1997-2007م)	97
16-	النسبة المئوية للمباني المكتملة في المدن الرئيسية حسب الاستخدام الحالي للمبنى (2007م)	98
17-	أنواع المساكن في المدن الرئيسية 2007	99
18-	عدد الرخص والوحدات السكنية الجديدة حسب فئة المساحة المرخصة في المحافظة الربع الرابع 2013	103
19-	النسبة المئوية للمساكن حسب مادة البناء ونوع التجمع في المدن الرئيسة في الضفة الغربية	105

20-	ملكية المساكن في مدن الرئيسية في الضفة الغربية	107
21-	درجة التزاحم في مدن الضفة الغربية حسب عدد الغرف 2007	110
22-	التوزيع النسبي للمساكن في المدن الرئيسية في الضفة الغربية حسب عدد الغرف في المسكن 2007	112
23-	المساكن المأهولة حسب المصدر الرئيس للمياه في المسكن عام 2007م	115
24-	المساكن المأهولة حسب المصدر الرئيس للكهرباء في مساكن المدن الرئيسية في الضفة الغربية عام 2007م	117
25-	المساكن المأهولة حسب طريقة الصرف الصحي في المسكن عام 2007م	119
26-	العوامل المستخلصة التي تزيد قيمتها المميزة على واحد صحيح والتباين المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر	122
27-	أسعار المواد اللازمة لعملية البناء	134
28-	توزيع المستعمرات حسب المحافظة في الضفة الغربية	136
29-	توزيع البؤر الاستيطانية حسب المحافظة في الضفة الغربية	136
30-	توزيع المواقع الاستيطانية الأخرى حسب المحافظة في الضفة الغربية	136
31-	سكن (أ) حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	151
32-	سكن (ب) حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	152
33-	سكن (ج) حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	153
34-	سكن (د)، السكن الزراعي والسكن الشعبي، وسكن الفلل سب المخطط الهيكلي لعام 2014	154
35-	البلدة القديمة حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	155
36-	المخيمات حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	156
37-	المباني العامة حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	156
38-	الاستخدام التجاري حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	158
39-	المقابر حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	159
40-	الآثار والسياحة حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	160
41-	النقل والمواصلات حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	161
42-	المناطق الزراعية حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	162
43-	المناطق الصناعية حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	163

44-	حدائق وملاعب ومناطق خضراء حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	164
45-	الاستخدام الاخرى حسب المخطط الهيكلي لعام 2014	165
46-	أطوال الطرق الالتفافية في مدن الضفة الغربية	176
47-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة الخليل	209
48-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة القدس	209
49-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة نابلس	210
50-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة طولكرم	211
51-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة قلقيلية	211
52-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة جنين	212
53-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة البيرة	213
54-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة رام الله	213
55-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة بيت لحم	214
56-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة أريحا	214
57-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة طوباس	215
58-	قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة سلفيت	216
59-	إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية المرصودة من وإلى الاردن للضفة الغربية حسب المحافظة لعام 2014	229

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-	المدن الرئيسية في الضفة الغربية	4
2-	التطور الإداري لمحافظات الضفة الغربية	22
3-	الهيئات المحلية الفلسطينية على محافظات الضفة الغربية	28
4-	التحليل المكاني لشبكة مدن الضفة الغربية	33
5-	نتيجة تحليل الجار الأقرب ARCGIS10.1	34
6-	منحنى الرتبة والحجم للضفة الغربية 2007	37
7-	التوازن الحضري في مدن الضفة الغربية	38
8-	أبعاد الضفة الغربية	43
9-	موقع مدينة الخليل	44
10-	موقع مدينة القدس	45
11-	موقع مدينة رام الله والبيرة	46
12-	موقع مدينة بيت لحم	47
13-	موقع مدينة أريحا	48
14-	موقع مدينة طوباس	49
15-	موقع مدينة سلفيت	50
16-	موقع مدينة قلقيلية	51
17-	موقع مدينة جنين	52
18-	موقع مدينة نابلس	53
19-	موقع مدينة طولكرم	54
20-	تضاريس سطح الأرض للضفة الغربية	59
21-	الطبقات الحاملة للمياه في الضفة الغربية	62
22-	توزيع التربة في الضفة الغربية	64
23-	المعدل السنوي للإشعاع الشمسي في الضفة الغربية	66
24-	معدل التبخر السنوي في الضفة الغربية	67
25-	معدل درجات الحرارة السنوي للضفة الغربية	68
26-	المعدل السنوي لتوزيع كمية الأمطار الساقطة على الضفة الغربية	69
27-	الأقاليم المناخية في الضفة الغربية	70

28-	الأحواض المائية والينابيع والآبار في الضفة الغربية	72
29-	العلاقة بين السكان والمساحة في المدن الرئيسية في الضفة الغربية	78
30-	التركيب العمري والنوعي لسكان المدن الرئيسية في الضفة الغربية 2007	82
31-	السكان (10 سنوات فأكثر) الرقم الملتحقون حالياً بالتعليم في المدن الرئيسية 2007م حسب المرحلة التعليمية	85
32-	السكان في المدن الرئيسية في الضفة الغربية حسب الحالة الزواجية 2007م	87
33-	الحالة الاقتصادية لسكان المدن الرئيسية في الضفة الغربية 2007	88
34-	أنواع المساكن في مدن الضفة الغربية 2007	101
35-	عدد الرخص وعدد المباني السكنية حسب فئة المساحة المرخصة في المدن الرئيسية في الضفة الغربية والأغوار 2012م	104
36-	النسبة المئوية للمساكن حسب مادة البناء 2007	106
37-	ملكية المساكن في مدن الضفة الغربية 2007	108
38-	درجة التزاحم في المدن الرئيسية 2007	110
39-	درجة التزاحم في مدن الرئيسية في الضفة الغربية 2007	111
40-	النسبة المئوية لعدد الغرف في المساكن في المدن الرئيسية 2007	113
41-	المساكن حسب الاتصال بشبكة المياه في مدن الضفة الغربية 2007	114
42-	المساكن حسب الاتصال بشبكة المياه في مدن الضفة الغربية 2007	116
43-	المساكن حسب الاتصال بشبكة المياه في مدن الضفة الغربية 2007	118
44-	العامل الديمغرافي وخصائص السكان	124
45-	السلع المعمرة	125
46-	حالة اللجوء	127
47-	مشكلة الكهرباء	128
48-	مشكلة المياه	130
49-	حيازة المسكن	131
50-	اتفاقية أسلو (الضفة الغربية)	138
51-	المخطط الهيكلي للمدينة طولكرم 2014	166
52-	المخطط الهيكلي للمدينة طوباس 2014	167
53-	المخطط الهيكلي للمدينة سلفيت 2014	168
54-	المخطط الهيكلي للمدينة رام الله 2014	169
55-	المخطط الهيكلي للمدينة جنين2014	170

56-	المخطط الهيكلي للمدينة أريحا 2014	171
57-	المخطط الهيكلي للمدينة نابلس 2014	172
58-	المخطط الهيكلي للمدينة البيرة 2014	173
59-	المخطط الهيكلي للمدينة قلقيلية 2014	174
60-	المستعمرات الاسرائيلية وجدار العزل والضم في الضفة الغربية	175
61-	الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة الخليل	183
62-	الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة القدس	186
63-	الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة نابس	189
64-	الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة بيت لحم	191
65-	الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة رام الله والبيرة	193
66-	الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة جنين	196
67-	الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة أريحا	198
68-	الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة سلفيت	200
69-	الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة طوباس	202
70-	الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة طولكرم	204
71-	الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة قلقيلية	206
72-	نظرية نقطة القطع بين مدينة الخليل ومدن الضفة الغربية	217
73-	نظرية نقطة القطع بين مدينة اريحا ومدن الضفة الغربية	218
74-	نظرية نقطة القطع بين مدينة القدس ومدن الضفة الغربية	219
75-	نظرية نقطة القطع بين مدينة البيرة ومدن الضفة الغربية	220
76-	نظرية نقطة القطع بين مدينة بيت لحم ومدن الضفة الغربية	221
77-	نظرية نقطة القطع بين مدينة جنين ومدن الضفة الغربية	222
78-	نظرية نقطة القطع بين مدينة رام الله ومدن الضفة الغربية	223
79-	نظرية نقطة القطع بين مدينة قلقيلية ومدن الضفة الغربية	224
80-	نظرية نقطة القطع بين مدينة طولكرم ومدن الضفة الغربية	225
81-	نظرية نقطة القطع بين مدينة طوباس ومدن الضفة الغربية	226
82-	نظرية نقطة القطع بين مدينة سلفيت ومدن الضفة الغربية	227
83-	نظرية نقطة القطع بين مدينة نابلس ومدن الضفة الغربية	228

المقدمة:

تهتم الجغرافيا الحديثة بمعالجة المنظومة الحضرية في محاولة للوصول إلى نظرية شاملة للمواقع الحضرية وأحجامها ووظائفها ومراحل تطورها التاريخي، حيث قلَّ الاهتمام تدريجياً بدراسة مواقع ومواضع المدن وانبثق التخطيط الإقليمي الذي يعني التخطيط للتنمية وفق أُطر مكانية متفاوتة بدءاً من المدينة إلى إقليم المدينة والمجتمع الحضري ثم الإقليم بمعناه الواسع. لقد ترتب على ذلك ظهور مفاهيم جغرافية جديدة كالتنافس المكاني حيث أنَّ لكل مركز عمراني أفضلية نسبية Relative Advantage لما يتمتع به من خصائص موضعية أو موقعية أو تاريخية أو دينية. وغالباً ما يؤدي التنافس بين الأَماكن على المدى البعيد إلى حدوث اختلافات مكانية، فقد يتفوق مكان في الأفضلية النسبية فيجذب المزيد من الأَنشطة الاقتصادية والوظائف والسكان مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الأقاليم (Regional Impala). ولكن التنافس قد يؤدي في النهاية –في حالة وجود سياسة اقتصادية رشيدة– إلى توازن مما سيترتب عليه حدوث تكامل مكاني (الجابري، 2005:ص2).

تعتبر المدينة أعظم حدث حضاري، وأعقد نمط عمراني شيده العقل البشري، ويمكن التعرف على المدينة من مظهرها الخارجي، وشكلها الهندسي الذي يؤكد ثراءها التاريخي وتطورها الحضاري، وتراثها القومي.

ومن هنا نجد أَن نشأة المدن تمثل ثمرة لتطور تاريخي بعيد المدى، حيث أن لكل مدينة تاريخها الخاص بها، فالقاهرة مدينة تاريخية يمكن التعرف على آثارها العتيقة بدراسة مساجدها وقلاعها وحصونها، بينما تتميز جلاسجو[1] كمدينة صناعية بمداخنها ومؤسساتها الصناعية وارتباطاتها التجارية ومستودعاتها الهائلة، وكثافتها السكانية العالية، حيث تتركز فيها كل مظاهر الحياة الحضرية والتكديس العمراني (إسماعيل، 1999: ص283)، أَيضاً المدن الفلسطينية حظيت بمكانة عظيمة في التاريخ الإنساني وتميزت بخصوصية الزمان والمكان فجذورها ممتدة منذ الحضارة العربية الكنعانية وعلى وجه الخصوص مدينة القدس عاصمة فلسطين السياسية والثقافية والاقتصادية وقبلة أَنظار العالم لما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية، ففيها المسجد الأَقصى وهو أُولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وقبة الصخرة، وكنيسة القيامة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016).

---

(1) جلاسجو/ هي احدى مدن اسكتلندا التي نمت في أعقاب الثورة الصناعية لتصبح واحدة من أهم مدن اسكتلندا ورابع أكبر مدينة في أوروبا بعد لندن وباريس وبرلين http://www.hotcourses.ae/study-in-the-uk/destination-guides/information-about-glasgow

الأَمر الذي جعلنا نتطرق لدراسة مدن الضفة الغربية والكشف عن أَهم المشاكل التي تُعاني منها شبكة المدن في الضفة الغربية ومدى إمكانية التواصل فيما بينهم سواء كان التواصل بواسطة شبكات الطرق التقليدية أَو عن طريق الشبكات الرقمية التي تَلعب دوراً هاماً في العمليةِ التنموية ورفع المستوى العلمي والمعرفي والاقتصادي لمدن الضفة الغربية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشاكل حيث أَنه لَم يَعد بإمكان أي دولة أن تحقق الإنجازات والتطوير على جميع الأَصعدة دون أَن تكون تكنولوجيا المعلومات والشبكات الرقمية ضمن الركائز الأَساسية لعملية التنمية والتطوير باعتبارها من البُنى التحتية اللازمة لتطوير الخدمات في الضفة الغربية (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،2013).

وتعتبر دراسة شبكة المدن من الموضوعات المهمة التي تتطلب دقة عالية وإمكانات جيدة في إنتاج خرائط مدن الضفة وتطورها وتحليلها ودراسة التغيرات الطارئة عليها والكشف عن العوامل المؤثرة في هذه التغيرات وصولاً لوضعِ الخُطَط المناسبة لعملية التطوير المستقبلي، ولا يتأتى ذلك إِلا بإتباع أُسلوب علمي ممنهج قادر على القيام بتحليل نتائج الدراسة.

أولاً – مشكلة الدراسة وأسئلتها :

لقد أدى النمو المتزايد للمدن في العصر الحديث الى زيادة في الحجم السكاني والامتداد المساحي، وإلى مضاعفة المشكلات التي تعاني منها المدن بشكل عام ومدن الضفة الغربية بشكل خاص، وهناك عدة عوامل رئيسة يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة شبكة المدن في الضفة الغربية منها حجم السكان في كل مدينة وشبكة الطرق بين المدن وإمكانية التواصل فيما بينهم، و مما زاد من تفاقم الوضع في الضفة الغربية، وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي جثم على الأَراضي الفلسطينية لعقود خلت أَكبر الأَثر على تدهور الأَوضاع الاقتصادية والسياسية والتخطيطية في مدننا الفلسطينية عامة ومدن الضفة الغربية خاصة، لقد انعكس ذلك بشكلٍ واضح على العشوائية في التوسع العمراني وسوء استخدام الأرض حيث أنه مارس العديد من السياسات والإجراءات ضد سكان هذه المنطقة من خلال تحجيم مساحة الأَراضي المسموح بها لأَهالي الضفة الغربية بالبناء عليها بفعل مصادرة الأراضي المتزامنة مع بناء الجدار الفاصل فضلاً عن مشكلة أُخرى أَلا وهي الطرق الالتفافية، إضافة إلى الازدحام العمراني الناجم عن ضيق مساحة الأراضي المسموح بالبناء عليها، هذا بالإضافة إلى المشاكل المتمثلة في توصيل المياه وشبكات الصرف الصحي، وعشوائية البناء النابعة عن ضعف التخطيط المحلي.

ومن هنا تبرز أَهمية هذه الدراسة كونها تبحث في شبكة مدن الضفة الغربية وتقييم الواقع الحالي والتطرق إلى المشاكل والصعوبات التي تواجهها، كما ستقدم الدراسة بعض المقترحات للتغلب على تلك المشاكل والصعوبات التي تواجه المدن الرئيسية للضفة الغربية.

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية باستخدام GIS ويمكن صياغة المشكلة فيما يأتي:

1- ما نمط التوزيع المكاني والحجمي لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية؟

2- ما العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في التوزيع المكاني والحجمي والوظيفي والتفاعل المكاني للمدن الرئيسية في الضفة الغربية؟

3- ما أثر الاستيطان والجدار الفاصل والطرق الالتفافية على المخططات الهيكلية لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية؟

4- ما أَهم السمات المميزة لشبكة المدن الرئيسية في منطقة الضفة الغربية؟

5- ما أَهم المشاكل التي تواجه شبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية؟

6- ما هي أَقاليم نفوذ المدن الرئيسية في الضفة الغربية؟

ثانياً - حدود الدراسة :

أ- الحد المكاني :

ستتناول الدراسة المدن الرئيسية في الضفة الغربية في فلسطين حيث تقع الضفة الغربية بين درجتي 40َ 31ْ و 40َ 32ْ شمالًا و بين درجتي طول 45َ 34ْ و 40َ 35ْ شرقاً، وتبلغ مساحتها 5655كم^2، أي حوالي 21% من مساحة فلسطين، ولقد تم تقسيم الضفة الغربية إلى (11) محافظة وهي : جنين، طوباس، طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، أريحا والأغوار، القدس، بيت لحم، الخليل (ج.م.ح.ف، الرقم المرجعي 1530، 2007: 30)، وسوف تتناول الدراسة المدن الرئيسية في الضفة الغربية وهي عواصم المحافظات حسب تصنيف وزارة الحكم المحلي. (شكل 1)

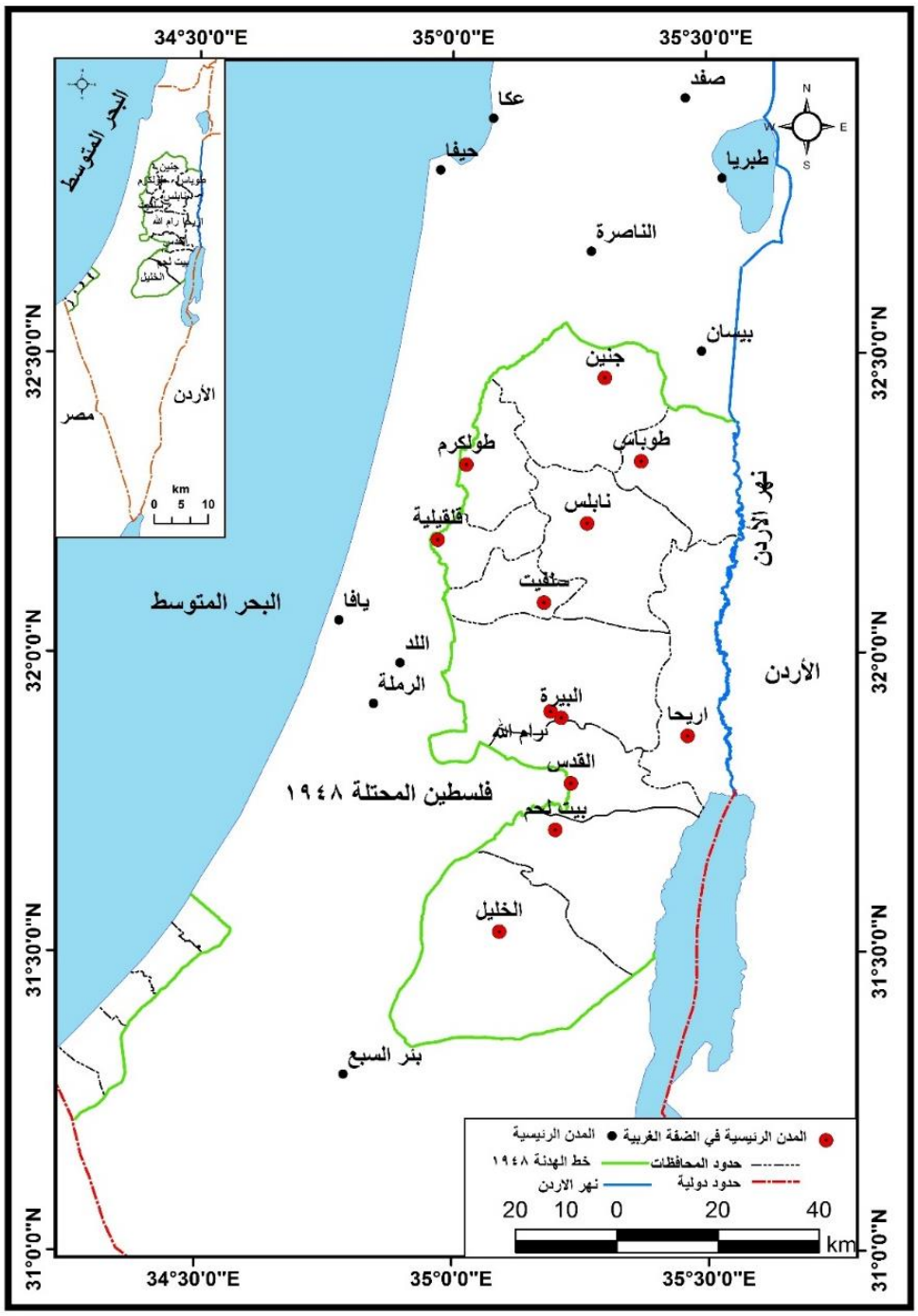

شكل (1)
المدن الرئيسية في الضفة الغربية

ب- الحد الزماني :

تناولت الدراسة الفترة الزمنية من (1997-2014)، ولكن ركزت الدراسة بشكل كبير على بيانات التقارير النهائية للسكان والمساكن لتعداد 2007، لإجراء المقارنات بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية، وعلى الرغم من أن الاحصاء الفلسطيني نشر بيانات حديثه 2014 لكن هي غير كافية لإجراء الدراسة، وتم الاعتماد على بعض الاحصاءات 2014.

ثالثاً – فرضيات الدراسة:

1- إن النقص في توفير المرافق والخدمات في المدن الصغيرة سيزيد من الهجرة إلى المدن الرئيسية في الضفة الغربية.
2- تعتبر المستوطنات الاسرائيلية لها بالغ الأثر في توجيه النمو العمراني للمدن الرئيسية للضفة الغربية.
3- يرتبط التطور العمراني في شبكة المدن الرئيسية للضفة الغربية بالتغير السكاني من حيث النمو.
4- لا يوجد تناسب بين الكثافة السكانية والكتل العمرانية في مدن الضفة الغربية.

رابعاً – أَهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي :

1- التعرف على تصنيف المراكز العمرانية في الضفة الغربية دراسة العلاقة بين فئات التصنيف.
2- التعرف على أنماط التوزيع المكاني لشبكة المدن في الضفة الغربية.
3- التعرف على أنماط التوزيع الحجمي لشبكة المدن في الضفة الغربية.
4- الكشف عن العلاقة بين نشأة المدن الرئيسية في الضفة الغربية وعلاقتها بخريطة استخدامات الأرض في ضوء نظريات استخدامات الأرض ونمو المدن.
5- الوقوف على التحديات العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في التوزيع المكاني والحجمي والوظيفي والعلاقات المكانية للمدن الرئيسية في الضفة الغربية.
6- إبراز أثر الاستيطان والجدار الفاصل والطرق الالتفافية على شبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية.
7- تحديد أقاليم نفوذ شبكة المدن الرئيسية والتفاعل المكاني بينهما.
8- الكشف عن أهم المشاكل التي تواجه شبكة المدن في الضفة الغربية.

خامساً – أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية هذه الدراسة في الجوانب التالية:

1- اتصال مشكلة الدراسة بقضية تهم المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية.
2- ارتباط المراكز العمرانية بالصراع الديموغرافي والمكاني مع الاحتلال الإسرائيلي.

3- تمثل شبكة المدن الرئيسية عواصم المحافظات فضلاً عن كونها تمثل الركيزة الاقتصادية للضفة الغربية.

4- تتميز الدراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) كتقنية حديثة تساعد في الوصول الى نتائج أكثر دقة.

سادساً – مصادر الدراسة (طرق جمع المعلومات):

- المصادر المكتبية : وتشتمل هذه المصادر : الكتب، التقارير، الأبحاث المنشورة وغير المنشورة التي صدرت عن الأفراد والجامعات والوزارات والمؤسسات والمراكز البحثية مثل :
  - معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).
  - مركز التخطيط الفلسطيني.
  - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
  - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا).
- الإحصاءات والنشرات الرسمية: من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- البحث الإلكتروني (الإنترنت).
- الدراسات السابقة والرسائل العلمية.
- الخرائط.

سابعاً – منهج الدراسة:

اعتمدت الطالبة في الدراسة على بعض المناهج التالية :

1- **المنهج التاريخي** : والذي يضع تصوراً مبدئياً في دراسة التطور والتغير في الكتلة العمرانية لشبكة المدن في الضفة الغربية.

2- **المنهج الوصفي** : ويهدف الى دراسة التوزيع المكاني لشبكة المدن في الضفة الغربية وتحديد المتغيرات التي أثرت عليها منذ تطورها وتوسعها المساحي.

3- **المنهج التحليلي** : استخدم المنهج التحليلي بأقسامه المختلفة وهي تحليل التباين (التشابه المكاني)، والتحليل السببي والتحليل الشمولي، فاستخدم تحليل التباين لإبراز ملامح المراكز العمرانية وإيجاد مدى التشابه والاختلاف بينها، واستخدم المنهج السببي (التأثيري) من

خلال التعرف على العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني ودرجة تأثير كل على مستوى المراكز العمرانية من خلال استخدام ما يعرف بالدرجات العاملية عند إجراء التحليل العاملي كما استخدم المنهج الشمولي لاستطلاع التفاعل بين الوحدات المكانية.

4- **المنهج الاستقرائي** : طبق هذا المنهج عند استخدام النظريات التي تقيس مراتب المدن، كقاعدة المرتبة والحج، وقاعدة الاحتلال التوازني بجانب دراسة التباعد والجار الأقرب وغيرها من المقاييس الخاصة بالسكان والمسكن ونظريات العلاقات المكانية.

5- **المنهج الاقليمي** : سيتم استخدام هذا المنهج لاشتمال الدراسة على مدن الضفة الغربية باعتبارها إقليم إداري لفلسطين والذي يركز على المعطيات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الإقليم.

6- **المنهج المقارن** : سوف يتم استخدام هذا المنهج في إجراء المقارنات بين مدن الضفة الغربية لتوضيح المشاكل التي تعاني منها شبكة المدن في الضفة الغربية.

ثامناً – أسباب اختيار الموضوع :

جاءت دراسة التحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية إيماناً من الباحثة بالدور الذي تضطلع به الجغرافية في عمليتي التخطيط والتنمية ويمكن تلخيص أسباب هذا الاختيار في النقاط التالية :

1- تميز منطقة الضفة الغربية بوضوح ظاهرة التباين الإقليمي الطبيعي الذي انعكس تأثيره على شبكة المدن في المنطقة.

2- أهمية الموضوع العلمية حيث أن التحليل المكاني من الموضوعات الجغرافية التطبيقية الحديثة التي شغلت مساحة كبيرة من اهتمام الجغرافيين.

3- إن لهذه الدراسة أهمية تطبيقية مرتبطة بقضايا التخطيط الإقليمي والتنمية، حيث يعد هذا النوع من الدراسات من الركائز الأساسية التي ينطلق منها إلى وضع أُسس التخطيط للتنمية العمرانية. ومن المؤمل أن تكون لنتائج هذه الدراسة فوائد تساعد المهتمين بالتخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية والمحلية.

4- إذا كان هناك بعض الدراسات الجغرافية على مستوي المدن بالضفة الغربية فلم تتناول أي من الدراسات شبكة المدن في الضفة الغربية بشكل عام وهذا ما يميز الدراسة عن الدراسات الأخرى.

تاسعاً – المصطلحات :

- **شبكات المدن** (City networks) هي الاتصالات أو العلاقات بين المدن، ويمكن لهذه الشبكات أن تكون ذات طبيعة وأهمية مختلفة، تلعب هذه الشبكات دورًا هامًا في فهم طبيعة المدن. ويمكن لشبكات المدينة أن تكون اتصالات مادية لأماكن أخرى، مثل سكك الحديد، القنوات أو رحلات مجدولة. وتوجد شبكة المدينة أيضًا في شكلٍ غير مادي، مثل التجارة أو التمويل العالمي أو الأسواق أو الهجرة أو الروابط الثقافية أو التواريخ المشتركة. وهناك أيضاً شبكات ذات صبغة دينية، ولا سيما خلال الحج.
- **التحليل المكاني** (Spatial Statistics Analysis).
- منهجية تحليله لتصميم قدرة موقع ما لدعم نشاط محدد، كما إنه يعمل على دراسة العلاقات بين الخصائص الجغرافية للدراسات الطبيعية لموقع معين للتعرف على المميزات الكامنة (عبد الحميد: 2010: 21).
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** مكتب الإحصاء مستقل قانونياً وقد تأسس عام 2000 بعد صدور رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية آنذاك ياسر عرفات، بحسب الموقع الرسمي للجهاز قام بأول إحصاء عام لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997، كما قام بتعداد اخر عام 2007، وسوف يرمز له في الدراسة بـ (ج.م.إ.ف).
- **المدن الرئيسة** هي عواصم المحافظات حيث ان كل محافظة تحمل اسم المدينة الرئيسة فيها وذلك حسب تصنيف وزارة الحكم المحلي، ويوجد في الضفة الغربية اثنى عشر مدينة رئيسة وهي رام الله والبيرة والخليل والقدس وبيت لحم ونابلس وقلقيلية وجنين وسلفيت وطوباس وطولكرم وأريحا.
- **التخطيط: (Planning)** هو النشاط الموجه بقوة نحو المستقبل متأثراً بالماضي والحاضر، وأصلاً المعرفة العلمية بالمعرفة التقنية ويحدث عن طريق الحوار العام بين جميع الفئات والأفراد المهتمين والمتأثرين بالتنمية والإدارة واتجاهاته، لذلك لابد من وضع معايير وأهداف متعددة لبناء خطة سليمة.
- **نظم المعلومات الجغرافية (Geographic Information Systems)** هي خرائط محوسبة مرتبطة بقواعد بيانات تهدف إلى جمع وتخزين واسترجاع ومعالجة وتحليل وإخراج وعرض البيانات وصولاً إلى صناعة القرار السليم (كبارة، 1998: 69).

عاشراً – الدراسات السابقة :

10.1 دراسة منذر معتصم فقيه "مقارنة لجغرافية الإسكان الحضري والريفي في محافظة نابلس: مدينة نابلس وبلدة سبسطية" (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية– نابلس، 2012).

- وتهدف إلى مقارنة طبيعة الإسكان بين مدينة نابلس وبلدة سبسطية من خلال أخذ عينة عشوائية من منطقتي الدراسة وتحليلها والخروج بنتائج تبين طبيعة الإسكان والمشاكل المتعلقة به، ومعرفة دور التخطيط في حل أزمة المساكن.
- وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة مشتركة في مشكلات الإسكان في كلٍ من المدينة والقرية، تتمثل بوجود ضائقة سكنية في منطقة الدراسة، ويعود ذلك إلى زيادة الطلب على المساكن نتيجة الزيادة المطردة في أعداد السكان، إضافة إلى ارتفاع أسعار المساكن، وكذلك ضعف عملية التخطيط في المنطقة وعشوائية البناء، مما انعكس سلباً على اتساع الطرق، وتوفير الخدمات العامة، وكذلك تداخل استعمالات الأراضي في داخل الأحياء السكنية وبخاصة البلدة القديمة في كل من مدينة نابلس وبلدة سبسطية.
- وتوصي الدراسة بضرورة إتباع أنظمة خاصة لإعادة هيكلية الإسكان في الجهة الغربية من مدينة نابلس وبخاصة في منطقتي رفيديا والجنيد ورسم سياسات وخطط تنموية تقوم على إعادة تنظيم المناطق السكنية المراد إقامتها في تلك المناطق، وأيضاً مناطق التوسع العمراني في المدينة.
- كما توصي بضرورة مراجعة وتعديل المخطط الهيكلي لبلدة سبسطية بحيث يشمل جميع أحياء البلدة والعمل على تطويرها وتنميتها، وتعزيز دورها كمركز سياحي وأثري من خلال إعادة ترميم البلدة القديمة والحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية فيها بما يساهم في تطوير اقتصادها المحلي.

10.2 دراسة أحمد عبد القادر غريب، "تقييم إمكانية الوصول إلى العقد الحضرية على شبكة الطرق البرية ودرجة مركزيتها في محافظة الخليل" (جامعة الخليل–الضفة الغربية، 2010).

- وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مركزية شبكة الطرق الحضرية في تقاطعات منطقة الخليل وكذلك قياس إمكانية وسهولة الوصول بين عقد الشبكة والترتيب الهرمي لأهميتها.

- وتوصلت الدراسة بعد التحليل الكمي أن هناك عقدة مركزية هامة هي مدينة الخليل، وعقدتين هامتين هما: حلحول وترقوميا، حيث تقاسمتا المركز الثاني، واتضح أن إمكانية وسهولة الوصول لبعض العقد أكثر من غيرها وفقاً للمتغيرات المستخدمة في الدراسة وهي: مدينة الخليل التي تحتل المرتبة الأولى في امكانية الوصول الكلية حسب كل المعايير، ومدينة حلحول احتلت المرتبة الثانية في إمكانية الوصول حسب المسافة، والعقد البينية، وشاركتها مدينة يطا بالمرتبة الثانية في المسافة المرجحة، أما المرتبة الثالثة، فقد احتلتها كل من مدينة سعير حسب المسافة، ومدينة ترقوميا حسب العقد البينية، ومدينة حلحول حسب المسافة المرجحة، وهذا ما يؤكد أهمية تلك المدن في الإقليم.
- وأوصت الدراسة بأنه يجب أن يأخذ التخطيط الإقليمي دوره في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وتوضيح عدم تأثير الخصائص العامة للطرق على الكثافة المرورية واظهار الرغبة في تفضيل استخدام الطريق والأراضي.

10.3 دراسة إبراهيم مسعود الهموز، "اتجاهات التخطيط التنموي لمدينة نابلس في ضوء الاستراتيجية المقترحة لتنمية وتطوير المدينة" (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية– نابلس، 2008).

- تهدف هذه الدراسة لإعداد مقترح "خطة استراتيجية تنموية لمدينة نابلس" كأساس لعملية التخطيط التنموي للمدينة، وذلك من خلال دراسة وتحليل الوضع الحالي للمدينة في إطار مفهوم التحليل الاستراتيجي، ومن ثم صياغة الرؤية التوافقية للمدينة والاستراتيجيات التنموية التي تعمل حال تطبيقها على تحقيق الاستراتيجيات التنموية المقترحة.
- توصلت الدراسة أن المدينة تتمتع بعدد من الفرص والامكانيات المتمثلة في أهميتها الاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي، وأيضاً أهميتها الاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي، وأيضاً أهميتها السياحية والحضارية. كما أشارت إلى التحديات والصعوبات التي تواجهها المدينة وأهمها تلك التحديات الناتجة عن الممارسات والاجراءات التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي كالحصار الاقتصادي المفروض على المدينة والاجتياحات المتكررة، وما نتج عن ذلك من انخفاض في مستوى الدخل وارتفاع في معدلات البطالة والفقر.
- أبرزت الدراسة أهمية مشروع تخطيط نابلس الكبرى كأحد الأدوات الأساسية في تحقيق مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات التنموية المقترحة، وكذلك مساهمة هذا المشروع في التغلب على المشاكل التي تواجه المدينة والارتقاء بعملية التخطيط من المستوى المحلي إلى المستوى الاقليمي.

- وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة وضع مدينة نابلس ضمن الاهتمام الإقليمي والدولي وذلك بالتنسيق مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات العلاقة وخاصة في مجال تبادل الخبرات وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الخطط والمشاريع التنموية.

10.4 دراسة غرود غالب عواده، "مقاييس سهولة الوصول إلى الخدمات العامة في المدن الفلسطينية" (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية–نابلس، 2007).

- وتهدف هذه الدراسة لتحليل واقع الخدمات العامة في مدينة نابلس كحالة دراسية من خلال تطبيق مقاييس سهولة الوصول إلى هذه الخدمات
- وتوصلت الدراسة إلى وجود سهولة في الوصول إلى الخدمات التعليمية بدرجة متوسطة في معظم أحياء مدينة نابلس، باستثناء بعض ضواحي المدينة التي تواجه صعوبة في الوصول إلى هذه الخدمات.
- وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن صعوبة الوصول إلى الخدمات العامة في مدينة نابلس ترجع إلى عدة عوامل أهمها بعد الخدمات عن مكان السكن، وجود إعاقات مرورية، وعدم توفر المواصلات العامة.
- اقترحت الدراسة بشكل محدد انشاء بعض الخدمات العامة في مواقع محددة في نابلس وذلك لتغطية النقص في توزيع هذه الخدمات ولتوفير سهولة الوصول إليها من الأحياء المجاورة.
- أوصت الدراسة بضرورة اعتماد مقاييس سهولة الوصول إلى الخدمات العامة كعامل رئيسي عند تخطيط وتوزيع هذه الخدمات في المدينة، وكذلك أوصت بضرورة وضع خطة مرورية لتنظيم الحركة والمواصلات العامة في مدينة نابلس.

10.5 دراسة حنان حامد حمود الوذيناني "تباين النمو العمراني في المخططات السكنية، دراسة تطبيقية على جنوب مدينة مكة المكرمة" (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى–مكة 2010).

- تناولت هذه الدراسة تباين النمو العمراني في مكة المكرمة دراسة تحليلية لمخططات جنوب مكة المكرمة، إذ اهتمت برصد المساحة العمرانية للمخططات من خلال فترة الدراسة، ومعرفة أهم العوامل الطبيعية والبشرية التي أثرت فيها والكشف عن أهم المعوقات التي تواجه النمو العمراني في هذه المخططات.
- تهدف هذه الدراسة إلى دراسة النمو العمراني في جنوب مدينة مكة المكرمة ما بين عامي 1971–2007 بالاعتماد على خرائط النمو العمراني للمدينة، والصور الجوية،

ومرئيات الأقمار الصناعية والكشف عن أسباب تباين النمو العمراني بمخططات جنوب مدينة مكة المكرمة، ومعرفة إمكانية التوسع العمراني المستقبلي في منطقة الدراسة، والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه التطور العمراني في أحياء جنوب مكة المكرمة.

- وتوصلت الدراسة إلى أن الطبيعة الطبوغرافية لمكة المكرمة المحدد الأول والرئيسي المؤثر على طبيعة واتجاه النمو العمراني للمدينة، وأن المناخ من العناصر الأساسية المؤثرة في العمران في مكة المكرمة، وأن مكة المكرمة شهدت زيادة سكانية حيث بلغ المتوسط العام للكثافة السكانية في مكة المكرمة حوالي 100نسمة/ هكتار، وتضاعف مساحة النمو العمراني في مكة المكرمة وهذه النتائج إن دلت على شيء فهي تدل على أن اتجاهات النمو العمراني في جنوب مكة المكرمة آخذة في التوسع بشكل كبير على محور طريق مكة– الليث، وذلك بسبب طبيعة المنطقة الطبوغرافية، التي تتميز بانخفاضها واتساعها، بالإضافة إلى رخص أسعار الأراضي بها.
- وأوصت الدراسة على ضرورة الحفاظ على الأرض من أجل ضمان الاستعمال الأمثل للأرض ولخلق استقرار اقتصادي واجتماعي للمجتمع، وضرورة التنسيق بين الأمانة وبين مصلحة الصرف الصحي وغيرها من الإدارات الحكومية لمعالجة المشاكل التي تعاني منها المخططات وضمان الكفاءة في توفير الخدمات، نقل محطة معالجة الصرف الصحي إلى مناطق بعيدة عن العمران، نقل الورش التي تقع في مناطق سكنية، توفير الاحتياجات اللازمة من الخدمات والمرافق والكتل العمرانية الحالية، وضرورة النظر في المضاربة العقارية والحد منها والحد من السطو على القطع السكنية والأراضي الخاصة بالخدمات، وزيادة المرافق والخدمات في أحياء منطقة الدراسة، ضرورة مد شبكة مياه وصرف صحي وسيول لكي تشمل المخططات الموجودة في جنوب مكة المكرمة، تنظيم ملكيات الأراضي والمتاجرة فيها عن طريق وضع أنظمة وقوانين لتحديد أسعار

10.6 Tranos،Emmanouil; Kourtit، karima; Nijkamp، Peter (2012): Digital Urban Network Connectivity: Global and Chinese Internet Patterns، Econstop.

- هدفت الى التركيز على استخدام نظام البنية التحتية الرقمية في المناطق الحضرية الصينية، من خلال تحليل العلاقة الرقمية بالمدن العالمية ثم تحليل العلاقة الرقمية بين المدن الصينية.
- وتبين من خلال الدراسة أن المسافة وسهولة الوصول ووجود الأثار الهامة وحجم المدينة هي العوامل الرئيسية وراء الاتصال الرقمي.

- أوصت أن الربط بين المدن العالمية ويفترض وجود عالم بلا حدود صارمة ومفتوحة الوصول وهي شرط للترابط العالمي، كما اوصت بضرورة بذل جهد في سبيل خلق أطر قانونية لضمان ظروف الوصول المفتوح في العالم الرقمي.

10.7 Peter J Taylor (2002) Amsterdam in A world City Networkm، Loughborough.

- الربط بين مدينة امستردام والمدن الأوروبية ومدن عالمية وتعرف شبكة مدن العالم على أنها شبكة متشابكة هو نوع نادراً نسبياً في بحوث العلوم الاجتماعية.
- وهدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مدينة امستردام والمدن الأخرى من خلال شركات الخدامات العالمية التي توفر خدمات المعرفة الإبداعية والمهنية.
- أوصت شركات الخدمات العالمية على تطوير معارف الباحثين من خلال فريق من المدربين على مستوى العالم حتى لو ذهبوا لتدريبهم في منازلهم.

ملخص الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة :

1- مقارنة لجغرافية الإسكان الحضري والريفي، بالاعتماد على المعلومات والإحصاءات والبيانات المتوفرة من مصادر متعددة.

2- تقييم إمكانية الوصول إلى العقد الحضرية على شبكة الطرق البرية ودرجة مركزيتها إذ اهتمت برصد المساحة العمرانية للمخططات، ومعرفة أهم العوامل الطبيعية والبشرية التي أثرت فيها والكشف عن أهم المعوقات التي تواجه النمو العمراني في هذه المخططات.

3- دراسة توزيع وتنظيم الخدمات العامة ومدى تلبية هذه الخدمات لاحتياجات السكان المعيشية وتسهيل وصولهم لهذه الخدمات.

وهدفت الدراسات السابقة إلى:

1- أخذ عينة عشوائية من منطقتي الدراسة وتحليلها والخروج بنتائج تبين طبيعة الإسكان والمشاكل المتعلقة به، ومعرفة دور التخطيط في حل أزمة المساكن.

2- تحديد مركزية شبكة الطرق الحضرية وكذلك قياس إمكانية وسهولة الوصول بين عقد الشبكة والترتيب الهرمي لأهميتها.

3- دراسة النمو العمراني في بالاعتماد على خرائط النمو العمراني للمدينة، والصور الجوية، ومرئيات الأقمار الصناعية والكشف عن أسباب تباين النمو، ومعرفة إمكانية التوسع

العمراني المستقبلي ، والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه التطور العمراني في أحياء جنوب مكة المكرمة.

4- تحليل واقع الخدمات العامة من خلال تطبيق مقاييس سهولة الوصول إلى هذه الخدمات وارتكزت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وتوصلت الدراسات إلى:

1- وجود علاقة مشتركة في مشكلات الإسكان في كلٍ من المدينة والقرية.

2- وتوصلت الدراسة بعد التحليل الكمي أن هناك عقدة مركزية هامة هي مدينة الخليل، وعقدتين هامتين هما: حلحول وترقوميا.

3- أن الطبيعة الطبوغرافية لمكة المكرمة المحدد الأول والرئيسي المؤثر على طبيعة واتجاه النمو العمراني للمدينة، وأن المناخ من العناصر الأساسية المؤثرة في العمران في مكة المكرمة، وأن مكة المكرمة شهدت زيادة سكانية، وتضاعف مساحة النمو العمراني في مكة المكرمة.

4- أن مدينة نابلس تتمتع بعدد من الفرص والامكانيات المتمثلة في أهميتها الاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي، وأيضاً أهميتها الاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي، وأيضاً أهميتها السياحية والحضارية.

5- كما أشارت إلى التحديات والصعوبات التي تواجهها المدينة وأهمها تلك التحديات الناتجة عن الممارسات والاجراءات التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي كالحصار الاقتصادي المفروض على المدينة والاجتياحات المتكررة، وما نتج عن ذلك من انخفاض في مستوى الدخل وارتفاع في معدلات البطالة والفقر.

6- وجود سهولة في الوصول إلى الخدمات التعليمية بدرجة متوسطة في معظم أحياء مدينة نابلس، باستثناء بعض ضواحي المدينة التي تواجه صعوبة في الوصول إلى هذه الخدمات.

7- وجود صعوبة بدرجة متوسطة في معظم أحياء المدينة بدرجة كبيرة في ضواحي المدينة للوصول إلى المستشفيات الحكومية، المكتبات العامة، البنوك، والبريد.

التعقيب على الدراسات السابقة :

- تميزت باشتراكها مع موضوع الدراسة بشكل جزئي، وغير مباشر.
- تناولت مدينة أو محافظة في حين تناول الموضع المدن الرئيسية وهي عواصم المحافظات
- تناولت بعض مدن الدراسة خلال فترات زمنية متعددة، اما الدراسة فتناولت فترة زمنية محددة.
- ساعدت في مساندة الطالبة في تحديد البيانات اللازمة

الحادي عشر – محتوى الدراسة :

تحتوي الدراسة على خمسة فصول وقائمة بالمصطلحات ومجموعة من الجداول والخرائط والأشكال البيانية والصور الفوتوغرافية والمراجع والملاحق، كما تحتوي على ملخص للدراسة وكانت الفصول على النحو التالي :

تناول الفصل الأول: التقسيمات الإدارية في محافظات الضفة الغربية، والنشأة والتطور العمراني وأنواع الموقع والتحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، والتوزيع الحجمي للمراكز الحضرية في الضفة الغربية.

وتناول الفصل الثاني: الخصائص الطبيعية والتي تتمثل في الموقع الفلكي والموقع النسبي والموقع الطبيعي والموقع العمراني ومظاهر السطح والتركيب الجيولوجية والتربة ومناخ الضفة الغربية وموارد المياه كما تناول الخصائص السكانية مثل النمو السكاني والتوزيع السكاني والكثافة السكانية وحجم الأسرة وخصائص السكان، للضفة الغربية وأثرها على شبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية.

وتناول الفصل الثالث: مورفولوجية شبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية من خلال تطور عدد المباني والوحدات السكنية والمسكن ومواصفاته والخدمات الأساسية المتوفرة في المسكن، والعوامل المؤثرة في شبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية، ومشكلة الإسكان في المدن الرئيسية في الضفة الغربية.

وتناول الفصل الرابع: المخططات الهيكلية لشبكة المدن في الضفة الغربية، ويشتمل على مفهوم التخطيط وأهداف التخطيط وأنواع التخطيط ومفاهيم حول المخططات الهيكلية وواقع التخطيط العمراني في محافظات الضفة الغربية، ومخططات المحلية للضفة الغربية واستراتيجية التنمية الحضرية ومعوقات وصعوبات تواجه المخططات الهيكلية للشبكة المدن في الضفة الغربية.

وتناول الفصل الخامس: العلاقات بين مدن الضفة الغربية من خلال تطبيق بعض النظريات ونماذج التفاعيل المكاني ومقاييس الاتصال والترابط لقياس درجة التفاعل والعلاقات الاقتصادية، بين شبكة مدن الضفة الغربية.

وفي النهاية جاءت النتائج والتوصيات أملاً أن تفيد هذه الدراسة المخططين والمعنيين ومتخذي القرار في عملية التخطيط والتنظيم.

الفصل الأول

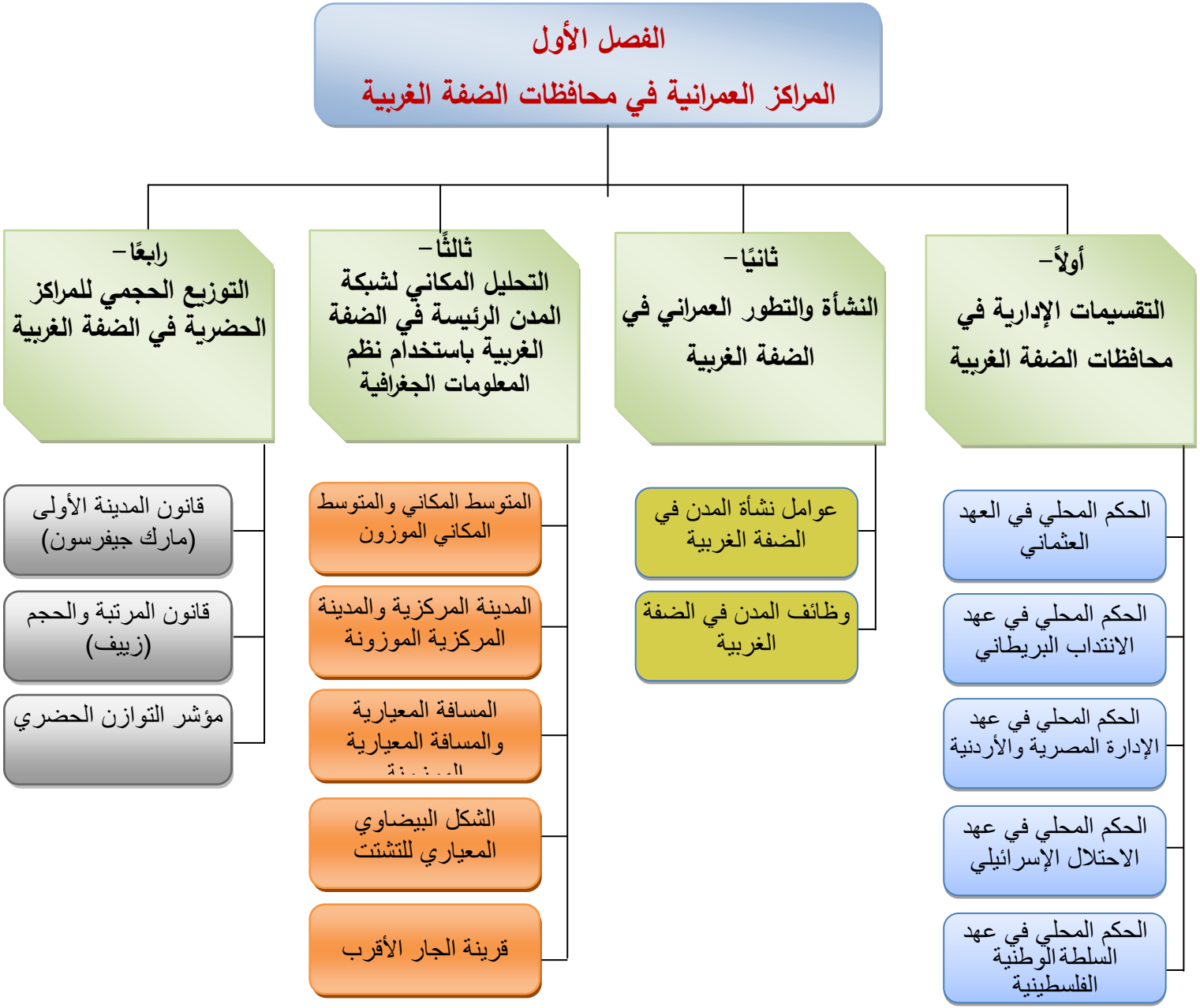
الفصل الأول
المراكز العمرانية في محافظات الضفة الغربية
أولاً-
التقسيمات الإدارية في محافظات الضفة الغربية
الحكم المحلي في العهد العثماني
الحكم المحلي في عهد الانتداب البريطاني
الحكم المحلي في عهد الإدارة المصرية والأردنية
الحكم المحلي في عهد الاحتلال الإسرائيلي
الحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية
ثانيًا-
النشأة والتطور العمراني في الضفة الغربية
عوامل نشأة المدن في الضفة الغربية
وظائف المدن في الضفة الغربية
ثالثًا-
التحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية
المتوسط المكاني والمتوسط المكاني الموزون
المدينة المركزية والمدينة المركزية الموزونة
المسافة المعيارية والمسافة المعيارية
الشكل البيضاوي المعياري للتشتت
قرينة الجار الأقرب
رابعًا-
التوزيع الحجمي للمراكز الحضرية في الضفة الغربية
قانون المدينة الأولى (مارك جيفرسون)
قانون المرتبة والحجم (زيبف)
مؤشر التوازن الحضري

التمهيد :

لا تأخذ الدول المختلفة بأسلوب موحد في التنظيم الإداري؛ لتحكم الظروف : السياسية والاجتماعية والجغرافية السائدة في الدولة في تحديد أُسلوب التنظيم الإداري، حيث يعكس ذلك التنظيم بدوره طبيعة نظام الحكم في الدولة، فإذا كان نظام الحكم ديمقراطياً؛ فإن ذلك يؤثر بالضرورة على شكل التنظيم الإداري في الدولة بشكل عام، بحيث يعزز أُسلوب اللامركزية الإدارية استقلالية الهيئة الإدارية من ناحية، وخضوعها لقدر من الرقابة المركزية من ناحية أخرى (بشناق، 2003 : ص5).

إنّ تعدد وظائف الدولة وتنوع مشكلاتها الداخلية من جانب، وتعدد متطلبات العصر الحديث من جانب آخر؛ يؤدى إلى ازدياد القناعة بضرورة البحث عن آليات أخرى؛ لتخفيف العبء عن الإدارة المركزية وتفريغها للقيام بالأعباء الوطنية، ففي السابق : كانت الحكومة المركزية تتولى كافة شئون الدولة ومرافق الوطن المهمة، عندما كان دورها محدوداً يتضمن مهام تقليدية كالدفاع والأمن وإقامة العدل، وإدارة السياسة الخارجية، وعندما اتسع نطاق أعمال الدولة وازدادت مهامها، وأصبحت مسئولة عن معظم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ولم يكن أمامها إلا أن تتخلى عن كثير من سلطاتها المركزية التي يمكن القيام بها محلياً؛ عملت الدول الأكثر تقدما على توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين الأجهزة المحلية، في إطار ما يعرف اليوم (بالحكم المحلي)، أو الإدارة المحلية (عبد العاطي، 2005).

يعتبر الحكم المحلي والإدارة المحلية (المجالس المحلية) أسلوبين في التنظيم اللامركزي، لكن الفرق بينهما : أن الإدارة المحلية تعتبر أسلوباً في اللامركزية الإدارية، في حين يعتبر (الحكم المحلي) أسلوباً في اللامركزية السياسية (حامد، 2009 : ص24)، ويعتبر الفصل بين السياسة والإدارة لدي معظم الفقهاء المعيار الأمثل، للتفرقة بين الإدارة المحلية والحكم المحلي، وذلك لا يعني : عدم وجود علاقة بينهما، حيث رأى فريق من الفقهاء : أن الإدارة المحلية الخطوة الأولي نحو الحكم المحلي، ومن المسلمات : أن نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء، بل يقتصر عمله علي الوظيفة التنفيذية، فيما يتعلق في المرفق ذي الطابع المحلي، فيما رأى فريق أخر من الفقهاء : بان اصطلاح الإدارة المحلية والحكم المحلي مترادفان حيث يشيران إلى أسلوب واحد وحجة أولئك مستمدة من تسمية النظام في بريطانيا رغم أنها دولة بسيطة كون نظام الإدارة المحلية فيها يسمي (حكم محلي)، وقد عرف البعض الإدارة المحلية : بأنها أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي تشرف على إدارة

كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها على أن تستقل تلك الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون (عبد العاطي، 2005).

والإدارة المحلية "شخصية اعتبارية قانونية ذات ذمة مالية مستقلة، تملك أجهزة إدارية ومالية وصلاحيات لها مدى من الاستقلال تحدده الحكومة المركزية التي من حقها منح، أو تعديل أو سحب تلك الصلاحيات، وتنحصر صلاحيات الإدارة المحلية في منطقة نفوذها الجغرافية فقط، حيث تقوم الحكومة المركزية بالإشراف والمراقبة على الإدارة المحلية من خلال وزارة الحكم المحلي".

ومن هناك : يجب النظر إلى العلاقة الموجودة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية على أنها علاقة تكاملية مع تحديد المهام والمسؤوليات لكل منهما (حامد، 2009 : ص12).

لذا فالإدارة المحلية تعتبر طريقة من طرق الإدارة وليست صورة من صور الحكم، وهي جزء من السلطة التنفيذية، لا تشمل كل وظيفة الدولة الإدارية، بل تتناول إدارة المرافق المحلية تاركة المرافق القومية للسلطة المركزية، والإدارة المحلية وفق التعريفات التي استقرت عليها الامم المتحدة والاتحاد الدولي للسلطات المحلية.

وبالنظر إلى قطاع الحكم المحلي الفلسطيني، بما في ذلك المجالس البلدية والقروية، نجد : أنه يعمل على تقديم الخدمات للسكان منذ إنشائها، مثل : بلديات المدن الكبرى التي أُنشئت خلال الحقبة العثمانية في القرن التاسع عشر، أو غيرها من المجالس التي تتابع تشكيلها خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، أو خلال عهد الأردن وصولاً إلى عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، أما القانون الناظم لقطاع الحكم المحلي الفلسطيني : فهو قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997 المصادق عليه في نفس العام من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تقسم البلديات الفلسطينية إلى أربع فئات هي : البلديات فئة (أ) التي تضم المدن الرئيسة في المحافظات الفلسطينية، أما الفئة (ب) فتشمل : المدن التي يزيد عدد سكانها عن (150) ألف نسمة، في حين تشمل الفئة (ج) : المدن التي يتراوح عدد سكانها بين (خمسة آلاف إلى 150 ألفاً) وأخيراً : الفئة (د) التي تضم : البلديات التي يقل عدد سكانها عن (5 آلاف) نسمة (صبري، 2009: ص5).

وعند الوقوف على محافظات الضفة الغربية، نجد أنها لا تعدو سوى إقليم جغرافي يمثل مرتفعات فلسطين الوسطى ضمن الأَراضي الفلسطينية، ثم أصبحت فيما بعد عام 1948 تمثل اقليماً سياسياً مستقلاً، ثم بعد ذلك أَصبحت أَراضي الضفة الغربية شقاً من الدولة الأردنية، ومن أجل إحكام السيطرة على جميع أطراف البلاد؛ تم قسيمها إدارياً إلى أَقاليم، ثم قسمت الضفة الغربية الى محافظات وكل محافظة تضم عدداً من المدن والقرى (الغنيمات، 2012 : ص69).

أولاً – التقسيمات الإدارية في محافظات الضفة الغربية :

تطور الحكم المحلي الفلسطيني عبر مراحل تاريخية متلاحقة، حيث كانت فلسطين بحدودها التاريخية خاضعة لقوى أجنبية، إلا أن تلك القوي لم تعمل على تمكين النظام ليكون ممثلاً للمصالح والتطلعات الصادقة للشعب الفلسطيني؛ حيث لم يكن الحكم المحلي بالنسبة لها سوى امتداداً للسلطة المركزية، بل استخدمته القوى الحاكمة وسيلة للسيطرة (حامد، 2009 : ص2).

أدى اتفاق (أُوسلو) الذي وُقِّع في 13 سبتمبر 1993 إلى قيام السلطة الفلسطينية في مايو 1994، ومنذ ذلك الحين استلمت السلطة الفلسطينية العديد من المسؤوليات المدنية وبعض المسؤوليات الأمنية، فعلى سبيل المثال، ووفقاُ لاتفاقيات أوسلو : فللسلطة الفلسطينية كامل الصلاحيات الأمنية والمدنية في المناطق المصنفة (أ) (أي : المدن والقرى الرئيسة)، بينما تحتفظ سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالصلاحيات الأمنية والمدنية في المناطق المصنفة (ج)، أما في المناطق المصنفة (ب)، وهي تشمل معظم القرى الفلسطينية، فللسلطة الفلسطينية الصلاحيات المتعلقة بالأمور المدنية، وللسلطات الإسرائيلية الصلاحيات المطلقة فيما يتعلق بالأمور الأمنية، ومن الجدير ذكره : أنه بالرغم من أن السلطة الفلسطينية لها مسؤولية التخطيط المطلقة في المناطق المصنفة (أ) إلا أن هذه المسؤولية في المناطق المصنفة (ج) تقع على الجانب الإسرائيلي (حامد، 2009 : ص4).

ونظام الحكم المحلي الفلسطيني مبني على مستويين، أولهما : يتمثل في الحكومة المركزية ممثلة بوزارة الحكم المحلي التي تتفاعل مباشرة مع الهيئات المحلية من خلال مكاتب فرعية في المحافظات المختلفة، وثانيهما : يتمثل في السلطات المحلية نفسها (البلديات والمجالس المحلية).

ووفقاً لوزارة الحكم المحلي وقانون الهيئات المحلية لعام 1997، فإن هناك نوعان من السلطات المحلية، هما البلديات والمجالس المحلية، حيث تقع غالبية البلديات والقرى الفلسطينية في المناطق المصنفة (أ) و(ب)، ولكن بعض حدود هذه السلطات تقع في مناطق مصنفة (ج)، وبالنسبة للحدود الرسمية للبلديات فإن معظمها معروف ومصادق عليه، إلا أن الأمر يختلف في المجالس المحلية حيث الحدود الرسمية غير معروفة وغير معترف بها رسميا، بالإضافة إلى هذين النوعين من السلطات المحلية فإن هناك أنظمة داخلية تعطي القانونية لأنواع أخرى في السلطات المحلية، والتي هي في الأساس مجالس الخدمات المشتركة ولجان التخطيط الإقليمية، والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية (حامد، 2009 : ص23).

منذ عام 1994 قامت وزارة الحكم المحلي بإعادة تصنيف جميع الهيئات المحلية؛ لتحديد درجة قدرتها المالية والإدارية (وبناءً عليه؛ تم تحديد مدى احتياجها لإشراف من الوزارة)،

وقد صنفت البلديات التي كانت موجودة منذ 1967 والتي تمتلك خبرات في الإدارة المحلية بـ (أ) أو (ب)، بينما صنفت الهيئات المحلية التي شكلت رسمياً بعد مجيء السلطة الفلسطينية بـ (ج)، (د) و(هـ) بالرغم من المفارقة في أدائها، ونستعرض بشيء من التفصيل للمراحل التاريخية التي مر بها الحكم المحلي في فلسطين (حامد، 2009 : ص24).

1- الحكم المحلي في العهد العثماني :

وقعت بلاد الشام بما فيها فلسطين تحت الحكم العثماني عام 1517م بعد أن هزم العثمانيون المماليك في معركة (مرج دابق)، حيث كانت أرض فلسطين في تلك الفترة تابعة لولاية الشام، ولم تكن وحده إدارية مستقلة بحد ذاتها، بل كانت أراضيها مقسمة وتتبع لأكثر من ولاية (البابا، 1996 : ص3).

وقد قسمت إدارياً إلى أربعة ألوية (سناجق) (انظر شكل 1) هي : صفد، نابلس، القدس، وغزة، واشتمل كل لواء على عدد من الأقضية (النواحي) فضم لواء صفد نواحي : (صفد، الشقيف، تبنين، صور، عكا، وطبريا)، بينما ضم لواء نابلس نواحي : (جبل عيبال، جبل جرزيم، القاقون، بني صعب، واللجون)، في حين ضم لواء القدس نواحي (القدس، والخليل)، أما غزة فقد ضم نواحي : (غزة، اللد، والرملة) (شوماني، 240).

ويعتبر المنشور السلطاني (خط هايمون) الصادر عام 1856، إشارة البدء لإنشاء مجالس بلدية الذي فتح المجال لتشكيل المجالس البلدية، وبذلك تعود تجربة الحكم المحلي الفلسطيني المعاصر إلى العهد العثماني، ثم شهد عام 1877 إصداراً لقانون البلديات الذي تم بموجبه الإعلان عن تأسيس (22) مجلساً بلدياً في كبرى المدن الفلسطينية (وزارة الحكم المحلي : 2005).

2- الحكم المحلي في عهد الانتداب البريطاني :

أوّلى الانتداب البريطاني اهتماماً كبيراً في تطوير قطاع الحكم المحلي في فلسطين؛ في محاولة منه لصبغ النظام الإداري بالصبغة البريطانية؛ لذا تم تعزيز اللامركزية في هيئات الحكم المحلي، ثم تم توسيع صلاحيات الهيئات الإدارية في أطر الحكم المحلي، "وقد أجريت أول انتخابات بلدية عام 1927 بعد صدور مرسوم الانتخابات للبلديات عام 1926، ثم في عام 1934 تم إجراء الانتخابات في (20) مدينة وقرية، وفي تلك المرحلة لم تلعب البلديات دوراً ايجابياً مؤثراً في الحياة السياسية، حيث لم يكن لها دور بارز كمؤسسات، وإنما تمحور أثرها السياسي في انتخاب أو تعيين المجالس البلدية في ظل بروز الصراعات والتنافسات العائلية حول كيفية تشكيل المجالس، وضمان رئاستها، وكان هناك تنافساً مصلحياً بين العائلات المتنفذة؛ ولذلك أصبحت

البلديات آلية سلطة في يد العائلة (أو تحالف العائلات) التي تسيطر عليها، فكانت تستغلها مركزاً لتأمين تغلغل نفوذها وضمان مصالحها (حامد، 2009 : ص26).

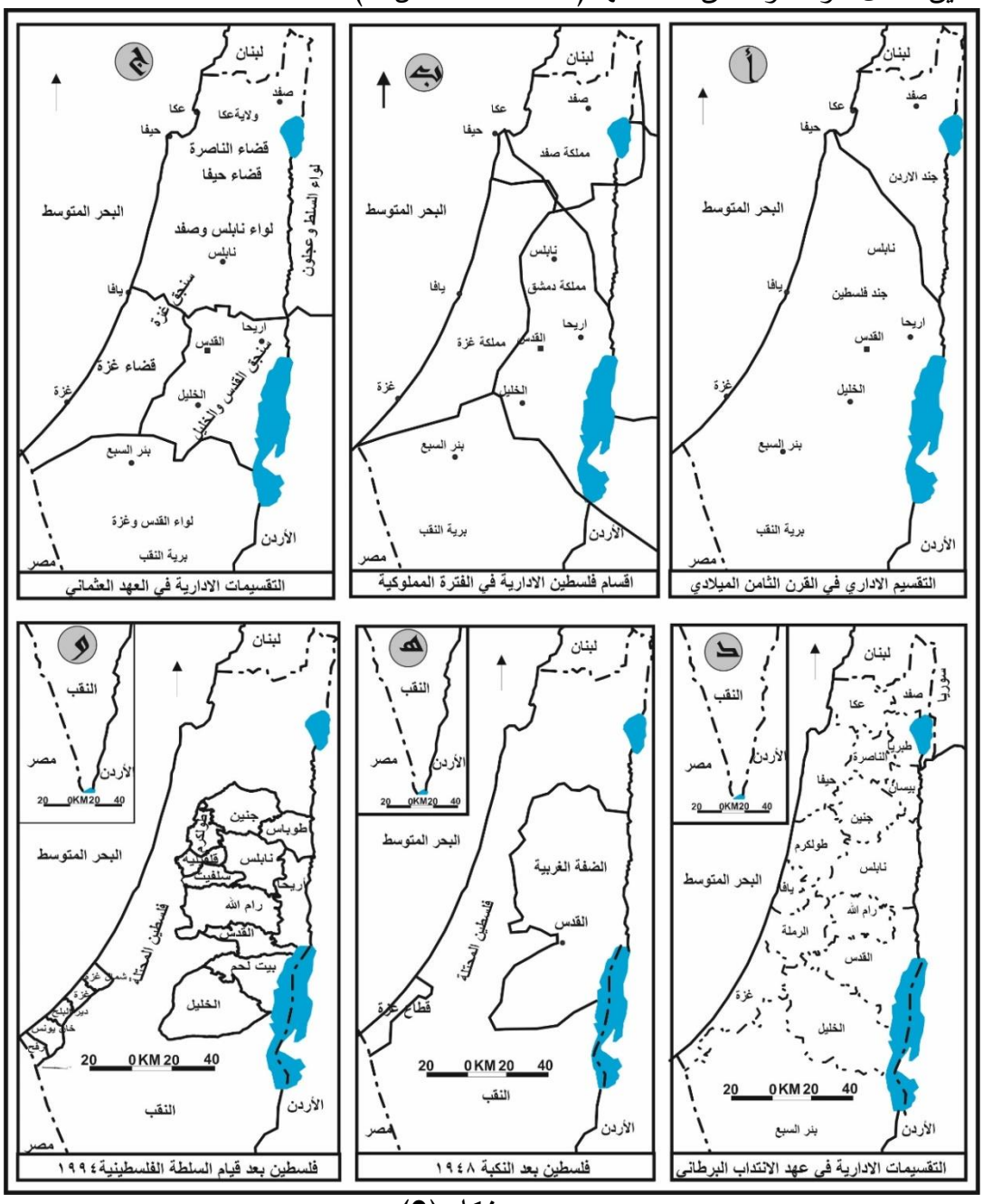

شكل (2)
التطور الإداري لمحافظات الضفة الغربية

المصدر : (صالحة، 2003 : 20).

خلال تلك المرحلة بدأت تتضح بعض معالم عمل البلديات، حيث أخذت تتوسع في تقديم الخدمات للمواطنين، حتى باتت أجساماً تساهم في تلبية حاجات المجتمع المحلي، ولعل قانون البلديات لعام 1936 شمل الجوانب والخدمات التي تشرف عليها البلديات بشكل تفصيلي،

وظل ذلك القانون معمولاً به ويحكم عمل البلديات حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وإصدار قانون الهيئات المحلية الفلسطينية (حامد، 2009 : ص26).

3- الحكم المحلي في عهد الإدارة المصرية والأردنية :

امتدت تلك المرحلة من (1948-1967)، حيث بات قطاع غزة تحت الإدارة المصرية والضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية، وقد أصدرت الإدارة الأردنية للضفة عدة قوانين سنة (1954-1955-1960)، لكن بشكل عام نستطيع أن نقول : إن عمل البلديات خلال تلك المرحلة انصب على تقديم الخدمات الأساسية من : شبكات مياه وشبكات كهرباء وطرق، إلا أن دور البلديات بدأ بالتراجع على صعيد متابعة ومعالجة قضايا المجتمع المحلي بما لا يؤهلها بأن تكون صاحبة الريادة في السياسة التنموية للمجتمع المحلي، وعلى الرغم من حدوث انتخابات للبلديات أثناء الحكم الأردني للضفة الغربية، إلا أن ذلك لم يعكس نفسه في تطوير نوعي لقطاع الحكم المحلي، فقد تم تعزيز المركزية وربط الهيئات المحلية مع الحكومة المركزية، وقد حدث عدة مرات أن تدخلت الحكومة المركزية في تغيير نتائج الانتخابات عبر تعيين أُناس غير منتخبين!، أو ممن حصلوا على أصوات أقل في منصب رئيس الهيئة المحلية!، كما حدث في بلدية الخليل عام(1964) (حامد، 2009 : ص28)، أما في قطاع غزة والذي كان يخضع للإدارة المصرية فلم تحدث انتخابات في قطاع الحكم المحلي، حيث كان يستعاض عنها بتعيين لجان مؤقتة يُناط بها إدارة المدن والقرى، كما شهد قطاع غزة تقهقراً لدور الحكم المحلي ومشاركته في خدمة المجتمع؛ مما أفقد الحكم المحلي الكثير من محتواه التنموي الاجتماعي والسياسي خلال الفترة المذكورة (الغنيمات، 2012 : ص81).

4- الحكم المحلي في عهد الاحتلال الإسرائيلي :

منذ قيام (إسرائيل) باحتلال الضفة الغربية عام 1967م شرعت بتنفيذ العديد من الإجراءات؛ لتحقيق طموحاتها، وقد أطلقت عليها الحكومة الإسرائيلية اسم (يهودا وشومرون) في الوثائق الإسرائيلية الرسمية، وظلت الوحدة قائمة مع الضفة الشرقية واعتبار سكان الضفة الغربية مواطنين أردنيين حتى عام 1988م، عندما قررت المملكة الأردنية الهاشمية فك الارتباط القانوني والإداري؛ بناءً على طلب منظمة التحرير الفلسطينية (انظر شكل 2) (الجدبة، 2001: ص1).

خلال فترة احتلال اسرائيل للضفة، تم توظيف قطاع الحكم المحلي عبر تعيين أشخاص أو لجان غير مرتبطة بالقوى السياسية التي تتكون منها منظمة التحرير، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات أثناء فترة الاحتلال ثلاث مرات، في محاولة من قبل الاحتلال لتشجيع التيار غير

الموالي لمنظمة التحرير الفلسطينية على البروز كقيادة بديلة، إلا أن نتائج الانتخابات عام 1976 قد فاجأت سلطات الاحتلال عندما فازت الشخصيات الوطنية والمحسوبة على منظمة التحرير في الانتخابات، كما حدث في بلديات : (الخليل، نابلس وحلحول)، حيث قامت سلطات الاحتلال بنفيهم خارج الوطن؛ عقاباً على ارتباطهم بالتيار الوطني الموالي لمنظمة التحرير الفلسطينية" (وزارة الحكم المحلي، 2005). (انظر شكل 2)

وابتداء من عام 1982 أصبحت بعض البلديات التي تم حلها وعزل رؤسائها برئاسة ضابط إسرائيليين وتبنت إسرائيل روابط القرى بدل المجالس القروية؛ لأنها رفضت التعايش مع الاحتلال (وزارة الحكم المحلي، 2005).

ومع نهاية عام 1991 كان في فلسطين (30) بلدية بما فيها القدس، منها (26) في الضفة الغربية و(4) في قطاع غزة، وخلال تلك المرحلة، استندت سياسة الاحتلال على تهميش دور البلديات في قيادة المجتمع المحلى، حيث لم يعد للبلديات أي دور يذكر في رسم السياسة التنموية العامة للمجتمعات المحلية، بل وعملت جاهدة على تحويل البلديات من مؤسسات تنموية إلى مؤسسات جباية، تشرف فقط على تقديم الخدمات وجباية الأموال من السكان؛ نظير تلك الخدمات (كون، 1995 : ص40).

وبالتالي لم تعد البلديات تلعب الدور المطلوب منها حيال المجتمعات المحلية والقضية الوطنية بشموليتها، على الرغم من أن المجتمع الفلسطيني عبّر عن رغبته في أن تتولى البلديات ذلك الدور من خلال الانتخابات البلدية في الضفة الغربية عام 1976، حيث صبغت الانتخابات بالطابع السياسي والنضالي، وتعد فترة الاحتلال الإسرائيلي الأسوأ في تاريخ الهيئات المحلية الفلسطينية (كون، 1995 : ص40).

5- الحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية :

منذ أن قَدِمت السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1994)، وجدت نفسها أمام تركة ثقيلة من : الأنظمة والقوانين والأوامر العسكرية بما فيها ما يتعلق بالسلطات المحلية؛ لعل ذلك ما يفسر القرار الأول لرئيس السلطة الفلسطينية الراحل (ياسر عرفات) الذي حمل رقم (1) لسنة (1994) وهو : "يستمر العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل 1967/6/5م حتى يتم توحيدها"، وتبع ذلك صدور الكثير من القوانين خصوصاً بعد تشكيل المجلس التشريعي (الغنيمات، 2012 : ص87).

وكان من ضمن تلك القوانين التي صادق عليها رئيس السلطة قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، وقانون الانتخابات المحلية سنة 1996م في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية شهد قطاع الحكم المحلي توسعاً كمياً كبيراً، حيث تضاعف عدد البلديات (4) مرات ليصبح عددها اليوم (108) بلديات (334) مجلساً قروياً، ويعتبر قطاع الحكم المحلي ثاني أكبر قطاع بعد القطاع الحكومي، حيث يعمل فيه حوالي (6400) موظف منهم (2260) في قطاع غزة. (تشغل بلدية نابلس وحدها ما نسبته (45%) من إجمالي موظفي قطاع الحكم المحلي في محافظات الضفة الغربية، وتشغل بلدية غزة ما نسبته (51%) من إجمالي موظفي قطاع الحكم المحلي في محافظات غزة) كما تطور إيراد قطاع الحكم المحلي من (5) ملايين دولار عام (1968)، 84 مليون دولار عام (1990)، إلى أن وصل 188 مليون دولار عام (1998) (الغنيمات، 2012 : ص100).

خضعت البلديات الواقعة في الضفة الغربية لما هو معمول به في الأردن حيث صدر قانون البلديات رقم 29 للعام 1955، أما قطاع غزة والذي وضع تحت الإدارة المصرية فقد استمر العمل فيه (ولو شكلياً) وفقا لقانون الاستعمار البريطاني (رقم 1 لعام 1934)، وقد حصلت انتخابات وفقاً للقانون الأردني في الضفة الغربية، ثم أعقبتها انتخابات ثانية في عام 1959، وما بين تلك الفترتين خضعت الضفة الغربية للأحكام العرفية والتي بموجبها منح مجلس الوزراء حل أي هيئة أو مجلس بلدي منتخب، حيث مارست الحكومة المركزية الأردنية حل العديد من المجالس البلدية في النصف الأول من ستينيات القرن الماضي، ثم في عام 1964م صدر نظام تقسيمات إدارية جديد، حيث بموجبه أصبحت التقسيمات الإدارية للضفة الغربية تتألف من : (محافظة القدس، لواء الخليل، لواء نابلس، ولواء جنين) (انظر شكل 2) وعلى ضوء ذلك؛ تم استحداث وزارة الشؤون البلدية والقروية عام 1965م (زبدة، 2014 : ص288).

أ- بلديات :

وفق القانون فإن لكل بلدية يجب أن يكون لها مجلس بلدي، حيث إن عدد اعضائه يقرر وفق عدد السكان في المدينة، كما ان القانون يخول وزير الداخلية زيادة عدد اعضاء المجلس. لذا فان عدد اعضاء المجلس البلدي هو (15) عضواً ينتخبون من قبل سكان المدينة، ويتم انتخاب أعضاء المجلس البلدي في الحالة العادية بشكل دوري كل خمس سنوات، وتنبثق عن المجلس لجان عديدة، لإدارة أمور البلدية ويكون تركيب تلك اللجان وفق ما يمليه القانون (وفا، و2014). بالتالي تم تصنيف البلديات في الضفة الغربية والبالغ عددها (109) بلديات لاعتبارات تتعلق بعدد السكان والقدرات ومجالات النشاطات والخدمات التي تقدمها إلى أربعة أصناف.

تصنيف البلديات في الضفة الغربية :- (العتال، 2008 : ص42-43)

أ- البلديات المركزية (أ) : وهي المدن الفلسطينية المركزية (مركز المحافظة) حيث تعتبر تلك البلديات هيئات محلية كبيرة الحجم، تقدم أكثر الخدمات والنشاطات المحلية من حيث الكم والنوع، بالإضافة إلى أنها تهتم بالجوانب التنموية ليس داخل حدودها التنظيمية فقط، ولكن يتوقع منها دور فعال في مجال التنمية في فلسطين.

ب- البلديات الرئيسية (ب) : وهي المدن التي يزيد عدد سكانها عن (25) ألف نسمة، وتلك البلديات متوسطة في حجمها الوظيفي، وعلى الرغم من ذلك تشكل تلك البلديات عماد البنية البلدية الفلسطينية، ولها القدرة على تجنيد موارد وإمكانيات أكبر من تلك التي يمكن للبلديات الأساسية توفيرها.

ت- البلديات الأساسية (ج) : وهي البلديات التي تشكلت في البلدات الفلسطينية صغيرة الحجم من حيث عدد السكان (10-25) ألف نسمة والقدرات والنشاطات الاقتصادية، وحيث إنّ الموارد الذاتية لمثل هذه البلديات تبقى محدودة، ومرتبطة بحجم السكان، ونوعية النشاط الاقتصادي، لذلك فإنّ قدراتها ونشاطاتها ستكون محصورة في تقديم الخدمات الأساسية، والقيام ببعض المشاريع التنموية الصغيرة.

ث- البلديات الناشئة (د) : وهي بلديات تشكلت في البلدات الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن (10) آلاف نسمة حيث أنها كانت إلى وقت قريب مجالس قروية، ثم تم ترفيعها إلى مستوى بلدية، وهي تقوم بتقديم الخدمات الأساسية للسكان (الغنيمات، 2012 : ص109).

ب- المجلس المحلي :

هي سلطة محلية أصغر من البلدية، هي مسؤولة عن إدارة السلطات المحلية التي لم يتم الاعتراف بها كبلديات، يترأس المجلس المحلي رئيس المجلس المحلي وبجانبه يعمل المجلس (إسماعيل، 2005 : ص110-111).

ت- المجلس القروي :

قامت وزارة الحكم المحلي بتشكيل مجالس قروية في كافة التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن ألف نسمة (سمحة، بدون تاريخ : ص22)، ويتألف مجلس القرية من : مختار أو مخاتير القرية بحكم منصبه أو مناصبهم، وعدد من الأشخاص لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن الاثني عشر، ويشترط في عضو المجلس القروي : أن يكون فلسطيني الجنسية، ولا يقل عن إحدى وعشرين سنة، ويقيم عادةً في منطقة القرية، ويجوز لحاكم اللواء أن ينهي عضوية أي

شخص إذا لم تَعُد تتوفر فيه الشروط السابقة. ويبلغ عدد المجالس القروية في الضفة الغربية (211) مجلساً (مشتهى والقرشلي، 1993 : ص181).

ث- لجنة مشاريع :

يلاحظ أن هناك عدد كبير من التجمعات السكانية يقل عدد سكانها عن ألف نسمة، وذلك يفترض تشكيل هيئات محلية بمستوى أقل من المجالس القروية، وقد اعتمدت وزارة الحكم المحلي تسميات مختلفة لها كانت لجان المشاريع أكثرها استخداماً، رغم أن قرار وزير الحكم المحلي الأخير والمشار اليه آنفا قد اعتبر الفئة (د) من البلديات (سمحة، بدون تاريخ : ص23).

ج- مخيم :

بغض النظر عن عدد سكانها إلا أن لجنة مخيم لا تخضع لقانون انتخابات الهيئات المحلية؛ للتأكيد على حق العودة وعدم التوطين ضمن هيئة محلية، وتقع المخيمات ضمن حدود ونفوذ البلديات (سمحة، بدون تاريخ : ص23).

جدول (1)

تصنيف الهيئات المحلية الفلسطينية على محافظات الضفة الغربية وتوزيعها

م.	المحافظة	البلديات	مجلس محلي	المجالس القروية	لجان المشاريع	مخيم	المجموع
1-	الخليل	17	0	20	17	2	56
2-	بيت لحم	10	0	19	3	3	35
3-	جنين	13	0	23	22	1	59
4-	رام الله والبيرة	18	0	48	2	4	72
5-	سلفيت	9	0	9	0	0	18
6-	طوباس	3	0	5	5	1	14
7-	طولكرم	12	0	10	1	2	25
8-	قلقيلية	5	0	12	19	0	36
9-	نابلس	9	0	43	0	3	55
10-	القدس	1	10	17	1	1	30
11-	أريحا	1	2	5	0	2	10
	المجموع	**98**	**12**	**211**	**77**	**19**	**410**

المصدر : اللجنة المركزية للانتخابات، "دليل حدود الانتخابات للهيئات المحلية"، نيسان 2011.

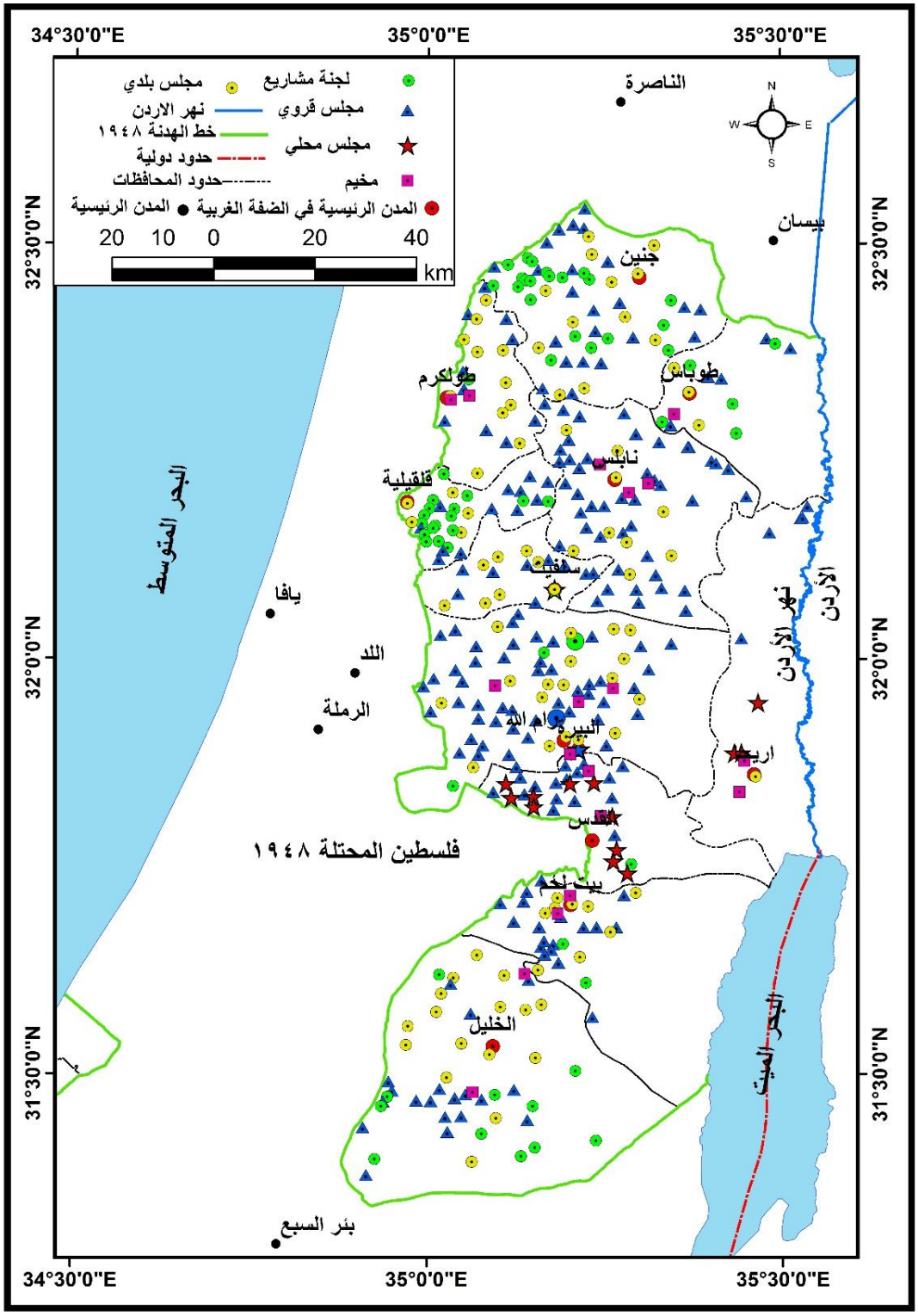

شكل (3)

الهيئات المحلية الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية

المصدر : إعداد الطالبة اعتماداً على "دليل حدود الانتخابات للهيئات المحلية"، نيسان 2011.

ثانياً : النشأة والتطور العمراني في الضفة الغربية :

تعد أرض فلسطين من أقدم الأراضي التي سكنها الإنسان القديم، فقد انتشرت في ربوع فلسطين مدن وقرى كثيرة، وأغلب هذه المدن بناها الفلسطينيون والكنعانيون أجداد الفلسطينيين، وقد نشأت المدن والقرى الفلسطينية القديمة على المرتفعات وسفوح الجبال؛ رغبة في الحماية والدفاع أمام أخطار الغزو الخارجي الذي ظل يهدد أمن سكان البلاد على مر العصور، وترجع نشأة المدن الفلسطينية إلى أصول تاريخية عريقة، فقد أنشأها الكنعانيون والفلسطينيون القدماء، وبعضها أنشأه الإغريق والرومان، والبعض الآخر أُقيم في العهد الإسلامي : كمدينة الرملة وخانيونس، وتعد (أريحا) أقدم مدن العالم، ومن المدن القديمة في فلسطين : القدس، يافا، حيفا، عكا، الخليل، نابلس، بيسان، عسقلان، وغزة، وتنتشر المدن في الضفة الغربية في ثلاثة خطوط متوازية :- (عبد القادر، 1996 : 110)

أ- **الخط الساحلي** : حيث تنتشر المدن بموازاة الساحل مثل : مدينتي طولكرم وقلقيلية، التي تقع في إقليم السهل الساحلي.

ب- **خط تقسيم المياه** : يسير ذلك الخط في وسط البلاد مع قمم المرتفعات الجبلية، حيث مدن: الخليل، بيت لحم، القدس، البيرة، رام الله، سلفيت، نابلس، طوباس، جنين.

ت- **مدن حفرة الانهدام** : تقع على الحدود الشرقية لفلسطين، مثل : أريحا وطوباس.

1- عوامل نشأة المدن في الضفة الغربية :- (أبو ضاهر، 2015 : 123)

أ- **العامل الجغرافي** : حيث أقيمت المدن الفلسطينية؛ على الجبال لحمايتها من الاحتلال؛ ولحمايتها من الأخطار الخارجية والغزوات القبلية، حيث أنشأت المدن على قمم الجبال والتلال كمدن : رام الله، بيت لحم، والخليل.

ب- **العامل التجاري** : أنشأت مجموعة من المدن؛ لخدمة الطرق التجارية التي كانت تمر من فلسطين، فكانت مدن الساحل على طرق التجارة بين مصر والشام والعراق.

ت- **العامل الديني** : تنتشر المدن المقدسة في أرض فلسطين حيث تلتقي الأديان السماوية الثلاث في وجود مقدساتها في تلك المدن، فمدينة الخليل بها قبر الخليل إبراهيم عليه السلام، والقدس بها المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة، ويعتقد اليهود أن هيكل نبي الله سليمان موجود في القدس، ومدينة بيت لحم بها كنيسة المهد؛ لذلك تجمع السكان في تلك المدن.

ث- **عامل التربة والمياه والمناخ** : توفرت في مدن فلسطين التربة الزراعية الخصبة والمياه والمناخ المعتدل، فلذلك وجدت مدن السهول الساحلية والتي شهدت كثافات عالية من السكان (غضيه، 2002 : ص12).

2- وظائف المدن في الضفة الغربية :

تؤدي المدن وظائف متعددة، وإن كان ارتبطت المدن القديمة في نشأتها بوظيفة واحدة كالوظيفة التجارية أو الوظيفة الحربية، أما الآن فقد تعددت وظائف المدن، فالمدينة تؤدي وظائف عدة، (انظر شكل 4) ومن وظائف المدن :-

أ- **الوظيفة التجارية** : حيث تؤدي كثير من المدن الوظيفة التجارية خاصة إذا كانت مركز المحافظة، ومن المدن التي أدت هذا الدور أغلب مدن الضفة الغربية، التي تشتهر بتجارة الجملة، وهذه المدن قد أنشأت لهذا الغرض.

ب- **الوظيفة الدفاعية والعسكرية** : يعود إنشاء المدن الفلسطينية إلى أسباب عسكرية ارتبطت بموقع المدينة، إلا أن التقدم والتطور العسكري عمل على تراجع هذا الدور لأغلب مدن العالم وهذا ينطبق على المدن الجبلية في الضفة الغربية.

ت- **الوظيفة الزراعية** : يحتاج سكان المدينة : للخضار والفاكهة والألبان، وبالتالي المدن التي تتوفر بها أراضي زراعية خصبة تستطيع توفير ذلك لسكانها، وتصدير الباقي للمدن المجاورة، ومن المدن التي أدت هذه الوظيفة : مدن أريحا، طولكرم، وجنين.

ث- **الوظيفة الصناعية** : انتشرت صناعات محلية كثيرة في أغلب مدن فلسطين : كصناعة الملابس والأحذية والمقالع ومواد البناء والصابون وعصر الزيت وصناعة الأخشاب وغيرها.

ج- **الوظيفة السياحية** : اشتهرت بعض المدن الفلسطينية بتوفر عناصر السياحة فيها؛ لوجود الأماكن المقدسة بها : كالقدس، بيت لحم، الخليل، والبعض الآخر كمشاتي مثل : أريحا، أو مصايف كمدن الساحل ومدن المرتفعات.

ح- **الوظيفة الإدارية** : شكلت بعض المدن مراكز إدارية للمحافظات، حيث تتوفر فيها الخدمات الإدارية : كمقرات الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة مثل مدن : نابلس، جنين، طولكرم، رام الله، القدس، بيت لحم، الخليل وأريحا.

خ- **الوظيفة التعليمية** : تتواجد في المدن الفلسطينية الجامعات والكليات المتوسطة، فبالتالي تؤدي المدينة خدمات تعليمية تستقطب به طلبة المحافظة والمناطق المجاورة، فجامعة

النجاح بنابلس حيث تخدم محافظات نابلس، جنين، طولكرم، وسلفيت، وجامعة بيرزيت حيث تخدم طلبة القدس، ورام الله، وأريحا، وجامعة بيت لحم تخدم محافظة بيت لحم، وجامعة الخليل تخدم محافظة الخليل (أبو ضاهر، 2015 : ص97).

ثالثاً – التحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية :

تأتي أهمية دراسة توزيع المدن؛ لما له من دلالات تتمثل في طبيعة العلاقة بين أحجام المدن والمسافات الفاصلة بينها من خلال قياس درجة التباعد ودرجة التقارب والتشتت، ومتوسط المسافات التي تفصل بينها، بالإضافة الى تحديد درجة كثافتها، علما بأن العلاقة وثيقة بين حجم المراكز العمرانية والتباعد، فنجد أنه مع زيادة فئات أحجام المدن تقل أعدادها ويزداد التباعد بينها وتتسع مناطق نفوذها (داوود، 2012 : 162).

ولتحليل انتشار المدن الرئيسة في الضفة الغربية وتوزيعها يمكن استخدام وسائل التحليل الكمي والتحليل الوصفي لأنماط التوزيع من خلال مقاييس التباعد والتقارب؛ للتعرف على خصائص ذلك التوزيع والتغيرات التي طرأت عليه، وفي هذه الدراسة تم استخدام برنامج (ARCGIS 10.1) لعمل التحليلات المكانية التالية :-

1- المتوسط المكاني والمتوسط المكاني الموزون :

يستخدم ذلك المتوسط؛ لتحديد اين يقع الموقع الذي يعد متوسطا جغرافيا لموقع مفردات الظاهرة (داوود، 2012 : 162)، ومن خلال الشكل (4) نجد أن المتوسط المكاني لشبكة المدن الرئيسة للضفة الغربية يظهر جنوب مدينة سلفيت شمال مدينة رام الله والبيرة في شمال محافظة رام الله، أما بخصوص المتوسط الموزون، والذي يعرف تحديد الموقع الجغرافي المتوسط، اعتماداً على بيانات اجتماعية، فقد تم اعتماد حقل السكان في هذه الدراسة لوزن المدن (داوود، 2012 : 162)، حيث تبين من النتيجة أن المتوسط الموزون لشبكة مدن الضفة الغربية يقع في محافظة رام الله في الجزء الجنوبي، شمال مدينة البيرة ورام الله.

2- المدينة المركزية والمدينة المركزية الموزونة :

يقصد بالمدينة المركزية بالنسبة للمدن الأخرى، وفي شبكة مدن الضفة الغربية كانت مدينة سلفيت هي المدينة المركزية، ولكن عندما نقوم بوضع وزن لهذه المدن تصبح المدينة المركزية هي مدينة البيرة (انظر شكل 4)، وذلك ليس غريباً بالنظر الى المتوسط المكاني السابق نجد أنه كان

قريباً من مدينة سلفيت، لذلك هي المدينة المركزية جغرافياً بالنسبة للمدن الأخرى، أما المتوسط المكاني الموزون، فكان قريباً من مدينة البيرة، لذلك هي المدينة المركزية الموزونة، وما يفسر ذلك : أَننا استخدمنا في الوزن معيار السكان، ومن المعروف أَنّ مدينة الخليل هي أكبر مدن الضفة الغربية سكاناً؛ لذلك كانت المدينة المركزية قريبة منها.

3- المسافة المعيارية والمسافة المعيارية الموزونة :

تستخدم تلك الطريقة الاحصائية؛ لتحديد نصف قطر الدائرة المعيارية، التي تحدد منطقة تركز أغلب مفردات الظاهرة، حوالي 67% من المدن (داوود، 2012 : ص 165)، وكلما كبر حجم الدائرة كلما دل ذلك على زيادة الانتشار، والتشتت المكاني لتوزيع الظاهرة والعكس صحيح، وقد ضمت تلك الدائرة المدن التالية : (رام الله، البيرة، نابلس، سلفيت، أريحا، قلقيلية، والقدس)، وهناك مدن قريبة من الدائرة وهي : بيت لحم، طوباس، وطولكرم. (انظر شكل 4)

وإذا تم وضع وزن للمسافة المعيارية يلاحظ أن الدائرة سوف تتزحزح نحو الجنوب لتضم المدن التالية : (رام الله، البيرة، نابلس، سلفيت، أريحا، بيت لحم، والقدس) في حين أن قلقيلية أَصبحت على تماس الدائرة؛ ويعود ذلك لان مدينة الخليل هي أكبر مدن الضفة الغربية سكاناً؛ لذا تزحزحت الدائرة نحو الجنوب. (انظر شكل 4)

4- الشكل البيضاوي المعياري للتشتت (الاتجاه العام للتوزيع) :

يتم تحديد الاتجاه العام للتوزيع أو ما يسمى الشكل البيضاوي المعياري للتشتت، حيث يعبر عما إذا كان التوزيع المكاني للظاهرة له اتجاه محدد، ويكون مركز الشكل البيضاوي المتوسط المكاني ويقيس المحور الأكبر قيمة الاتجاه الذي تأخذه معظم مفردات الظاهرة (داوود، 2012 : ص46)، حيث تبين من نتائج تحليل اتجاه التوزيع في شبكة مدن الضفة الغربية : أَنَّه يأخذ مركزاً متوسطاً، ويمتد الشكل البيضاوي بشكل طولي من الشمال للجنوب، حيث يضم حوالي سبعاً من المدن هي : (الخليل، بيت لحم، القدس، رام الله، البيرة، سلفيت، ونابلس). وبالرجوع لطبوغرافية مدن الضفة الغربية نجد أَنَّها ممتدة طولياً من الشمال إلى الجنوب على قمم جبل الضفة الغربية التي تعتبر العمود الفقري لفلسطين حيث إنها تمتد في وسط الضفة الغربية.

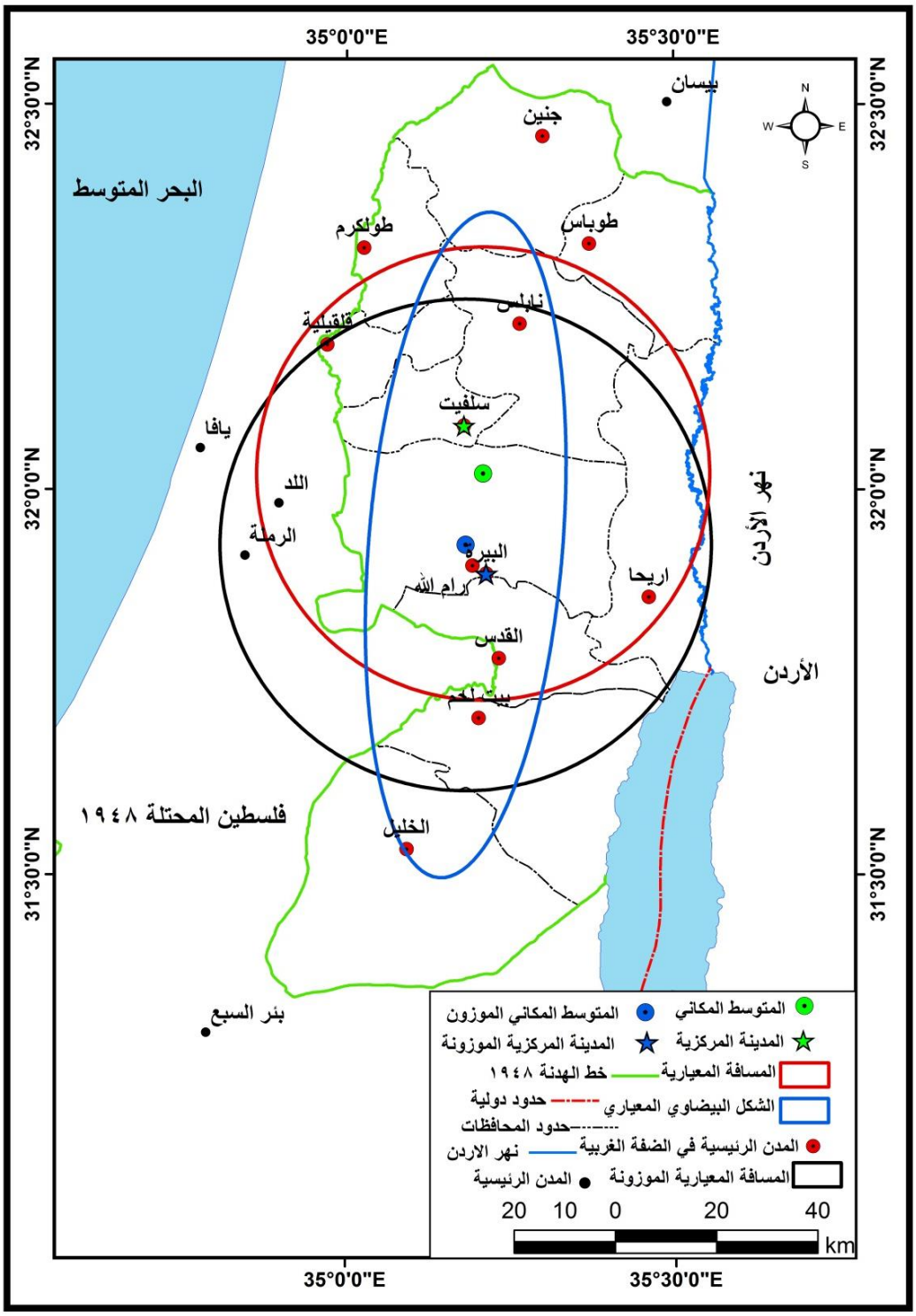

شكل (4)

التحليل المكاني لشبكة مدن الضفة الغربية

المصدر : إعداد الطالبة باستخدام (ARCGIS 10.1) اعتماداً على بيانات تعداد 2007.

5- قرينة الجار الأقرب :

يعتمد تحليل الجار الاقرب أساسا على قياس المسافات الفاصلة بين كل نقطة في منطقة ما، والنقاط الاقرب لها، وبالتالي تستخدم لقياس تشتت النقاط حول بعضها وتحديد النمط العام لانتشار النقاط في التوزيعات المكانية، حيث إن تلك التوزيعات قد تكون عشوائية او منتظمة او مركزة وتتراوح قيمة صلة الجوار بين (0-2.149)، فاذا كانت القيمة صفراً، فذلك يعني تركز المراكز العمرانية عند نقطة واحدة، وبذلك يكون التوزيع متجمعاً الى حد كبير، وتقل حدة ذلك التجمع كلما ابتعدنا عن الصفر نحو القيم الاعلى، اما اذا كانت القيمة واحداً صحيحاً، فان نقط التوزيع تكون عشوائية، بحيث تتباعد المسافات فيما بينها، بينما يكون التوزيع منتظماً متناسقاً الى أقصى درجة عندما تكون القيمة تساوي 2.149 (صالحة، 2003 : ص14) وقديماً كان يتم الحصول عليها يدوياً، وقد اعتمدت الدراسة على (arcgis10.1) في حسابها من خلال أداة (Average Nearest Neighbor)، فكان من نتائج تطبيق تلك الأداة على شبكة مدن الضفة الغربية : أن معامل صلة الجوار يساوي 1.2؛ وبالتالي فهو أقرب إلى النمط العشوائي كما يبين (شكل 5).

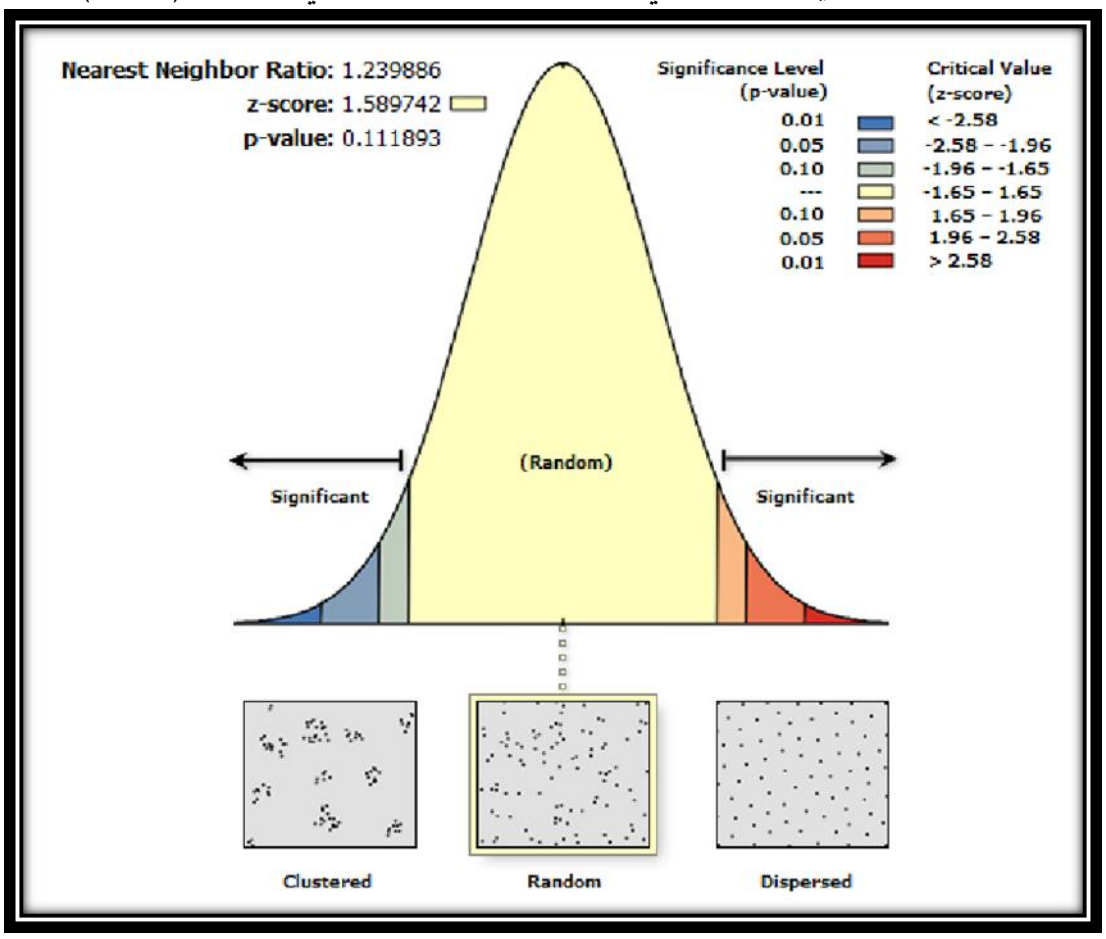

شكل (5)

نتيجة تحليل الجار الأقرب (ARCGIS10.1)

رابعاً – التوزيع الحجمي للمراكز الحضرية في الضفة الغربية :

يترتب على عملية النمو الحضري تغيرات هامة في أحجام المدن، حيث تقاس أحجامها بطرق مختلفة منها : عدد السكان، وعدد الوظائف الخدمية التي تقدمها المدينة لسكانها ولإقليمها، ويحدد ذانك المقياسان العلاقات الرتبية–الحجمية، والبنية الهرمية للنظام الحضري، يلاحظ علي خريطة توزيع المدن في أي إقليم ما وجود نوع من الترتيب لدرجات العمران، بمعني أننا نجد عادةً عدداً قليلاً من المدن كبيرة الحجم، ثم تتوالى زيادة العدد كلما قل الحجم (عياصرة، 2014 : ص417).

لقد حاول بعض الجغرافيين الإجابة عن هذه الأسئلة من واقع تجريبي، بعد دراسة فعلية لشبكة توزيع المدن في بعض الأقاليم ودراسة التوازن بين مراتب المدن وأحجامها في تلك الأقاليم.

وكانت أهم الدراسات التي ظهرت في هذا الصدد هي :–

1– قانون المدينة الأولى (مارك جيفرسون) :

توصل مارك جيفرسون عام 1939 من دراسة أحجام أول ثلاث مدن في (15) دولة : أن المدينة التي تحظى بأكبر عدد سكان تمثل المدينة الأولى، مع وجود مدينة مهيمنة رئيسية داخل الدولة أو الإقليم تتركز فيها السلطة، وتستحوذ على الخدمات : الإدارية والوظيفية والأنشطة التجارية والصناعية، وأن المتوسط العام لسكان المدينة الثانية إذا نسب إلى سكان المدينة الأولى (على فرض أنَّ سكانها يمثلون 100%) يكون 30%، أما نسبة سكان المدينة الثالثة إلى الأولى فيعادل 20% (عياصرة، 2014 : ص413).

جدول (2)

التوازن الحضري في المدن الرئيسة في الضفة الغربية باستخدام قانون جيفرسون

الترقيم	المدينة	عدد السكان	مرتبة الحجم	مرتبة الحجم حسب القانون
1	الخليل	159038	100.0	%100
2	القدس	124635	78.4	%30
3	نابلس	124215	78.1	%20

المصدر : إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات تعداد 2007.

إن سكان المدينة الأولي (الخليل) يمثلون 100% حسب القانون، أما المدينة الثانية فهي (القدس) (داوود، 2012 : ص 165)، حيث يمثل سكانها 78.4% من المدينة الأولي، في حين أن عدد السكان المفترض حسب القانون هو 30%؛ مما يدلل على أن هناك اختلال في التوازن الحضري حسب القانون وقدره 48.4% زيادة علي الحجم المفترض في عدد السكان؛ وبالتالي تعتبر القدس مدينة مهمه ومهيمنة أيضاً لأهميتها الدينية والتاريخية.

أما المدينة الثالثة فكانت (نابلس) حيث يشكل سكانها من سكان المدينة الأولى 78.1% في حين أن عدد السكان المفترض حسب القانون يشكل 20%، كما يدل ذلك أيضاً على أن هناك اختلال في التوازن الحضري حسب القانون وقدره 58.1% زيادة علي الحجم المفترض، وترجع أهمية المدينة لاعتبارها العاصمة الاقتصادية للضفة، ومن اللافت أن نسب كل من المدن : الأولى والثانية والثالثة معبرة إلى حد كبير عن مكانة تلك المدن الاقتصادية والادارية والسياسية.

2- قانون المرتبة والحجم (زيبف) :

توصل الجغرافي (زيبف) بعد دراسة مجموعة من المدن الامريكية إلى وجود علاقة بين ترتيب المدن في النظام الحضري وحجمها السكاني (بعد ترتيبها تنازلياً)، وقد اشتهرت تلك القاعدة باسمه وأطلق عليها أيضاً قاعدة الرتبة والحجم، وتستخدم للكشف عن صورة النظام الحضري القائم، ويمكن التعبير عنها بالصيغة البسيطة التالية :

الحجم السكاني للمدينة $\frac{1}{n}$ من حجم المدينة الاولى، n في دولة ما = حيث إن n هي رتبة المدينة. (عياصرة، 2014 : ص413)

جدول (3)

الترتيب الهيراريكي ومدى الاختلال التوازني بين مدن الضفة الغربية باستخدام قوانين توزيع المدن حسب المرتبة والحجم

الترقيم	المدينة حسب الترتيب	عدد السكان الحقيقي	عدد السكان المفترض	الحجم الحقيقي للمدن بالمائة نسبة للمدينة الأولى	الحجم المفترض للمدن بالمائة نسبة للمدينة الأولي
1-	الخليل	159038	159038	100.0	100.0
2-	القدس	124635	79519	78.4	50.0
3-	نابلس	124215	39760	78.1	33.3
4-	رام الله والبيرة	61722	53013	38.8	25.0
5-	طولكرم	50912	31808	32	20.0
6-	قلقيلية	40530	26506	25.5	16.7
7-	جنين	38272	22720	24.1	14.3
8-	بيت لحم	24367	19880	15.3	12.5
9-	أريحا	17515	17671	11	11.1
10-	طوباس	15480	15904	9.7	10.0
11-	سلفيت	8682	14458	5.5	9.1

المصدر : إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات تعداد 2007.

يمكن تقسيم المدن حسب قانون المرتبة والحجم (الجدول 3 والشكل 6) على النحو التالي :-

1- مدن تزيد عن الحجم المفترض وهي : القدس ونابلس ورام الله والبيرة والخليل وبيت لحم وطولكرم واريحا وقلقيلية وجنين.

2- مدن أقل من الحجم المفترض وهي سلفيت وطوباس.

وترجع زيادة عدد السكان في القدس بالرغم من تعرض سكان المدينة للتهجير الممنهج من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي؛ لمالها من مكانه دينية وتاريخية.

أما مدينة نابلس فذلك نتيجة لموقعها الجغرافي الذي يتميز بأمطاره الغزيرة، كما تعتبر مركزاً لإنتاج وتبادل المنتجات الزراعية، وتشتهر المدينة بصناعة: الصابون والمصنوعات اليدوية والأثاث والبلاط الملون وتشتهر بجودة حجارتها ومهارة حجّاريها ومصانع النسيج ودباغة الجلود.

أما مدينة سلفيت فهي أقل من الحجم المفترض وخاصة أن تلك المنطقة بها أكبر مستعمرة استيطانية اسرائيلية وهي (أريئيل)، بالإضافة الى الطرق الالتفافية التي نتجت عنها مصادرة عدد كبير من الاراضي، وجدار الضم والعزل الذي يلتهم مساحة كبيرة من أراضي المحافظة، كل هذه العوامل كان لها الاثر في توزيع السكان في مدينة سلفيت.

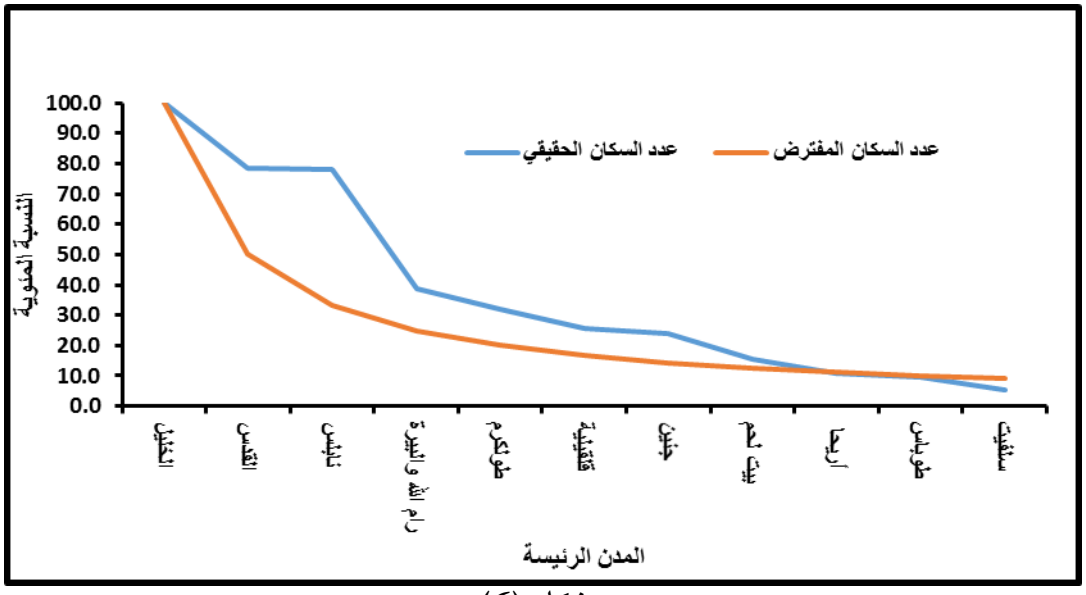

شكل (6)
منحنى الرتبة والحجم للضفة الغربية 2007

المصدر : إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات تعداد 2007.

3- مؤشر التوازن الحضري :

جدول (4)

قياس حجم الاختلال التوازني لمدن محافظات الضفة الغربية

المرتبة	مقلوب الرتبة	المدينة	الحجم الحقيقي للسكان	الحجم المتوقع للسكان	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
-1	1	الخليل	159038	220335.1	-61297.1
-2	0.5	القدس	124635	110167.6	14467.4
-3	0.3333	نابلس	124215	73445	50770
-4	0.25	رام الله والبيرة	61722	55083.8	6638.2
-5	0.20	طولكرم	50912	44067	6845
-6	0.1666	قلقيلية	40530	36722.5	3807.5
-7	0.1428	جنين	38272	31476.4	6795.6
-8	0.125	بيت لحم	24367	27541.9	-3174.9
-9	0.1111	أريحا	17515	24481.7	-6966.7
-10	0.1	طوباس	15480	23033.5	-6553.5
-11	0.091	سلفيت	8682	20030.5	-11348.5
المجموع	**3.0198**	-	**665368**		

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات تعداد 2007.

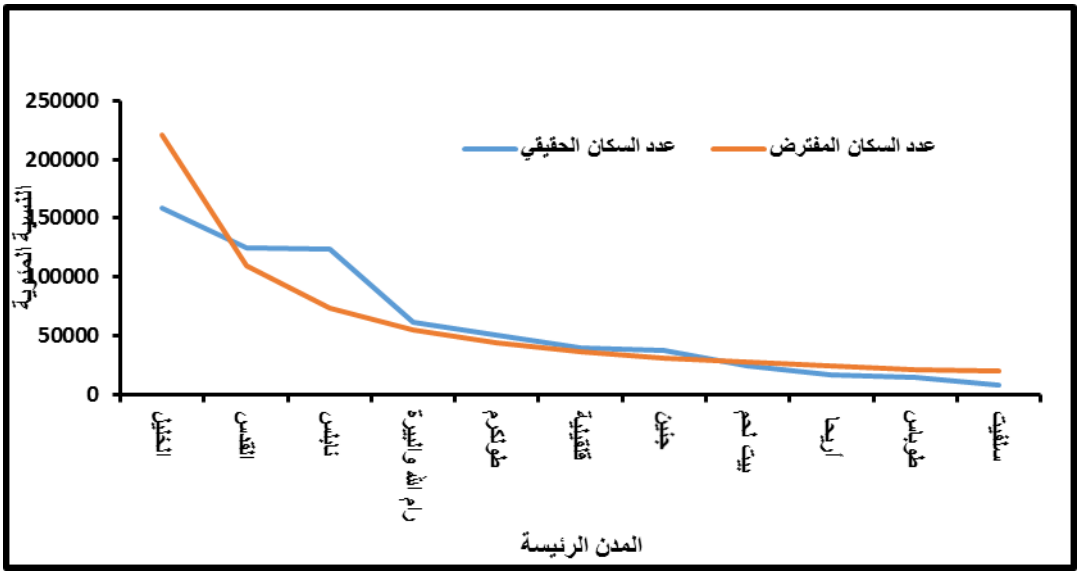

شكل (7)

التوازن الحضري في مدن الضفة الغربية

المصدر : إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات تعداد 2007.

وبما أن مؤشر التوازن الحضري يساوي :-

- (الفروقات الموجبة بين الحجم الحقيقي والمتوقع + الفروقات السالبة مقسوماً على جملة سكان الحضر)
- فإن ذلك المؤشر يساوي 175664.3 ÷ 553568 = 0.2685 أي بالتقريب يصبح "0.27".
- أي أن نسبة سكان الفوائض والعجز يشكلون ربع سكان الحضر أي 27%، وذلك مؤشر يعبر عن شبكة غير متوازنة وغير مثالية؛ لأنها تبتعد عن الصفر الذي يمثل الشبكة المثالية وذلك يؤشر إلي زيادة حجم الاختلال التوازني في الشبكة.

الملخص :

تناول هذا الفصل التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية في محافظات الضفة الغربية منذ العهد العثماني حتى الفترة الحالية، كما تحدث عن النشأة والتطور العمراني في الضفة الغربية ووظائف المدن في الضفة الغربية، وتحليل انتشار المدن الرئيسة في الضفة الغربية وتوزيعها كما تم استخدام التحليل الكمي ومقاييس التباعد والتقارب والتعرف على خصائص التوزيع والتغيرات التي طرأت عليه، فمن التحليل تبين ان المتوسط المكاني يقع جنوب سلفيت أما المتوسط المكاني الموزون فيقع شمال البيرة ورام الله، أما المدينة المركزية فكانت مدينة البيرة والمدينة المركزية الموزونة كانت شمال البيرة.

ومن دراسة التوزيع الحجمي للمدن الرئيسة في الضفة الغربية، تبين أن مدينة الخليل هي المدينة الأولى والمدينة الثانية هي مدينة القدس، ونابلس هي المدينة الثالثة.

الفصل الثاني

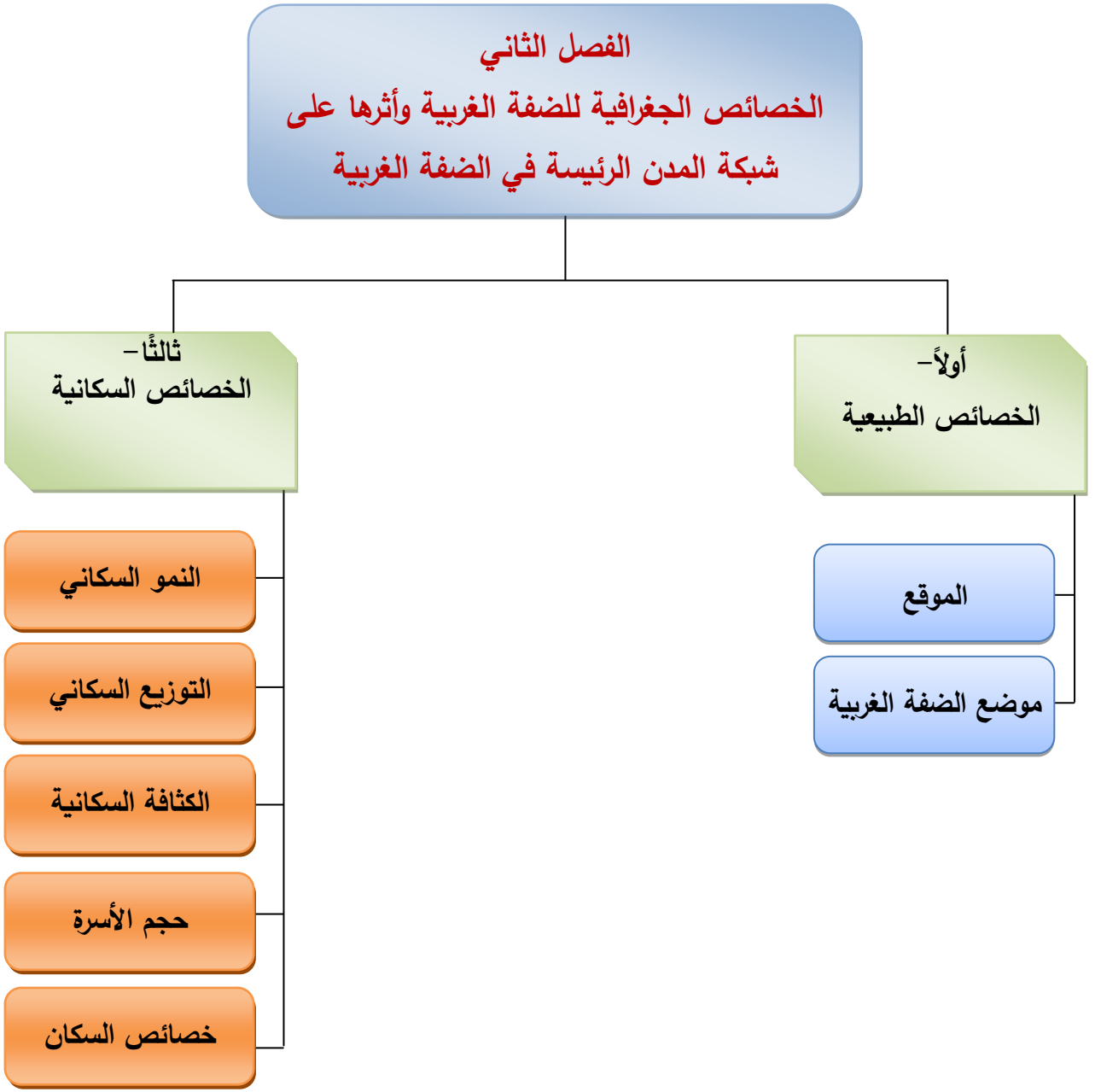
الفصل الثاني
الخصائص الجغرافية للضفة الغربية وأثرها على
شبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية
أولاً-
الخصائص الطبيعية
الموقع
موضع الضفة الغربية
ثالثًا-
الخصائص السكانية
النمو السكاني
التوزيع السكاني
الكثافة السكانية
حجم الأسرة
خصائص السكان

التمهيد :

يؤثر الموقع بشكل كبير في مورفولوجية المدينة وحياتها بل وفي نموها واضمحلالها (أبوعيانة، 1993 : ص145) حيث يؤثر بصورة مباشرة في المظاهر البشرية والحضارية، وبخاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم، تركيبهم، تحركاتهم ومستواهم، ونشاطهم الاقتصادي.

والموقع لا يمثل عنصر طبيعياً ثابتاً بل هو متغير، إذ تتباين أهميته من فترة زمنية لأخرى؛ نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات إضافة إلى العامل الإداري أو السياسي الذي يعتبر من أكثر العوامل فجائية في التأثير على أهمية الموقع وعلاقته المكانية (صالحة، 1994 : ص2).

أولاً – الخصائص الطبيعية :-

1- الموقع :

ويقصد به الموقع المكاني ومدى ارتباطه بالمناطق المحيطة، والأجزاء المجاورة، باعتباره الذي يعطي مؤشرات عن مدى تأثيره على المظاهر البشرية والحضرية (صالحة، 1994: ص8).

تقع الضفة الغربية في الجزء الغربي الأوسط من فلسطين، وتضيق أرضها في الشمال والجنوب، بينما تتسع في الوسط بحيث تقترب من ساحل البحر المتوسط، وبذلك فهي تتأثر بالبحر من حيث درجات الحرارة التي تبتعد عن القارية والتطرف (فايد، 1991 : ص158).

الضفة الغربية لها شكل طولي محصور بين نهر الأردن والبحر الميت في الشرق والسهل الساحلي الفلسطيني في الغرب، ووادي نهر جالود وسهل مرج بن عامر في الشمال وحوض وادي بئر السبع الأعلى والأوسط في الجنوب (عبد السلام، 1991، ص115)، فأقصى طول لها من الشمال الي الجنوب (130كم)، أما العرض فهو متفاوت ففي الشمال 58كم وفي الوسط (54كم)، أما في منطقة القدس (31كم)، وفي الجنوب (43كم) كما تبينه خريطة (7)، ويؤثر الموقع الجغرافي على التوزيع السكاني في أي منطقة من المناطق انعكاساً لتأثير العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وبالتالي تختلف درجة التركز السكاني من منطقة لأخرى في مدن الضفة الغربية باختلاف مدى تأثير تلك العوامل.

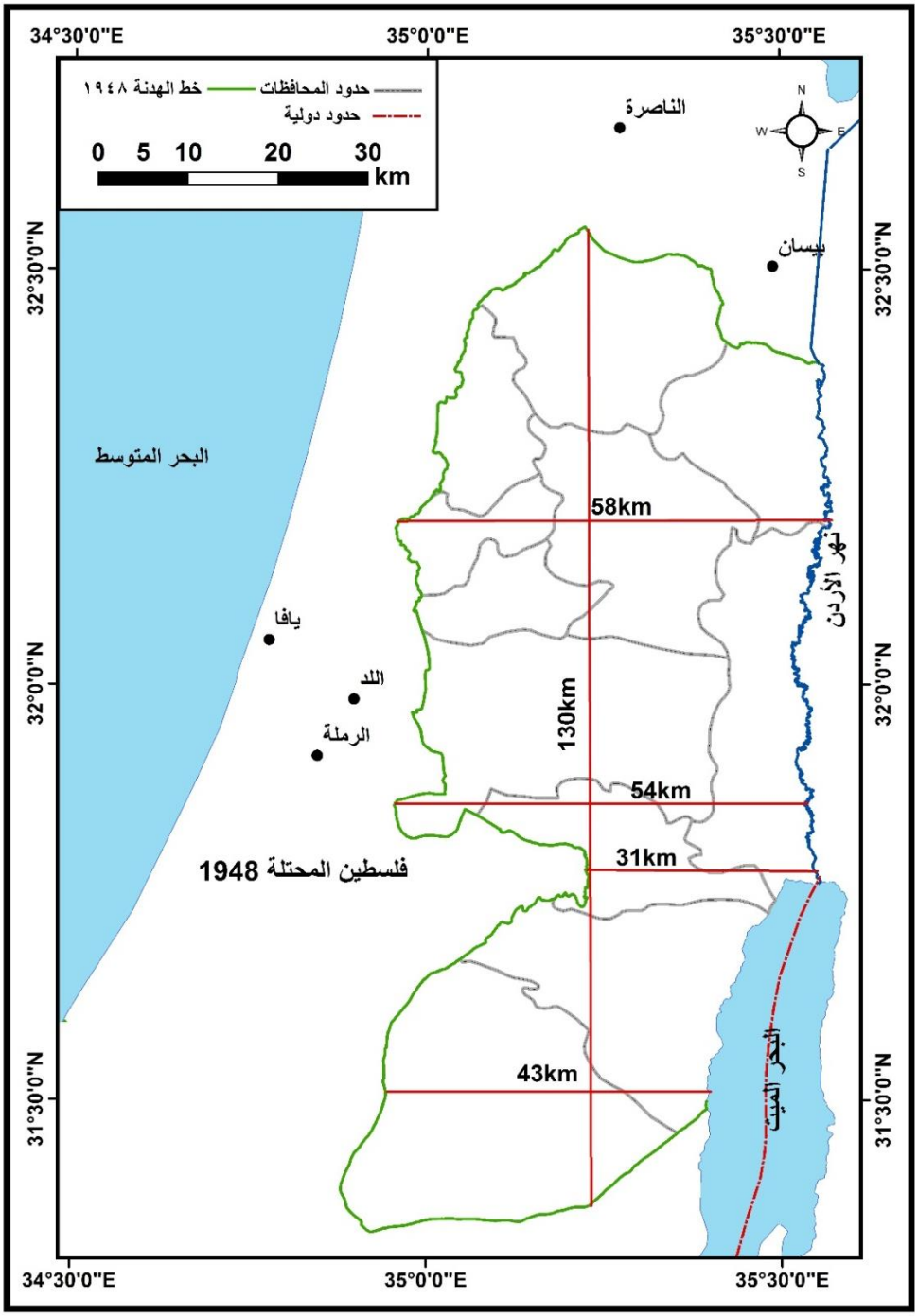

شكل (8)
أبعاد الضفة الغربية

المصدر : إعداد الطالبة باستخدام (Arcmap10.1).

أ- الموقع الفلكي :

تتميز شبكة مدن الضفة الغربية بالموقع المميز فلكياً حيث تعتبر هذه المدن حلقة الوصل بين فلسطين والدول المجاورة مثل : الأردن، سوريا، ولبنان، وسوف يتم تحديد الموقع الفلكي لكل مدينة على النحو التالي :

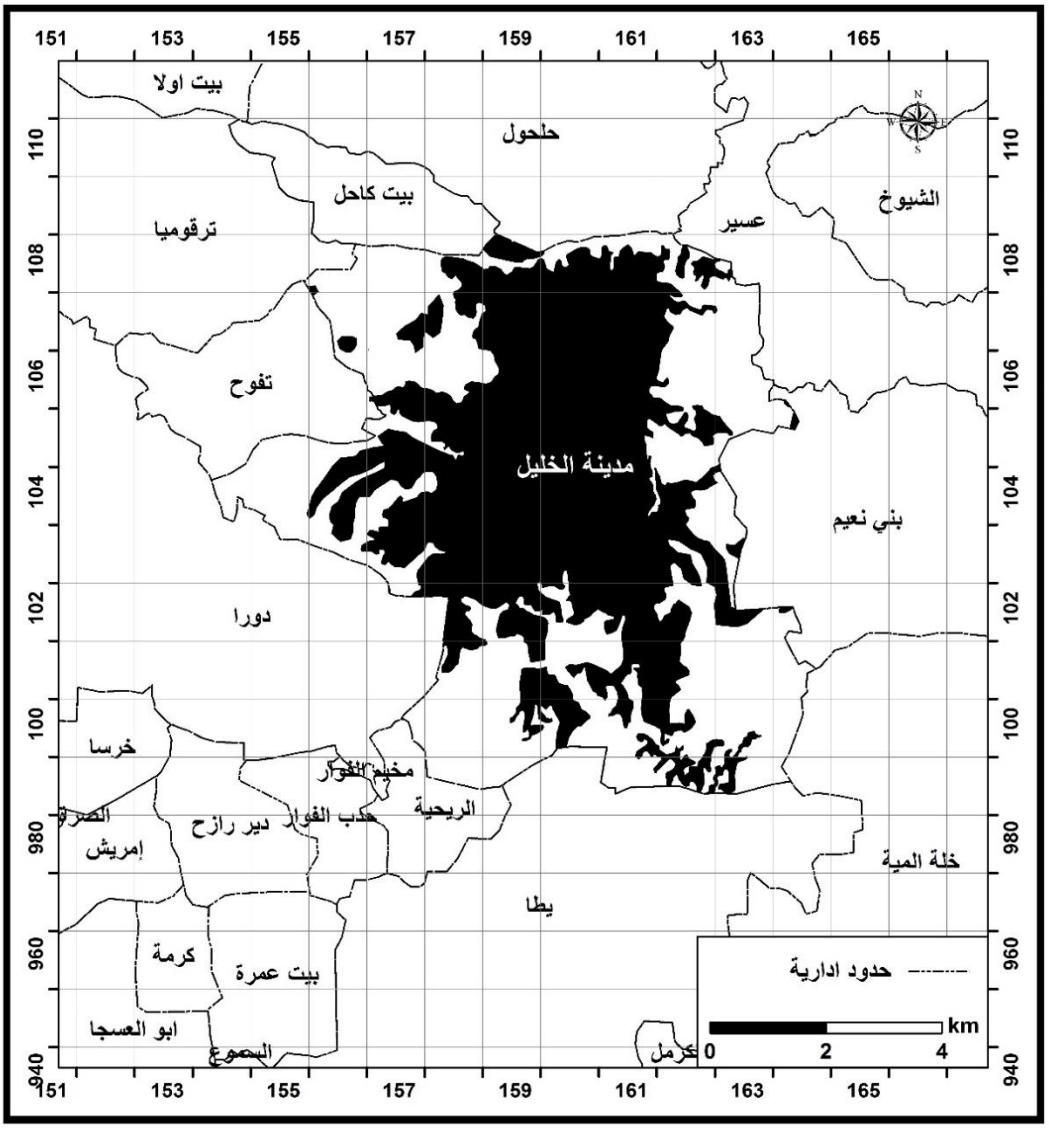

شكل (9)

موقع مدينة الخليل

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف shapefile.

- **مدينـة الخليـل** : تقع مدينـة الخليـل علـى خـط احداثي محلـي شـمالي (104.42م)، وخـط إحداثي محلـي شرقي (159.61م) وتحيط بها أراضـي : حلحول، سـعير، بنـي نعيم، يطـا ودورا (شكل 9). (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي627، 2000 : 104)

في كانون الثاني 1997م وقعت حكومة الاحتلال الاسرائيلي مع منظمة التحرير الفلسطيني بروتوكول مدينة الخليل والذي قسم مدينـة الخليل إلى منطقتين وهي (H1 و H2) حيث تقع (H1) ضـمن المنطقـة (أ) فـي الضـفة الغربيـة، أمـا (H2) فتغطـي مـا يقـارب 20% مـن مساحة الحدود البلدية لمدينـة الخليل، وتضم السوق القديم والمناطق المجاورة للمستعمرات الإسرائيلية وتخضع للسيطرة الإسرائيلية ويقطن فيها (35000) فلسطيني يواجهون أكثر من

(100) نقطة تفتيش عسكرية التي تقطع الطرق المؤدية الى (H1) و(500) مستعمر اسرائيلي يحرسهم الجنود وهي مغلقة تماما وتحت حراسة مشددة. (B'Tselem،2003)

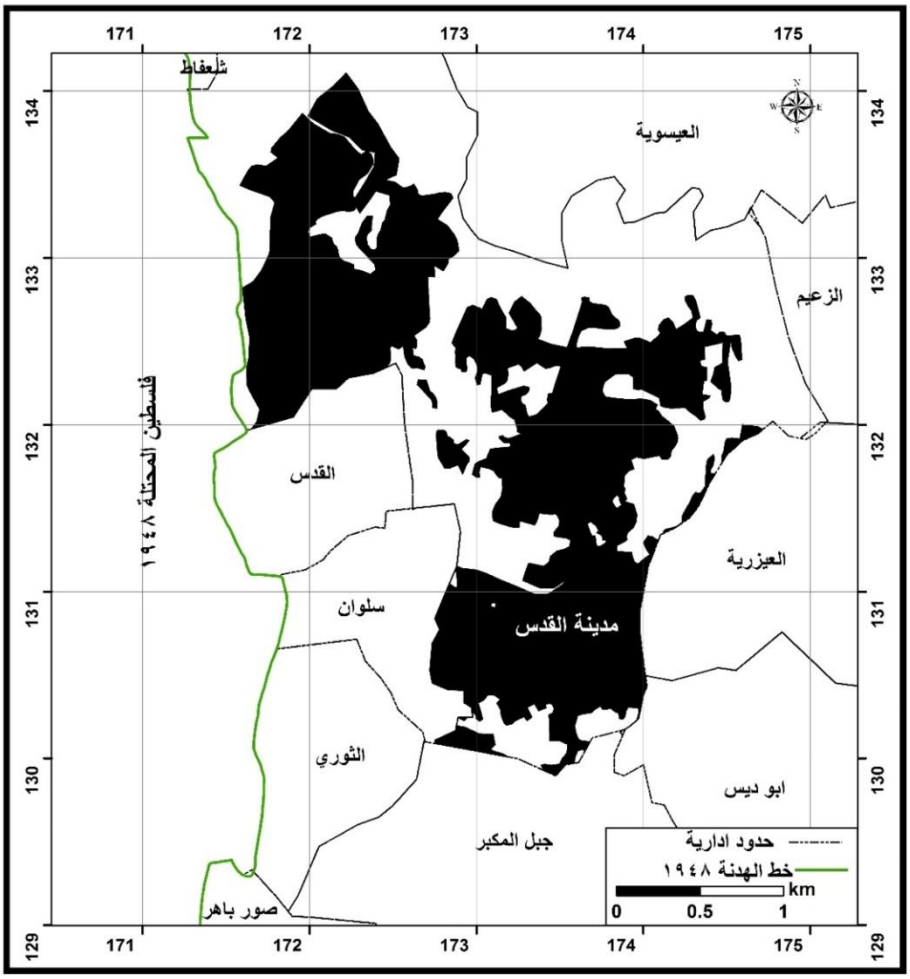

شكل (10)
موقع مدينة القدس

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف shapefile.

- **مدينة القدس** : تقع مدينة القدس على بين خط احداثي محلي شمالي (125.00م) وخط (143.00)، وخط احداثي محلي شرقي (158.50م) وخط (195.00)، وتحيط بها أراضي : بيت إكسا، بيت حنينيا، بير نبالا، قلنديا، الرام، ضاحية البريد، وحزما، عناتا، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، السواحرة الشرقية، العبيدية، دار صلاح، بيت ساحور، بيت لحم (شكل 10). (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 624، 2000 : 40)

نظراً للواقع الجغرافي والسياسي في محافظة القدس ولأغراض إحصائية بحتة؛ تم تقسيم محافظة القدس إلى جزأين :-

1- **القدس (منطقة J1)** : تشمل ذلك الجزء من المحافظة الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967، وتضم منطقة (J1) تجمعات (بيت حنينا، مخيم

شعفاط، شعفاط، العيسوية، والقدس (بيت المقدس) وتشمل : (الشيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانة، الطور، الشياح، وراس العامود)، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحرة الغربية، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا، وكفرعقب). (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1489، 2007 : 31)

2- **القدس (منطقة J2)** : تشمل محافظة القدس باستثناء ذلك الجزء من المحافظة والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967، وتضم منطقة (J2) تجمعات: (رافات، مخماس، مخيم قلنديا، التجمع البدوي جبع، قلنديا، بيت دقو، جبع، الجديرة، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بير نبالا، بيت إجزا، القبيبة، خربة أم اللحم، بدو، النبي صموئيل، حزما، بيت حنينا التحتا، قطنة، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، التجمع البدوي الخان الأحمر، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، التجمعات البدوية العيزرية وأبو ديس، السواحرة الشرقية، والشيخ سعد). (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1489، 2007 : 31)

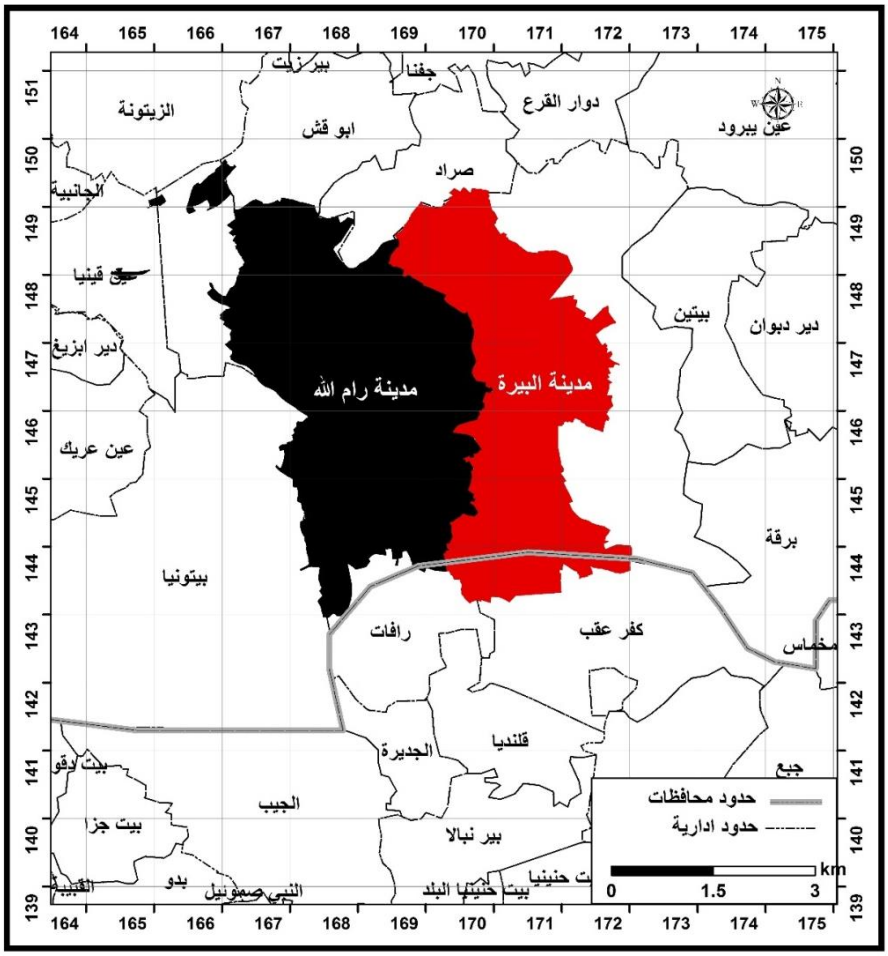

شكل (11)
موقع مدينة رام الله والبيرة

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف (shapefile).

- **مدينة رام الله** : تقع مدينة رام الله على خط إحداثي محلي شمالي (145.80م)، وخط إحداثي محلي شرقي (168.68م) وتحيط بها أراضي : أبو قش، صردا، البيرة، رافات، بيتونيا، عين قينيا، والمزرعة القبلية (شكل 11). (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 623، 2000 : 159)
- **مدينة البيرة** : تقع مدينة البيرة على خط احداثي محلي شمالي (146.13م)، وخط إحداثي محلي شرقي (170.40م) وتحيط بها أراضي : صردا، دورا القرع، بيتين، برقة، كفر عقب، مدينة رام الله، وعين يبرود (شكل 11) (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 623، 2000 : 151).

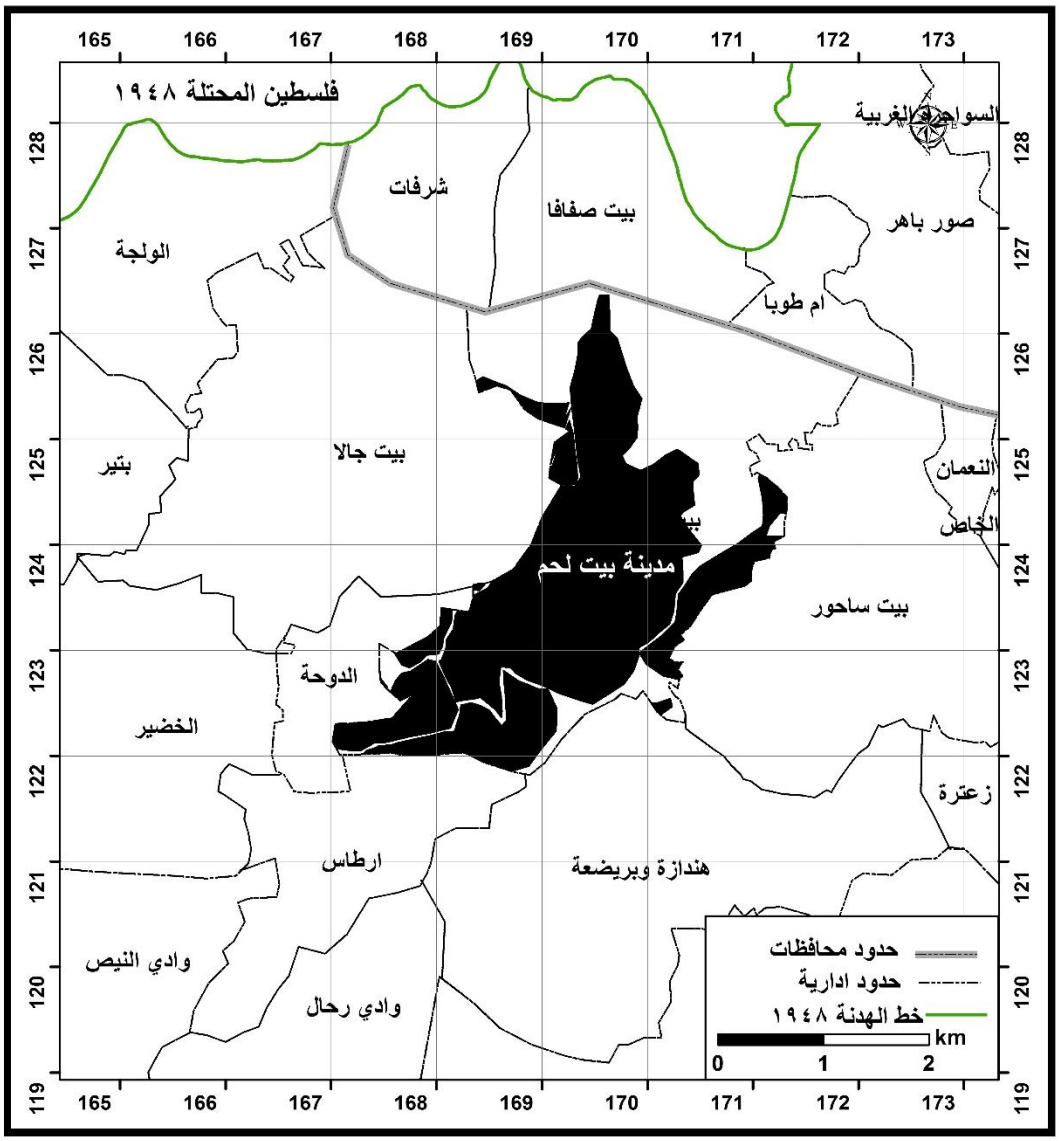

شكل (12)

موقع مدينة بيت لحم

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف (shapefile).

- **مدينة بيت لحم** : تقع مدينة بيت لحم على خط إحداثي محلي شمالي (146.13م)، وخط إحداثي محلي شرقي (170.40م) وتحيط بها أراضي : صور باهر، بيت ساحور، والشواورة (شكل 12) (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 626، 2000 : 47).

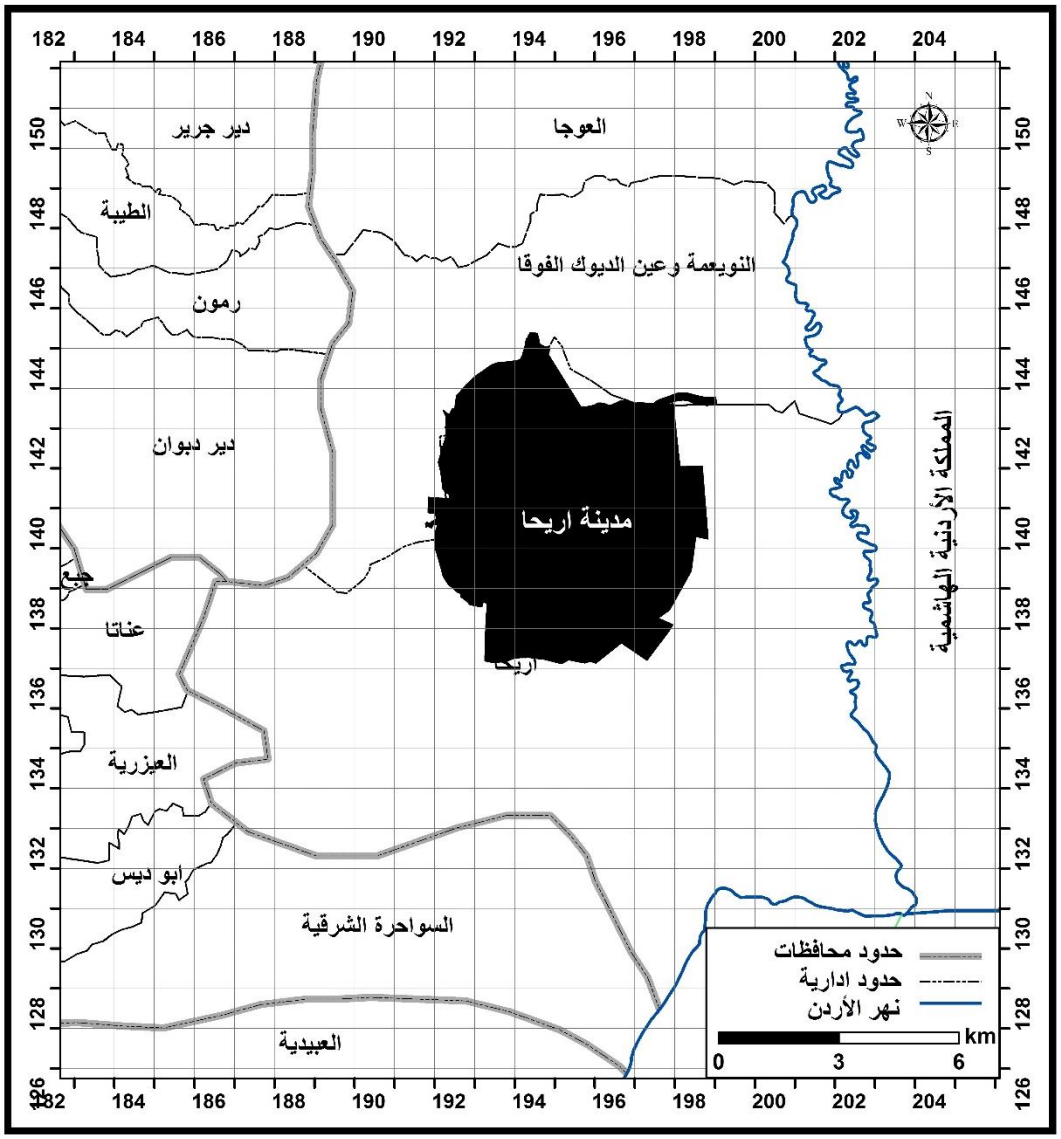

شكل (13)

موقع مدينة أريحا

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف (shapefile).

- **مدينة أريحا** : تقع مدينة بيت لحم على خط إحداثي محلي شمالي (140.75م)، وخط إحداثي محلي شرقي (193.82م) (شكل 13) (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 625، 2000 : 39).

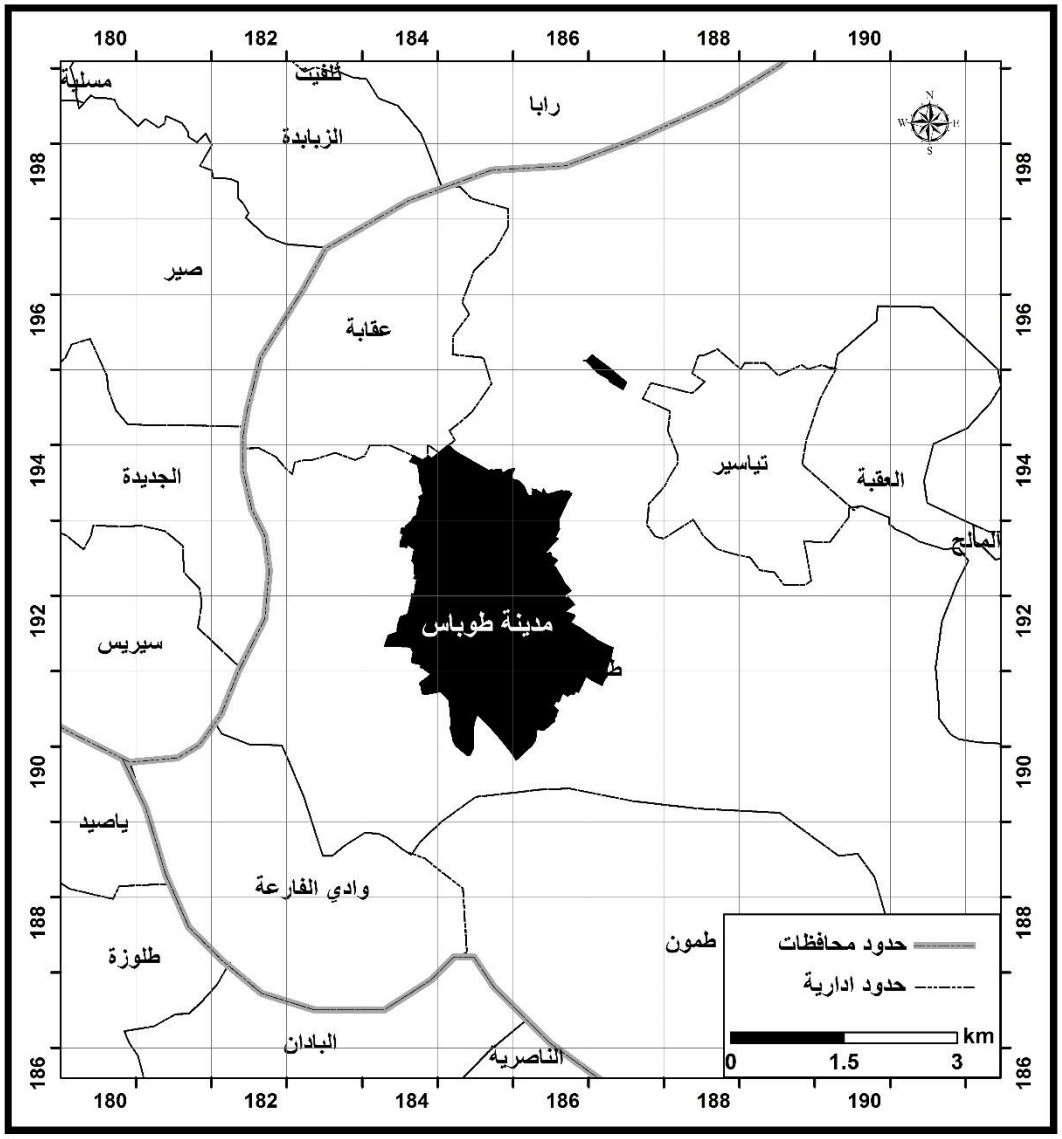

شكل (14)

موقع مدينة طوباس

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف (shapefile).

- **مدينة طوباس** : تقع مدينة طوباس على خط إحداثي محلي (191.90م) شمالاً، وعلى خط إحداثي محلي (185.25م) شرقاً (شكل 14)، وهي تقع في الجزء الشمالي الغربي للضفة الغربية (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 618، 2000 : 40) وأقرب مدينة لها هي مدينة نابلس حيث تقع إلى الشمال الشرقي منها، وتقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة جنين (صالح، 2009 : 58).

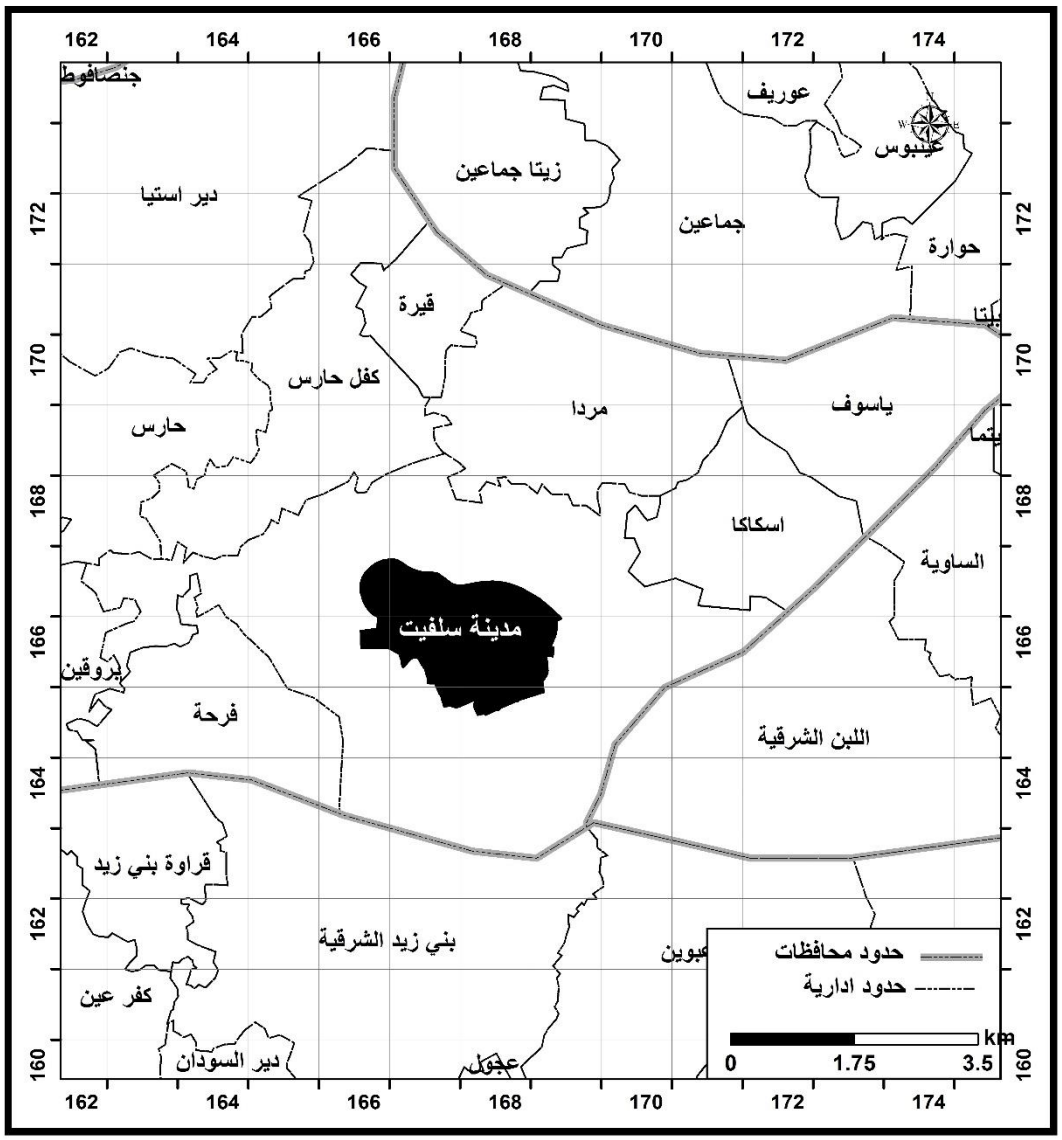

شكل (15)

موقع مدينة سلفيت

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف (shapefile).

- **مدينة سلفيت** : على خط إحداثي محلي (165.80م) شمالاً، وعلى خط إحداثي محلي (167.40م) شرقاً، (شكل 15)، وتحدها : فرحة، اللبن الشرقي، بني زيد الشرقية، اسكاكا، مردا، قيرة، كفل حارس، وبرقين (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 621، 2000 : 49).

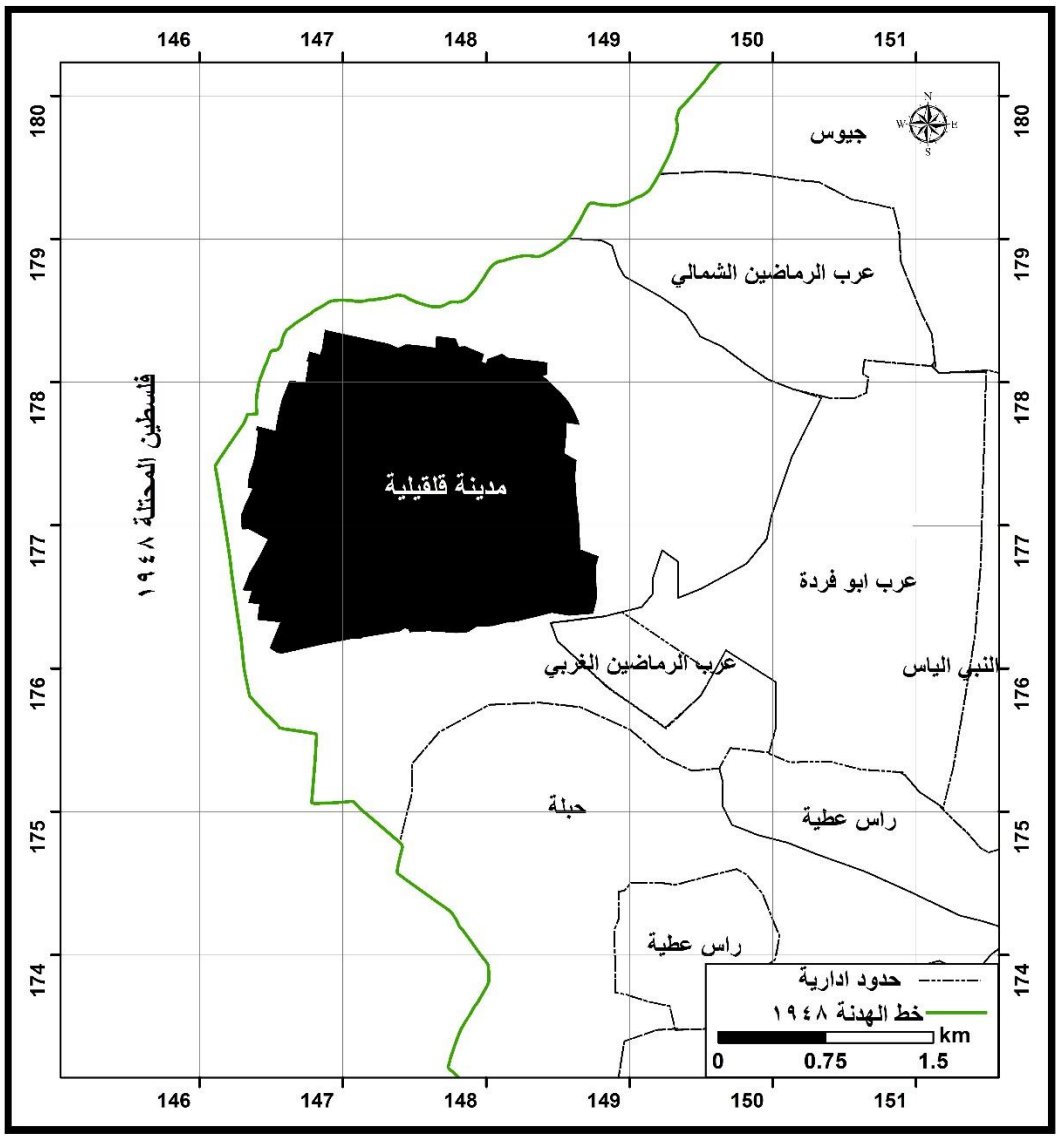

شكل (16)

موقع مدينة قلقيلية

المصدر/ وزارة الحكم المحلي ملف (shapefile).

- **مدينة قلقيلية** : تقع مدينة قلقيلية على خط إحداثي محلي (177.24م) شمالاً، وعلى خط إحداثي محلي (147.30م) شرقاً، (شكل 16) تحيط بها أراضي : عرب الرماضين الشمالي، عرب الرماضين الجنوبي، عرب أبو فودة، وعزون وحبلة (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 620، 2000: 42).

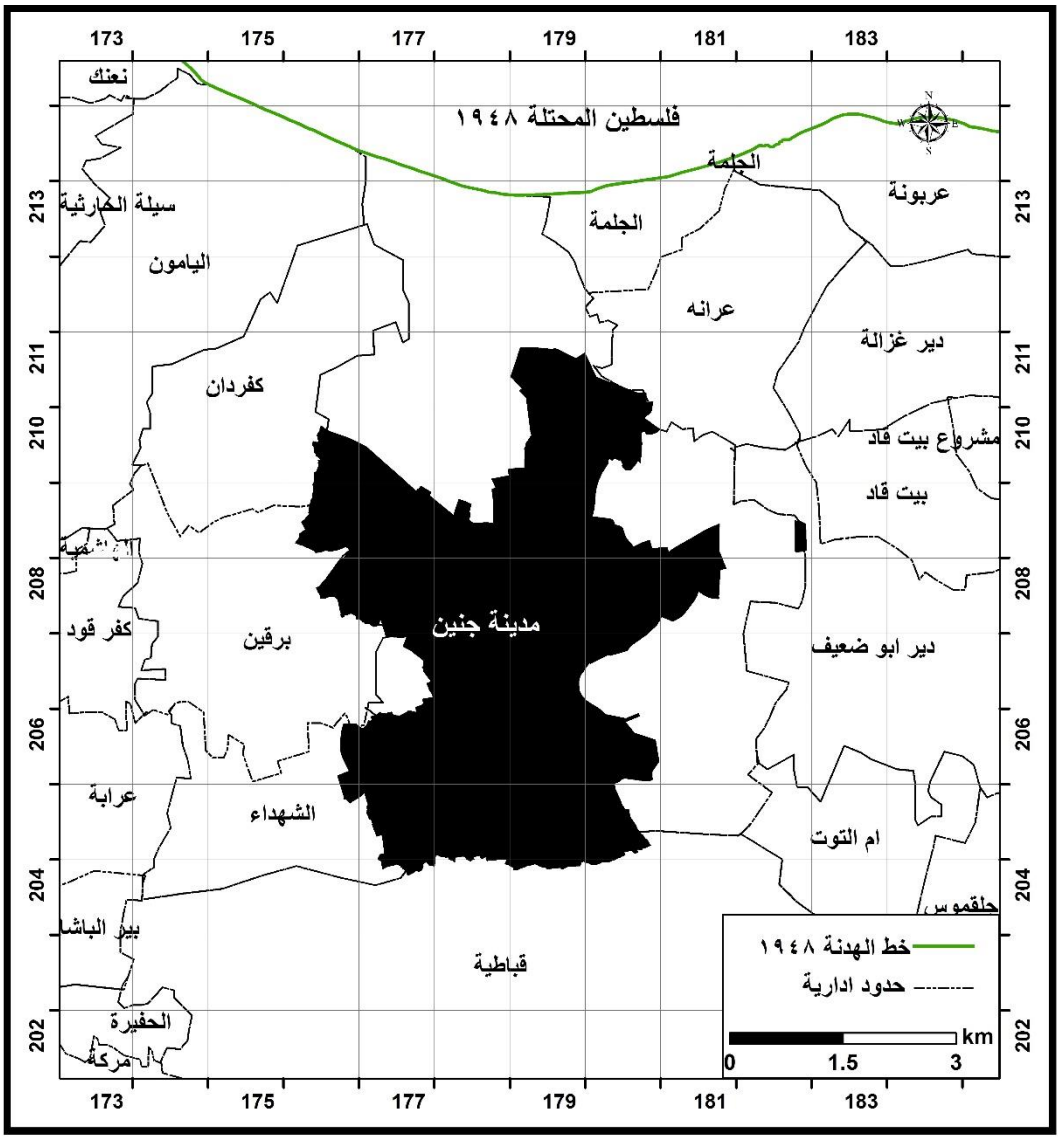

شكل (17)

موقع مدينة جنين

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف (shapefile).

- **مدينة جنين** : تقع مدينة جنين على خط إحداثي محلي (207.48م) شمالاً، وعلى خط إحداثي محلي (178.50م) شرقاً، (شكل 17) تحيط بها أراضي : عرانة، بيت قاد، دير أبو ضعيف، قباطية، وبرقين (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 608، 2000 : 83).

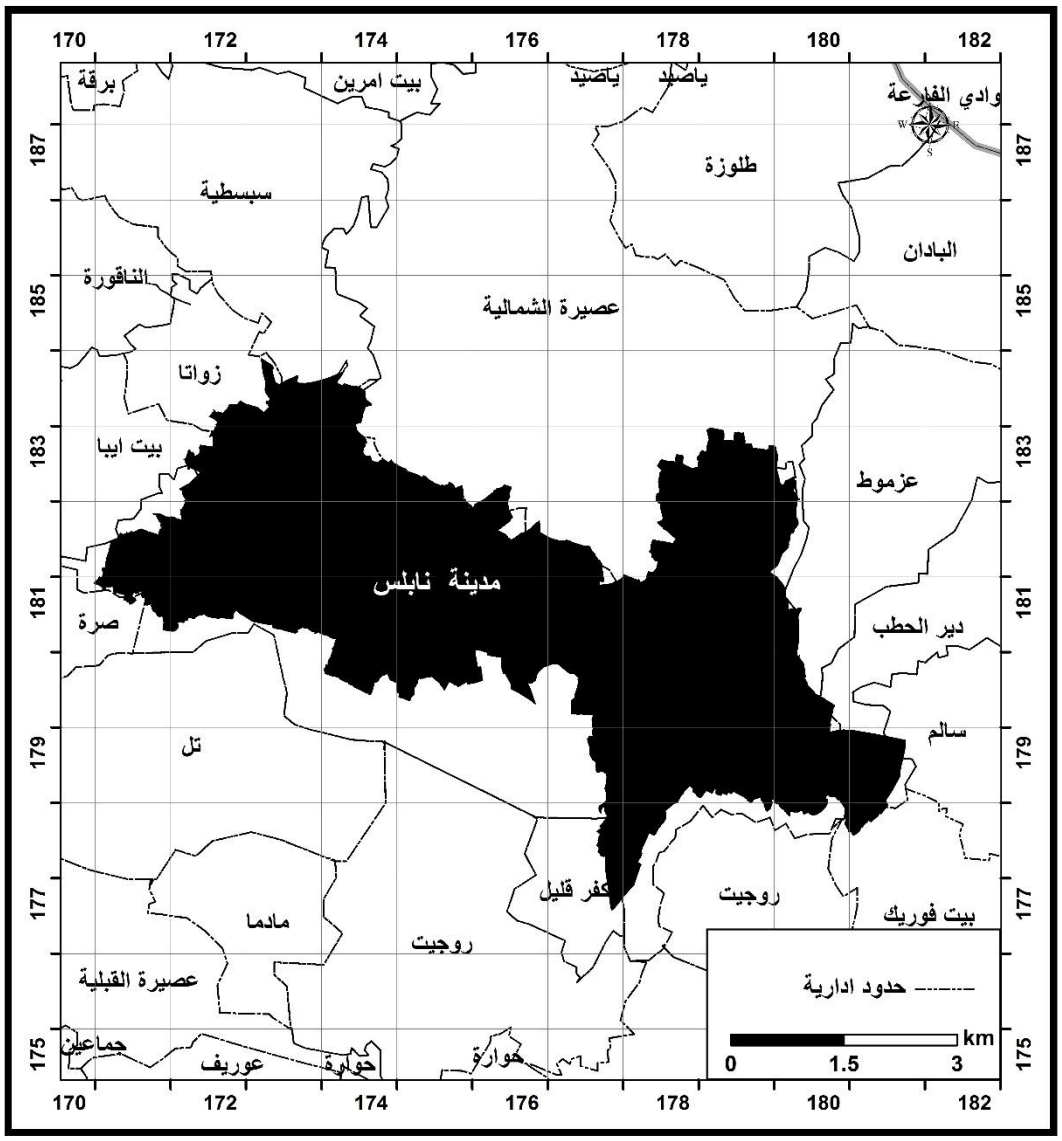

شكل (18)

موقع مدينة نابلس

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف (shapefile).

- **مدينة نابلس** : تقع مدينة نابلس على خط إحداثي محلي (181.00م) شمالاً، وعلى خط إحداثي محلي (178.88م) شرقاً، (شكل 18) وتحدها : روجيت، بيت فوريك، كفر قليل، تل، صرة، بيت ايبا، زواتا، عزموط، سالم، دير الحطب، عصيرة الشمالية، وسبسطية (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 622، 2000 : 69).

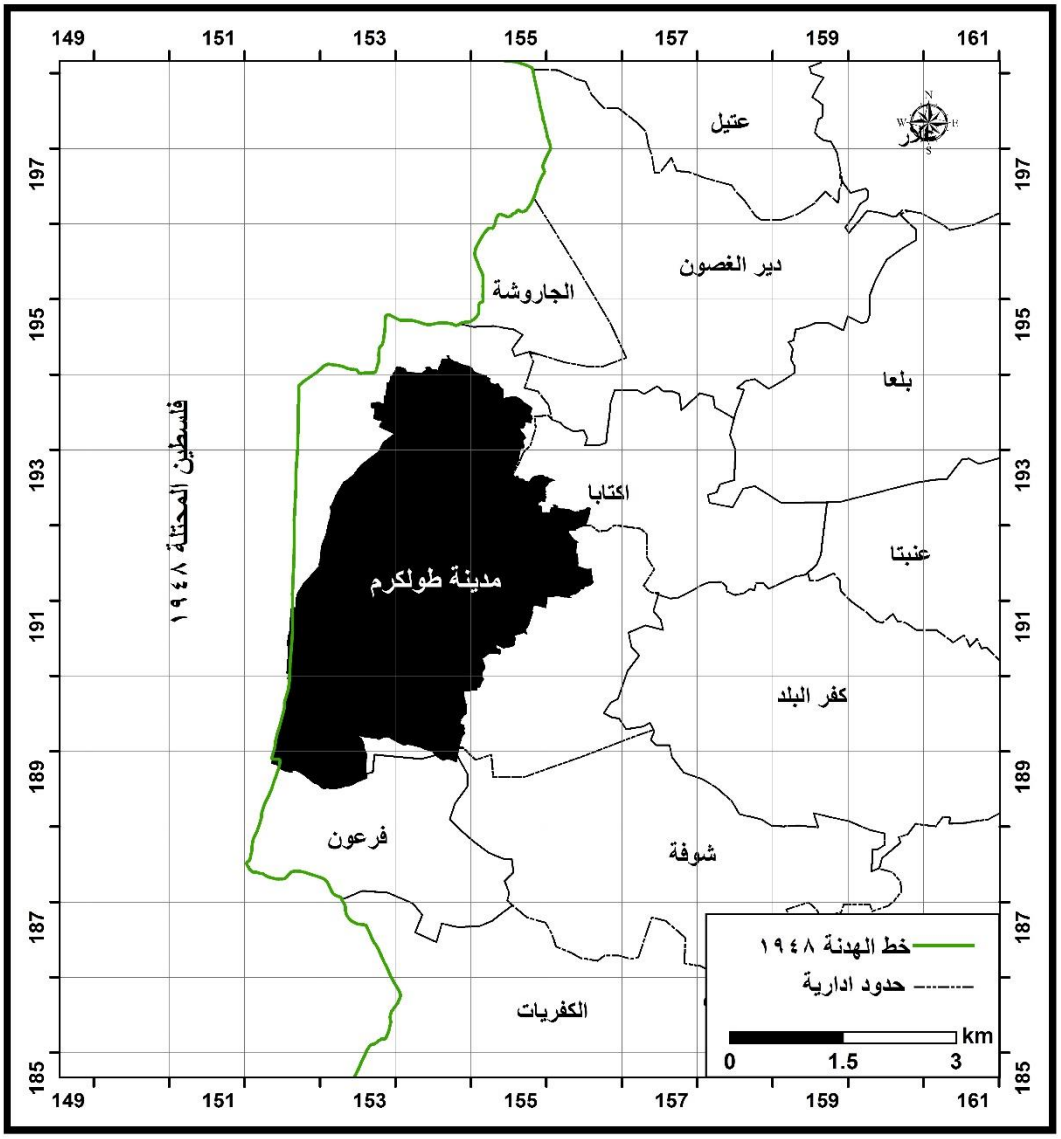

شكل (19)

موقع مدينة طولكرم

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف (shapefile).

- **مدينة طولكرم** : تقع مدينة طولكرم على خط إحداثي محلي (190.98م) شمالاً، وعلى خط إحداثي محلي (152.80م) شرقاً، (شكل 19) وتحدها : فرعون، شوفة، كفر البلد، اكتابا، والجاروشة (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 619، 2000 : 62).

ويؤثر الموقع الفلكي على كمية الإشعاع الشمسي المكتسبة حيث يصل طول النهار في الصيف (14) ساعة، في حين يصل الشتاء (10) ساعات؛ مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة صيفاً وعدم انخفاضها شتاءً (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1997 : ص12).

ب- الموقع النسبي :

ويقصد بالموقع النسبي مدى ارتباطه بالمناطق المحيطة، والأجزاء المجاورة، وذلك الموقع الفعال الذي يعطي مؤشرات عن مدى تأثيره على المظاهر البشرية والحضرية، ووفقاً لهذا التعريف فإن قيمة الموقع ليست في حد ذاته، بل قد يضيق ليشمل إقليماً صغيراً حول المدينة وقد يتسع ليشمل إقليماً أكبر يفوق حدودها وسوف يتم دراسته وفق مستويين، الأول : الموقع الطبيعي، والثاني: الموقع العمراني.

ت- الموقع الطبيعي :

إن أهم ما يميز مدن الضفة الغربية موقعها الجبلي، حيث إن لهذا الموقع أهمية في القدم فالارتفاع هو عنصر حماية، وتبرز أهمية خاصة لكل مدينة من مدن الضفة الغربية على النحو التالي :-

- **مدينة الخليل** : حيث تم اختيار النواة الأولى للمدينة على أساس الموضع الذي كان يضم هضبة التوائية ثلاثية العمر، والتي تعرضت فيما بعد لعوامل التعرية والحت إلى مجموعة من التلال والقمم الجبلية والتي تخترقها الأودية المختلفة والمتنوعة في أعماقها واتجاهاتها، حيث نشأت المدينة على طول مجرى الوادي الرئيس والذي يبدأ من وادي القناة شرقاً حتى وادي الخليل جنوباً، والذي يخترق وسط المدينة حيث الأسواق المركزية التابعة لها؛ مما أدى إلى وجود العديد من الينابيع والعيون والتي ساعدت على الاستقرار البشري والانتشار العمراني في المدينة منذ القدم، بالإضافة الى الوظيفة الدفاعية للمدينة حيث شكلت حصناً وقلعة في الدفاع عن جنوب فلسطين، كما أن المدينة اعتمدت على توفر المواد المائية ومواد البناء من الحجارة والتربة الصالحة للزراعة (السعايدة، 2003 : 43).
- **مدينة القدس** تتوسط السلسلة الغربية لفلسطين، يبلغ متوسط ارتفاعها 840م فوق سطح البحر مما أكسبها موقعاً استراتيجياً طبيعياً حصيناً، فالمدينة القديمة محاطة بالأودية العميقة من جميع الجهات، وللمدينة مكانة تاريخية ودينية على مر العصور (أبو هلال، 2003 : 29).
- **مدينة رام الله والبيرة** : تقع مدينتا رام الله والبيرة على ظهر المحدب الالتوائي الذي يمثل أهمية خاصة؛ لقربهما من مطار قلنديا الذي يربطها بالعالم الخارجي، حيث إن المدينة أقيمت فوق مجموعة من التلال تتخللها الأودية المتميزة بقلة انحدارها ناحية الغرب وشدة انحدارها ناحية الشرق (كساب، 2003 : 49).
- **مدينة بيت لحم** : مدينة بيت لحم مهد المسيح علية السلام حيث بنبت هيلانة أم قسطنطين الكبير كنيسة فوق المغارة التي قيل إن سيدنا عيسى ولد فيها، وهي من أقدم كنائس العالم،

حيث أصبحت محجاً للمسيحيين من أقطاب العالم، وتطورت المدينة وتقدمت بعد أن كانت قرية صغيرة ومحطة لاستراحة القوافل المرتحلة ما بين بلاد الشام ومصر وشبة الجزيرة العربية.

- **مدينة أريحا** : تعد مدينة أريحا من أقدم مدن فلسطين حيث يرجع تاريخها إلى العصر الحجري القديم، أي نحو 7000سنة قبل الميلاد بل يذهب بعض الخبراء الأثريون أنها أقدم مدينة في العالم قائمة حتى اليوم، ليس هناك من شك أن منطقة أريحا في بيئتها الطبيعية ذات خصائص متكاملة، سواء أكانت من حيث موقعها تحت مستوى سطح البحر، أم من حيث بنيتها التي يعتقد أنها انهدامية، وتربتها التي تشكل ما يسمي بالأراضي الرديئة، أو شبكة مياهها التي هي نهر عظيم يمر من حافتها، وعيون عديدة جعلت المدينة مكاناً لفت نظر الإنسان منذ أقدم العصور، ومناخها الذي يمتاز بالدفء شتاءاً والحر اللافح صيفاً مع مطر قليل جداً (مرعي : 1989، ص17).
- **مدينة طوباس** : ترتفع طوباس عن سطح البحر 360م، وأقصى ارتفاع لها عن البحر 600م على قمة جبل طمون، وتتخلل المنطقة مجموعة من الأودية تمتد معها سهول خصبة مثل سهل : البقيعة وتنحدر المدينة ناحية الشرق، وتتوسع المدينة حول الطريق الرئيس الذي يصلها بنابلس وجنين (صالح، 2009 : 59).
- **مدينة سلفيت** : تقع مدينة سلفيت في وسط الضفة الغربية على قمم جبال متوسطة الارتفاع، ومطلة على السهل الساحلي، وتأتي أهمية سلفيت من وجود الآبار الارتوازية في أراضيها؛ مما جعلها مهدد للالتهام والسيطرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وذلك يفسر كثافة الاستيطان بها، كما أنها تحتوي على أراضي زراعية خصبة (جودة، 2001 : 20).
- **مدينة قلقيلية** : ترتفع مدينة قلقيلية عن البحر 90م، كانت البلدة القديمة في السهل الساحلي في منخفض من الأرض بين الجبال في الشرق والتلال الرملية في الغرب ثم اتسعت المدينة وامتدت الأبنية بعد عام 1967م شرقاً إلى الجبال وهي بذلك تقوم على نوعين من التضاريس سهلية وجبلية.
- **مدينة جنين** : موقع مدينة جنين موقع وسطي لإقليم الغور واقليم السهول الساحلية، حيث إنها ممر طبيعي يصل سهل مرج ابن عامر بجبال نابلس كما أن سهل مرج ابن عامر يصلها بالسهول السورية والسهول الساحلية الفلسطينية، ذلك الموقع جعلها مركزاً تجارياً وزراعياً للمناطق المجاورة (أبو حجير، 2003 : 40).
- **مدينة نابلس** : موقع مدينة نابلس من أجمل مدن فلسطين؛ لأنها تقع في وادي بين جبل عيبال وجرزيم، وبسبب ذلك الموقع الغريب كانت المدينة طويلة وضيقة، وتمتد من الشرق

الى الغرب، كما أن للمدينة أهمية زراعية؛ بسبب وجود الأراضي الخصبة، وتنتشر الكروم والبساتين على السفوح الجبلية (الدباغ، 1991 : 104).

- **مدينة طولكرم :** تقع مدينة طولكرم على هضبة صغيرة محاطة بأودية قادمة من المرتفعات، وهي مشرفة على سهول صالحة لزراعة، تتميز بموقع فاصل بين الطبيعة السهلية للسهول الساحلية غرباً والاراضي الجبلية التي تمتد ناحية الشرق؛ لذا فهي حلقة وصل بين الساحل وجبال نابلس، وتتميز بالأراضي الخصبة ووفرة المياه؛ مما ساعد على التركز السكاني فيها.

ث- الموقع العمراني :

هو الموقع بالنسبة لمراكز الاستقرار والتجمعات السكانية والكتلة المبنية (صالحة، 2005).

وترتبط تلك المحافظات مع بعضها البعض بشبكة جيدة من الطرق سهلة الاتصال حيث تبعد مدينة جنين عن مدينة القدس 108 كم، وتبعد مدينة نابلس عن مدينة الخليل 109كم، وتبعد مدينة رام الله من مدينة القدس 13 كم، بينما تبعد مدينة أريحا عن مدينة القدس 38 كم (محمود، 1991 : 115).

وتتميز الضفة الغربية بأهمية خاصة؛ ناتجة عن أهمية موقع فلسطين الاستراتيجية، الذي يشكل حلقة وصل رئيسة بين الشرق والغرب، وبين الدول العربية في المشرق والمغرب على حد سواء، فضلاً عن أنها تقع في مركز القلب بين قارات العالم القديم، وفي منطقة حيوية لمصالح وأهداف الدول المختلفة، ولعل في ذلك بعض الأسباب وراء تشبث (إسرائيل) باستمرار احتلالها للضفة الغربية، وطرحها لمشاريع تضمن لها استمرار سيطرتها عليها من خلال وجود عسكري استيطاني واستعماري قوي لها في تلك الأراضي، ورفضها الانسحاب من جميع أراضيها (حماد، 2003 : 5).

وقد أتت الأهمية الجغرافية للضفة الغربية من ذلك الموقع، على الرغم من أنها تشغل شقة أرضية طويلة نسبياً وتنحصر بين أرض الأردن وبقية أجزاء فلسطين المحتلة، ومن أهم نقاط الضعف في موقع الضفة الغربية اعتبارها منطقة حبيسة لا تشرف على أي منفذ بحري، بالإضافة إلى أن بعض المناطق في الضفة الغربية لا يزيد عرضها عن (43كم) فقط، إلا أن ذلك الضيق للضفة الغربية الذي ينحصر بصفة خاصة بين نهر الأردن ومدينة القدس، يعتبر ذا أهمية كبرى بالنسبة (لإسرائيل)، حيث يشكل نتوءاً جغرافياً في منتصف الضفة الغربية وتقابل نقطة الضعف تلك نقطة أخرى، لكنها تعتبر نقطة قوة في موقع الضفة الغربية تتمثل في محافظة قلقيلية حيث يضيق ذلك العرض إلى أقل من متوسط العرض المذكور للضفة الغربية،

بل إن المسافة بين مدينة طولكرم ومدينة نتانيا على الساحل تصل إلى حوالي 14.5كم فقط، حيث إن تلك المنطقة التي تتسع غرباً تكاد تشطر جسم (دولة الاحتلال الإسرائيلي) إلى شطرين رئيسين : أحدهما : شمالي والآخر : جنوبي، بينما تكمن خطورة موقع مدينة قلقيلية من حيث اعتبارها إقليماً جبلياً يشرف مباشرة على السهل الساحلي الفلسطيني (مقبول، 1987 : 25).

إن عرض (إسرائيل) في مناطقها الحيوية في المنطقة الساحلية وحدود (الخط الأخضر) أقل بكثير من عرض الضفة الغربية الذي يبلغ بخط جوي من قلقيلية إلى نهر الأردن 55 كم^2، بينما عرض (إسرائيل) من قلقيلية وحتى البحر المتوسط هو 14 كم، وهناك مدن (إسرائيلية) عديدة لا تبعد أكثر من (15) كم، من حدود (الخط الأخضر) من بينها نتانيا (14 كم)، الخضيرة (11 كم)، كفار سابا (7، 5 كم)، بيتح تكفا (8 كم)، رمات غان (15 كم)، القدس (أقل من كيلو متر واحد)، كريات غات (15 كم)، ومطار اللد (10 كم)، وتلك المعطيات تشير إلى مدي تعرض المدن الإسرائيلية للإصابة في حالة وقوع الأعمال العدائية من قبل منطقة الضفة الغربية (شليف، 1985 : 14).

2- موضع الضفة الغربية :

الموضع هو فكرة محليه تنصرف إلى رقعة الأرض التي تقوم عليها المدينة مباشرة، فهي نقطة لا منطقة مطلقة غير نسبية (حمدان، 1977، ص281)، ويعد الموضع عنصراً هام في بدء قيام المدينة، حيث يقوم بدور فعال في نشأة المحلات العمرانية، وامتدادها واتساعها عبر الرقعة الجغرافية المتاحة، كما يعمل على توجيه وتحديد اتجاهات النمو والتوسع العمراني، فهو يحدد النمط المعماري ومدى القدرة على التوسع الأفقي في أكثر من جهة (عاشور، 2005، ص29)، أما بالنسبة لشبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية فإن موضعها فوق المرتفعات جبلية؛ أكسبها أهمية استراتيجية، إضافة إلى المقومات الطبيعية كتنوع الترب، ووجود الأودية والأنهار والينابيع، وغيرها من العوامل ساعدت على الاستقرار العمراني، وفيما يلي دراسة لعناصر موضع الضفة الغربية.

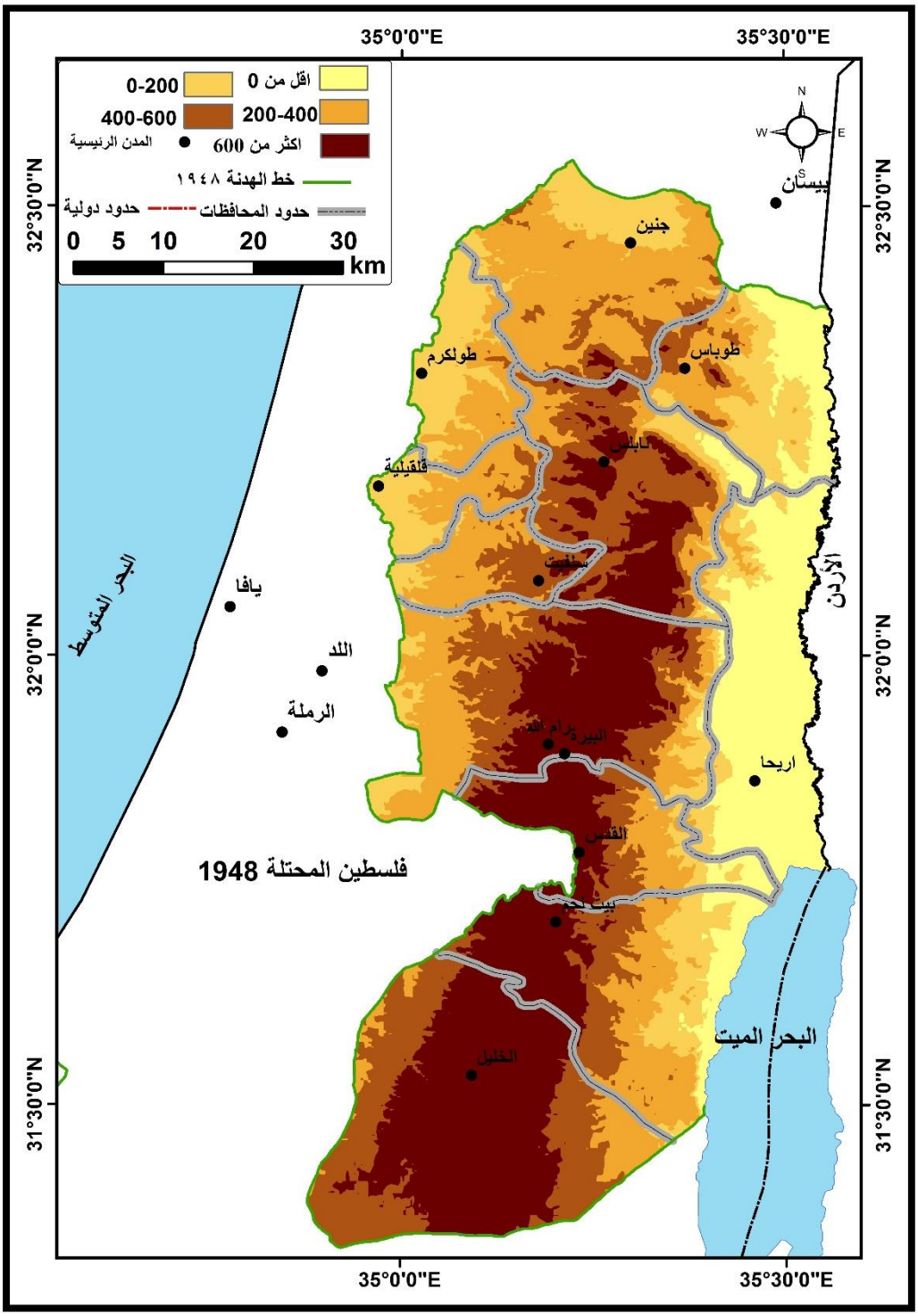

شكل (20)

تضاريس سطح الأرض للضفة الغربية

المصدر : عمل الباحثة باستخدام برنامج (Arc GIS10.1) وذلك اعتماداً على (DEM) من البيانات التي رصدها القمر الاصطناعي (SRTM3) سنة 2000م ثم تم إنتاجها سنة 2004م.

أ- مظاهر السطح :

تتنوع مظاهر السطح في شبكة مدن الضفة الغربية وحسب شكل (20) يكون تصنيف مظاهر السطح في مدن الضفة الغربية كما يلي :-

- **إقليم الغور :**

هو المنطقة الواقعة شرقي الأراضي الفلسطينية، وهو قسم من الانخفاض العظيم الذي يبدأ من جبال طوروس في آسيا الصغرى ويستمر ماراً بسوريا، والبحر الميت، لينتهي في بحيرة فكتوريا وسط أفريقيا (الغنيمات، 2012 : ص35)، وهو اقليم طبيعي يمتد من جبل الشيخ شمالا حتى البحر الميت جنوبا، وذلك في مستوى يقع تحت مستوى سطح البحر، وتلك المنطقة تشكل وحدة تضاريسية جيومورفولوجية مميزة ذات أصل بنائي صدعي، يمتد من غور بيسان في الشمال حتى ساحل البحر الميت في الجنوب، ويقسم إلى غور بيسان، فغور دامية، ثم غور أريحا، فسواحل البحر الميت (حماد، 2003 : ص26). وفي ذلك النطاق تقع مدينة أريحا التي تنخفض عن سطح البحر حوالي 250م.

ب- إقليم الهضبة الداخلية :

يُعد ذلك الإقليم الرئيس في الضفة الغربية، حيث إنه السمة الرئيسة لتضاريس الضفة الغربية. ويقع ذلك الإقليم بين إقليمي الغور إلى الشرق، والسهول الغربية في الغرب، وهو إقليم متوسط الارتفاع، توجد فيه العديد من القمم وأهمها : جبال نابلس والقدس والخليل، وتلك القمم مقطعة بالأودية ولها اتجاهات مختلفة (حماد، 2003 : ص26).

وتشكل جبال الضفة الغربية سلسلة واحدة يصعب فصلها، وفي النهاية الشمالية الغربية لتلك السلسلة يقع جبل الكرمل على استطالة واحدة لتلك الجبال تصل إلى البحر المتوسط فاصلة السهل الساحلي إلى جزأين واضحين، ويفصل تلك السلسلة عن جبال الجليل وادي جزريل مرج ابن عامر، حيث تقع تلك السلسلة إلى الجنوب من ذلك المنخفض (عابد والوشاحي، 1999 : ص278). وتقع على تلك الجبال عدد من المدن الرئيسة التي اشتملت عليها الدراسة وهي : مدينة طوباس التي ترتفع 360م ونابلس التي ترتفع 520م فوق مستوى سطح البحر وسلفيت التي ترتفع 520م فوق مستوى سطح البحر ورام الله التي ترتفع 850م فوق مستوى سطح البحر والبيرة التي ترتفع 870م فوق مستوى سطح البحر وبيت لحم التي ترتفع 750م فوق مستوى سطح البحر والقدس التي يتراوح ارتفاعها من 600-800م فوق مستوى سطح البحر، والخليل التي ترتفع من 800-1020م فوق مستوى سطح البحر.

- **السهول الغربية للضفة الغربية :**

وتقع إلى الغرب من الهضاب الداخلية، وتشكل الجزء الشرقي من السهل الساحلي لفلسطين التاريخية، وتتركز بصورة رئيسة غربي محافظتي طولكرم، وهي تنحدر بصورة تدريجية تجاه الساحل الفلسطيني (حماد، 2003 : ص29)، ويتراوح طول تلك المنطقة 60كم، أما عرضها فيصل 3-12كم. وتمتاز تلك المنطقة كغيرها من مناطق السهل الساحلي الفلسطيني بالخصب وجودة التربة وكثرة وتعدد الحاصلات الزراعية التي يمكن إنتاجها في تلك المنطقة (المصري، 2000 : ص15).

وتقع في ذلك الاقليم مدينة قلقيلية التي ترتفع عن سطح البحر 90م، ومدينة طولكرم التي ترتفع 100م عن مستوى سطح البحر ومدينة جنين التي ترتفع عن البحر حوالي 150م.

ومن هناك نلاحظ بأنّ الضفة الغربية تمتاز بتنوع اللاندسكيب الطبيعي فيها على الرغم من محدودية مساحتها، وذلك بدوره سمح بتنوع الموارد الطبيعية في تلك المنطقة وما سيترتب على ذلك من تطور المجالات الاقتصادية فيها بكافة أشكالها، وعليه فإننا نجد أنّ التوزيع السكاني للمدن الرئيسية في الضفة الغربية قد أخذ الجانب التضاريسي بعين الاعتبار.

ت- التركيب الجيولوجي :

إن لدراسة التركيب الجيولوجي أهمية كبيرة؛ لما له من دوراً رئيسياً في أنماط استخدامات الأرض، وإظهار قيمة الموضع من حيث مدى توفر المياه الجوفية ومستواها ونوع الطبقات ومدى صلاحيتها للبناء والتشييد والتوسع المستقبلي (صالحة، 1994 : 24).

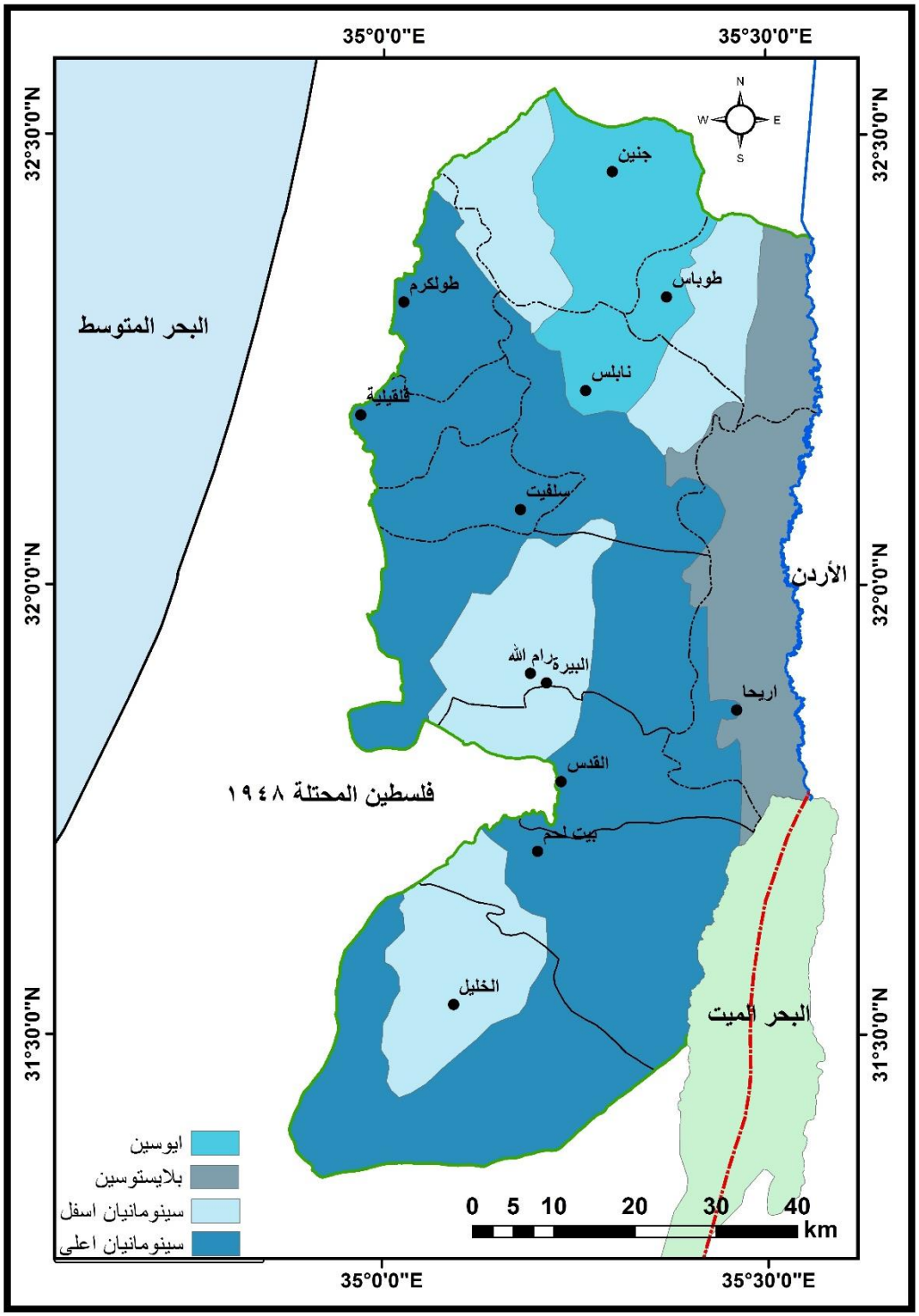

شكل (21)

الطبقات الحاملة للمياه في الضفة الغربية

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف (shapefile).

يتبن من شكل (21) أن تكوينات الأيوسين تنتشر في مدينة طوباس ومدينة جنين ومدينة نابلس؛ لأن تلك المدن توجد في وسط الضفة الغربية وفي ذلك الزمن تكونت جبال فلسطين (أبو ضاهر : 2015 : 20)، وتكوينات بلايستوسين توجد في مدينة أريحا حيث إن تلك التكوينات تكونت في الزمن الحديث بسبب وجود نهر الأردن الذي ساهم في تكوينها بسبب ما يحمله من رواسب، وتنتشر تكوينات سينومانيان الأسفل في مدينة الخليل ومدينة رام الله ومدينة البيرة، وتكوينات سينومانيان الأعلى في مدينة القدس ومدينة بيت لحم ومدينة قلقيلية ومدينة سلفيت ومدينة طولكرم، حيث تعتبر تلك التكوينات هي التكوينات الحاملة للمياه في الضفة الغربية.

ث- التربة :

تعرف التربة على أنها الطبقة السطحية التي تغطي قشرة الأرض بسمك يتراوح ما بين بضع سنتيمترات إلى عدة أمتار، وهي مزيج من المواد المعدنية والعضوية والماء والهواء، وفيها ينبت النبات جذوره ويستمد غذاؤه (أبو عيانة، 1995 : 147) وفضلاً عن ذلك فإنها موطن الإنسان في حله وترحاله، وتعد التربة من العوامل المحددة للتوسع العمراني فبنية التربة هي التي تحدد درجة تحمل التربة للمباني المقامة عليها، فالمواقع التي تستغل لبناء المباني المتعددة الطوابق لا بد أن تمتاز تربتها ببنية قوية وقادرة على التحمل، رغم أن التقدم التكنولوجي في مجال العمارة استطاع التغلب على عامل الضعف في بنية التربة، إلا أن ذلك العامل مازال حتى وقتنا الحاضر يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد استخدام الأرض الحضرية إضافةً إلى تأثيرها على تصريف مياه الاستعمال، والنشاط الزراعي (التميمي، 2005 : 40).

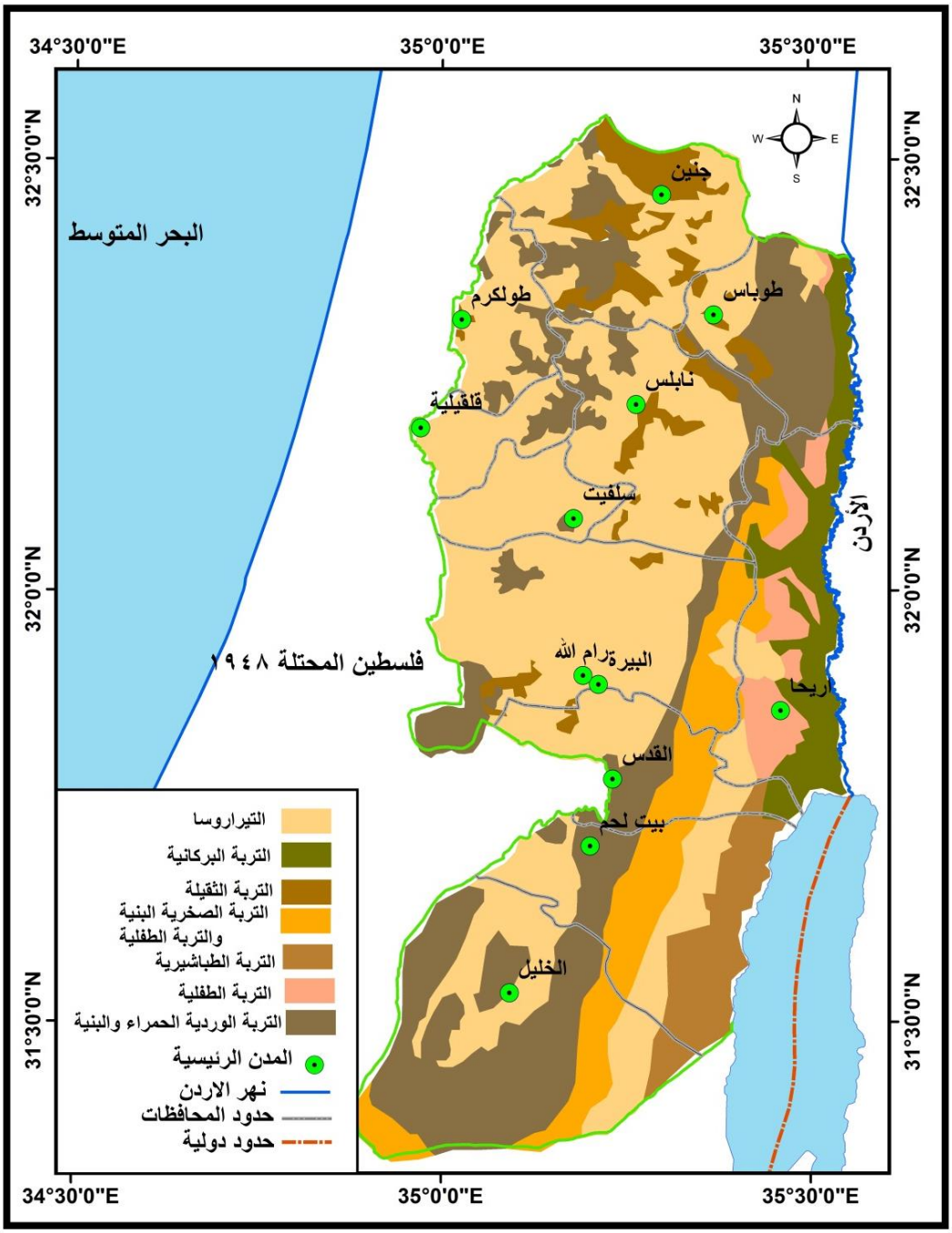

شكل (22)

توزيع التربة في الضفة الغربية

المصدر : وزارة الحكم المحلي ملف (shapefile).

جدول (5)

التربة حسب الموقع والمميزات والمساحة

نوع التربة	الموقع	ميزاتها (أبو ضاهر، 2015 : 111)	المساحة	%
التيراروسا	السفوح الغربية لجبال الضفة الغربية	تنتج تلك التربة من عملية غسيل الصخور الجيرية بواسطة مياه الأمطار، حيث تذيب المياه كربونات الكالسيوم ويتركز بدلاً عنها أكاسيد الحديد والألمونيوم والسيلكيا	2607	46.89
التربة الثقيلة	مناطق متفرقة من محافظات : جنين وطوباس ونابلس ورام الله وطولكرم	تتكون من الترسبات الهوائية والمائية	292	5.25
التربة الوردية الحمراء والبنية	نطاق ممتد ناحية الشرق يكاد يكون متصل في محافظة طوباس، وأجزاء من أريحا ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل ومناطق متفرقة من محافظة جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية وسلفيت.	تربة خفيفة جيدة الإنتاج	1398	25.14
التربة الصخرية البنية والتربة الطفلية	شريط ضيق في وسط الضفة الغربية على السفوح الشرقية شديدة الانحدار في محافظات : أريحا ورام الله والقدس والخليل وجنوب الخليل	وتكون الحجر الجيري والدولوميت والصوان.	507.3	9.12
التربة الطباشيرية	حول البحر الميت شرق الخليل والقدس	نسبة عالية من الطباشير، وتحتوي على ترسبات طمي ورمل وحجارة.	251.6	4.53
التربة البركانية	منطقة الأغوار على شكل شريط محاذي لنهر الأردن في محافظتي أريحا وطوباس	تمتاز تلك التربة بخصوبتها، لكثرة المواد المعدنية الموجودة فيها، وهي ذات لون قاتم	328.1	5.90
التربة الطفلية	تقع في محافظة أريحا	تتكون من الترسبات الطفيلية، والحجارة، الحصى، والتربة الكلسية الغرينية	176	3.17

(المصدر : حساب الطالبة بواسطة (ARCGIS 10.1).

إذا ما نظرنا إلى منطقة الدراسة سوف نجد أن مدينة جنين تقع في مناطق التربة الثقيلة والتيراروسا، وكذلك بالنسبة لمدن : طوباس وطولكرم ونابلس في حين تقع مدن : قلقيلية ورام الله والبيرة في تربة التيراروسا وفي التربة الوردية الحمراء والبنية تقع مدن : القدس وبيت لحم والخليل تقع على التربة الوردية الحمراء والبنية والتيراروسا، في حين مدينة أريحا بها التربة الطفلية.

ج- المناخ :

يعتبر مناخ أي منطقة محصلة مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى اختلاف المناخ من منطقة لأخرى، وتعتبر الأراضي الفلسطينية مناخياً من المناطق الانتقالية ما بين مناخ البحر المتوسط والمناخ شبه الصحراوي؛ لذلك يوصف مناخ الضفة الغربية بشكل عام على أنه حار جاف صيفاً معتدل ماطر شتاءً (شتيه، 2012، ص24). وتعزى معظم التقلبات الجوية التي تتعرض لها

منطقة الدراسة صيفاً وشتاءً إلى سلسلة متلاحقة من المنخفضات الجوية، وتسود في الضفة الغربية الرياح الشمالية الغربية، كما تتعرض لرياح الخماسين في فصلي : الربيع والخريف، التي تكون محملة بالغبار والأتربة وتلحق الضرر بالعديد من المحاصيل الزراعية (أبو حجر، 2003، ص105).

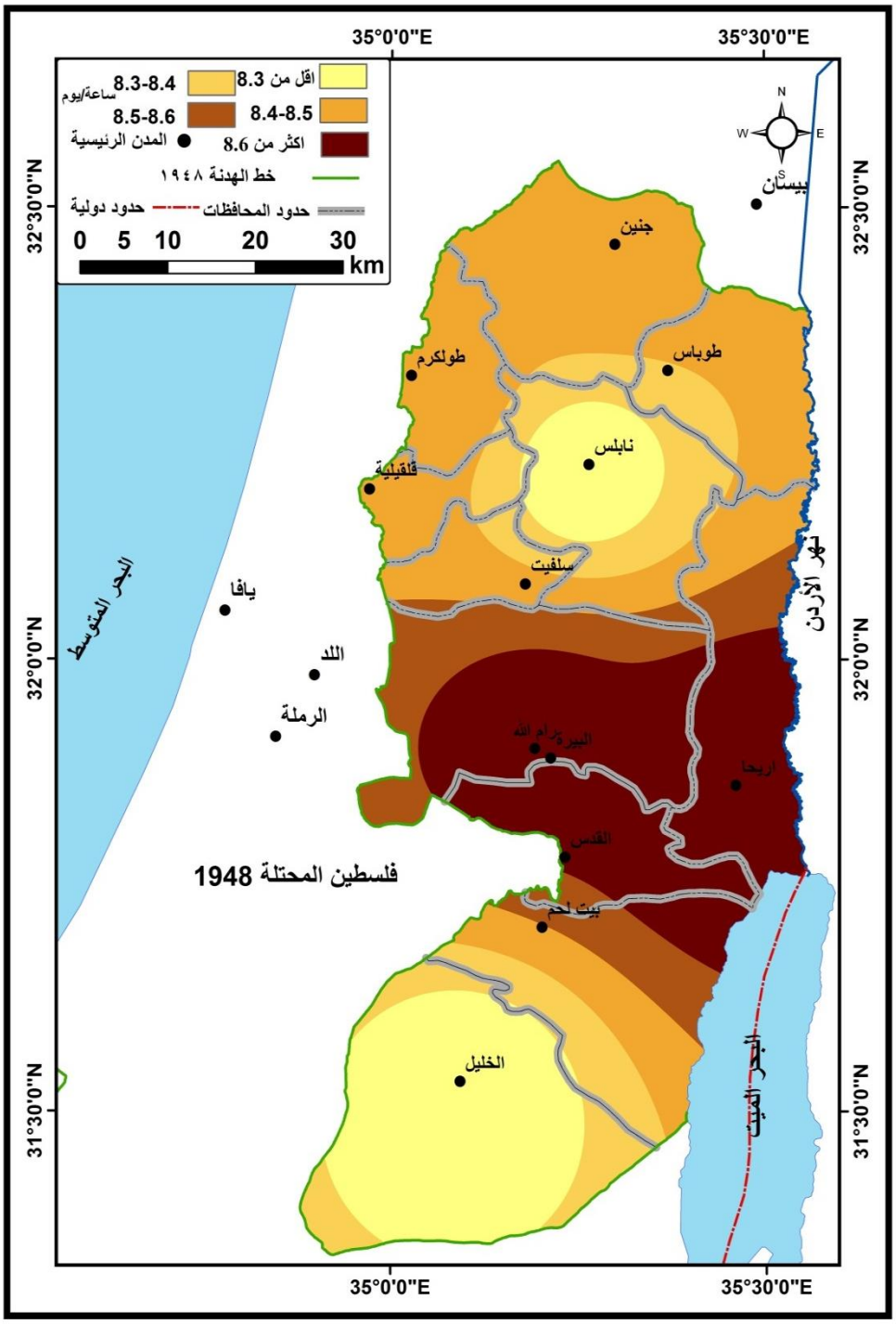

شكل (23)

المعدل السنوي للإشعاع الشمسي في الضفة الغربية

المصدر : إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات محطة الأرصاد الجوية 2014.

ويعتبر الاشعاع الشمسي أحد عناصر المناخ حيث يبين شكل (23) الاشعاع الشمسي في الضفة الغربية ويتبين أن أعلى معدل اشعاع شمسي يسجل في مدينة أريحا وخاصة أنها واقعة في الأغوار ومدينة رام الله ومدينة البيرة ومدينة القدس، في حين أن أقل كمية إشعاع تسجل في مدينة نابلس؛ لأنها تقع في سهل بين جبلي عيبال وجرزيم ومدينة الخليل التي ترتفع إلى حوالي 1020م؛ مما يزيد من نسبة الغيوم التي تحجب الأشعة الشمسية.

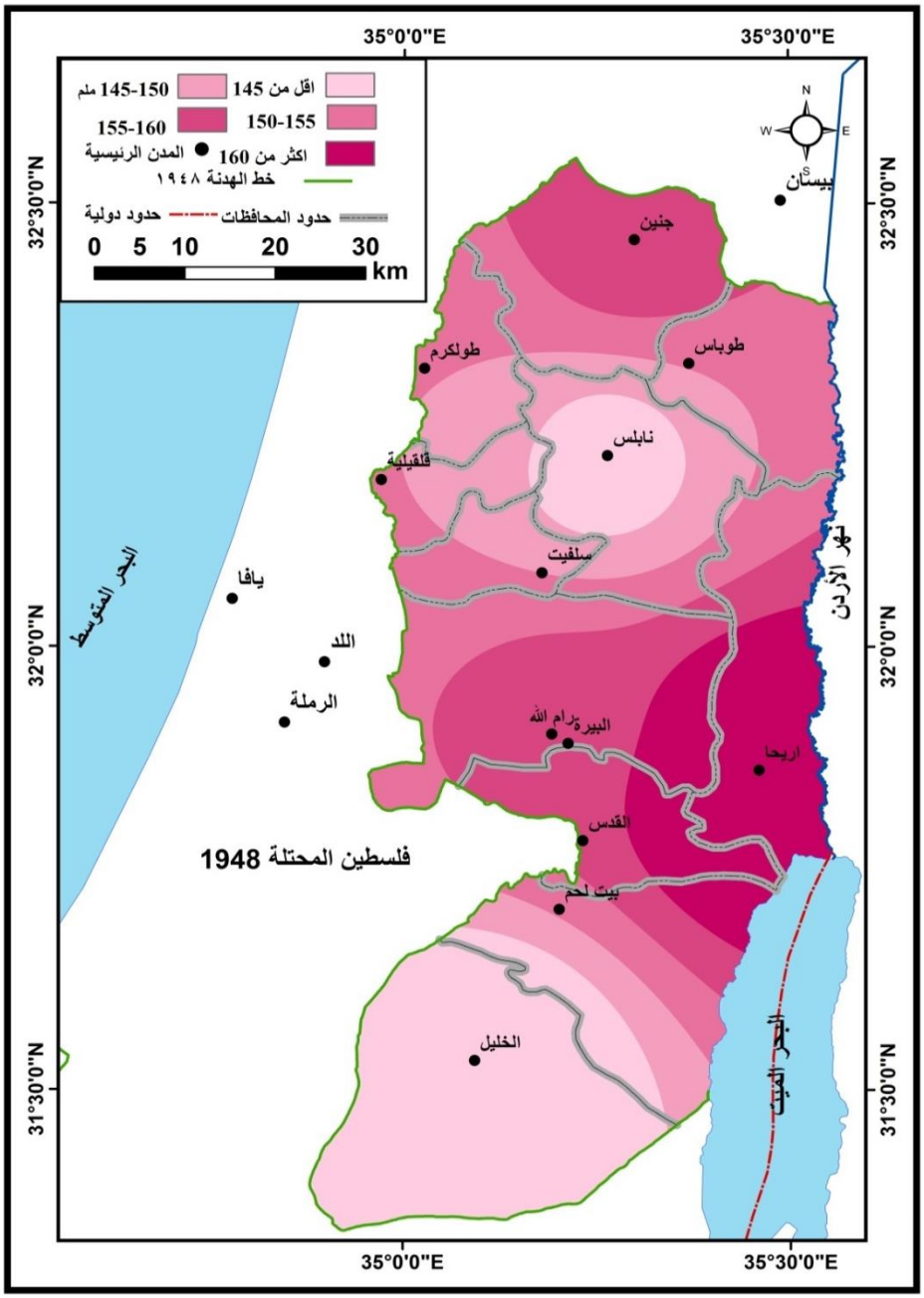

شكل (24)

معدل التبخر السنوي في الضفة الغربية

المصدر : إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات محطة الأرصاد الجوية 2014.

شكل (24) يبين معدل البخر في المدن الرئيسة للضفة الغربية أن المدن التي تميزت بارتفاع في معدل الاشعاع الشمسي تميزت بارتفاع البخر وخاصة مدينة أريحا الواقعة في الاغوار ومدينة القدس ومدينة البيرة ومدينة رام الله، كما ان المدن التي كان معدل الاشعاع فيها قليلاً كان معدل البخر قليلاً وهي مدينا الخليل ونابلس.

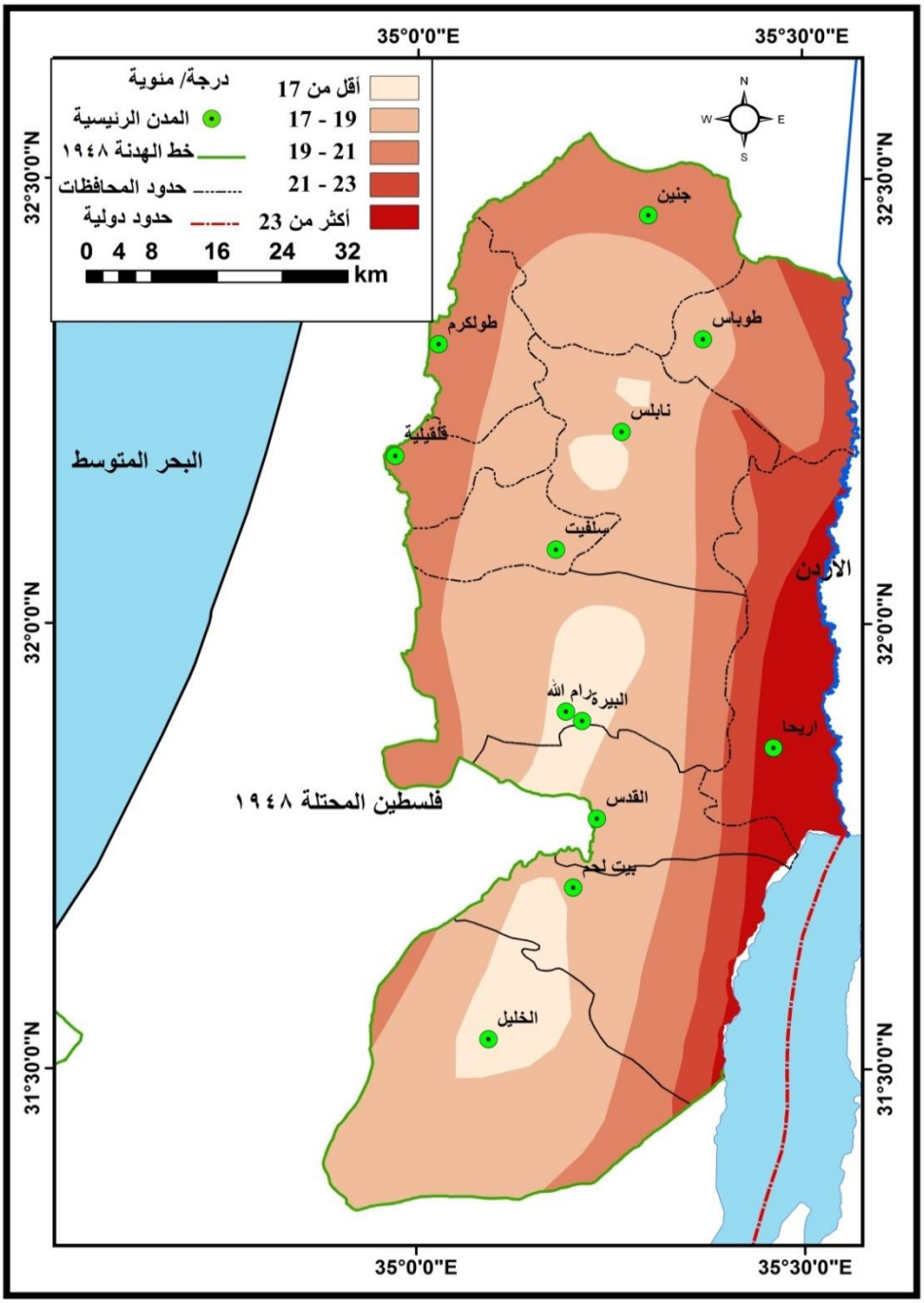

شكل (25)

معدل درجات الحرارة السنوي للضفة الغربية

المصدر : إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات محطة الأرصاد الجوية 2014.

شكل (25) يبين معدل درجات الحرارة في شبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية حيث إن أعلى درجة حرارة تسجل في مدينة أريحا أكثر من 23 درجة مئوية؛ بسبب موقع المدينة في الأغوار وبالتالي تصلح لأن تكون مشاتي، وأدنى درجة حرارة تم تسجلها في مدينة الخليل ومدينة رام الله ومدينة البيرة أقل من 17 درجة مئوية؛ بسبب وقوعها على الجبال حيث تصلح لأن تكون مصايف.

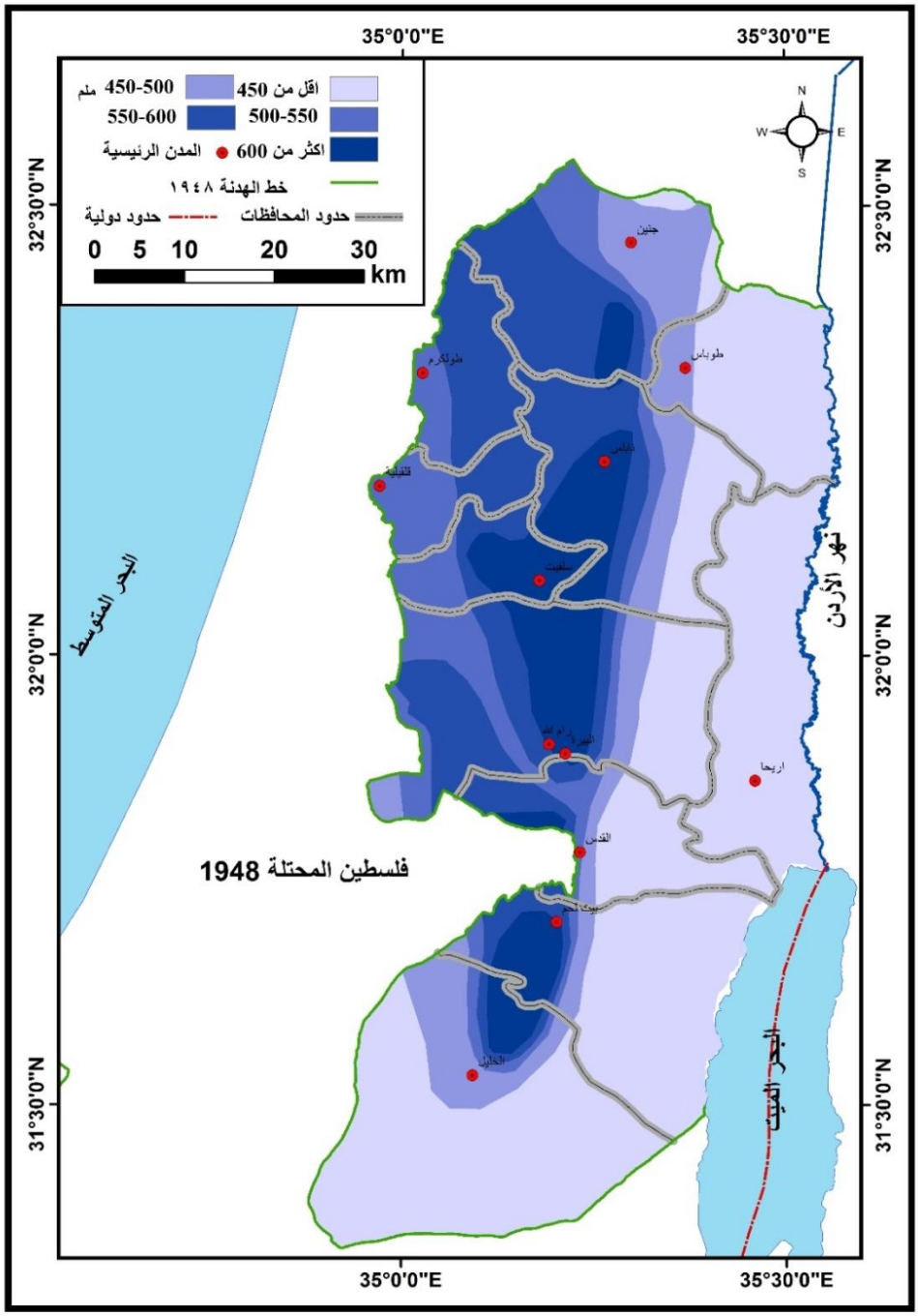

شكل (26)
المعدل السنوي لتوزيع كمية الأمطار الساقطة على الضفة الغربية
المصدر : إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات محطة الأرصاد الجوية 2014.

يوضح شكل (26) تتلقى السفوح الغربية في الضفة أعلى معدلات أمطار وخاصة المناطق المرتفعة الشمالية منها مثل : مدينة نابلس ومدينة سلفيت ومدينة رام الله ومدينة البيرة حيث تتلقى معدلات أعلى من 600ملم، كما أن مدينة الخليل تقع ضمن تلك السفوح وهي أعلى مدن الضفة الغربية، وأقل معدل للأمطار يسجل في مدن الأغوار الشرقية وخاصة مدينة أريحا ومدينة طوباس.

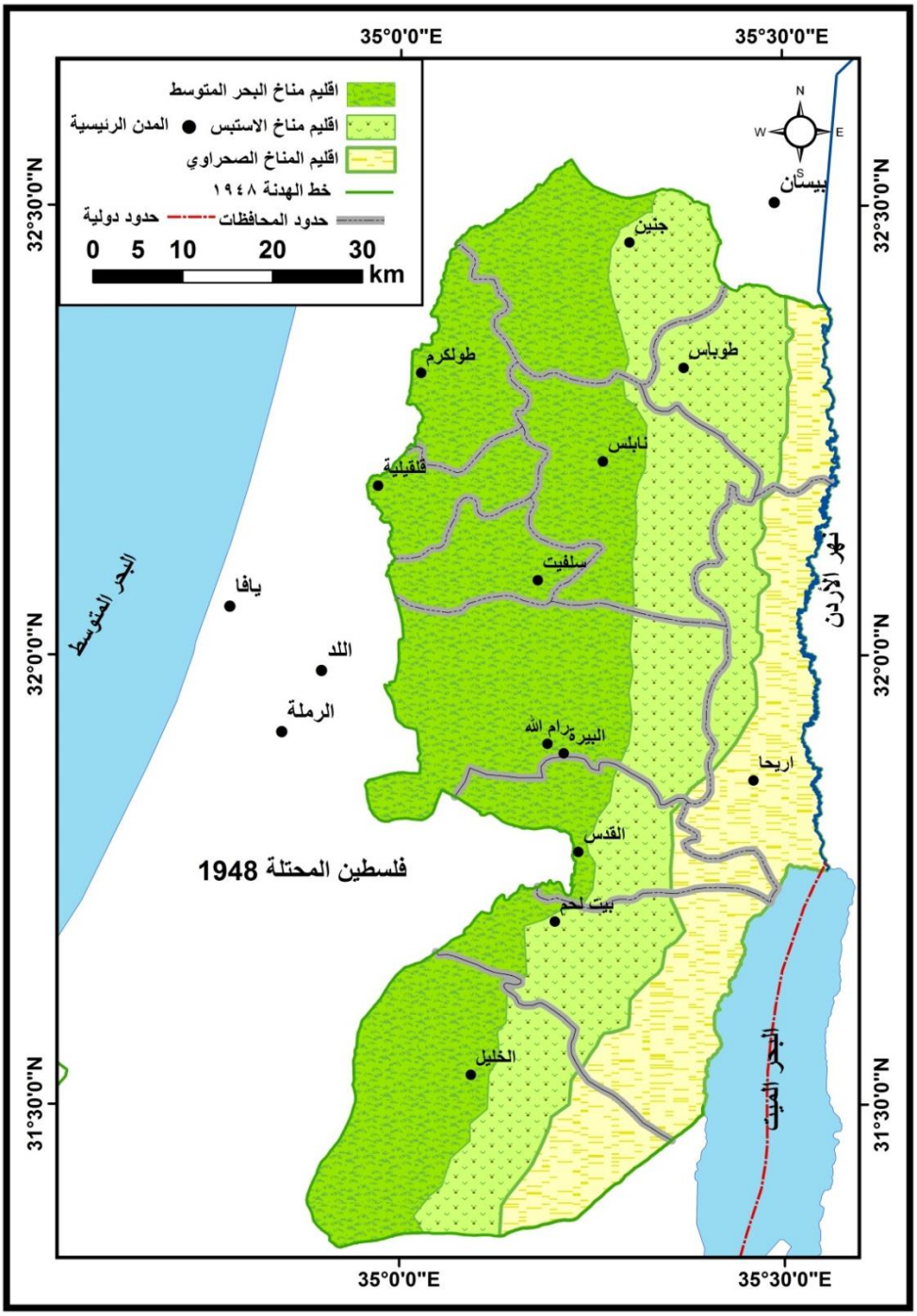

شكل (27)
الأقاليم المناخية في الضفة الغربية

(المصدر : معهد الأبحاث التطبيقية – أريج).

يبين شكل (27) أن الجزء الأكبر من أراضي الضفة يقع ضمن مناخ البحر المتوسط وتشمل مدن طولكرم، قلقيلية، جنين، نابلس، سلفيت، القدس، رام الله، والخليل ويتراوح المتوسط السنوي للأمطار فيها ما بين 400–700ملم. أما مناخ الإستبس فيظهر على الجزء الجنوبي من وادي الأردن وعند أقدام المرتفعات الشرقية في الجانب الغربي من الغور وتمتد ظروف الجفاف شرقاً لتشمل الجزء الشمالي من الغور وتقع أراضي محافظتي طوباس وبيت لحم ضمن المناخ شبه الجاف، ويتراوح المتوسط السنوي للأمطار بين 200–400ملم (خطيب، 2008 : ص69). ويسيطر على الجزء الجنوبي من وادي الأردن والأدنى ويعزى سبب جفافه إلى قلة الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة؛ مما أدى إلى التقليل من فاعلية المطر في ذلك الجزء، وتقع أراضي أريحا ضمن المناخ الجاف، ويبلغ المتوسط السنوي للأمطار أقل من 200ملم (عبد القادر، 1996، ص58).

ح- موارد المياه :

للمياه أهمية كبرى في جميع الأنشطة البشرية، فهي تمثل عنصر التوطن والاستقرار، وأساس الحياة للإنسان والحيوان والنبات، فالاستثمار البشري، وعمليات الإنتاج بشتى أنواعها لا تكتمل حلقاتها إلا مع تواجد المياه (عاشور، 2005، ص49)، ويعد عامل المياه من أهم العوامل التي تحدد مواقع المراكز العمرانية والرعوية والزراعية (الجدبة، 2001، ص10)، وعلى ذلك الأساس يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط لمصادر المياه التي تعتمد عليها الضفة الغربية في الحصول على حاجتها من المياه، وهي الأنهار والمياه السطحية والمياه الجوفية، حيث تتنوع مصادر المياه في منطقة الدراسة وتتفاوت في كمياتها من مكان إلى آخر، ولقد ساهمت طبوغرافية الضفة الغربية بموقعها المتوسط بالنسبة لفلسطين، أن تكون من الناحية الهيدرولوجية المصدر الرئيس لتغذية الأنهار والأودية والطبقات المائية التي يتحد معظمها شرقاً باتجاه نهر الأردن والبحر الميت وغرباً باتجاه البحر المتوسط (عابد، والوشاحي، 1999، ص355–356).

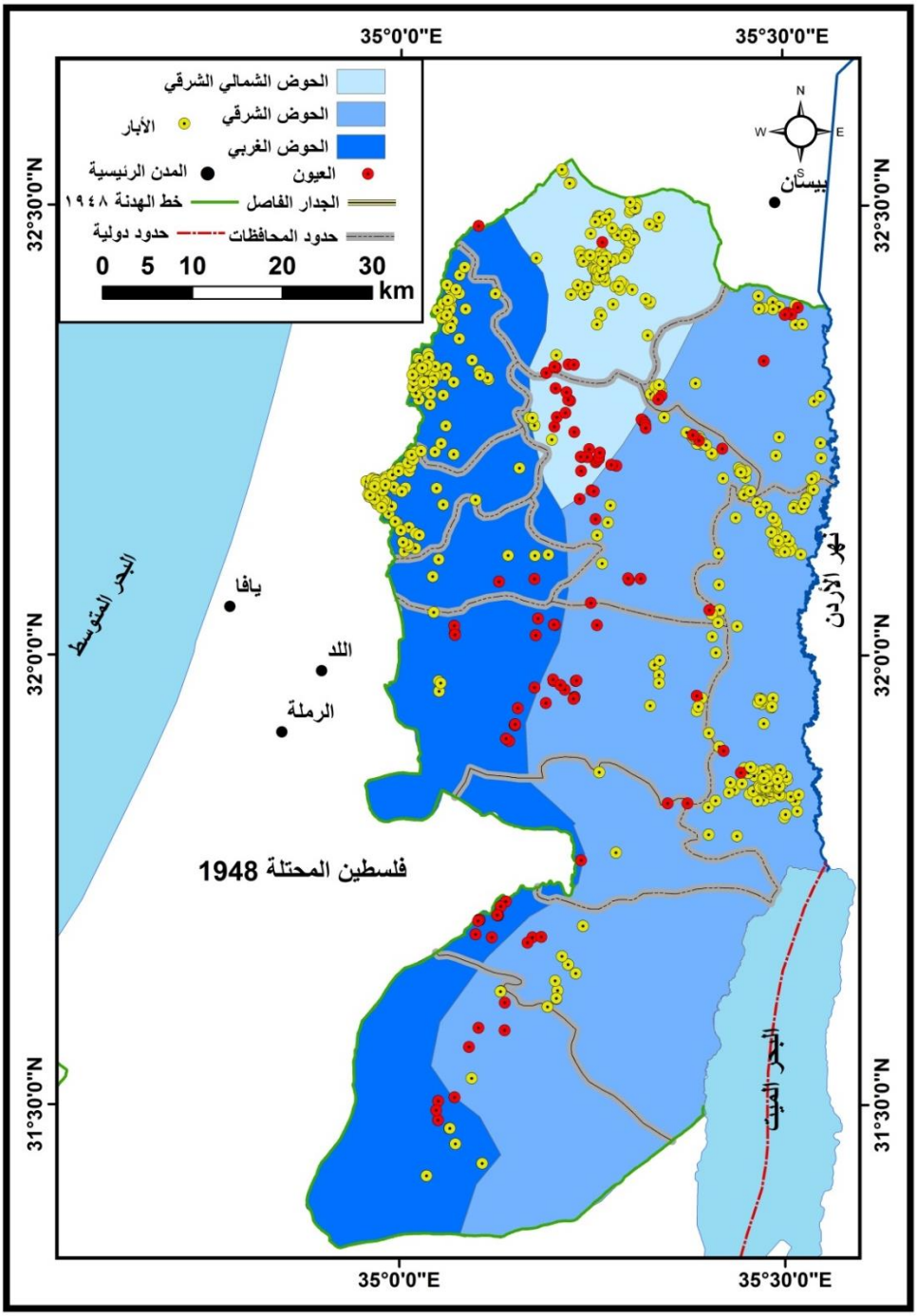

شكل (28)

الأحواض المائية والينابيع والآبار في الضفة الغربية

(المصدر : معهد الأبحاث التطبيقية – أريج)

يبين شكل (28) انتشار الآبار حول المدن الرئيسة في الضفة الغربية؛ بسبب اعتماد السكان عليها في الزراعة والشرب، كما تتميز الضفة الغربية بغناها بالعيون المائية وخاصة في مناطق المرتفعات وحول المدن.

ثانياً – الخصائص السكانية :-

1- النمو السكاني

2- التوزيع السكاني.

3- الكثافة السكانية

4- التركيب السكاني:-

أ- التركيب العمري.

ب- التركيب النوعي.

ت- الحالة التعليمية.

ث- الحالة الاجتماعية (الزواجية).

ج- الحالة العملية.

تهتم الدراسات السكانية بالتجمعات البشرية من حيث نموها وزيادة عددها وهجرتها وتوزيعها وارتباط ذلك التوزيع بالضوابط الجغرافية المختلفة، إن الاهتمام بدراسة السكان قديم، ويعود الفضل في هذا المجال إلى علماء الأحياء والاجتماع والاقتصاد والجغرافيا والمشتغلين بالعلوم السياسية. ويبرز دور الجغرافي بدراسة العنصر البشرى داخل المراكز الحضرية؛ نظراً لأهمية الدور الذي يقوم به الإنسان فهو العنصر الأساسي والموجه للاقتصاد الحضري وهو المنتج والمستهلك في آن واحد.

فالتغير في حجم السكان ينتج عنه أوضاعاً يجب الاهتمام بها؛ لأن الزيادة في مجتمع حضري تعنى الحاجة إلى مزيداً من المرافق والخدمات العامة، كما أن دراسة اختلاف نمط توزيع السكان له أثره وأهميته في مختلف المجالات ويشكل حجر الزاوية في عمليات التخطيط وتحقيق المشروعات المستقبلية الهامة للسكان.

1- النمو السكاني :

يعرف النمو السكاني : بأنه اختلاف حجم السكان عبر الفترات الزمنية المتباينة؛ وذلك بسبب العوامل الطبيعة وعامل الهجرة، ويعد نمو سكاني أية منطقة دليلاً على نموها الاقتصادي، ونهضتها الاجتماعية، وسماتها الحضارية وفكرها السياسي، بل إن النمو السكاني يؤثر على خصائص السكان كلها (العيسوي، 2006 : ص121)، كما وتساعد دراسة النمو السكاني في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات : بيئية واقتصادية واجتماعية مثل التلوث

والازدحام، وما يترتب عليه من مشكلات مثل ارتفاع أنماط الأراضي والمساكن والبطالة والزحف العمراني على المناطق الزراعية، وبالتالي يعطي إنذاراً مبكراً لمستخدمي القرار والمخططين؛ لإعداد سياسات واتخاذ إجراءات وقائية لتفادي حدوث تلك المشكلات (جامعة القدس المفتوحة، 1997 : ص208).

وستقتصر دراسة النمو السكاني على الفترة الزمنية (1997–2007) نظراً لتوفر البيانات لتلك المرحلة وقد انعكست الأحوال السياسية خلال تلك الفترة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل إيجابي على زيادة أعداد السكان، وبناءً على نتائج التعداد السكاني عام 1997م بلغ عدد سكان المدن الرئيسة 623797 نسمة بينما ارتفع عدد سكان تلك المراكز العمرانية 904763 نسمة في عام 2007، وحسب تعدادات وتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة من 1997 وحتى 2007م، فقد بلغت الزيادة الكلية المطلقة 280966 نسمة، كما بلغت نسبة الزيادة خلال عشر سنوات 45% أي بمعدل سنوي 4.5%، ويبدو أن الاتجاه واضح نحو استمرار وارتفاع معدل الزيادة السكانية في تلك المراكز، ويمكن تعليل ذلك بتبني السكان الفلسطينيين سياسة ديموغرافية تكاثرية لأسباب اجتماعية وسياسية.

جدول (6)

معدل الزيادة السنوي في مدن الضفة الغربية

المدن الرئيسة	جنين	أريحا	رام الله	البيرة	القدس	نابلس	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	طوباس	الخليل	بيت لحم	المجموع
نمو السنوي%	4.3	1.9	4.4	2.9	0.97	2.4	5.01	2.8	2.2	3.2	3.4	1.24	2.7

المصدر: تعداد 2007 النتائج النهائية لسكان محافظات الضفة الغربية.

ويتبين من الجدول (6) أن أعلى معدل زيادة في مدينة طولكرم 5%؛ وسبب ذلك الصراع الديموغرافي بين العرب واليهود في مدينة القدس، ثم تليها مدينة رام الله 4.4% وأدنى معدل في مدينة القدس بسبب ممارسات الاحتلال ضد المواطنين

2- توزيع السكان:

ويعتبر توزيع السكان سواء أكان في العالم أم في أي منطقة من المناطق المرآة التي تعكس فيها جميع عناصر الجغرافيا الطبيعية والبشرية مجتمعة ومتفاعلة (غلاب، 1998 : ص195). أو هي بمثابة الصورة النهائية للتفاعل بين عناصر البيئة الطبيعية والعناصر البشرية كي لا يمكن أن نغفل دور توزيع السكان في إنجاح خطط وبرامج التنمية المختلفة والتي تهدف في

النهاية إلى خدمة أولئك السكان أو بعبارة أخرى لا يمكن وضع خطط وبرامج تهدف إلى خدمة السكان ما لم يعرف أين يوجد أولئك السكان؟ وما هي أنماط توزيعهم؟ ومناطق تركزهم؟ واتجاهات التغير في توزيعهم؟ (شلضم، 2012: ص24)، وتتأثر صورة ذلك التوزيع خاصة داخل المناطق الحضرية باستخدامات الأراضي وأسعارها ومدى توافر الخدمات (Northman، p337 : 1979).

جدول (7)

عدد السكان في المدن الرئيسة 2007

المحافظة/مدينة	سكان المدن الرئيسة/نسمة	سكان المحافظات	النسبة المئوية من سكان المدن %المحافظة	النسبة المئوية من سكان الضفة الغربية
الخليل	159038	538260	23.90	29.55
القدس	124635	350051	18.73	35.60
نابلس	124215	315956	18.67	39.31
طولكرم	50912	156792	7.65	32.47
قلقيلية	40530	88574	6.09	45.76
جنين	38272	251807	5.75	15.20
البيرة	35910	262941	5.40	13.66
رام الله	25812	262941	3.88	9.82
بيت لحم	24367	169966	3.66	14.34
أريحا	17515	40403	2.63	43.35
طوباس	15480	48164	2.33	32.14
سلفيت	8682	58800	1.30	14.77
المجموع	665368	2544655	100.00	26.15

المصدر : تعداد 2007 النتائج النهائية لسكان محافظات الضفة الغربية.

السكان في الضفة الغربية يتوزعون في ثلاثة أشرطة طولية تمتد من الشمال إلى الجنوب، وتلك الأشرطة هي (غضية، بدون عنوان: 3):

1- الشريط الغربي الذي يضم مدن : طولكرم، قلقيلية، مدينة سلفيت.

2- الشريط الأوسط ويضم المدن التالية : جنين، نابلس، رام الله-البيرة، القدس، بيت لحم، والخليل.

3- الشريط الشرقي ويضم مدينة طوباس ومحافظة أريحا .

يظهر الجدول (7) أن حوالي 10% من السكان يتركزون في مدن الشريط الغربي، وتعتبر هذه النسبة عالية نسبياً اذا ما قورنت بمساحة تلك المدن التي تبلغ 10.9% من

المساحة الكلية للمدن، ويعود السبب في ذلك التركز الى المناخ المعتدل للمنطقة (مناخ البحر المتوسط)، ووفرة الأمطار والمياه الجوفية، وسهولة التضاريس التي تعتبر امتداداً لإقليم السهل الساحلي، وخصوبة التربة (التربة الحمراء– التراروزا)، إن هذه العوامل جعلت من ذلك الشريط منطقة زراعية من الدرجة الأولى، حيث تسود فيه الزراعة الكثيفة المروية بشكليها المكشوف والمحمي في البيوت البلاستيكية (زراعة الخضروات والحمضيات). كما تنتشر في ذلك الشريط الزراعة المطرية وخاصة زراعة الزيتون واللوزيات.

كما يظهر الجدول (7) أن 79.99% من سكان مدن الضفة الغربية يتركزون في الشريط الأوسط الذي يمتد من جنين شمالاً الى الخليل جنوباً، مروراً بنابلس ورام الله والبيرة والقدس وبيت لحم. ويعود السبب في ذلك التركز إلى جملة من الأسباب أهمها(غضية، بدون عنوان: 4) :–

1– الطبيعة الجبلية للمنطقة التي تشكل الحماية والأمن للسكان.
2– ملاءمة المناخ (مناخ البحر المتوسط) المتمثل في : اعتدال درجات الحرارة ووفرة الأمطار والانخفاض النسبي للرطوبة الجوية.
3– وجود المنخفضات الطبوغرافية والسهول البينية في المنطقة، واستخدامها في الزراعة المطرية والمروية على حد سواء.
4– وجود غطاء جيد من التربة الحمراء (التراروزا) والتربة البنية (الرندزينا) على السفوح الغربية الدنيا والوسطى لتلك المرتفعات، وتلك الترب صالحة للزراعة وخاصة زراعة الزيتون واللوزيات والحبوب.
5– تركز مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في ذلك الشريط.
6– الأهمية الدينية لمدن القدس وبيت لحم والخليل.

أما الشريط الثالث الذي يضم السفوح الشرقية من المرتفعات الفلسطينية وإقليم الأغوار (طوباس وأريحا)، فإنه يتميز بنسبة تركز سكاني منخفضة جداً، حيث تبلغ نسبة السكان في ذلك الشريط 4.96% من مجموع السكان في مدن الضفة الغربية. ويعود ذلك إلى (غضية، بدون عنوان: 4) :–

1– المناخ الجاف وشبه الجاف الذي يسيطر على المنطقة، حيث تتراوح معدلات الأمطار السنوية بين 100ملم و400ملم، وما يرافق ذلك من ارتفاع معدلات الحرارة والتبخر.
2– الطبيعة الطبوغرافية الوعرة لمنطقة السفوح الشرقية، حيث تسود الانحدارات الشديدة والصدوع.
3– رق التربة وفقرها وانجرافها المستمر في السفوح الشرقية، وتملحها الشديد في معظم مناطق الأغوار.
4– انخفاض كثافة شبكة المواصلات التي تربط مختلف أجزائه.

5- اقتصار التجمعات السكانية على مناطق محدودة صالحة للاستغلال الزراعي، تمثلت في مدينتي : أريحا وطوباس.

إن التعرف على نمط التركز السكاني في الأقاليم الجغرافية يعتبر مهما، حيث إنه يعطي صورة عن مدى ميل السكان الى التركيز في منطقة واحدة داخل حدود الإقليم، أو التشتت داخل تلك الحدود، إن دراسة التوزيع السكاني لا تهتم بالتوزيع العددي المطلق للسكان في أجزاء الإقليم، وإنما بدراسة توزيع الكثافة في تلك الأجزاء التي تبين العلاقة بين التوزيع العددي ومساحة المنطقة المأهولة (سمحة، 2009 : 58).

حساب تركز سكان مدن الضفة الغربية باستخدام نسبة التركز، لقياس مدى العلاقة بين توزيع السكان على مساحة النفوذ، لمعرفة ما إذا كان التوزيع متساوياً أم مركزاً أم مشتتاً، وذلك يعني أن نسبة التركيز السكاني تساوي إحصائياً نصف مجموع الفرق الموجب بين النسبة المئوية للمساحة والنسبة لعدد السكان في كل مدينة، وكلما كبرت هذه النسبة كلما دل ذلك على شدة التركيز وعدم التوزيع المتساوي على أرجاء المنطقة، ويكون توزيع السكان مثالياً اذا كانت نسبة التركيز تساوي صفراً، أي أن نسبة المساحة مساوية لنسبة السكان (أبو عيانة، 1993 : ص42-43).

جدول (8)

نسبة التركز في المدن الرئيسية في الضفة الغربية

المدن الرئيسة	جنين	اريحا	رام الله	البيرة	القدس	نابلس	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	طوباس	الخليل	بيت لحم	المجموع
درجة التركز	1.34	2.37	0.74	0.89	6.56	8.45	1.16	2.27	1.24	23.02	5.86	0.61	54.49

المصدر : حساب الطالبة اعتماداً على تعداد 2007 النتائج النهائية لسكان محافظات الضفة الغربية.

يبين الجدول (8) إن التوزيع السكاني في مدن الضفة الغربية غير متساوي وذلك شيء طبيعي وأن نسبة التركز تساوي 54.49%. وتختلف نسبة التركز من مدينة الى اخرى، وأكثر هذه المدن تركزا للسكان هي مدينة طوباس؛ حيث إن الفرق بين نسبة المساحة تفوق كثيرا" نسبة السكان، والفرق بينهما 23.02% لصالح عدد المساحة ثم مدينة نابلس 8.45% ثم مدينة القدس 6.56%. وهناك مدن قليلة التركز أهمها: قلقيلية وطولكرم وسلفيت واريحا. وهناك مناطق تقترب من المثالية في التوزيع السكاني، ابرزها بيت لحم ورام الله والبيرة، حيث ان الفرق بين نسبة المساحة ونسبة عدد السكان فيهما تساوي 0.61% و0.74% 0.89% على التوالي، أي ان الفرق في النسب يقترب من الصفر.

وقد يكون من المفيد إلقاء الضوء على العلاقة بين التوزيع النسبي للمساحة الكلية للتجمعات السكانية وسكان المدن، وذلك للكشف عن مدى التوازن بينهما، وذلك من خلال

منحنى لورنس، وعند تطبيق منحنى لورنس تبين : أن التوزيع السكاني على مساحة المدن الرئيسية في محافظات الضفة الغربية غير متساوٍ وذلك نتيجة لابتعاد المنحنى عن الخط الذي يمثل التوزيع الأمثل.

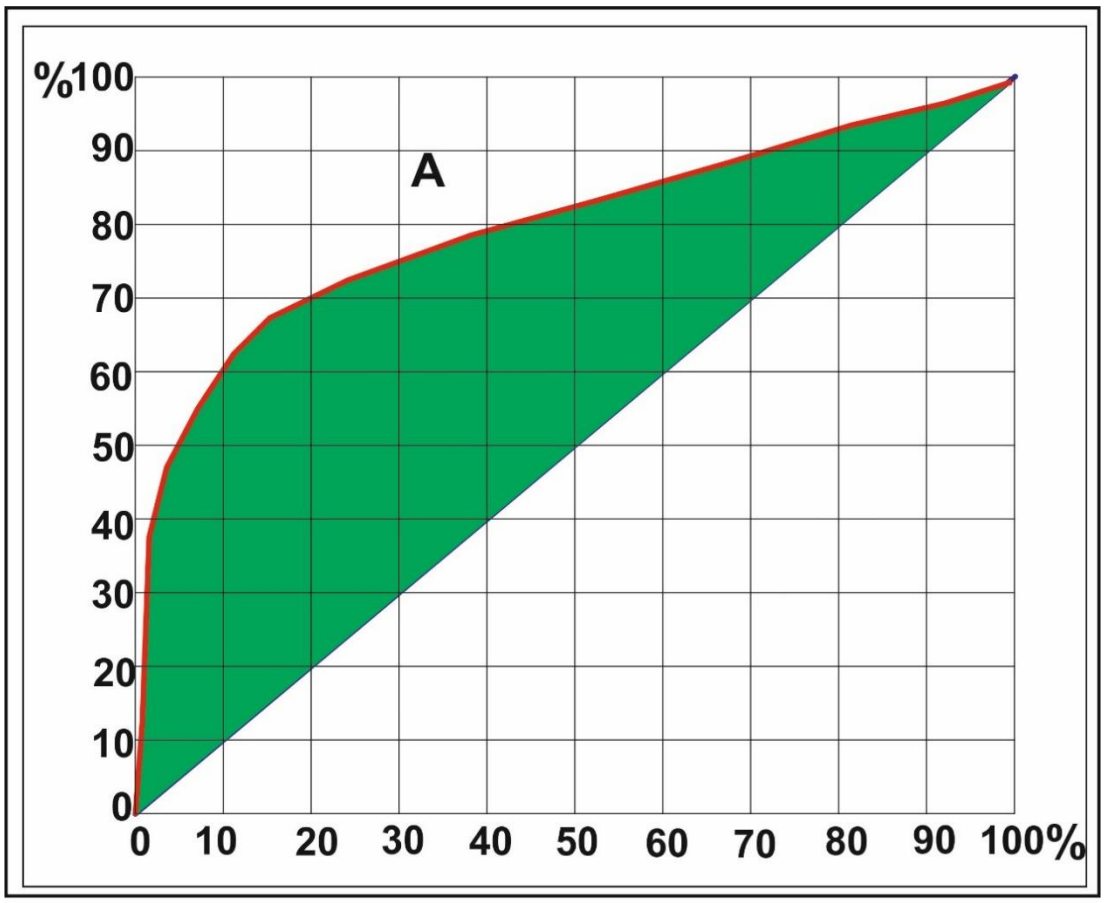

شكل (29)

العلاقة بين السكان والمساحة في المدن الرئيسة في الضفة الغربية

المصدر : تعداد 2007 النتائج النهائية للمحافظات الضفة الغربية.

نجد أن في المدن الرئيسة في منطقة الدراسة تركزاً سكانياً بلغت نسبته 0.7 بينما بلغت درجة الانتظام 0.3 ويبدو أن السبب في عدم انتظام السكان على المساحة، يرجع إلى أن توزيع كل من السكان والمساحة لا يخضعان للتوزيع الطبيعي.

3- الكثافة السكانية :

يهتم دارسو السكان بمعرفة حجم السكان في مساحة محددة، ويلجأ إلى تحديد العلاقة بين السكان والمساحة التي يعيشون عليها، وهي ما تسمى كثافة السكان، أي أنها مقياس لمدى استجابة الإنسان للبيئة التي يعيشون فيها ومقدار التفاعل بينها (شلضم، 2006 : ص39)، وتعتبر

دراسة الكثافة السكانية من الدراسات المهمة، حيث إنها تعكس إلى حد كبير الحالة التي تكون عليها المراكز العمرانية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، والعمرانية، وتعد مؤشراً مهماً للمخططين، لتقسيم الخدمات المتوفرة، ومدى تناسبها مع الكثافة السكانية.

الكثافة الحسابية: وهي مقياس بسيط يستخدم في الدراسات السكانية، ويعبر عن العلاقة بين عدد السكان والمساحة الأرضية التي يسكنونها، وتأخذ الصيغة التالية (سمحه،2009: 63) :

الكثافة الحسابية = جملة عدد السكان في منطقة ما ÷ المساحة الكلية لهذه المنطقة

إلا أن ذلك النوع من الكثافة لا يعطي الصورة الحقيقية عن التوزيع الجغرافي للسكان، وإنما يعطي فكرة عامة عن مدى اختلاف التوزيع المكاني للسكان بين الأقاليم أو الوحدات الإدارية المختلفة. وتتناسب فائدة ذلك المقياس عكسياً مع المساحة الأرضية، فكلما اتسعت المساحة كلما كان مدلول الكثافة عاماً، وبالتالي تبرز أهميتها في مقارنة المناطق الصغيرة المساحة والمتجانسة في ظروفها الاقتصادية والطبيعية، وبشكل عام : إن الكثافة الخام أو الحسابية لا تعبر عن علاقات وظيفية بين السكان والمساحة التي يشغلونها؛ وبالتالي لا تعطي فكرة دقيقة عن العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية.

جدول (9)

الكثافة السكانية في مدن الضفة الغربية

المدن الرئيسة	جنين	أريحا	رام الله	البيرة	القدس	نابلس	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	طوباس	الخليل	بيت لحم	المجموع
نسمة/دونم2	2.04	0.39	1.76	1.63	3.64	11.50	1.56	4.24	0.38	0.05	2.14	0.82	1.9

المصدر : تعداد 2007 النتائج النهائية لسكان محافظات الضفة الغربية.

يتبين من الجدول السابق أن كثافة المدن 1.9نسمة/دونم^2، كانت أعلى كثافة في مدينة نابلس 11.50 نسمة/ دونم^2 ثم مدينة قلقيلية 4.24 نسمة/ دونم^2، وأقل كثافة كانت في طوباس وأريحا وسلفيت.

4- حجم الأسرة :

يعد حجم الأسرة أحد المحاور الأساسية في التركيب الأسري، وأن حجم الأسرة نسبي يخضع للمعايير : الثقافية والعادات والدين والتعليم ومستوي المعيشة والظروف السياسية. وأن العلاقة بين تحسن مستوي المعيشة ومعدل التزايد السكاني تكون غالباً في البداية ذات طبيعة طردية قبل أن تنقلب في مرحلة لاحقة إلى علاقة عكسية، بعد أن يكون ارتفاع مستوى المعيشة

قد أعطي أثره الكلي على سلوك الناس بشكل يؤثر على نظرتهم للزواج وحجم الأسرة ونوعية تربية الأطفال (كرم، 1980م : ص86). ولدراسة حجم الأسرة أهمية كبيرة في معرفة نسبة الإعالة، فهي تعد عنصراً هاماً في تقدير العبء الذي يتحمله معيل الأسرة، كما أنها تعتبر انعكاساً لمستويات الخصوبة السكانية في المجتمع، ويسهم حجم الأسرة كذلك في معرفة المستوي الاجتماعي والاقتصادي لرب الأسرة (أبو صالح، 1998م : ص84).

ويفيد التعرف إلى حجم الأسرة في اتخاذ القرارات التخطيطية بشأن مساحة المسكن؛ ليتناسب مع حجم الأسرة ونوعياتها ومستوياتها. وتشير نتائج التعداد السكاني والمسوحات الأخرى أن متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية يعتبر كبيراً إذا ما قورن بالدول الأخرى، وقد قدر متوسط حجم الأسرة عام 2007 في مدن الضفة الغربية الرئيسة (5.1) فرد/أسره في حين بلغ متوسط حجم الأسرة في الدول الصناعية (3.7) أفراد/أسرة، وفي الدول النامية (5) أفراد/أسرة (علام، 1995م : ص22). ويعد ارتفاع حجم الأسرة انعكاساً لارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض الوفيات، والرغبة في الإنجاب خاصة من الذكور على اعتبار ذلك عزوة للعائلة ومصدراً للتباهي والتفاخر، كما وان قضية الصراع الديمغرافي مع الاحتلال أثرت في سيادة الأسر كبيرة الحجم لدى السكان، كما يبين (10) أن أعلى حجم للأسرة كان في مدينة الخليل 5.7 فرد/أسرة، ثم مدينة طوباس 5.5 فرد/أسرة، ثم مدينة القدس التي وصل فيها حجم الاسرة إلى 5.4 فرد/أسرة.

جدول (10)

حجم الأسر في مدن الضفة الغربية

المدن الرئيسة	جنين	أريحا	رام الله	البيرة	القدس	نابلس	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	طوباس	الخليل	بيت لحم	المجموع
حجم الاسرة	5.13	4.99	4.51	4.83	5.4	5.02	5.19	5.32	4.78	5.51	5.71	4.85	5.1

المصدر : تعداد 2007 النتائج النهائية لسكان محافظات الضفة الغربية.

5- خصائص السكان :

تعد خصائص السكان مظهراً مهماً من المظاهر الديموغرافية؛ ذلك لأنها نتاج مجموعة من العوامل التي تؤثر وتتأثر به، ويهتم الجغرافي بدراسة التركيب السكاني توضيح ملامح التباين الإقليمي بين الدول والأقاليم وبين الحضر والريف، ثم دراسة العوامل التي تؤثر في التباين ومدى ارتباطها بالظروف الديموغرافية الأخرى (أبو عيانة، 2000 : ص314)، وتعد دراسة التركيب السكاني للمجتمع على قدر كبير من الأهمية؛ لأنها توضح بجلاء تأثير العمليات الديموغرافية الحيوية والهجرة في فئات السن ونسبة النوع داخل المجتمع ومدى قدرته على توفير القوة العاملة اللازمة

لتنمية باقي أفراده وإعالتهم (سلمية، 2006 : ص93)، وتفيد دراسة التركيب السكاني في معرفة ما يملكه المجتمع من موارد بشرية، فضلاً عن وصفه المتغيرات الديموغرافية مثل : العمر والنوع والحالة المدنية والحالة التعليمية وغيرها، لذا تعد خصائص السكان عنصراً أساسياً في عملية التنمية فالتخطيط من أجل السكان يعتمد على المعرفة التفصيلية لتركيب وتوزيع السكان واختلافاتهم وتغيراتهم (Judith، p.8 : 1996) ويعتبر الترتيب السكاني من أهم المؤشرات المرتبطة بالتغير الاقتصادي والاجتماعي؛ لذا فقد اكتسبت دراسته أهمية كبيرة كما أنه أحد أبعاد المشكلة السكانية التي تتحدد أبعادها في ثلاثة جوانب أساسية هي : النمو السكاني ومكوناته، توزيع السكان ثم خصائصهم، وتتداخل هذه الأبعاد فيما بينها بسبب ونتيجة في آن واحد (أبو عيانة، 2000 : ص1).

وفيما يلي دراسة للتركيب العمري والنوعي لسكان المدن الرئيسة في الضفة الغربية :-

- التركيب العمري والنوعي :

تعد دراسة التركيب العمري والنوع من العناصر الهامة في دراسة عنصر السكان، وذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية للسكان من خلال تصنيفهم ذكوراً وإناثاً مع تحدي الفئات المنتجة التي يقع عليها إعادة باقي أفراد المجتمع (أبو عيانة، 1987 : ص399)، ذلك فضلاً عن أهميته في تفسير بعض المتغيرات المهمة والتي يتأثر بها ويؤثر فيها كالخصوبة والوفاة والهجرة ومن ثم إعطاء صورة عن المجتمع من حيث : شبابه أو نضجه أو هرمه. ويعتبر التركيب العمري والنوعي للسكان الركيزة الأساسية لتوقع نمو أو ثبات أو انكماش حجم السكان (يوسف، 2005 : ص24).

أ- التركيب العمري :

يقصد بالترتيب العمري للسكان توزيع السكان على أساس الفئات العمرية المختلفة وبيان نسب الفئات الرئيسة موزعة على أساس فئات الأعمار، تعتبر دراسة التركيب السكاني من أهم الدراسات التي توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً، وتحديد الفئات المنتجة التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي الأفراد (المظفر، 2010 : ص133)، كما يعد التركيب العمري من أهم المؤشرات الديموغرافية للدلالة على قولة السكان ودرجة حيوتهم ومساهمتهم في العمالة، بل ويعتريه البعض أنه أهم وأخطر العوامل الديموغرافية في دلالتها على قوة السكان الإنتاجية أو مقدار حيويتهم، وتفيد دراسة التركيب العمري في التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ومعرفة متطلبات التنمية والتخطيط لها، من خلال الوقوف على حجم الفئات العمرية المستفيدة من الخدمات التنموية من جهة والفئات العمرية التي تقع على عاتقها مهمة العمل الفعال من جهة أخرى، لذا تعد دراسة خصائص السكان وفقاً لفئات العمر والنوع المصدر الرئيس للمخططين في كافة المجالات : التعليمية، الصحية، الاجتماعية، والاقتصادية (شلضم، 2006 : ص136)، وتعد بيانات السن كما أوردتها التعدادات السكانية المصدر الرئيس لدراسة التركيب العمري غير أن

تلك البيانات لا تمثل الحقيقة كاملة، وذلك راجع للخطأ في ذكر الأعمار بدقة عند إجراء التعداد.

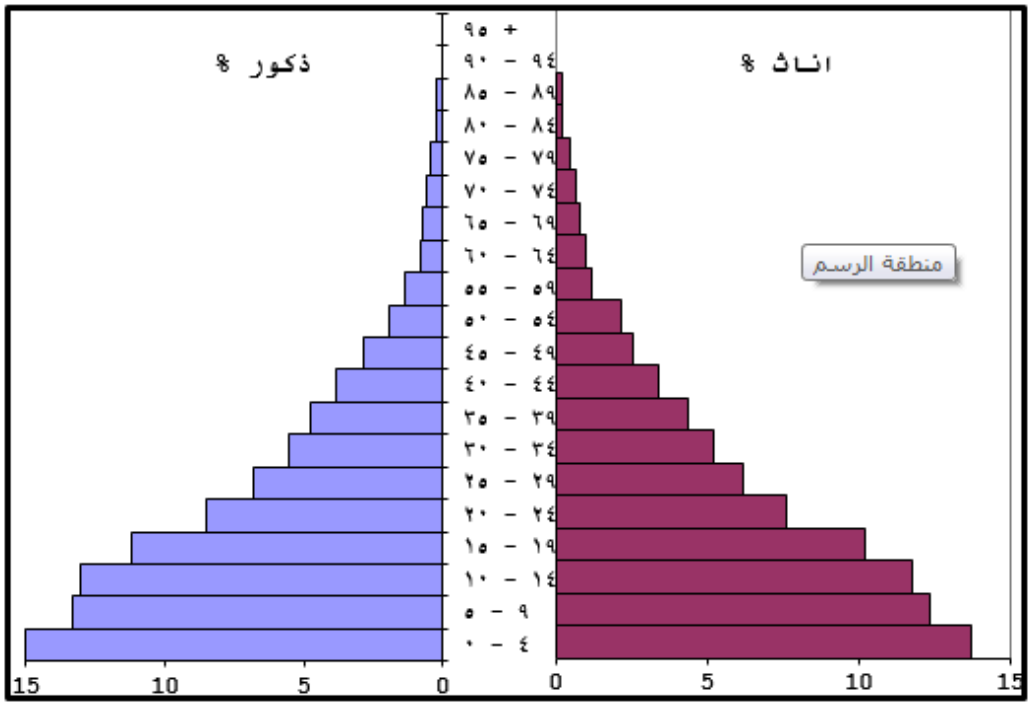

شكل (30)

التركيب العمري والنوعي لسكان المدن الرئيسة في الضفة الغربية 2007

المصدر : تعداد 2007 النتائج النهائية لسكان محافظات الضفة الغربية.

يوضح شكل (30) ما يلي :-

1- إن قاعدة الهرم متسعة إذ شكلت الفئة العمرية من (0-14) على جانبي الهرم لكل من الذكور والإناث نحو 39.9% من جملة السكان، وكان أقصى اتساع لقاعدة الهرم عند الفئة العمرية من (0-4) سنوات، حيث بلغت نسبتها 13.7%، ويدل ذلك على ارتفاع معدلات المواليد، وانخفاض معدلات الوفيات؛ مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، ثم يبدأ الهرم بالضيق كلما اتجهنا نحو القمة ليسجل الفئة العمرية من (5-9) سنوات نحو 13.4%، ثم تنخفض النسبة إلى 12.8% للفئة العمرية من (10-14) سنة وقد يرجع ذلك الانخفاض إلى ارتفاع نسبة الوفيات لدى تلك الفئة.

2- إن فئات السن المتوسط من (15-64) سنة والتي تمثل الشباب والبالغين تبلغ نسبتها نحو 56.6% من جملة السكان، وتعد تلك الفئة هي العاملة نظرياً، ولكنها تضم العديد من غير العاملين مثل الطلبة، والنساء، وبالتالي يقع على المجموعة العاملة من تلك الفئة عبء كبير

في إعالة فئة صغار السن، الطلبة، أما الشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة فأكثر والتي تمثل قمة الهرم فلا تشكل سوى 3.7% من إجمالي السكان، مما يعني انخفاض نسبة المعالين من كبار السن.

ب- التركيب النوعي :

ويقصد به النسبة بين الذكور والإناث في المجتمع السكاني وهو يحسب، أما كنسبة بين عدد الذكور لكل مائة أنثى وإما عدد الإناث لكل مائة من الذكور (أبو عيانة، 2000 : ص157)، وتعد أهم مقياس يستخدم لبيان التوازن بين النوعين في مجتمع ما، كما أنها معيار للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المنطقة، وتتراوح نسبة النوع عند المولد بين (104-106) لكل مائة انثى إلى أن هذه النسبة تبدأ في التناقص؛ بسبب ارتفاع معدلات وفيات الذكور عن الإناث (يوسف، 2005 : ص27)، وهي أداة مفيدة في دراسة التباينات الجغرافية، كما أن لنسبة النوع دور مؤثر في عدة عناصر ديموغرافية، مثل : نمو السكان، ومعدلات الزواج، والتركيب الاقتصادي، وغيرها، لذا تسهم معرفة نسبة النوع في فهم نمط العمالة ونمط الاستهلاك، والاحتياجات الاجتماعية (العيسوي، 2006 : ص322).

وقد أظهرت نتائج التعداد السكاني لعام 2007 : أن نسبة الجنس 103.1 ذكراً لكل مائة أنثى في المدن الرئيسة في الضفة الغربية.

ت- الحالة التعليمية:

يعد التعليم أحد المتغيرات الهامة المؤثرة في خصائص السكان، وتغيّر نسبة التعليم يعد مؤشراً لمدى التقدم الذي تحققه الدولة ويقصد بذلك التعليم مدى إلمام الشخص بالقراءة والكتابة (العيسوي، 2009 : ص244)، كما أن التعليم هام جداً لاستئصال الفقر، والجمود الفكري، ويؤدي إلى اتساع أفق الإنسان؛ مما يزيد من سرعة تفهمه للأمور ونشر التعليم يعني إدراك الفرد لحقوقه وواجباته في مجتمعه (العيسوي، 2006 : ص378)، كما ترجع أهمية الحالة التعليمية للسكان أيضاً إلى تأثيرها في معدلات الخصوبة، فالعلاقة عكسية بينهما تماماً فكلما ارتفعت نسبة المتعلمات من الإناث انخفضت معدلات الخصوبة، مما ينعكس على معدلات النمو السكاني للمجتمع، بل ويمتد أثرها إلى حركة السكان الداخلية والدولية، وكذلك يمكن من خلالها التنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلية وتوضيح الفرص الاقتصادية ومدى إمكانية المجتمع للإفادة منها، كما تساهم في زيادة مساحة البناء العمراني، ويأتي ذلك من خلال إقامة المدارس والمعاهد والجامعات بمختلف أنواعها واختصاصاتها (عاشور، 2005 : ص63).

جدول (11)

توزيع السكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس في المدن الرئيسة في الضفة الغربية لسنة 2007

الحالة التعليمية	ذكور	%	إناث	%	كلا الجنسين	%
أمي	5705	2.09	13831	5.21	19536	3.63
ملم	5705	12.66	31528	11.87	66094	12.27
ابتدائي	34566	24.53	57806	21.76	124784	23.16
اعدادي	78868	28.89	74103	27.89	192971	28.39
ثانوي	46726	17.11	47605	17.92	94331	17.51
دبلوم	12831	4.7	16703	6.29	29534	5.48
بكالوريوس	22134	8.11	22047	8.3	44181	8.20
دبلوم عالي	547	0.20	342	0.13	889	0.17
ماجستير	3360	1.23	1534	0.58	4894	0.91
دكتوراه	1352	0.50	194	0.07	1546	0.29
الإجمالي	**273067**	**%100**	**265693**	**%100**	**538760**	**%100**

المصدر : تعداد 2007 النتائج النهائية للمحافظات الضفة الغربية.

يوضح الجدول (11) وشكل (31) ما يلي :-

1- تنخفض نسبة الأمية في منطقة الدراسة لتسجل 3.63 % من إجمالي السكان (10سنوات فأكثر)، حيث يشكل الذكور 2.09% مقابل 5.21% للإناث، وقد يعود ارتفاع نسبة الأمية بشكل أكبر لدى الإناث إلى العادات والتقاليد لدى بعض الأسر التي لا تُقبل على تعليم الإناث، وتعتبر نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية منخفضة نسبياً إذا ما قيست بنظيرتها في الأقطار النامية.

2- بلغت نسبة إجمالي السكان المتعلمين نحو 12.27% وكانت النسبة متقاربة إلى حد ما بين الذكور والإناث.

3- نجد ارتفاعاً في نسبة المتعلمين من حملة الشهادة الابتدائية، والإعدادية، والثانوية، حيث بلغت 23.16%، 28.39%، 17.51%، على التوالي ولم يكن الفرق كبير بين الجنسين في المراحل الثلاث، كما كانت نسبة الذكور أعلى من الإناث.

4- بلغت نسبة حملة الدبلوم المتوسط 15.48% من جملة السكان، وكانت النسبة للذكور 4.7% مقابل 6.29% للإناث، ويرجع انخفاض هذه النسبة؛ لعدم توفر فرص عمل لحملة الدبلوم.

5- تزيد نسبة السكان الحاصلين على شهادات جامعية عن حملة الدبلوم المتوسط حيث وصلت النسبة إلى 8.20% فقط، وكانت النسبة للذكور 8.11% مقابل 8.3% للإناث.

6- لم يشكل حملة الشهادات العليا سوى 1.37% من إجمالي السكان، وقد شكلت نسبة الذكور 1.93% مقابل نسبة منخفضة جداً للإناث 0.78%، ويرجع ذلك الانخفاض سواءً أكان للذكور أم الإناث على حد سواء إلى عدم توفر إمكانيات بشرية، ومادية لبعض الاختصاصات لمنح درجتي الماجستير والدكتوراه، أما بالنسبة للسفر للخارج فتكاليف التعليم باهظة للغاية، علماً بأن السفر للخارج غير مرغوب بالنسبة لأرباب الأسر، ناهيك عن العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على سفر الفلسطينيين.

وفي ضوء البيانات السابقة يمكن الحكم على الحالة التعليمية والثقافية للسكان، والتعرف على مواطن الخلل والنقص، وبالتالي يمكن التنبؤ بالاحتياجات التي تحقق مستوى تعليمي أفضل للسكان، ويبدو أن الحاجة ملحة لخفض نسبة الأمية والاهتمام بالتعليم الجامعي وفتح برامج للدراسات العليا لإحداث توازن في الخدمات المتوفرة وحاجات السكان.

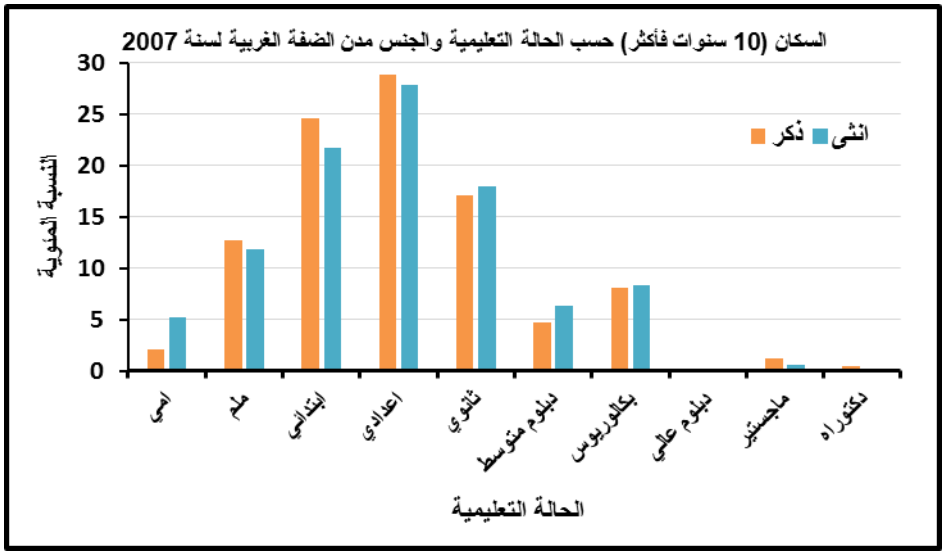

شكل (31)

السكان (10 سنوات فأكثر) رقم الملتحقين حالياً بالتعليم في المدن الرئيسة 2007م حسب المرحلة التعليمية

المصدر : تعداد 2007 النتائج النهائية لسكان محافظات الضفة الغربية.

ث- الحالة الزواجية :

تعد دراسة الحالة الزواجية من أهم الخصائص السكانية التي تتداخل وترتبط بعناصر : بيولوجية واجتماعية، واقتصادية، ودينية في المجتمع، كما أن الحالة الزواجية من أهم العوامل المؤثرة في ديناميكية السكان، فهي من العوامل المؤثرة بشدة على مستويات الخصوبة، وبصورة

أقل على مستويات الوفيات والهجرة (العيسوي، 2006 : ص386)، ويمتد تأثيرها ليشمل مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، مثل معدلات الانتظام المدرسي، والمساهمة في القوى العاملة، وتتأثر الحالة الزواجية بالتركيب العمري والنوعي، وبمؤثرات أخرى أهمها : الدين والتقاليد والنظرة إلى الأسرة والدخل (إسماعيل، 1990 : ص141).

جدول (12)

السكان (12سنة فأكثر) حسب الجنس والحالة الزواجية للسكان المدن الرئيسة في الضفة الغربية 2007

الجنس	لم يتزوج أبداً	عقد قران لأول مرة	متزوج	مطلق	أرمل	منفصل	المجموع
ذكور	113468	2852	132798	982	1615	353	252068
%	**45.0**	**1.1**	**52.7**	**0.4**	**0.6**	**0.1**	**100.0**
إناث	90982	3025	134346	2915	14378	741	246387
%	**36.9**	**1.2**	**54.5**	**1.2**	**5.8**	**0.3**	**100.0**
كلا الجنسين	204450	5877	267144	3897	15993	1094	498455
%	**41.0**	**1.2**	**53.6**	**0.8**	**3.2**	**0.2**	**100.0**

المصدر: تعداد 2007 النتائج النهائية للمحافظات الضفة الغربية.

يبين الجدول (12) وشكل (32) ما يلي :-

1- نحو 53.6% من السكان الذكور والإناث متزوجون، يضاف إليهم نحو 1.2% من الذين تم عقد قرانهم لأول مرة، وكانت النسبة للإناث أعلى منها للذكور وذلك شيء طبيعي؛ لتباين سن الزواج بين الذكور والإناث، كما أن مجال التعليم لدى الذكور يكون أكبر منه لدى الإناث.

2- بخصوص الذين لم يتزوجوا (عزاب) فقد بلغت نسبتهم 41% وتعد هذه النسبة مرتفعة؛ ويعود ذلك إلى أن جزءاً من الذين تم إحصاؤهم دون السن القانونية للزواج، بجانب ارتفاع تكاليف الزواج، والتعليم، وقلة فرص العمل، وانتشار البطالة.

3- تأتي نسبة الأرامل بالمرتبة الثالثة 3.2% وترتبط هذه الظاهرة بعامل الوفاة ومن الملاحظ أن نسبة الأرامل من الذكور أقل منه في الإناث، على الرغم من أن توقع الحياة للإناث أعلى منه للذكور، ويعود السبب في ذلك إلى أن المترملين من الذكور يتزوجون مرة أخرى بنسبة أعلى من المترملات.

4- بلغت نسبة المطلقين من الذكور والإناث 0.8%.

نستنتج مما تقدم : أن نسبة السكان حسب الحالة الزواجية تتفاوت كما هو الحال في معظم دول العالم، والتي تكون فيها أعلى نسبة للسكان المتزوجين، يليهم الذين لم يسبق لهم الزواج ثم الأرامل، وأقل نسبة للمطلقين.

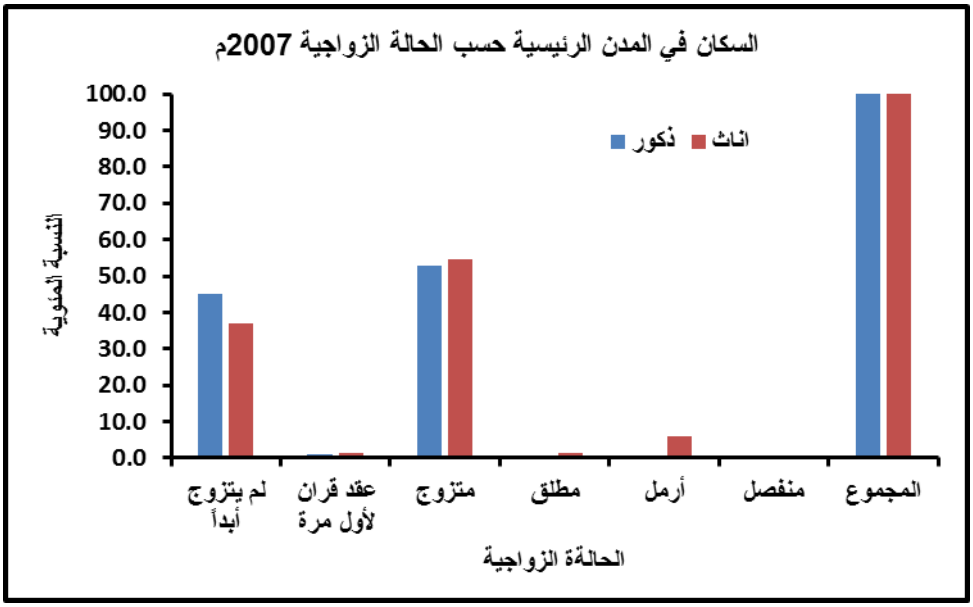

شكل (32)

السكان في المدن الرئيسة في الضفة الغربية حسب الحالة الزواجية 2007م

المصدر : تعداد 2007 النتائج النهائية لسكان محافظات الضفة الغربية.

ج- التركيب الاقتصادي :

المقصود بالتركيب الاقتصادي للسكان هو تحديد نسبة العاملين إلى مجموع السكان وتوزيعهم على أساس النوع والنشاطات الاقتصادية (التميمي، 2005 : ص85). وتعد دراسة الخصائص الاقتصادية ذات أهمية كبرى عند دراسة جغرافيا سكان أي مجتمع، إذ يمكن من خلالها تحديد ملامح النشاط الاقتصادي للسكان وذلك من خلال التعرف على حجم القوى العاملة ونموها وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما أن الإسهام في قوة العمل والهيكل الوظيفي لتلك العمالة يعكس مكانة الأفراد في المجتمع، وما مر به ذلك المجتمع من خطوات في التنمية البشرية والاقتصادية (العيسوي، 2006 : ص358)، وينقسم سكان المراكز العمرانية المحاذية للجدار إلى قسمين رئيسين أولهما : السكان داخل قوة العمل وهم أولئك العاملون فعلاً أو المتعطلون الذين لديهم القدرة على العمل ويرغبون فيه، ثانيهما : السكان خارج قوة العمل وهم الذين لا يسهمون مباشرة في إنتاج السلع والخدمات كالطلاب وربات البيوت وغير القادرين على العمل؛ بسبب العجز أو المرض، وكبار السن المحالين للمعاش والسكان داخل فئة العمر أقل من 15 سنة (جامعة القدس المفتوحة، 1997 : ص94).

جدول (13)
الحالة الاقتصادية لسكان المدن الرئيسة في الضفة الغربية 2007

الحالة الاقتصادية	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	كلا الجنسين	النسبة
مشتغل	28860	86.75	141101	89.78	169961	89.25
متعطل سبق له العمل	1302	3.91	6790	4.32	8092	4.25
متعطل لم يسبق له العمل	3107	9.34	9276	5.90	12383	6.50
المجموع	33269	100	157167	100	190436	100
طالب متفرغ للدراسة	87549	37.67	84274	73.06	171823	49.41
متفرغة لأعمال المنزل	130346	56.08	299	0.26	130645	37.57
عاجز عن العمل	11097	4.77	19455	16.87	30552	8.78
وجود ايرادات متقاعدين	1241	0.53	3001	2.60	4242	1.22
أخرى	2201	0.95	8313	7.21	10514	3.02
المجموع	232434	100	115342	100	347776	100

المصدر : تعداد 2007 النتائج النهائية لسكان محافظات الضفة الغربية.

يلاحظ من الجدول (13) وشكل (33) ما يلي :

ارتفاع نسبة المشتغلين في منطقة الدراسة، فقد بلغت نسبتهم 89.25%، وكانت النسبة متقاربة إلى حد ما بين الذكور والإناث، إن أعلى نسبة من نسبة غير الناشطين اقتصادياً هم من الطلبة المتفرغين للدراسة حيث بلغت نسبتهم 49.41% من إجمالي غير النشطين اقتصادياً، وكانت النسبة للذكور 73.06% مقابل 37.67% للإناث.

وقد أتت في المرتبة الثانية الإناث المتفرغات لأعمال المنزل، حيث بلغت النسبة 37.57% ولعل السبب في الارتفاع يعد إلى زواج العديد من الفتيات حيث تنشغل المرأة في أعمال المنزل وتربية الأطفال.

أما العاجزون عن العمل فبلغت نسبتهم 8.78% وكانت النسبة الأعلى للذكور فقد بلغت 16.87% في حين بلغت نسبة الإناث 4.77%، ولعل السبب يعود إلى تقدم السن؛ مما يؤدي إلى العجز وعدم المقدرة على العمل (شكل 32).

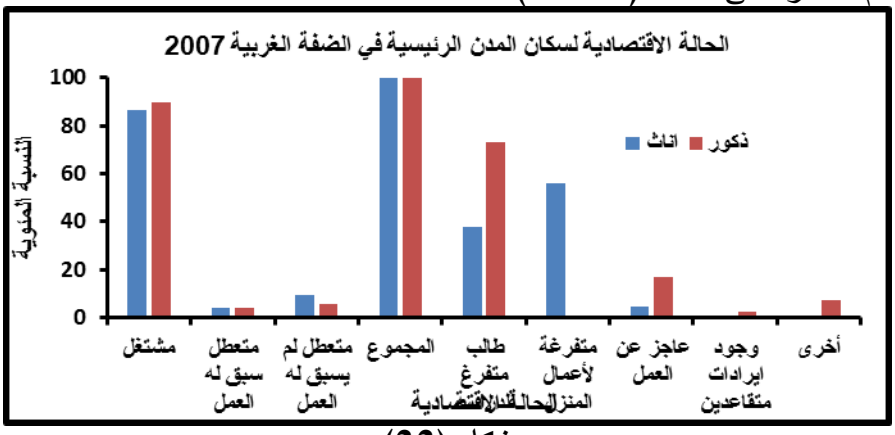

شكل (33)
الحالة الاقتصادية لسكان المدن الرئيسة في الضفة الغربية 2007

المصدر : تعداد 2007 النتائج النهائية لسكان محافظات الضفة الغربية.

6- مستقبل السكان:

وقد تم حساب عدد السكان المستقبلي من خلال تطبيق المعادلة الرياضية التالية:
(Present، 1972: 158)

$$Pn = Po\ (1 + r)^n$$

Pn= عدد السكان المتوقع لسنة الأساس

Po= عدد السكان في أخر تعداد

N= عدد السنوات الفاصلة بين أخر تعداد والسنة المستقبلية

R= معدل النمو بين أخر تعدادين

جدول (14)

أعداد السكان في المدن الرئيسة في الضفة الغربية من2007-2037

المدن الرئيسة	عدد السكان 2007	عدد السكان 2017	عدد السكان 2027	عدد السكان 2037
الخليل	159038	213111	285569	382662
القدس	124635	136725	149987	164536
نابلس	12415	15395	19089	23671
طولكرم	50912	76419	114705	172172
قلقيلة	40530	51878	66404	84998
جنين	38272	54729	78262	111915
البيرة	35910	46324	59758	77088
رام الله	25812	37169	53524	77074
بيت لحم	24367	27364	30730	34510
أريحا	17515	20843	24803	29516
طوباس	15480	20434	26972	35604
سلفيت	8682	10592	12922	15765
المجموع	553568	710982	922726	1209509

من خلال دراسة الوضع الراهن للملامح الطبيعية والسكانية يمكن استنتاج ما يلي :-

أولاً - المحددات :-

1- تسارع النمو السكاني في شبكة مدن الضفة الغربية

2- انخفاض معدل الكثافة السكانية

3- عشوائية البناء وغياب التخطيط السليم

4- المستعمرات الاسرائيلية

ثانياً – الامكانات :-

1- وجود مساحة كبيرة من الأراضي.

2- وجود قوى بشرية كبيرة.

3- وجود ثروة مائية.

4- وجود أراضي صالحة للزراعة.

5- توفر مواد البناء من الحجارة وغيرها.

ثالثاً – الاهداف :-

1- وضع سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة؛ لمواجهة الزيادة السكانية

2- العمل على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني من خلال افتتاح مصانع ومؤسسات وتشجيع الاستثمار داخل القطاع

3- ايجاد خطط استراتيجية؛ لتوفير المسكن والتعليم والصحة والطعام والتوظيف على مدار السنوات القادمة

4- استغلال الاراضي لإقامة مشاريع سكنية؛ لتتناسب مع الزيادة المضطردة للسكان

5- التوسع الأفقي لحل مشكلة توسع المستعمرات الاسرائيلية

الخاتمة :

تناول هذا الفصل : أثر الخصائص الجغرافية للضفة الغربية على شبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية من خلال مناقشة : الموقع الفلكي والنسبي والطبيعي والعمراني للضفة الغربية كما ناقش : موضع الضفة الغربية ومظاهر السطح والتركيب الجيولوجي والتربة ومناخ الضفة الغربية ومواد المياه وأما الجزء الثاني فقد تناول الخصائص البشرية ومن ذلك تبين ما يلي :-

- تتباين مظاهر السطح في الضفة الغربية حيث تقسم إلى : إقليم المرتفعات الجبلية، والسهول، والأغوار، ويغلب على سطحها الطابع الجبلي، ويصل أقصى ارتفاع لها في جبل خلة بطرخ 1020م وأدنى ارتفاع في الأغوار أريحا (-260م).
- تنتمي معظم أراضي الضفة الغربية لمناخ البحر المتوسط الحار جاف صيفاً ومعتدل ماطر شتاءٍ.
- تتباين كمية الأمطار الساقطة على الضفة الغربية من مكان لأخر حيث يبلغ معدل الأمطار في الأجزاء الغربية ما بين 550-600 ملم سنوياً، ويصل إلى أكثر من 600ملم في مرتفعات نابلس ورام الله وينخفض إلى أقل من450ملم في منطقة الأغوار.
- تمتاز الضفة الغربية بتنوع مصادر المياه فيها وبغناها بالآبار البالغ عددها 500 والينابيع التي يصل عددها إلى 4000 ينبوع.
- أن أعلى معدل زيادة سكانية في مدينة القدس 6.7% ثم تليها مدينة طولكرم 5.1% وأدنى معدل زيادة في بيت لحم 1.5% ثم تليها أريحا 1.9%.
- السكان في الضفة الغربية يتوزعون في ثلاثة اشرطة طولية تمتد من الشمال الى الجنوب، وتلك الأشرطة هي :-
  1- الشريط الغربي الذي يضم مدن : طولكرم، قلقيلية، ومدينة سلفيت.
  2- الشريط الأوسط ويضم المدن التالية : جنين، نابلس، رام الله-البيرة، القدس، بيت لحم، والخليل.
  3- الشريط الشرقي ويضم مدينتي طوباس ومحافظة أريحا.
- التوزيع السكاني في مدن الضفة الغربية غير متساوٍ حيث إن نسبة التركيز تساوي 47.4%. فهناك مدن تعاني من التركز السكاني بدرجات متفاوتة، وأكثر تلك المدن اكتظاظا هي مدينة القدس حيث إن نسبة السكان تفوق كثيراً نسبة المساحة، والفرق بينهما 16.93% لصالح عدد السكان وطوباس 12.1%. وهناك مدن قليلة التركيز أهمها :

قلقيلية، طولكرم، بيت لحم، سلفيت وأريحا، حيث إن الفرق بين نسبة المساحة ونسبة السكان فيهما تساوي 1.13% و1.18% و2.28% و2.36% وعلى التوالي لصالح المساحة.

- تتراوح نسبة النوع عند المولد بين (104-106) إلى أن هذه النسبة تبدأ في التناقص؛ بسبب ارتفاع معدلات وفيات الذكور عن الإناث.
- تنخفض نسبة الأمية في منطقة الدراسة لتسجل 3.63 % من إجمالي السكان (10سنوات فأكثر)، حيث يشكل الذكور 2.09% مقابل 5.21% للإناث، وقد يعود ارتفاع نسبة الأمية بشكل أكبر لدى الإناث إلى العادات والتقاليد لدى بعض الأسر التي لا تُقبل على تعليم الإناث، وتعتبر نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية منخفضة نسبياً إذا ما قيست بنظيرتها في الأقطار النامية.

الفصل الثالث

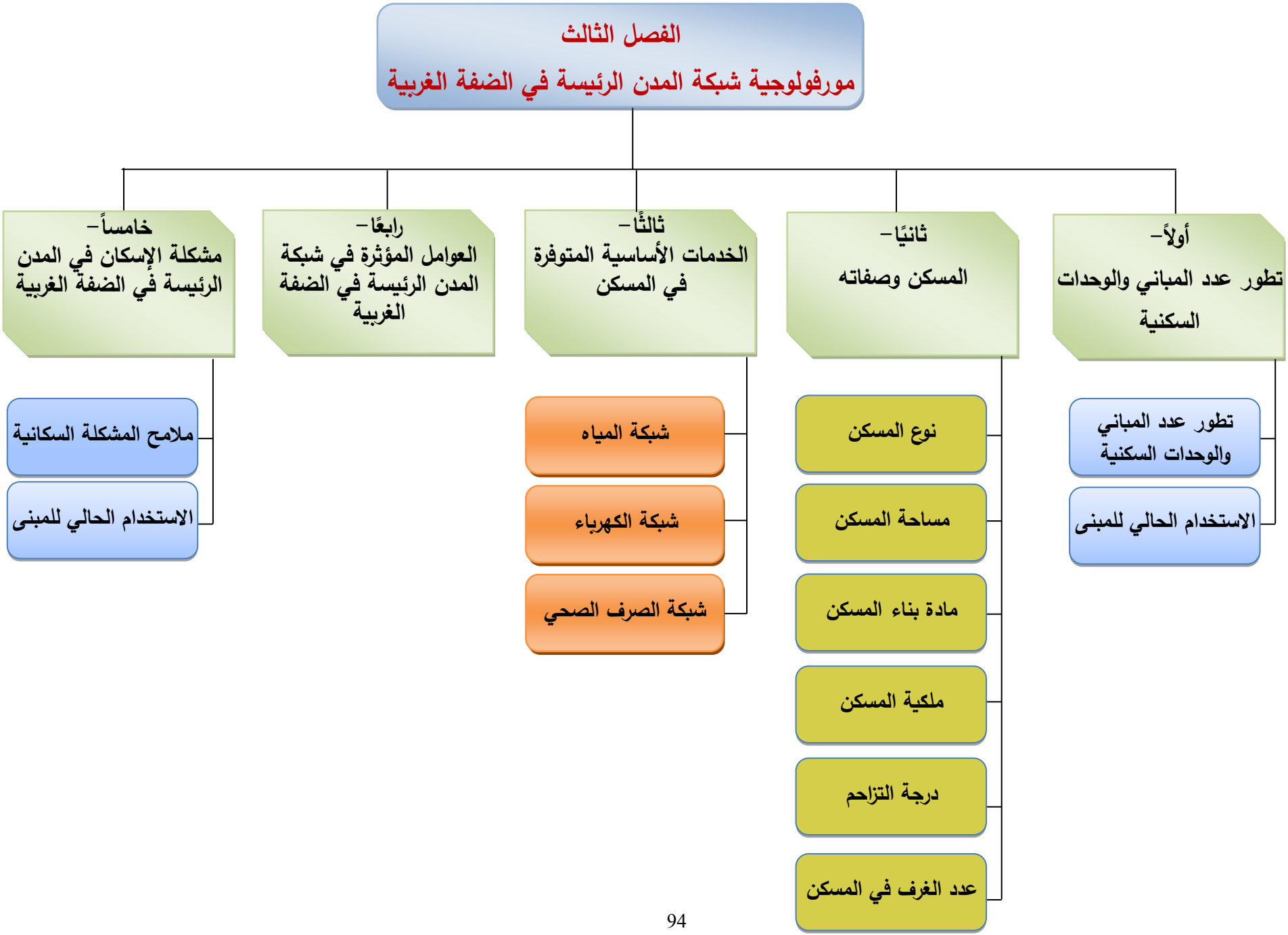
الفصل الثالث
مورفولوجية شبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية
أولاً-
تطور عدد المباني والوحدات السكنية
ثانيًا-
المسكن وصفاته
ثالثًا-
الخدمات الأساسية المتوفرة في المسكن
رابعًا-
العوامل المؤثرة في شبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية
خامساً-
مشكلة الإسكان في المدن الرئيسة في الضفة الغربية
تطور عدد المباني والوحدات السكنية
الاستخدام الحالي للمبنى
نوع المسكن
مساحة المسكن
مادة بناء المسكن
ملكية المسكن
درجة التزاحم
عدد الغرف في المسكن
شبكة المياه
شبكة الكهرباء
شبكة الصرف الصحي
ملامح المشكلة السكانية
الاستخدام الحالي للمبنى

التمهيد :

شُبِّهَتْ المدينة بالكائن العضوي فهي تُوْلَد ثم تنمو وتهرم وتُعاد دورتها من جديد، وتلك المراحل التي تمر بها المدينة تسمى (بالمراحل المورفولوجية)، ونعني (بالمورفولوجية) الشكل المرئي للمدينة في زمن محدد (التميمي، 2005 : ص98) وتُمَارِس المدينة نشاطِها في إطارِ خُطَّتِها المتطورة باستمرار، حيث يعد اتساع رقعة المدينة نتاجاً لِنُموها وتطورها خلال أجيال متعاقبة من البناء والتشييد، ولا ريب أن يكون نمو المدينة تدريجياً إذ لا تكتمل وظيفة المدينة وشكلها النهائي إلا بعد مرور فترة من التطور، وعليه فإن فهم تخطيط المدينة ليس بالمهمة السهلة دون معرفة مسبقة للطريق الذي سلكته حتى وصلت إلى ماهي عليه (المعلول، 2006 : ص85)، ففي كثير من الأحيان يكون نمو المدن وازدهارها ذات خطة شبكية أو شعاعية أو دائرية أو نجمية أو شريطية ولكل منها أنظمة خاصة بشوارعها، كذلك زيادة حجم السكان، وتطور الوسائل التكنولوجية ولاسيما في النقل، وتطور البنية التحتية كلها عوامل أدت إلى ظهور أحياء جديدة، كما أن ظهور أحياء جديدة بأنظمة شوارع متميزة، بنمط عمراني ذات خصوصية تميزها عن سابقتها كل ذلك يعني ظهور مرحلة مورفولوجية جديدة (التميمي، 2005 : ص98).

ونمو المدن في الضفة الغربية اقترن ببعض الصعوبات التي ترجع في أساسها إلى عوامل طبيعية تمثلت في المقام الأول في الظروف (الطبوغرافية)، (فمورفولوجية) مدن الضفة تأثرت فعلاً بموضعها؛ مما أثر كثيراً في تركيبها الداخلي، فالسلاسل الجبلية التي تتوسط الضفة الغربية والأودية المنتشرة فيها، ونظام استغلال أراضيها انعكس على شكلها الخارجي، مما أثر على تركيبها ونسيجها الحضري وتطور مورفولوجيتها.

يسعى الإنسان جاهداً في تطويع بيئته لتلبية احتياجاته الأساسية ويأتي في مقدمة تلك الاحتياجات إيجاد المأوى والمسكن الملائم الذي يتلاءم مع طبيعته ويتناسق مع احتياجاته، في ذلك المأوى والذي دأب الإنسان منذ نعومة أظافره وبداياته الأولى بإيجاده وتشكيله ولقد استخدم في سبيل ذلك : الأشجار والغابات والكهوف والخيام، ولقد قطعت دراسة السكن مرحلة مهمة عندما بدأت الجغرافيا تتناول السكن مكانياً في البحث والتحليل من حيث الأنماط والكثافة والتباين على المستويين الريفي والحضري.

المسكن هو المكان الذي يجد فيه الإنسان الراحة بعد يومه الحافل بالعناء والتعب، وقد عرفه فاروق حيدر : أنه الوحدة السكنية في التجمع العمراني الذي يتمثل في بناء أو جزء منه مخصص لسكن عائلة واحدة سواء أكان ذلك المبنى من دور واحد أم عدة أدوار بشرط أن يكون في مجموعة متممة لبعضه البعض ليكون سكناً واحداً مستقلاً، وقد تطورت فكرة السكن عند الإنسان

عبر التاريخ مع تطور الإنسان ودخول عناصر كثيرة أثرت على الطراز المعماري والتعامل الإنساني مع ذلك المسكن، فقد غدا في وقتنا الحاضر على أشكال متنوعة ومختلفة لا تقتصر في كونها ملاذاً ومأوى يلتجأ إليه بعد ساعات العمل الطويلة، ومهرباً يحتمي به من أخطار الطبيعة، ولكن باتت تلك المساكن تحمل بين ثناياها وفي مضمونها أكثر من ذلك، فلقد غدت ذات مضمون يحمل على جدرانه وفي داخله شخصية وطبيعة وثقافة ساكنه.

أولاً – تطور عدد المباني والوحدات السكنية :

هناك أهمية لدراسة تطور أعداد المباني والوحدات السكانية بالقياس مع الزيادة السكانية؛ لأن مشكلة الإسكان هي حصيلة سنوات عديدة من الإهمال وعدم التخطيط السليم، وهي ليست مشكله حياتية فقط، ولكنها حضارية (صبري، 1978 : ص53)، وإن كانت معظم المدن والمناطق الحضرية في العالم تعاني من نقص في عدد الوحدات السكانية المناسبة، إلا أن مشكلة الإسكان تأخذ صوراً عدة، منها ما بين المعروض من الوحدات السكنية وحجم الطلب عليها الذي يحدده سوق الإسكان أو قد تكون المشكلة في توزيع الوحدات السكنية، أو تكون عدم توافر مساحات لإقامة مشاريع الإسكان عليها (الفرحان وآخرون، 2007م : ص242).

وبناءً على ذلك فإن دراسة خصائص المسكن بحاجة إلى دراسة شاملة لكل جوانب الموضوع. وهذا يتم من خلال دراسة ملكية المسكن ونمط بنائه ومادة البناء ومساحة المسكن ودرجة التزاحم وكثافة المسكن ومساحة الأراضي التي بني عليها المسكن. ويحقق توفر المسكن بدرجة مناسبة.

1– تطور عدد المباني والوحدات السكنية :

أشارت النتاج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن سنة 2007م إلى أن عدد المساكن المأهولة في المدن الرئيسة في الضفة الغربية، قد بلغ 133742 مسكناً، وبالمقارنة مع تعداد عام 1997م، فقد بلغ عدد المساكن 90715 مسكناً، حيث كان الفرق في تعداد المساكن المأهولة في المدن خلال العشر سنوات (1997م، 2007م) بزيادة مقدارها 47.4%عن تعداد 1997م، كما هو مبين في جدول (14).

جدول (15)

عدد المساكن المأهولة في المحافظة (1997–2007م)

السنة	1997			2007		
المحافظة	الافراد	المبنى	المساكن	الافراد	المبنى	المساكن
جنين	39004	5392	9215	26681	3627	5972
أريحا	18346	3386	4594	14744	2452	3355
رام الله	27460	3046	8477	18017	2288	4903
البيرة	38202	3781	12087	27972	3150	7610
القدس	225416	–	–	210209	–	–
نابلس	126132	10415	32018	100231	8746	21571
طولكرم	51300	7143	12237	33949	4545	7355
قلقيلية	41739	5219	8680	31772	4128	6552
سلفيت	8796	1590	2111	7103	1268	1695
طوباس	16154	2657	3508	11771	1949	2308
الخليل	163146	17593	34106	119401	14494	24059
بيت لحم	25266	3107	6709	21947	2802	5335

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للمحافظات لتعداد 2007م، 1997.

ومن ناحية أخرى بينت نتائج التعداد 2007: أن عدد الأفراد في مساكن المدن الرئيسة بلغ 780961 فرداً، مما يشكل ما نسبته 32.9% من مجموع السكان في الضفة الغربية. وفقاً لنتائج تعداد 2007م، وبالمقارنة مع تعداد عام 1997م فإن نسبة التغير في عدد السكان بين التعدادين بزيادة مقدارها 25.2% عن تعداد عام 1997م، وستنتج من الجدول أيضاً: أن الفرق في عدد سكان المحافظة خلال العشر سنوات (1997–2007م) كانت 690246 نسمة بمتوسط نحو 69024 نسمة سنوياً، في حين كان الفرق في عدد المساكن المأهولة في المحافظة خلال العشر سنوات (1997–2007م) نحو 43027 مسكناً، كما هو مبين في الجدول (15)، بمتوسط 4303 مساكن سنوياً. وهو ما يشير إلى أن الزيادة السنوية في عدد المساكن لا تتناسب مع الزيادة السنوية في عدد سكان المدن الرئيسة ومن الجوانب التي تهم المخططين فيما يتعلق بنمو السكان معرفة زيادة عدد الأسر لارتباط ذلك بمشروعات الإسكان، حيث إن كل أسرة جديدة تتطلب مسكناً خاصاً (بحيرى، 1998م : ص92).

2- الاستخدام الحالي للمبنى:

جدول (16)

النسبة المئوية للمباني المكتملة في المدن الرئيسة حسب الاستخدام الحالي للمبنى (2007م)

المحافظة	الاستخدام للسكن	للسكن والعمل	للعمل	مغلق	خالي	مهجور	غير مبين الاستخدام
جنين	69.10	11.10	13.95	1.86	2.61	1.17	0.20
أريحا	66.96	3.93	9.69	12.72	4.12	2.48	0.10
رام الله	59.64	15.68	16.96	1.53	4.37	1.32	0.50
البيرة	63.30	15.00	11.13	5.80	3.49	1.17	0.11
القدس	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
نابلس	61.35	21.60	11.82	1.51	2.11	1.22	0.38
طولكرم	64.62	15.86	12.59	2.23	2.64	2.05	0.02
قلقيلية	65.80	16.30	12.78	1.46	2.53	1.09	0.04
سلفيت	71.25	11.07	10.45	3.85	2.34	0.96	0.07
طوباس	67.81	13.40	9.68	5.43	2.49	1.06	0.12
الخليل	67.17	15.79	11.40	1.87	3.07	0.68	0.02
بيت لحم	62.04	18.85	10.72	1.70	5.29	1.27	0.13

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للمحافظات لتعداد 2007م.

ويظهر من الجدول السابق ما يلي: -

- أن المباني المخصصة للسكن استحوذت على أكثر من 60% من المباني في كل مدن الضفة الغربية، حيث أعلى نسبة للمباني السكنية كانت في مدينة سلفيت 71.25% من المباني كانت مخصصة للسكن، أدنى نسبة كانت في مدينة رام الله حوالي 60% من المباني مخصصة للسكن.
- كما يتبين أن بعض المباني مخصصة للسكن والعمل معا حيث تراوحت نسبتها من 21.6% في مدينة نابلس، إلى 3.93% في مدينة أريحا، ويعود ذلك للأهمية الاقتصادية للمدينة نابلس.
- كما شكلت المباني المخصصة للعمل فقط نسبة ما بين9.68% في مدينة طوباس إلى 16.96% في مدينة رام الله.

ثانياً – المسكن وصفاته :-

1- نوع المسكن :

تتعدد أشكال المساكن وتتنوع أنماطها، فإما تكون على شكل عمارة سكنية تحتوي على عدد من الشقق السكنية أو على نمط بناء فيلا، أو عبارة عن دار أو أي نوع آخر من أنماط البناء المتعددة، وتختلف مساكن القرية عن مساكن المدينة، وقد اختلف الجغرافيون في تحديد الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين المدينة والقرية وخاصة أن كليهما عبارة عن مساحة من الأرض شيد فوقها عدد من المساكن لسكنى مجموعة من الناس (الزوكة، 1980م، ص: 139).

وتختلف أشكال المباني وتتنوع في المدينة عنها في القرية، فالوحدات السكنية في المدينة أكبر ضخامة وارتفاعاً وتعدداً وتبياناً في خصائصها عن مثيلتها في القرية التي تبدو في الغالب على شكل وحدات سكنية منفردة ذات أنماط غير متميزة، قلما يزيد ارتفاعها عن طابق واحد أو طابقين على الأكثر (الزوكة، 1980م، ص140).

تأتي الشقة في المرتبة الأولى بين أنماط السكن المختلفة في منطقة الدراسة، إذ بلغت نسبتها 70.4% من أنماط السكن، أما المسكن الشعبي (الدار) فنسبة 34.6% من أنماط السكن، وعلى هذا فإن هذين النمطين معا نحو 97.7% من الوحدات السكنية، ويبقى 3.3% للأنماط الأخرى ويمكن الحديث عن أنماط السكن المختلفة في المدن الرئيسة فيما يلي :-

جدول (17)
أنواع المساكن في المدن الرئيسة 2007

المحافظة	فيلا	دار	شقة	غرفة مستقلة	خيمة	براكية
جنين	2.40	24.36	73.05	0.07	0.08	0.04
أريحا	2.55	40.48	55.43	0.09	1.17	0.28
رام الله	3.68	10.34	85.88	0.02	0.02	0.05
البيرة	2.24	11.73	86.00	0.03	0.00	0.00
القدس	0.80	43.26	54.26	1.34	0.11	0.22
نابلس	1.50	9.84	88.65	0.00	0.00	0.01
طولكرم	1.78	25.59	72.58	0.01	0.00	0.04
قلقيلية	2.50	25.06	72.22	0.03	0.00	0.20
سلفيت	2.15	41.44	56.02	0.00	0.39	0.00
طوباس	1.95	46.10	51.30	0.11	0.25	0.29
الخليل	1.69	24.38	73.88	0.01	0.01	0.03
بيت لحم	2.25	16.61	81.13	0.00	0.00	0.00

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للمحافظات لتعداد 2007م.

أ- المسكن الشعبي (الدار) :

لايزال المسكن القديم موجوداً في كثير من مدن الضفة الغربية، ذلك المسكن محتفظ بخصائصه القديمة التي بني من أجلها في محاولة للتكيف مع البيئة المحيطة، فقد تميز المسكن القديم بالمساحة الواسعة والغرف المتسعة ولقد روعي عند تصميم مخططات المنازل اعتبارات أساسية أهمها كبر حجم الأسرة والحصانة والقدرة على المقاومة ضد الإنسان أو الطبيعة والجمال والأناقة.

تتميز تلك المساكن الحديثة باستخدام الحجر الصخري والاسمنت المسلح، وهو يجمع بين نمط الشقة السكنية والفيلا، وقد يشمل أكثر من طابق وأكثر من وحدة سكنية تستغله أسرة واحدة أو أكثر من أسرة.

وهناك تفاوتاً من مدينة لأخرى من حيث ما يشكله المسكن الشعبي من جملة الوحدات السكنية لكل مدينة حيث إن أعلى نسبة كانت أكثر من 46% من المساكن في طوباس وذلك لكبر مساحة المحافظة وقلة سكانها، تليها مدينة القدس 43%، بسبب سياسة الاحتلال في القدس، وأقل نسبة كانت في مدينة نابلس 9.8%.

ب- الشقة السكنية :

الشقة السكنية هي جزء من دار أو عمارة تتكون من غرفة أو أكثر مع المرافق من مطبخ وحمام ومرحاض، ويقفل عليها جميعاً باب خارجي وهي معدة لسكن أسرة واحدة، ويمكن الوصول إليها عن طريق درج أو ممر يؤدي إلى الطريق العام (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1551، 2007 : 30).

وتعد الشقة السكنية من الطراز المعماري الغربي الذي يقوم على انعدام المساحة المكشوفة وتعد العمارة السكنية المصدر الأساسي للشقة السكنية.

ويلاحظ ارتفاع نسبة الشقق في كل المدن الى أكثر من 50% وإن كانت مدينة نابلس هي الأعلى في نسبة الشقق السكنية 88.6%.

ت- نمط الفيلا :

الفيلا : هي مبنى قائم بذاته مشيد من الحجر النظيف عادة، ومعد أصلاً لسكن أسرة واحدة عادة، وتكون من طابق واحد بجناحين أو من طابقين أو أكثر يصل بينهما درج داخلي، ويخصص أحد الأجنحة في حالة الطابق الواحد أو الطابق الثاني للنوم والجناح الآخر أو

الطابق الأرضي للاستقبال والخدمات بمختلف أنواعها، كما تتوفر في الغالب للفيلا حديقة تحيط بها بغض النظر عن مساحتها، بالإضافة إلى سور يحيط بها من الخارج، وكراج للسيارة كما يغطي السطح العلوي للفيلا بمادة القرميد على الأغلب، ويمكن أن يوجد ضمن حدود الفيلا أحد المباني أو الملاحق ويكون من مكوناتها (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1551، 2007 : 30).

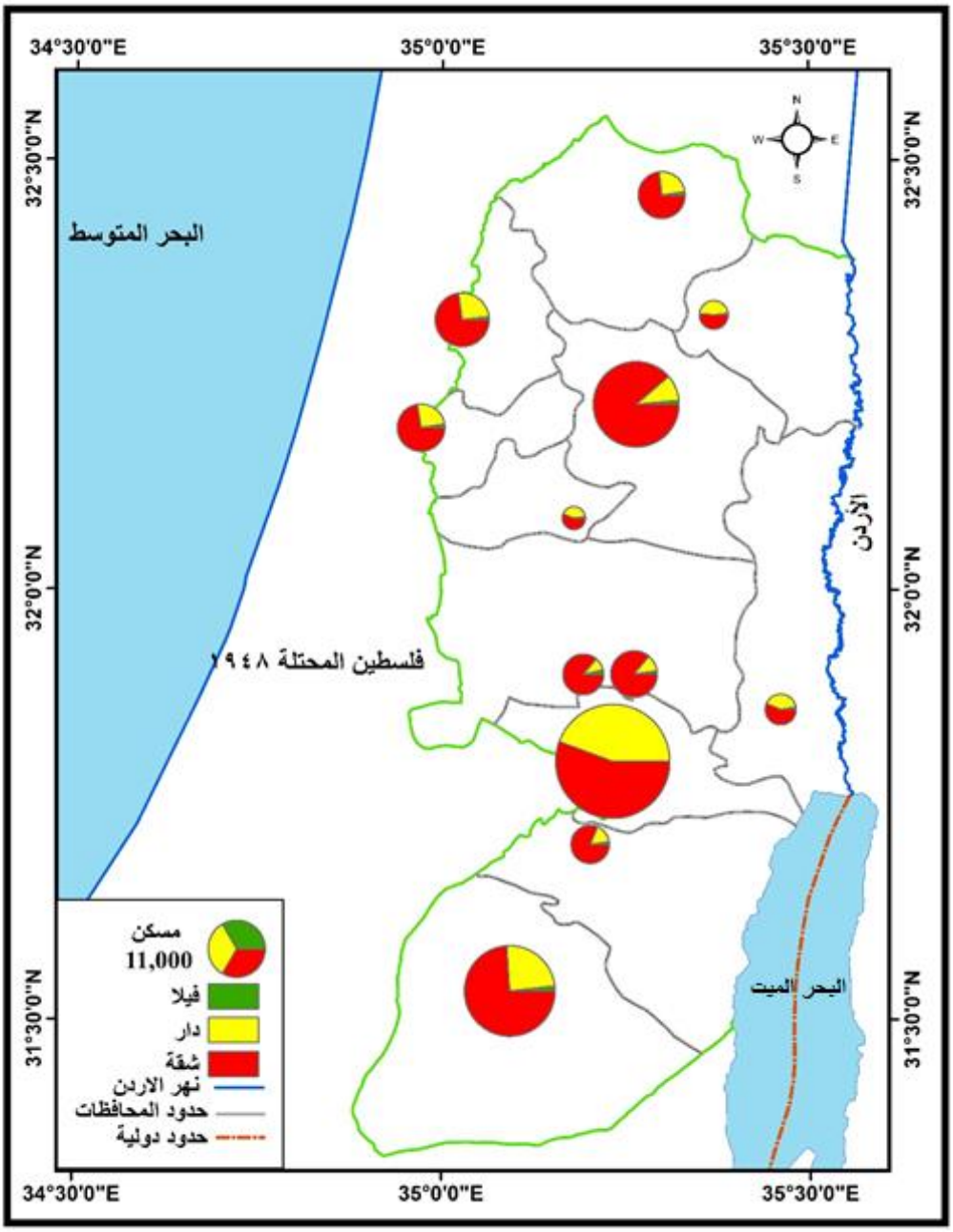

شكل (34)

أنواع المساكن في مدن الضفة الغربية 2007

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للمحافظات لتعداد 2007م.

يبين الشكل (34) توزيع الفلل في مدن الضفة الغربية، حيث تراوحت نسبة الفيلا في المدن الفلسطينية من 0.8% إلى 2.55% وكانت أقل نسبة في أريحا وأقلها في القدس.

ث- البراكية :

وهي مبنى قائم بذاته تتكون من غرفة واحدة أو أكثر وتتكون من المادة الغالبة للجدران الخارجية والسطح والزنك والصاج أو الاسمنت ولا يتم حصرها في التعداد إلا إذا كانت مشغولة (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1551، 2007 : 30).

وتوجد في مدن الضفة 150 وحدة نمط براكية، منها 98 براكية في مدينة القدس بنسبة 0.22%، بالإجراءات الإسرائيلية التي تمثلت في هدم المنازل لبناء المستعمرات.

ج- الخيمة :

وهي مصنوعة من القماش أو الوبر أو الشعر وعادة ما توجد في التجمعات البدوية وتوجد في مدن الضفة 110 خيمة، منها 49 في القدس و38 في أريحا.

وتعتبر البراكية والخيمة والأنماط التي لم تصنف مثل : الأكواخ والكهوف والمغارات من المساكن المؤقتة، ولوحظ من العرض السابق انخفاض عددها مقارنة بالأنماط الأخرى، إلا أنه لابد من الإشارة أن تلك الأنماط من المساكن كانت تشكل نسبة كبيرة، في تعداد 1952 التي أجرته الإدارة الأردنية آنذاك.

ح- الغرفة المستقلة :

هي غرفة قائمة بذاتها ليس بها مرافق تشترك عادة مع غيرها من الغرف في المرافق : (مطبخ، حمام، ومرحاض) وهي معدة أصلا للسكن، وتوجد عادة على سطح المباني أو بالفناء وتكون جزءاً من دار أو فوق أسطح العمارات (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1551، 2007 : 32).

ويلاحظ : أن عدد الغرف المستقلة في مدن الضفة 618 غرفة منها 598 غرفة في القدس لوحدها ويعود ذلك الى سياسة الاستعمار.

خ- المساكن الأخرى :

يقصد بالمساكن الأخرى الوحدات التي لم تصنف ضمن الأصناف السابقة مثل : الأكواخ والكهوف والمغارات والأكشاك وكانت مشغولة بسكن وقت التعداد وبلغ عددها في مدن الضفة الغربية 22 مسكناً، 9 منها في القدس.

2- مساحة المسكن :

لمساحة المسكن دور كبير في بيان عدد الغرف ومساحتها التي تتكون منها الشقة ولها أثر كبير على المرافق المتوفرة فيه، ويظهر مدلول مساحة المسكن في مدى توفر الحيز المكاني المناسب للتجهيزات الداخلية للمسكن كالأثاث وغيره، مما ينعكس بدوره على السكان المقيمين بداخله ودرجة الراحة التي يتمتعون بها من خلال تلك المساحة، وتعتبر مساحة المسكن من المؤشرات الرئيسة في توضيح الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمالك المسكن أو المستأجر على حدٍ سواء (داود، 2003م، ص 192)، ولذلك هناك العديد من الاعتبارات التي يجب الأخذ بها عند وضع السياسات الإسكانية، بما يتناسب مع الظروف : الاقتصادية والاجتماعية، الديمغرافية، والتكنولوجية، والإمكانيات المتوفرة، ومساحة الأرض، وغيرها من الاعتبارات.

ولقد حددت منظمة الصحة العالمية المساحة الإجمالية المناسبة لسكن أسرة تتألف من 3-5 أفراد بنحو 260.3 متراً مربعاً يشكل البناء منها مساحة قدرها 123.3متراً مربعاً، أما البقية الباقية من الأرض التي تبلغ مساحتها 137متراً مربعاً، فيجب أن تترك خالية لأغراض الزراعة ولهو الأطفال، وتلك تشكل في المتوسط نسبة تبلغ 53% من جملة المساحة (الجرداوي، 1977م، ص 32).

وتعتبر بيانات عدد رخص الأبنية من المؤشرات المهمة على نشاط قطاع الإنشاءات، والذي يؤثر بدوره على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالرغم من أن العديد من المباني تقام بدون ترخيص، ورغم ذلك فإن المباني المرخصة تشكل الجزء الأكبر، لاسيما خلال السنوات الأخيرة، ومن خلال تحليل نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول عدد الرخص الممنوحة وتصنيف المباني السكنية حسب فئة المساحة المرخصة كما في الجدول التالي :

جدول (18)
عدد الرخص والوحدات السكنية الجديدة حسب فئة المساحة المرخصة في المحافظة الربع الرابع 2013

الضفة الغربية	أبنية غير سكنية			أبنية سكنية		
	متوسط عدد الطوابق	عدد الرخص	متوسط عدد الطوابق	متوسط عدد الوحدات السكنية	مجموع عدد الوحدات السكنية	عدد الرخص
أقل من 60 م^2	0.4	10	0.5	0.4	17	43
60-119 م^2	1.0	10	1.0	1.0	118	117
120-199 م^2	0.7	16	1.2	1.1	386	355
200-499 م^2	1.2	37	1.8	1.6	885	489
500-1999 م^2	2.0	40	3.1	4.0	686	159
2000 م^2 فأكثر	5.8	19	6.7	14.3	439	26

مصدر البيانات : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رخص الأبنية، 2013 : ص37.

من الجدول السابق رقم (18) يتضح ما يلي :-

- استحوذت فئة المساحة (200-499م^2) على النصيب الأكبر من عدد الرخص الصادرة في عام 2013، كما أن تلك الفئة من المساحة أيضاً استحوذت على العدد الأكبر من مجموع عدد الوحدات السكنية، ويفسر ذلك توجه السكان نحو الوحدات السكنية صغيرة المساحة نسبياً، وربما يناسب ذلك مستوي دخل الأسرة وخاصة ذوي الدخل المحدود.
- يلاحظ من الجدول قلة عدد الرخص للأبنية السكنية ذات المساحة الأقل من 60م^2، ويرجع ذلك إلى طبيعة متوسط حجم الأسرة وعدد أفرادها.
- ارتفاع متوسط عدد الطوابق وخاصة لفئة المساحة (أكثر من 2000م^2) حيث وصل إلى 6.7 طوابق، في حين بلغ متوسط عدد الوحدات السكنية (439) وحده لنفس فئة المساحة (أكثر من 2000م^2)؛ مما يوحي بأن التوجه العام لدى السكان نحو امتلاك وحدة سكنية في مبنى سكنى وهذا غالباً ما يميز المدن.

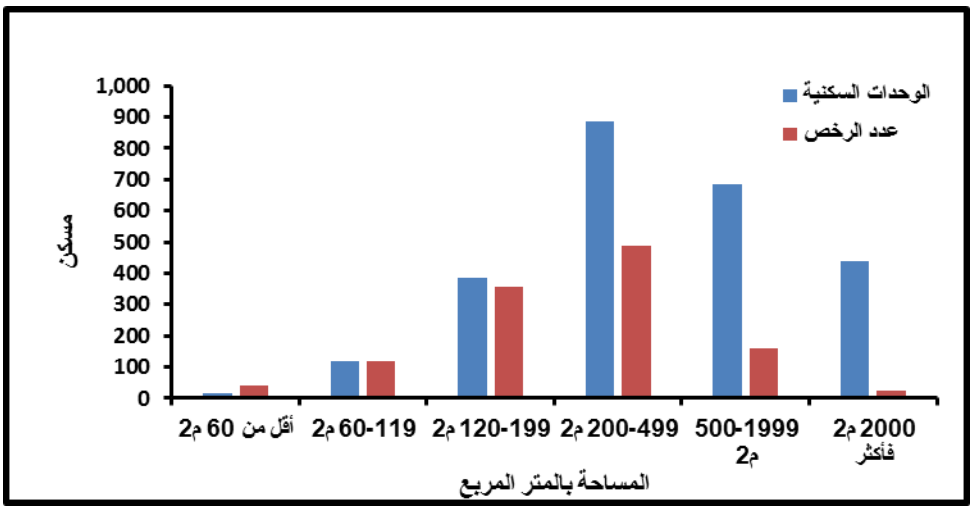

شكل (35)

عدد الرخص وعدد المباني السكنية حسب فئة المساحة المرخصة في المدن الرئيسة في الضفة الغربية والأغوار 2012م

مصدر البيانات : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رخص الأبنية، 2013م : ص37.

3- مادة بناء المسكن :

تعد مواد البناء من الأمور الهامة التي أثرت في تركيب المسكن وصفاته، ولاشك أن مواد البناء مرت بمراحل تطويريه، فالمنزل القديم تعددت مواد بنائه، فكان يستخدم الحجر الرملي المنحوت والطوب اللبن، إلا أن المنزل الحديث سواء أكان العربي أم الفيلا أم العمارة السكنية فإن الطوب الأسمنتي هي مادة البناء الرئيسية بالإضافة إلى بعض المواد الثانوية كالحجر الصخري

وحجر الخفاف (صالحة، 1994م : ص172). وتتوع مواد البناء الداخلة في بناء الوحدات السكنية مرتبطة بمجموعة من العوامل منها توفر مادة البناء نفسها، ولا يتوقف بناء المسكن على توفر مادة البناء نفسها، وإنما يؤثر في ذلك أيضاً الظروف الاقتصادية والاجتماعية، يضاف إلى ذلك طبيعة المناخ والتضاريس في المنطقة (جودة، 2001م : ص102). وتتوفر في الضفة الغربية مناطق متعددة يتم فيها استخراج الحجارة من الجبال التي تستخدم في بناء المساكن، حيث تشتهر بتلك المحاجر منطقة الخليل ومنطقة جماعين وعجبة وقباطية وغيرها، مما دفع بالكثير من السكان لاستخدام الحجر في بناء مساكنهم بنسبة عالية، بحيث شملت 40% من مساكن مدن الضفة الغربية (أبو صالح، 1998م : ص105) ويمثل (الحجر) مادة البناء الأعلى استخداماً ما بين مواد البناء المستخدمة ولا يمكن تجاهل الأنواع الأخرى المستخدمة في مادة بناء المسكن، فقد استخدمت مواد بناء متعددة مثل (حجر نظيف، حجر أسمنت، اسمنت مسلح، اسمنت، لبن طيني، حجر قديم) ولكن تفاوتت في نسب الاستخدام حسب نوع التجمع.

جدول (19)

النسبة المئوية للمساكن حسب مادة البناء ونوع التجمع في المدن الرئيسة في الضفة الغربية

المحافظة	حجر نظيف	حجر اسمنت	اسمنت مسلح	اسمنت	لبن طيني	حجر قديم
جنين	10.47	12.78	22.75	47.32	1.04	5.63
أريحا	9.28	4.12	2.80	73.04	8.45	2.31
رام الله والبيرة	34.60	12.59	14.93	25.11	0.07	12.70
القدس	51.18	18.67	8.73	12.89	0.05	8.48
نابلس	13.25	17.03	16.75	39.83	0.27	12.88
طولكرم	7.27	4.57	8.50	67.47	0.44	11.76
قلقيلية	5.99	2.90	7.19	79.31	0.38	4.23
سلفيت	6.81	15.35	7.07	61.20	0.17	9.41
طوباس	5.93	12.00	11.92	64.66	1.27	4.23
الخليل	26.23	25.29	25.07	13.27	0.11	10.03
بيت لحم	44.76	10.57	8.54	9.82	0.05	26.26
المجموع	22.61	15.35	16.34	34.06	0.50	11.15

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للمحافظات لتعداد 2007م.

يلاحظ من الجدول (19) وشكل (36) ما يلي :-

- سجلت مادة الاسمنت أعلى نسبة بين مواد البناء الأخرى اذ شكلت 34.06% السبب في ذلك الطراز المعماري الحديث في المدن الفلسطينية.

- يليها الحجر النظيف بنسبة 22.6%، بينما شكل الاسمنت المسلح وحجر الاسمنت نسباً متقاربة أكثر من 15% لكل منها.
- أعلى نسبة لاستخدام الاسمنت المسلح كانت في طولكرم 67%، وأقل نسبة في بيت لحم 9.8%، حيث وصلت نسبة استخدام الحجر النظيف فيها 44.6%.
- أعلى نسبة لاستخدام الحجر النظيف كانت في القدس 51%، بينما أعلى نسبة للحجر الاسمنتي كانت في الخليل 25.2% وكذلك يحظى بأعلى نسبة من الاسمنت المسلح 25%، بينما سجل الحجر القديم أعلى نسبة في بيت لحم 26.26%.

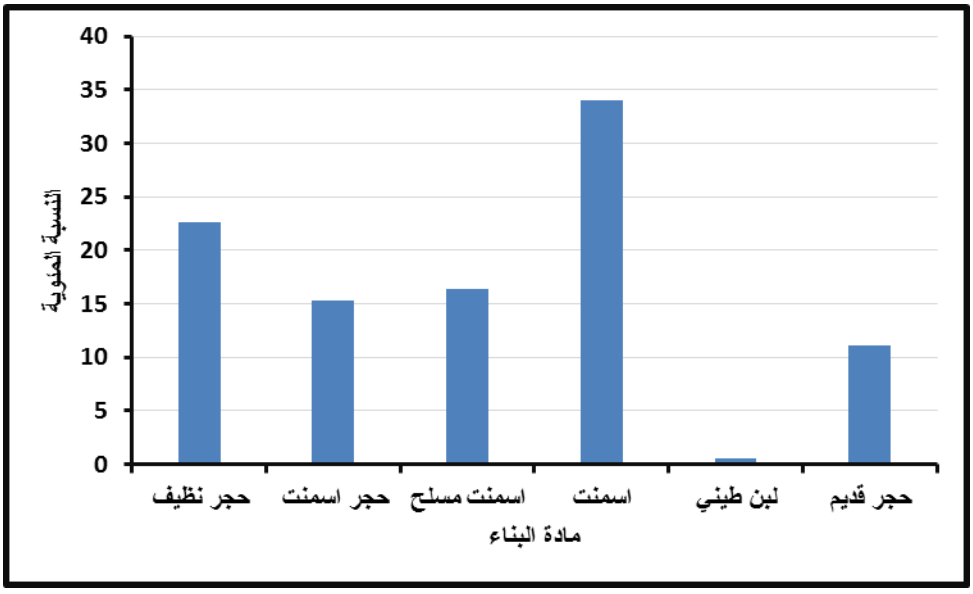

شكل (36)

النسبة المئوية للمساكن حسب مادة البناء 2007

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للمحافظات لتعداد 2007م.

4- ملكية المسكن :

يقصد بملكية المسكن أن يكون المسكن ملكاً للأسرة أو لأحد أفرادها، ويكون للأسرة أو الشخص حق التصرف في المسكن كالبيع والتأجير، ولا شك في أن امتلاك الشخص للمسكن انعكاساً للوضع الاجتماعي والاقتصادي للمالك، ويحاول سيد الأسرة العيش في مسكن يملكه وذلك للتخلص من أعباء الأجرة ولما له من أثر نفسه (جودة، 2001م : ص100).

والأحوال السكنية السائدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تبعث على القلق لدى الكثير من أبناء هذا المجتمع؛ لأنها تخلق مشكلة تمس حياة الأغلبية الساحقة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بدخل العائلة ودرجة الازدحام في البيت، وكذلك بمستوى الخدمات وجودة البيئة ومشكلة الإسكان هي حصيلة سنوات عديدة من الإهمال وعدم التخطيط السليم.

جدول (20)

ملكية المساكن في مدن الرئيسة في الضفة الغربية

المحافظة	ملك	مستأجر	مستأجر مفروش	دون مقابل	مقابل عمل	أخرى	غير مبين
جنين	72.23	16.26	0.98	6.65	0.54	0.29	3.06
أريحا	64.78	19.61	1.46	8.07	1.73	0.18	4.16
رام الله	56.49	28.01	2.42	2.47	0.33	0.19	10.10
البيرة	51.93	34.88	1.79	3.22	0.24	0.13	7.81
القدس*	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
نابلس	72.24	20.20	1.27	5.01	0.27	0.19	0.82
طولكرم	65.47	21.04	1.01	10.21	0.52	0.23	1.52
قلقيلية	77.03	13.08	0.80	7.32	0.21	0.37	1.20
سلفيت	75.37	11.79	0.55	11.63	0.22	0.00	0.44
طوباس	75.49	7.72	0.71	14.05	0.18	0.04	1.81
الخليل	77.22	9.95	0.80	9.30	0.40	0.14	2.19
بيت لحم	71.43	20.17	1.08	3.40	0.30	0.06	3.56

- لا تتوفر بيانات

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للمحافظات لتعداد 2007م.

وحسب بيانات الجدول السابق (20) وشكل (37) تم تقسيم ملكية المسكن على النحو التالي :-

أ- ملك :

إن معظم الأسر في مدن الضفة تقيم في مساكن مملوكة للأسرة أو لأحد أفرادها الذين يقيمون في المسكن، اذ تشكل تلك النسبة 70.8%، أعلى نسبة للمساكن الملك حيث كانت في مدينة الخليل وقلقيلية حوالي 77% من المساكن لكل منها، بينما كانت هذه النسبة حوالي 52% في البيرة.

ب- بدون مقابل :

ويقصد بها أن تكون حيازة المسكن دون دفع أي مبالغ كأن يكون المالك أب أم أُمّاً أم أحد أقارب الأسرة أو أحد أفرادها الذين لا يقيمون في المسكن أو مقدما من جهة أخرى بدون مقابل (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1551، 2007 : 30).

وتشكل تلك الحيازة في مدن الضفة الغربية 7% من جملة الحيازات، حيث سجلت أعلى نسبة في طوباس 14%، ثم سلفيت 11.6%بينما أدنى نسبة سجلت في بيت لحم 3.4%.

ت- المساكن المستأجرة :

جاءت حيازة المستأجر غير المفروش في المرتبة الثانية بنسبة 17.7% من إجمالي الحيازات في المدن حيث بلغت هذه النسبة في البيرة 34.8% من إجمالي الحيازات في مدن الضفة وهي الأعلى ثم مدينة رام الله 28%، وكانت مدينة طوباس هي الأدنى 7.7%.

أما المستأجر المفروش فقد كانت نسبته في مدن الضفة الغربية 1.1%، وتراوحت نسبته في المدن من 2.4% الى 0.8% وسجلت مدينة رام الله أعلى نسبة بينما سجلت قلقيلية أقل نسبة.

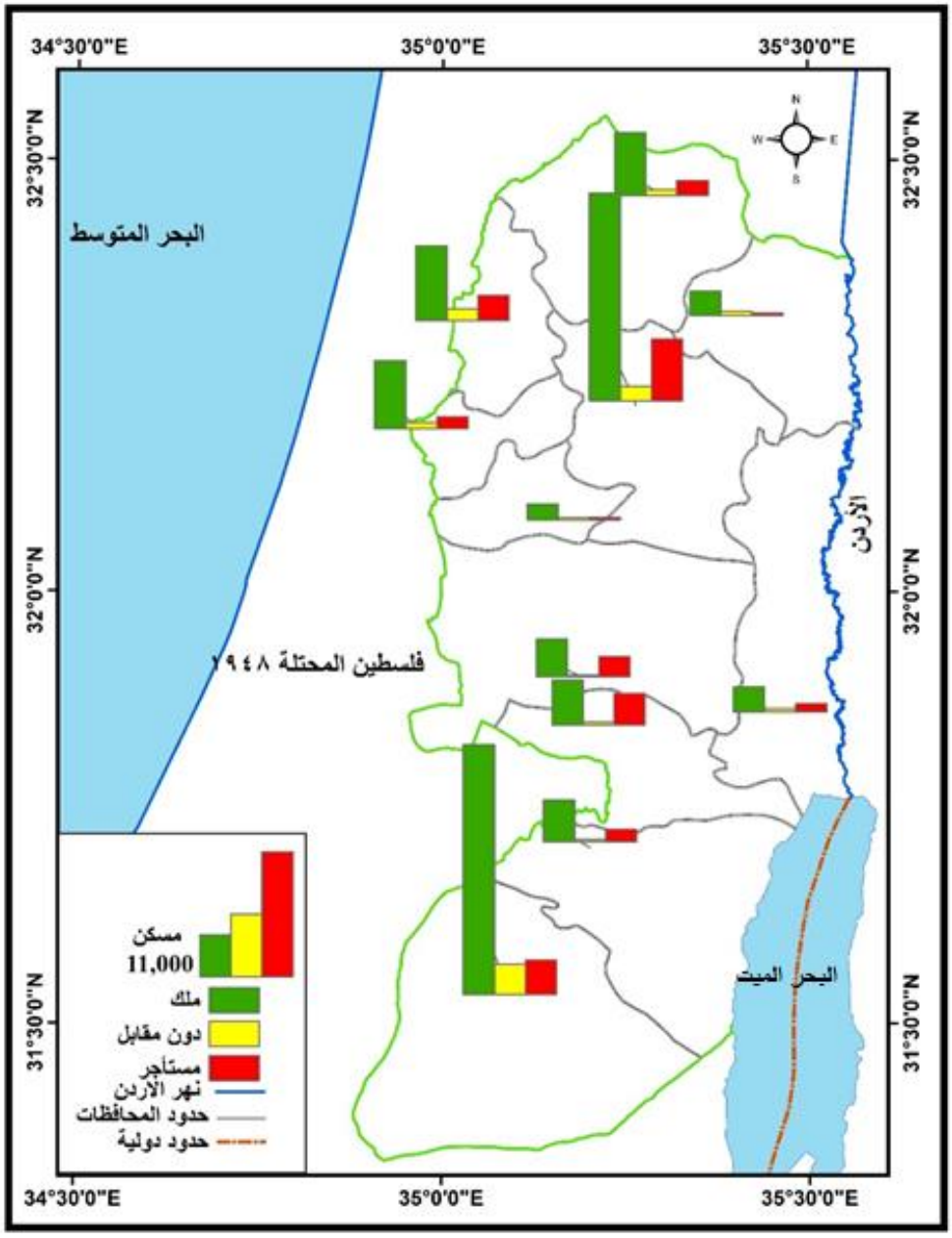

شكل (37)
ملكية المساكن في مدن الضفة الغربية 2007

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للمحافظات لتعداد 2007م.

ث- مقابل عمل :

وتلك الحيازة إذا كان المسكن مقدماً للأسرة نتيجة علاقة عمل تربط أحد أفراد الأسرة بجهة العمل دون دفع إيجار، وسواء أكانت تلك الجهة تملك المسكن أم تقوم بدفع الإيجار للمالك الأصلي (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1551، 2007 : 30) وتشكل تلك الحيازة نسبة 0.39% من جملة الحيازات وهي نسبة ضئيلة جداً، حوالي 404 مسكن منها 112 مسكن في الخليل.

ج- الحيازات الأخرى :

وهي في حالة حيازة الأسرة للمسكن بأية وسيلة أخرى غير الحالات السابقة حيث بلغت نسبتها 0.18% من جملة الحيازات.

5- درجة التزاحم :

يقصد بدرجة التزاحم ما يخص الحجرة من الأفراد، وتعتبر من المقاييس المهمة في دراسة المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وترتبط درجة التزاحم بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بالجانب الديمغرافي، ويرى الباحثون أن درجة التزاحم المثالية تكون عندما تصل إلى فرد واحد في الغرفة، وبذلك يكون المستوى الصحي والاقتصادي مرتفعاً، بينما يذهب المعهد الدولي للإحصاء إلى أن درجة التزاحم السكني يبدأ عند وجود أكثر من فرديين بالغين في حجرة واحدة (عبد الهادي، 1989م : ص720)، ولكن درجة التزاحم اصطلاح نسبي يختلف قياسه من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة.

في مصر تعرف مصلحة الإحصاء التزاحم : بأنه جملة أفراد الأسرة/عدد غرف المسكن (عبد المقصود، 1989 : ص720)، وبلغت درجة التزاحم 5.1 فرد/غرفة في مدن الضفة الغربية حسب تعداد 2007م، وقد أشارت البيانات إلى أن حوالي 100% من الأفراد في المدن يسكنون وحدات سكنية ذات درجة تزاحم 4 أفراد أو أكثر للغرفة، وبلغت أعلى نسبة في مدينة الخليل 5.7 فرد/غرفة.

جدول (21)
درجة التزاحم في مدن الضفة الغربية حسب عدد الغرف 2007

المدينة	1	2	3	4	5	+6	المجموع
جنين	3.20	4.12	4.77	5.39	5.69	6.18	5.11
أريحا	4.36	4.34	5.05	5.67	6.25	6.39	5.20
رام الله	3.49	3.94	4.30	4.65	4.73	5.04	4.48
البيرة	3.34	4.14	4.47	4.79	5.15	5.49	4.80
القدس	3.31	4.25	5.26	5.83	6.41	6.62	5.04
نابلس	3.56	4.39	4.78	5.15	5.41	5.86	5.02
طولكرم	3.26	4.37	4.87	5.30	5.74	6.28	5.19
قلقيلية	3.32	4.44	5.02	5.70	6.19	6.76	5.31
سلفيت	3.57	3.82	4.60	5.25	5.60	5.88	4.77
طوباس	3.23	4.66	5.30	5.66	6.18	7.02	5.51
الخليل	3.83	4.82	5.58	6.18	6.55	7.33	5.71
بيت لحم	3.67	4.12	4.52	4.98	5.28	5.81	4.76
المجموع	3.46	4.38	5.13	5.52	5.71	6.13	5.16

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للمحافظات لتعداد 2007م.

ويستنتج من الجدول : عدم وجود مساكن تحتوي على فرد واحد او اثنين في الغرفة، بينما كانت الأغلبية الكبرى من نسبة سكان المدن يقيمون من4-5 أفراد في الغرفة الواحدة، كما يتبين من الجدول : أن المساكن ذات الغرفة الواحد تجاوز عدد الافراد فيها 3أفراد في كل المحافظات باستثناء أريحا التي بلغ 4 أفراد، هناك مساكن تحتوي على 6 غرف فأكثر فكان من نصيب الغرفة 7 أفراد كما في طوباس، والخليل.

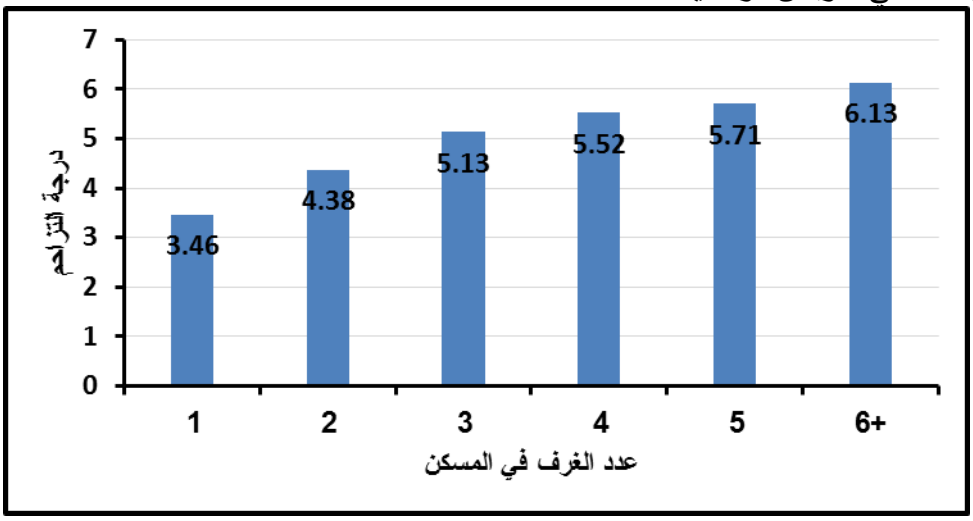

شكل (38)
درجة التزاحم في المدن الرئيسة 2007

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للمحافظات لتعداد 2007م.

يبين الشكل (38) : أن المساكن التي تحتوي على غرفة واحدة بلغت فيها درجة التزاحم 3.46 فرد/غرفة والمساكن ذات الغرفتين بلغت درجة التزاحم فيها 4.38 فرد/ غرفة، في حين أن المساكن التي تحتوي على 6 غرف وأكثر كانت درجة التزاحم فيها 6.13 فرد/ غرفة.

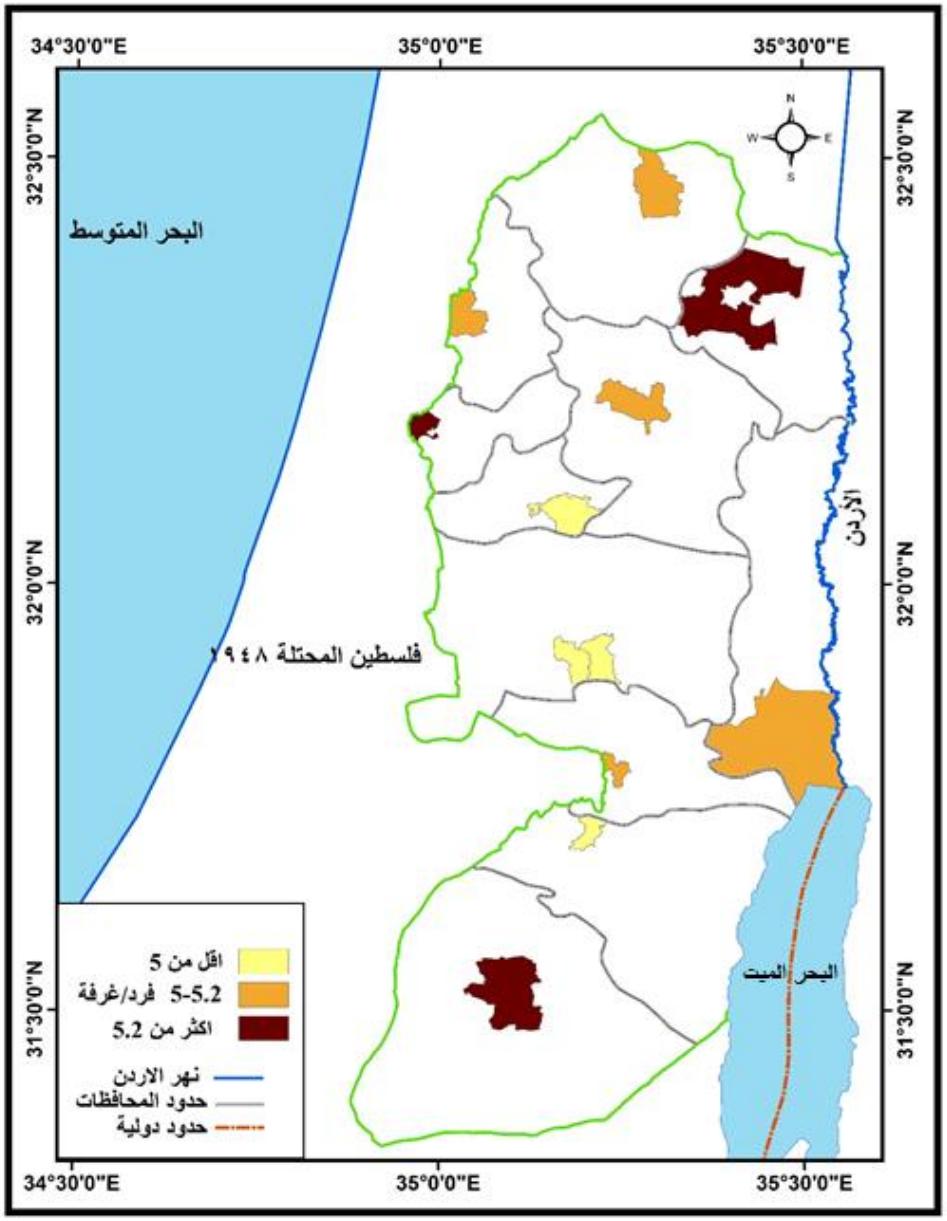

شكل (39)

درجة التزاحم في مدن الرئيسة في الضفة الغربية 2007

6- عدد الغرف في المسكن :

تعرف الغرفة : بأنها أي مساحة تساوي أو تزيد عن 4م^2 فأكثر، محاطة بجدران وسقف يسهل عزل المستخدمين لها عن الآخرين وتعتبر الشرفات (الفرندات) غرفة، إذا كانت مساحتها مساوية أو تزيد عن أربعة أمتار مربعة، ومستخدمة لغرض من الأغراض المعيشية وتعتبر الصالة غرفة، ولا يعتبر من ضمن الغرف كل من المطبخ والحمام والمرحاض والممرات، كما لا تعتبر من ضمن الغرف تلك المخصصة للحيوانات والدواجن وكذلك الغرف المستخدمة للعمل فقط (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1551، 2007 : 30).

جدول (22)

التوزيع النسبي للمساكن في المدن الرئيسة في الضفة الغربية حسب عدد الغرف في المسكن 2007

المدينة	1	2	3	4	5	6+	غير مبين
جنين	1.81	9.85	27.80	32.62	17.92	6.30	3.70
أريحا	3.17	13.87	37.28	27.77	9.63	3.08	5.20
رام الله	1.28	5.76	19.55	26.76	23.30	13.20	10.15
البيرة	0.96	5.57	20.22	27.82	24.81	12.59	8.04
القدس	4.65	26.46	46.45	15.95	3.53	1.08	1.87
نابلس	1.64	10.30	27.65	35.15	19.04	5.31	0.91
طولكرم	1.70	9.49	27.17	32.90	20.67	6.39	1.68
قلقيلية	2.21	13.44	35.37	32.77	11.07	3.48	1.66
سلفيت	4.52	17.58	33.22	26.56	13.17	4.13	0.83
طوباس	4.06	13.09	25.83	31.02	16.26	7.97	1.78
الخليل	2.54	16.81	37.41	28.18	9.14	3.51	2.41
بيت لحم	3.54	12.65	27.13	28.47	17.13	6.88	4.20
المجموع	2.89	16.37	35.07	26.39	12.20	4.43	2.65

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، التقارير النهائية لمحافظات الضفة الغربية.

أظهرت نتائج الجدول السابق : أن أعلى نسبة كانت للمساكن التي تحتوي على ثلاث غرف حيث شكلت 35.07% من إجمالي مساكن المدن، تليها المساكن التي تحتوي على 4 غرف في المسكن بنسبة 26.4%، وأشار التعداد إلى أن أقل نسبة شكلتها المساكن التي تحتوي على غرفة واحدة بنسبة مقدارها 2.89%، في حين شكلت المساكن التي تمتلك أكثر من 5غرف في المسكن نحو 16.6%.

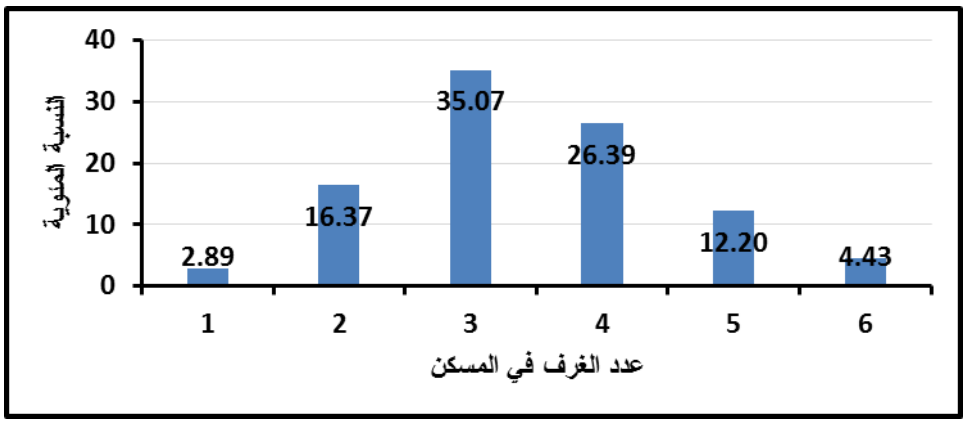

شكل (40)

النسبة المئوية لعدد الغرف في المساكن في المدن الرئيسة 2007

ثالثاً – الخدمات الأساسية المتوفرة في المسكن :

يعتبر السكن الملائم عنصراً جوهرياً من عناصر الكرامة الإنسانية، فالمسكن ضرورة أساسية من ضرورات المعيشة الصحية السوية، أي أنه يلبي حاجات نفسية عميقة، للتمتع بالخصوصية (فيلكس موركا، 2000 : ص250) ويواجه المسئولون في قطاع الإسكان ظاهرة تعدد المرافق والمنافع العامة التي يجب أن تتوفر في المباني الحديثة (دره، 1978م : ص45)، وحتى يمكن وصف المسكن بأنه ملائم؛ فلابد من أن تتوفر له بعض المرافق الأساسية اللازمة للصحة والأمن والراحة، ويجب أن تتاح للمنتفعين بذلك الحق وبشكل مستمر إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية، وعلى المياه النظيفة والطاقة لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة، وكذلك المرافق المتعلقة بتعزيز الصحة العامة، والغسيل وتخزين الأغذية، والتخلص من النفايات، وتصريف المياه وخدمات الطوارئ (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005م : ص22). لذا لابد وأن يؤخذ بعين الاعتبار إمكانية توفر المرافق في المناطق الحضرية في ضوء عدد السكان الحالي والمستقبلي؛ من أجل العمل على توفير الاحتياجات والخدمات الضرورية لتلك التجمعات الحضرية.

1- مياه الشرب :

تعتبر مياه الشرب أولى المتطلبات الحياتية لحياة الفرد وإعاشته، فالحياة والموت مرتبطان بوجود المياه من عدمه؛ لذا يعتبر مرفق المياه من المرافق الهامة التي يجب أن تولى اهتماماً خاصاً من قبل الهيئات التخطيطية (صالحة، 2005م : ص100).

وعلى مستوى المنطقة يتم الاعتماد في الضفة الغربية على الينابيع لتغطية جزء من الطلب على المياه في الاستخدام الزراعي والمنزلي، حيث بلغ إنتاج الآبار في الضفة الغربية 66.3 مليون متر مكعب أي ما نسبته 45.9% من مصادر المياه في الضفة الغربية، وبلغ التصريف السنوي للينابيع 25.2 مليون متر مكعب أي بنسبة 17.5%، كذلك بلغت كمية المياه

المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) 52.9 مليون متر مكعب وشكلت 36.6% من مصادر المياه في الضفة الغربية (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1596، 2009 : 27).

بلغ عدد الآبار الجوفية المنزلية عام 2008 في الضفة الغربية 53 بئراً، وقد بلغت كمية المياه المضخوخة من الآبار الجوفية للاستخدام المنزلي في الضفة الغربية 36.1 مليون متر مكعب، أما على صعيد الينابيع فقد أظهرت البيانات : أن أعلى معدل لكمية التصريف السنوي للينابيع للسنوات (2006-2008) كان عام 2006 حيث بلغ 51.7 مليون متر مكعب، بينما بلغ معدل التصريف السنوي للينابيع 44.8 مليون متر مكعب عام 2007، أما عام 2008 فقد بلغ معدل التصريف السنوي للينابيع حوالي 25.2 مليون متر مكعب (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1596، 2009 : 28).

بلغت مشتريات الأراضي الفلسطينية من المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) للاستخدام المنزلي خلال العام 2008 حوالي 52.8 مليون متر مكعب (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1596، 2009 : 29).

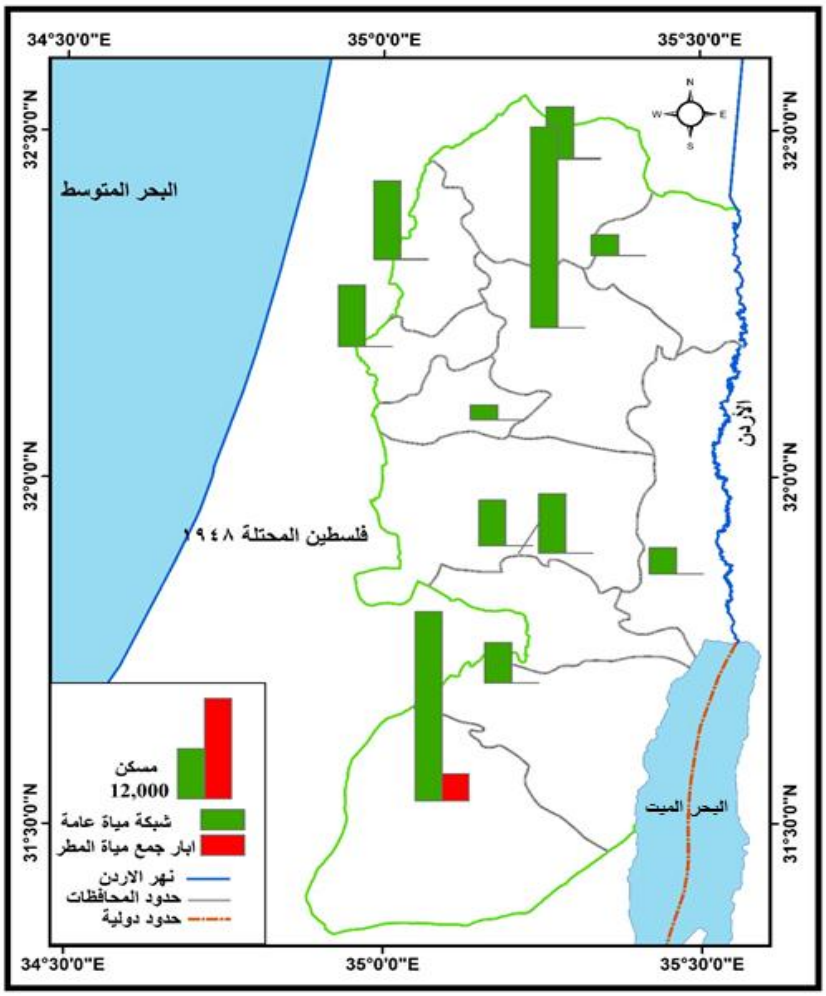

شكل (41)

المساكن حسب الاتصال بشبكة المياه في مدن الضفة الغربية 2007

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، التقارير النهائية للمساكن، لمحافظات الضفة الغربية.

جدول (23)

المساكن المأهولة حسب المصدر الرئيس للمياه في المسكن عام 2007م

المدينة	شبكة مياه عامة	آبار جمع مياه الامطار	ينابيع	صهاريج	أخرى	غير مبين
جنين	86.06	1.58	0.39	10.74	0.20	1.03
أريحا	95.90	0.21	0.09	1.08	0.48	2.24
رام الله	97.34	0.33	0.00	0.07	0.04	2.22
البيرة	97.95	0.20	0.04	0.00	0.08	1.72
القدس	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
نابلس	99.67	0.08	0.06	0.06	0.02	0.11
طولكرم	98.54	0.55	0.04	0.20	0.16	0.50
قلقيلية	99.46	0.04	0.03	0.08	0.05	0.34
سلفيت	99.39	0.17	0.06	0.33	0.00	0.06
طوباس	92.00	1.57	0.07	5.44	0.39	0.53
الخليل	83.33	11.86	0.24	3.70	0.19	0.68
بيت لحم	98.48	0.20	0.00	0.04	0.12	1.16

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، التقارير النهائية للمساكن، لمحافظات الضفة الغربية.

ويبين جدول (23) وشكل (41) ما يلي :-

- على مستوى المدن الرئيسة في الضفة الغربية : بلغت نسبة المساكن المأهولة التي تزود بالمياه عن طريق الشبكة العامة للمياه 93% من إجمالي المساكن المأهولة، واختلفت تلك النسب بين المدن.
- تراوحت نسبة المساكن التي تعتمد على شبكات المياه العامة من 83.33-99.67%، حيث كانت أدنى نسبة في الخليل وأعلى نسبة في نابلس.

أشارت البيانات : إلى أن معدل سعر المتر المكعب من المياه المستخدمة في القطاع المنزلي للأراضي الفلسطينية بلغ 2.6 شيكل جديد/متر مكعب عام 2008، بينما بلغ سعر المتر المكعب في القطاع الزراعي في الضفة الغربية 0.4 شيكل جديد/متر مكعب (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي 1596، 2009 : 30).

2- الكهرباء :

تعتبر الكهرباء مرفقاً عاماً وحيوياً لكل السكان، كما تعد عصب الحياة الحديثة، وهي من أهم وسائل الاستخدامات المنزلية، لذا تعد من أهم عوامل الراحة بالمنزل، وتكاد أهميتها تعادل أهمية المياه، وما من شك في أن توفر الإضاءة عن طريق الشبكة العامة، يعتبر مؤشراً هاماً يدل على التقدم في المجتمع (جودة، 2001م : ص128). ويعد معدل استهلاك الفرد مقياس للتقدم

الحضاري، ويتضاعف الاستهلاك في الدول النامية عادة خلال فترة (5–12سنة) (صالحة، 2005م : ص102). وتبرز أهمية الكهرباء في كافة القطاعات، وقطاع الإسكان جزء من تلك القطاعات، فهو من الأنشطة التي تستهلك الكميات المتزايدة منها حيث يستحوذ على حوالي 20% من مجمل الاستهلاك العام في الولايات المتحدة الأمريكية، ونسبة 25% منها في بريطانيا (جاسر، 2011م : ص92)، غير أن هذه النسبة ترتفع لتبلغ 75% في دول الخليج من إجمالي الطاقة المستهلكة لأغراض التبريد في المساكن صيفاً على وجه الخصوص (دره، 1978م : ص25).

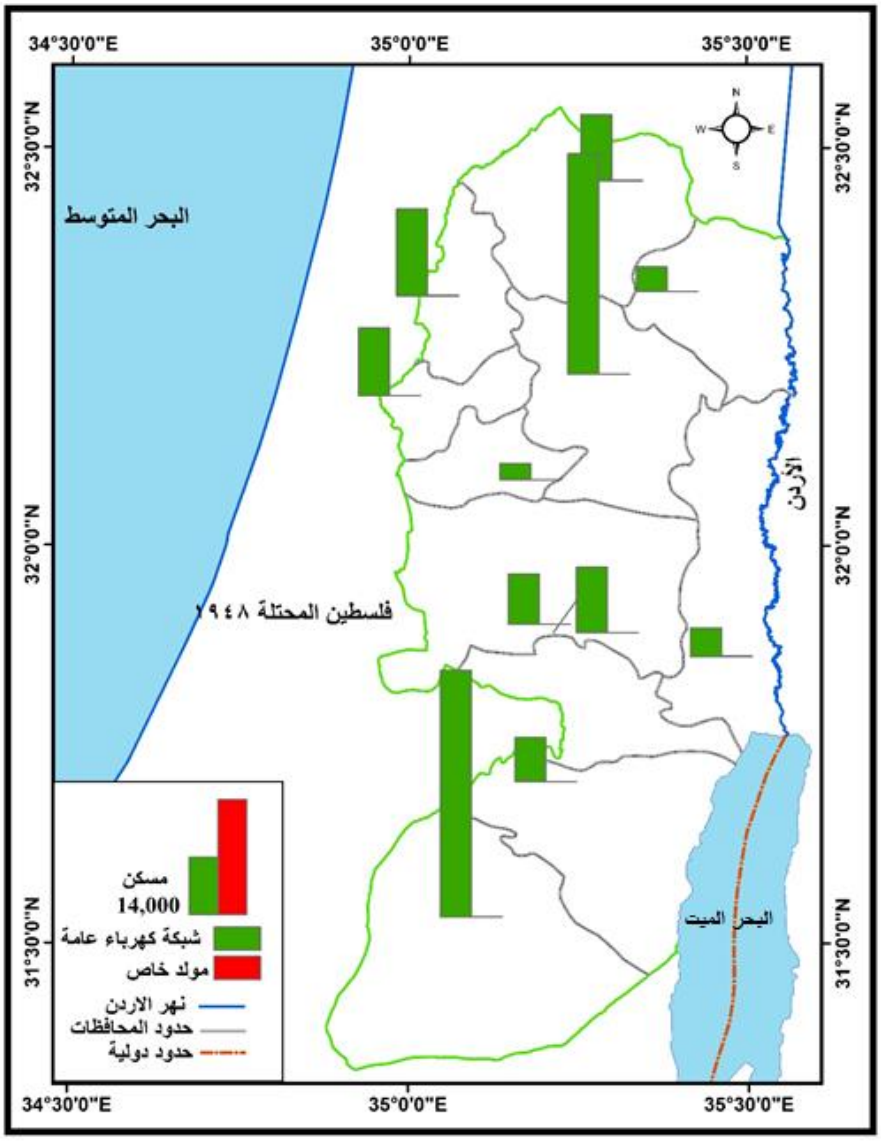

شكل (42)
المساكن حسب الاتصال بشبكة المياه في مدن الضفة الغربية 2007

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، التقارير النهائية للمساكن، لمحافظات الضفة الغربية.

إن حوالي 84% من المساكن في الضفة الغربية تنار بالكهرباء، و15% من المساكن تنار بالنفط (الكاز)، وقد بلغت نسبة الإضاءة بالكهرباء حوالي 90% من مجموع المساكن في :

محافظة نابلس ونحو 81.7% في محافظة الخليل، ونحو 77.4% في محافظة القدس، وأما المناطق التي تستخدم الكاز في الإنارة فهي في الغالب المناطق الريفية النائية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007م : ص62).

ويعتبر سعر الطاقة الكهربائية في المحافظات الفلسطينية مرتفعاً، مقارنة بالدول المجاورة وبمعدل الفرد فيها، حيث يدفع الفلسطيني من 12-18 سنتاً أمريكياً لكل كيلو واط، في حين يدفع نظيره الإسرائيلي 9.2 سنتاً أمريكياً (صالحة، 2003م : ص266).

جدول (24)

المساكن المأهولة حسب المصدر الرئيس للكهرباء في مساكن المدن الرئيسة في الضفة الغربية عام 2007م

المدينة	شبكة عامة	مولد خاص كهرباء	لا يوجد كهرباء	غير مبين كهرباء
جنين	98.73	0.31	0.01	0.95
أريحا	95.78	1.14	0.96	2.12
رام الله	97.51	0.28	0.02	2.19
البيرة	98.24	0.08	0.03	1.66
القدس*	0.00	0.00	0.00	0.00
نابلس	99.84	0.06	0.01	0.10
طولكرم	98.92	0.53	0.07	0.48
قلقيلية	99.61	0.03	0.05	0.32
سلفيت	99.01	0.55	0.39	0.06
طوباس	98.19	0.82	0.50	0.50
الخليل	99.16	0.20	0.09	0.55
بيت لحم	98.76	0.06	0.06	1.12
المجموع	98.98	0.24	0.09	0.69

* لا تتوفر بيانات

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، التقارير النهائية للمساكن، لمحافظات الضفة الغربية.

يبين جدول (24) وشكل (42) ما يلي :-

- أن المدن الرئيسة في الضفة الغربية تعتمد على شبكة الكهرباء العامة بنسب تراوحت من 95.78-99.84%، حيث كانت أقل نسبة في مدينة أريحا وأعلى نسبة في مدينة نابلس.
- كما إن هناك مصدر أخر للكهرباء في المدن الرئيسة في الضفة الغربية هو المولد الخاص الذي سجل أعلى نسبة له في مدينة أريحا 1.14%.
- كما أن هناك منازل لا توجد بها كهرباء في المدن الرئيسة تراوحت نسبتها من 0.01-0.96%، حيث إن أعلى نسبة كانت في مدينة أريحا.

3- نظام الصرف الصحي :

يقصد بها قنوات تصريف المياه العادمة من داخل المنازل، وأما أن ترتبط بالشبكة العامة للتصريف أو ترتبط بالحفر الامتصاصية الخاصة، وتوفر تلك الشبكة العامة الحافظ على البيئة من حيث النظافة والنقاء، ويساعد على عدم إصابة جسم الإنسان بالإمراض الناتجة عنها، مثل : الكوليرا، البلهارسيا، التيفوئيد، والديدان وغيرها (جودة، 2001م : ص130). ويعتبر الصرف الصحي أحد الخدمات الحيوية التي تتعامل مع أهم المخرجات السلبية في التجمعات العمرانية المختلفة، كما يعتبر أحد الخدمات التي ترتفع تكلفتها إذا ما قورنت بالخدمات الأخرى كمياه الشرب مثلاً، كما تنتج عنها تفاعلات تؤثر سلباً على البيئة مما يجعل التخلص منها ضرورة ملحة (مصيلحي، 2001م : ص149).

وبشكل عام : فإن نحو 75.9% من المساكن في المدن الرئيسة في الضفة الغربية يتم صرف مياهها العادمة بواسطة شبكة الصرف الصحي ونحو 22.8% بواسطة الحفر الامتصاصية، أي ان هذين النوعين يشكلان 98.7% من طرق الصرف في الضفة الغربية.

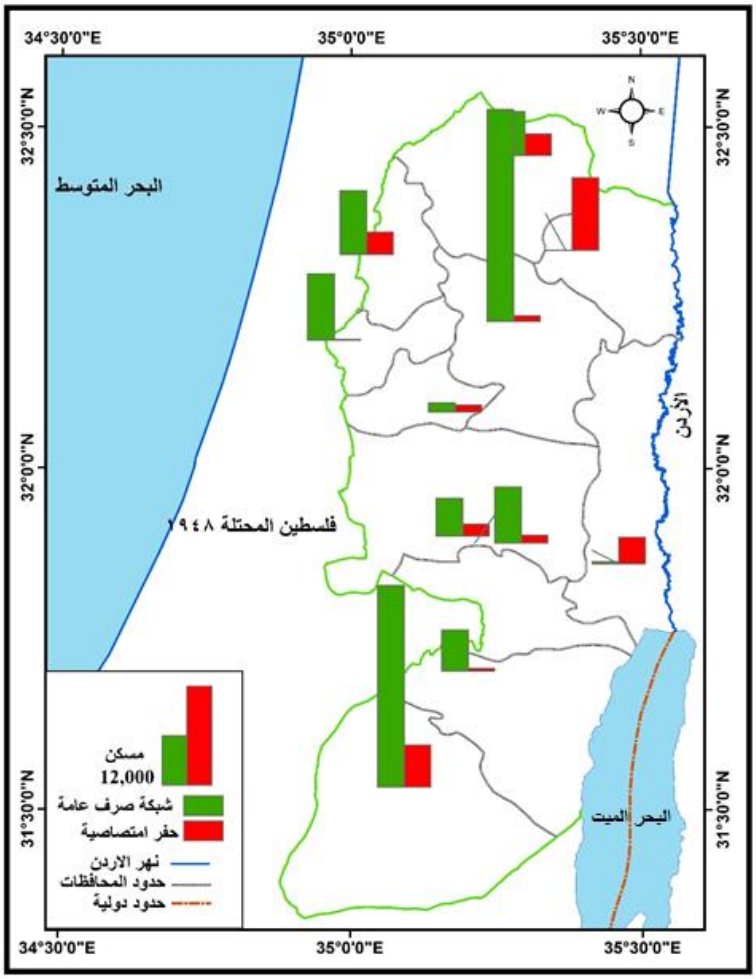

شكل (43)
المساكن حسب الاتصال بشبكة المياه في مدن الضفة الغربية 2007

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، التقارير النهائية للمساكن، لمحافظات الضفة الغربية.

جدول (25)

المساكن المأهولة حسب طريقة الصرف الصحي في المسكن عام 2007م

المدينة	شبكة الصرف العامة	حفرة امتصاصية	لا يوجد صرف صحي	غير مبين
جنين	66.53	32.30	0.11	1.06
أريحا	6.10	89.63	1.73	2.54
رام الله	74.60	22.91	0.05	2.43
البيرة	85.77	12.38	0.05	1.79
القدس*	0.00	0.00	0.00	0.00
نابلس	97.18	2.58	0.13	0.11
طولكرم	73.72	25.68	0.06	0.54
قلقيلية	98.70	0.88	0.05	0.37
سلفيت	57.08	42.31	0.33	0.28
طوباس	0.00	95.92	3.05	1.03
الخليل	82.09	17.08	0.12	0.70
بيت لحم	92.68	6.02	0.18	1.12
المجموع	75.98	22.82	0.39	0.81

*لا تتوفر بيانات للقدس

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، التقارير النهائية للمساكن، لمحافظات الضفة الغربية.

من خلال الجدول السابق (25) وشكل (43) يمكن ملاحظة التالي :-

- هناك مدن تعتمد بنسبة 90% فما فوق على شبكة صرف صحي وهي : قلقيلية ونابلس وبيت لحم، وبالتالي تقل فيها نسبة الحفر الامتصاصية.
- أما مدينتا البيرة والخليل فبلغت نسبة شبكة الصرف فيهما على التوالي 85.7%، 82%، اما الحفر الامتصاصية فكانت نسبتها في الخليل 17% و12.3% في البيرة.
- مدينة سلفيت نصفها شبكة صرف ونصف الاخر تعتمد على الحفر الامتصاصية
- مدينة طوباس تعتمد بنسبة 95.9% على الحفر الامتصاصية ولا يوجد بها شبكة صرف صحي.

رابعاً – العوامل المؤثرة في شبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية :

لم تعد البحوث في العلوم الجغرافية وفي ظل التقدم التكنولوجي الهائل في كافة ميادين حياتنا المتنوعة تكفي بمجرد عرض المشاكل ودراسة الظواهر وتحديد الأسباب واستخلاص النتائج واتخاذ القرارات بطريقة سطحية مجردة بعيدة عن أسلوب الموضوعية والقياس، بل لقد أصبح الاتجاه العام في مثل تلك البحوث هو استخدام طرق القياس الكمية ومناهج إحصائية

وذلك لتصنيف الظواهر العلمية وإبراز خصائصها وتحليل العلاقات المتبادلة بين الظواهر على أساس موضوعي (الأنصاري، 1999م : ص1). وتختلف العوامل المؤثرة في التركيب السكاني وخصائص المسكن من دولة إلى أخرى وذلك باختلاف التقدم العلمي، والمستوى المعيشي، ودرجة التطور الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، كما تؤثر الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتوفرة وإمكانية امتلاكها وتوظيفها، ويمكن إضافة عامل الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته الهيكلية، وسياسته تجاه الفلسطينيين، وأملاكهم، وأراضيهم، ومما لاشك فيه أن العوامل المؤثرة في التركيب السكاني وخصائص المسكن في بعض الدول يمكن أن تنطبق نفسها على دولة أخرى، ولكن يختلف تأثير كل عامل من دولة إلى أخرى، ومن تجمع سكاني إلى آخر داخل الدولة نفسها وعند قياس درجة تأثير كل عامل من مجموع العوامل المؤثرة على التجمعات السكانية؛ لابد من استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف باسم التحليل العاملي (Factor Analysis)، ويرجع استخدام ذلك الأسلوب إلى بداية القرن العشرين، حيث تم استخدامه في ميدان علم النفس لدراسة متغير واحد أو متغيرين، إلا أن ذلك المنهج تطور لدراسة العديد من المتغيرات بعد تطور استخدام الحاسوب (صالحة، 2003 م، ص8). ولابد من تحديد عدد من المتغيرات عند استخدام ذلك الأسلوب، ومن تلك المتغيرات التي تتعلق بخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وخصائص المسكن والخدمات في التجمعات العمرانية، وفيما يلي نبذة مختصرة عن التحليل العاملي :

- مفهوم التحليل العاملي :

التحليل العاملي (Factor Analysis) هو أسلوب إحصائي يستهدف تفسير معاملات الارتباط الموجبة التي لها دلالة إحصائية بين مختلف المتغيرات وبمعنى آخر فإن التحليل العاملي عملية رياضية تستهدف تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولاً إلى العوامل المشتركة التي تصنف العلاقة بين تلك المتغيرات وتفسيرها، ويعد التحليل العاملي منهجاً إحصائياً لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط لتلخص في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف، ويتولى الباحث فحص تلك الأسس التصنيفية واستشفاف ما بينها من خصائص مشتركة وفقاً للإطار النظري والمنطق العلمي الذي بدأ به (فرج، 1991م : ص17). وهي حاجة يسعى إليها الباحث لمعرفة مدى تعلق المتغيرات المختلفة بظواهره الرئيسة، والنتيجة المباشرة لتلك الخطوة الاستكشافية هي إعادة الدراسة والتناول للمتغيرات الهامة في المجال وبناء الفروض التي تفسر العلاقات بين هذه المتغيرات (الأنصاري، 1999م : ص2) كما يفيد التحليل العاملي في الكشف عن تأثير كل عامل من العوامل حسب المناطق من خلال ما يعرف بالدرجات العاملية ويمكن توضيح تلك الدرجات على خريطة لتبين الأنماط المكانية للأبعاد أو العوامل المختلفة (أبو صبحة، 1988م : ص118) ويجب أن ندرك في النهاية أن التحليل العاملي أسلوب إحصائي يتطلب شروطاً لاستخدامه ودقة في مراعاة تلك الشروط وتعرفاً لحدود الأسلوب وإمكاناته (فرج، 1991م : ص19-20). ولقد بين Eyzanck عام 1953م : أن للتحليل العاملي ثلاثة أهداف أساسية يروم تحقيقها، وترتبط بتلك

الأهداف ثلاث وجهات للنظر إلى طبيعة العوامل وعدد كبير من طرق استخراج العوامل والتدوير وهي الأهداف ذاتها لأي فرع من فروع الإحصاء وهي : الوصف، البرهنة على الفروض، اقتراح فروض من البيانات الأولية. مع تحديد درجة تأثير كل عامل من تلك العوامل، كما يفيد التحليل العاملي في الكشف عن درجة تأثير كل عامل من العوامل حسب المناطق من خلال ما يعرف بالدرجات العاملية Factors Scores (Mayer، 2006م : ص4).

إن التحليل العاملي له جذوره في علم النفس منذ بداية القرن العشرين، وقد كان التحليل العاملي يدرس أسلوب المتغير الواحد وأسلوب المتغيرين، ولكن عندما تعقدت الأمور وتجمع عدد كبير من المتغيرات، تطور ذلك المنهج إلى منهج التحليل العاملي الذي يدرس مئات المتغيرات بعد إدخال البيانات وإخراج النتائج بسرعة هائلة (أبو صبحة، 1988م : ص71) ولكن ذلك الأسلوب لم ينل اهتماماً من جانب علماء الإحصاء ولكن بعد عام 1930 أصبح موضوع التحليل العاملي يحتل مكانة مرموقة في مجال الرياضيات، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أدخلت برامج أسلوب التحليل العاملي في الحاسبات الآلية. ولقد زاد الاهتمام بذلك الأسلوب من قبل الجغرافيين خلال الفترة ما بين 1954–1965م، حيث شاع استخدام ذلك الأسلوب لدراسة التركيب الداخلي للمدن، فقد استخدمه الجغرافيون في أبحاثهم من أجل بيان أنماط التركيب الداخلي في المدن، والتعرف على العلاقات المعقدة بين المتغيرات (أبو صبحة، 1988م : ص82). ويهدف ذلك الأسلوب إلى اختصار العلاقات المتداخلة بين المتغيرات إلى أقل عدد من العوامل أو الأبعاد حيث تنتظم هذه المتغيرات في مجموعات تشترك فيها المتغيرات المتشابهة وقد عرفت تلك المجموعات العوامل. ومن جهة أخرى هناك بعض العوامل التي لا يمكن قياسها إحصائياً كالسياسيات الإسكانية والاحتلال والمخططات وغيرها من العوامل المؤثرة، وقد شاع استخدام التحليل العاملي في الدراسات الجغرافية، وخاصة في دراسة التركيب الداخلي للمدن، ومعرفة العوامل المؤثرة في البيئة السكنية وتوضيح التباين بين التجمعات السكنية المختلفة (جاسر، 2011م : ص114)، وعلى سبيل المثال : على سبيل الاستقصاء أظهرت الدراسة التي أعدها كايد أبو صبحة سنة 1988م للبيئة الاجتماعية لمدينة عمان ستة عوامل هي : الحالة الاقتصادية، التعليمية، الحالة الأسرية، خصائص المسكن، السكن العشوائي، والبعد الديمغرافي، وبعد خصائص الأسرة الاقتصادية والاجتماعية، واستخدمت الدراسة 1302 متغير و51 منطقة وكانت نسبة التباين 47.9% وأظهرت دراسة أخرى لمحمد النوباني لمدينة وادي كسير بالأردن خمسة عوامل هي : العامل الاقتصادي والاجتماعي، خصائص المسكن، تركيب الأسرة، المستوى التعليمي للزوج والزوجة، وخصائص الأسرة، واشتملت الدراسة على خمسة أحياء و450 متغيراً (النوباني، 1992م : ص50) كما أظهرت بعض الدراسات التي أجريت في بعض الدول الأوروبية وبشكل خاص على المدن الاسكندينافية وقد تم استخلاص ثلاثة عوامل وهي :

البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبعد الأسري ثم النمو السكاني والحركة السكانية ولم يظهر البعد العرقي وذلك لتجانس السكان (أبو صبحة، 1988م : ص113-114).

ولتطبيق أسلوب التحليل العاملي على مدن الضفة الغربية؛ تم اختيار عدد من المتغيرات المتعلقة بخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية، والديمغرافية، وكذلك خصائص المسكن، والخدمات المتوفرة بموجب البيانات التي وردت في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997م وحتى عام 2007م مع العلم أن تلك الدراسة ستعتمد على بيانات التعداد وهي أفضل بكثير من الاعتماد على الاستبانة ولذلك ستظهر تلك الدراسة حقيقة العوامل المؤثرة في التركيب السكاني وخصائص المسكن بشكل دقيق، بجانب التعرف على التجمعات السكانية التي تتميز بخصائص متشابهة، ومدى ارتباطها بالعوامل المؤثرة من خلال الدراسات العاملية.

العوامل المؤثرة في شبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية اعتماداً على نتائج التحليل العاملي:

جدول (26)

العوامل المستخلصة التي تزيد قيمتها المميزة على واحد صحيح والتباين المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر

العامل	العوامل والأبعاد	القيمة المميزة	النسبة المميزة من التباين الكلي	نسبة التباين المفسر الـ45.5تراكمية
العامل الأول	الديمغرافي وخصائص المسكن	66.4	45.5	45.5
العامل الثاني	السلع المعمرة	47.3	32.4	77.9
العامل الثالث	حالة اللجوء	5.3	9.3	87.2
العامل الرابع	مشكلة الكهرباء	4	3.6	90.8
العامل الخامس	مشكلة المياه وملكية المسكن	3.7	2.6	93.6
العامل السادس	حيازة المسكن	2	1.4	96.1

المصدر : مستخرج الحاسب.

يتبين من الجدول أن عدد العوامل التي أمكن استخلاصها من نتائج التحليل العاملي سته عوامل، وهي العوامل ذات القيم المميزة التي تزيد على (1.0) وقد بلغ مجموع التباين الذي فسرته العوامل الأربعة 96% وعلى ذلك بقى 4% للعوامل الأخرى وعلى ذلك تبدو هذه النسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بدراسات متشابهة، فعلى سبيل المثال : أظهرت دراسة لمدينة مأدبا في الأردن عام 2004م خمسة عوامل خسرت 53.52% (الليمون، 2004م : ص26) وفي دراسة للتركيب الداخلي لمدينة تعز اليمنية عام 1992م أظهرت أربعة عوامل فسرت 62.2% من نسبة التباين الكلي (الوهمي، 1992م : ص44)، باستثناء دراسة لمحافظات غزة حيث أظهرت الدراسة أربعة عوامل فسرت 94.5% من نسبة التباين الكلي (صالحة، 1994م : ص91)، ولعل ذلك الارتفاع في النسبة مرده إلى دقة البيانات المستخدمة في الدراسة، مما أدى إلى الكشف عن العوامل المشتركة المؤثرة في التركيب السكاني وخصائص السكن وتلخصيها إلى عدد قليل

من العوامل، وقد ضمت المصفوفة المتغيرات التي تزيد معاملات ارتباطها مع العوامل الأخرى على 30%. ولتحليل النتائج الواردة في الملحق رقم (1) نجد أن 97 متغيراً تتراوح القواسم المشتركة بينها بين (0.85 –1) أي ما يعادل 85% إلى 100% من المعلومات الأساسية من المتغيرات فسرت إلى العوامل الستة المشتقة، فيما انخفضت نسبة التباين في ثلاث متغيرات فقط إذ تراوحت الاشتراكات فيها (0.4إلى0.84) أي ما يعادل 40% إلى 84% من المعلومات الأساسية في المتغيرات فسرت في العوامل الثلاثة المشتقة. ولتوزيع المتغيرات على المراكز العمرانية في المحافظة ولتحديد المراكز التي تتميز بخصائص متشابهة؛ فقد تم استخراج مصفوفة الدرجات العاملية للعوامل الثلاثة، وتم تقسيم الدرجات العاملية إلى أربع فئات هي : (من صفر إلى–1) (أكثر من–1) (من صفر إلى 1)، (أكثر من1). وتلك الدرجات تقيس مدى تكثيف خصائص العامل في الوحدات الجغرافية المختلفة وتذبذب تلك القيم بين موجبة وأخرى سالبة، وكلما كبرت القيم الموجبة لدرجات العامل أشار ذلك إلى بروز أشد في خصائص العامل لمتغيراته المختلفة في الوحدة الجغرافية، أما القيم السالبة فتعني ضعفاً في تأثير خصائص العامل مع الوحدة الجغرافية (صالحة، 1994م : ص92).

أ- العامل الأول – العامل الديمغرافي وخصائص السكان :

يتضمن ذلك العامل متغيرات متعددة تتعلق بالسكان من حيث عددهم وتركيبهم العمري والنوعي، وعدد الأسر والحالة التعليمية والزواجية وتركيبهم الاقتصادي، وما يتعلق بالمسكن : من حيث عدد الوحدات السكنية، وعدد الغرف في المسكن، وملكية المسكن والخدمات المتوفرة داخل المسكن وقد فسر العامل الأول 66.4% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات ويلاحظ من ارتفاع درجات ذلك العامل من تشعبات العوامل، إذا تزيد على 0.9 خمسه وسبعين متغيراً فيما تراوحت تشعبات العوامل من 0.7 إلى أقل من 0.9 خمسه عشر متغيرات، وباقي العوامل كان أقل من 0.7 فيما كانت جميع المتغيرات موجبة وهذا يدل على قوة تأثير خصائص ذلك العامل وأثره المباشر على التركيب السكاني وخصائص المسكن.

مما لاشك فيه : أن العامل الديمغرافي يرتبط ارتباطا طرديا مع التركيب السكاني وخصائص المسكن. وبالتالي بالاستخدام السكني، وبالظروف السياسية والتي ألقت ظلالها على هذا العامل في مدن الضفة الغربية – وفلسطين عامة – وما تبعها من هجرات قسرية من الأراضي التي احتلت عام 1948 إلى المحافظة ومن المحافظة إلى الجدول الخارج بعد احتلال عام 1967 وما تشهده المحافظة من هجرات داخلية مستمرة بفعل الاستيطان والجدار الفاصل، كل ذلك كان له أثر واضح في التركيب السكاني وخصائص المسكن، ولاشك أيضا أن خصائص المسكن لها تأثير مباشر على التركيب السكاني.

وتبين من توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول :-

- أن مدينة الخليل هي المدينة الوحيدة التي تميزت بأعلى الدرجات العاملية الموجبة والتي زادت عن واحد صحيح مما يدلل أن تأثير العامل فيها كان كبيراً جداً.

- المرتبة الثانية والتي كانت بها الدرجة العاملية 0–1 في مدن : نابلس وطولكرم وقلقيلية.
- المرتبة الثالثة تضم باقي المراكز التي تميزت بدرجات عامليه أقل من صفر وهي : أريحا وجنين وطوباس وسلفيت وبيت لحم.
- وفي المرتبة الرابعة أكثر من–1 تمثلت في مدينتي البيرة ورام الله أما مدينة القدس فليس لها بيانات.

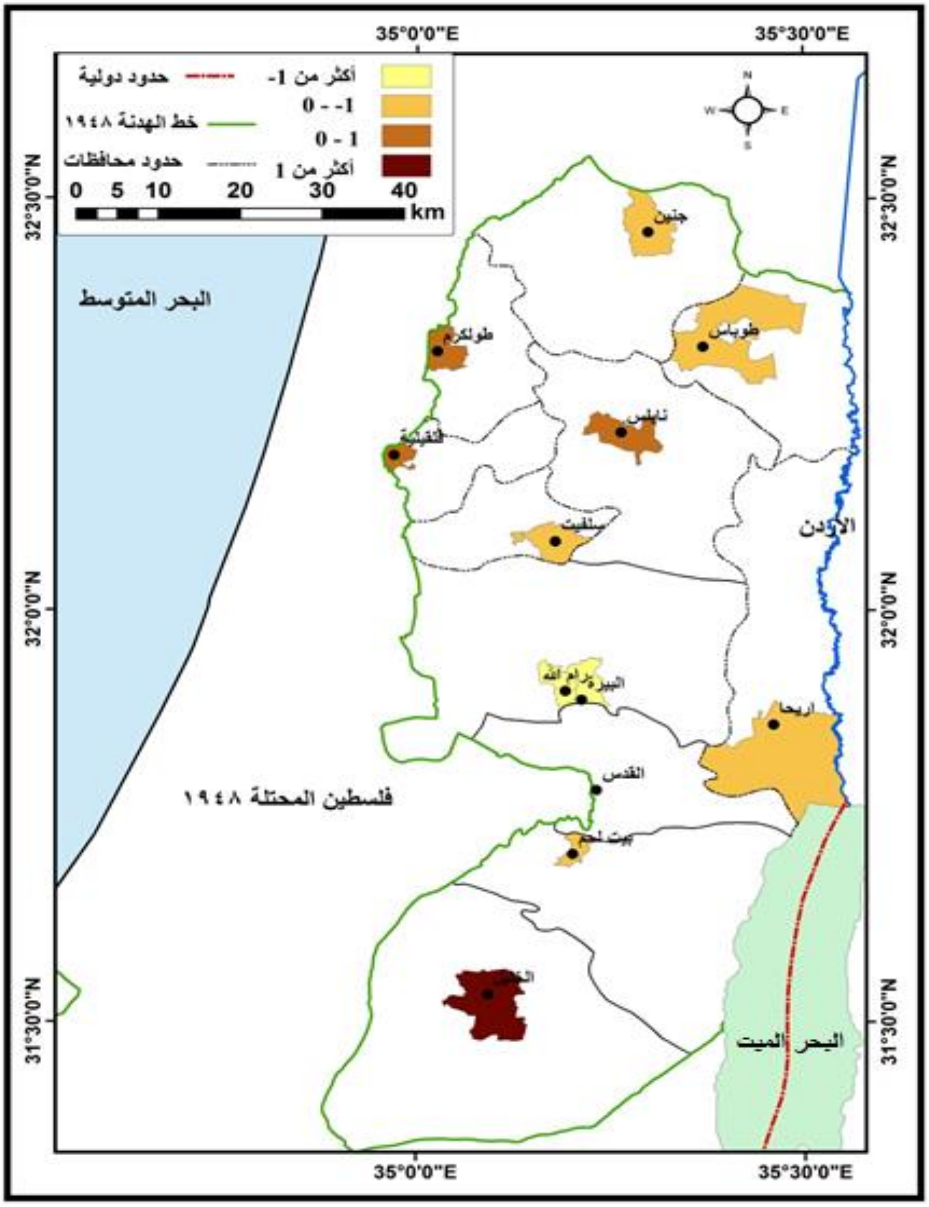

شكل (44)

العامل الديمغرافي وخصائص السكان

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للسكان والمساكن لتعداد 2007.

ب- السلع المعمرة :

أن ذلك العامل فسر 47.3% من مجموع التباين مصفوفة المتغيرات، وقد تميز ذلك العامل أيضا بدرجات مرتفعة من تشعبات العوامل ومن خلال تأثير درجات ذلك العامل على المراكز العمرانية تبين على النحو التالي :-

- يبدو أن المراكز العمرانية التي تميزت بأعلى الدرجات العاملية الموجبة أكثر من واحد صحيح لذلك العامل هي مدينة نابلس.
- كان تأثير العامل من (صفر إلي 1) في مدن : طولكرم رام الله والبيرة.
- وفي طوباس وجنين وأريحا وقلقيلية والخليل وبيت لحم كان تأثير ذلك العامل أقل من الفئتين السابقتين وتراوحت الدرجات من (صفر إلى أقل من-1)
- وأكثر من -1 في سلفيت.

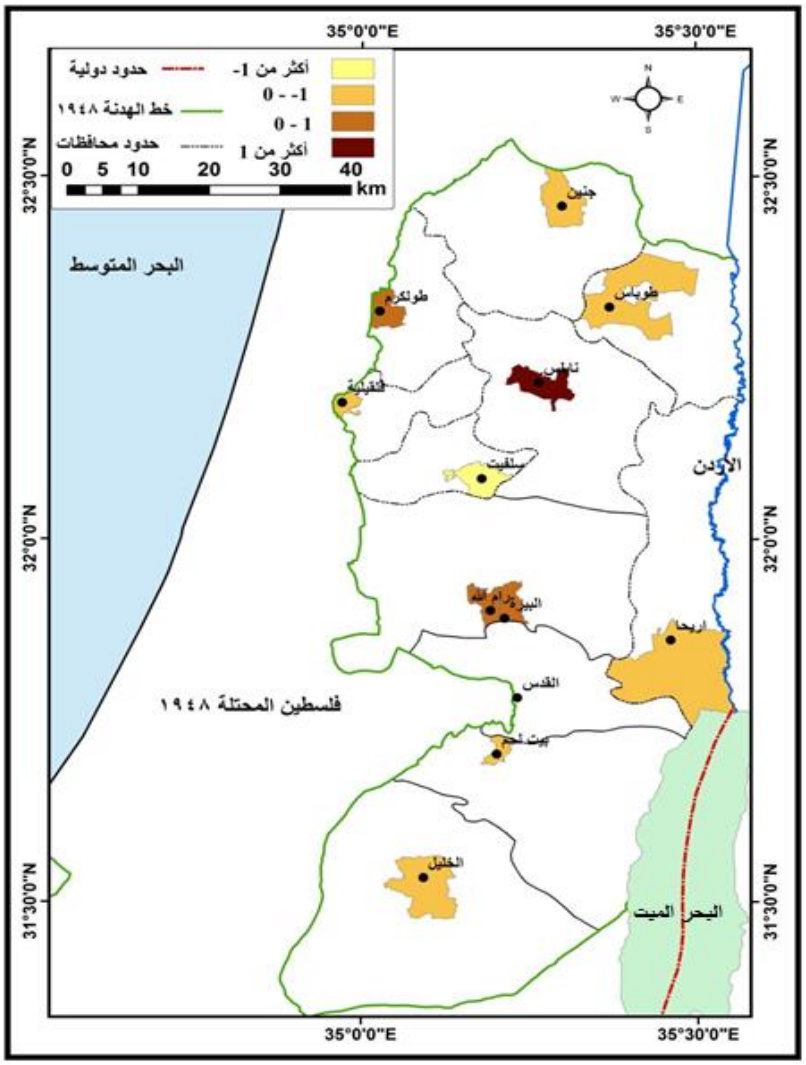

شكل (45)
السلع المعمرة

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للسكان والمساكن لتعداد 2007.

ت- حالة اللجوء :

فسر ذلك العامل 5.3 % من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات.

ومن خلال تأثير الدرجات العاملية لذلك العامل تبين ما يلي :-

- أكثر من 1 في رام الله والبيرة والخليل حصلت علي درجات عامليه موجبة.
- حظيت بعض المناطق بدرجات عامليه (من صفر إلى-1) وتلك المناطق هي : أريحا وبيت لحم وقلقيلية وطولكرم وطوباس وجنين.
- باقي المراكز تميزت بدرجات عملية أكثر من-1 وهي : نابلس وسلفيت.

ث- مشكلة الكهرباء :

يرتبط ذلك العامل بعامل المرافق والخدمات ولم يكن تأثيره كبيراً إذ فسر 4% فقط من مجموع التباين في مصفوفة المعلومات وقد تميز ذلك العامل بدرجات عالية من تشبعات العوامل، إذ بلغت 0.971 لمتغير المسكن التي تعتمد على مولد خاص و0.782 للمساكن التي لا توجد بها كهرباء، وبالرغم من وجود متغيرين فقط فإن الباحثين يفضلون وجود ثلاث متغيرات على الأقل لتسمية العامل (عبد الخالق، 1994م : ص125). إلا أن ذلك العامل يعطي مؤشراً مهماً لتأثير الكهرباء على شبكة المدن في الضفة الغربية. ومن تأثير الدرجات العاملية يتبين:-

- حصلت قلقيلية علي أعلى الدرجات العاملية التي زادت عن الواحد الصحيح في ذلك العمل، وخاصة أنه تبين من بيانات التعداد ارتفاع عدد الأسر التي تعتمد على مولد خاص للحصول على الكهرباء.
- بلغ تأثير ذلك العامل من (صفر إلى أقل من1) في : أريحا ونابلس ورام الله.
- وفي باقي المراكز العمرانية كان تأثير العامل بدرجة أقل من الفئتين السابقتين إذ تراوحت الدرجات من (صفر إلى أقل من-1).

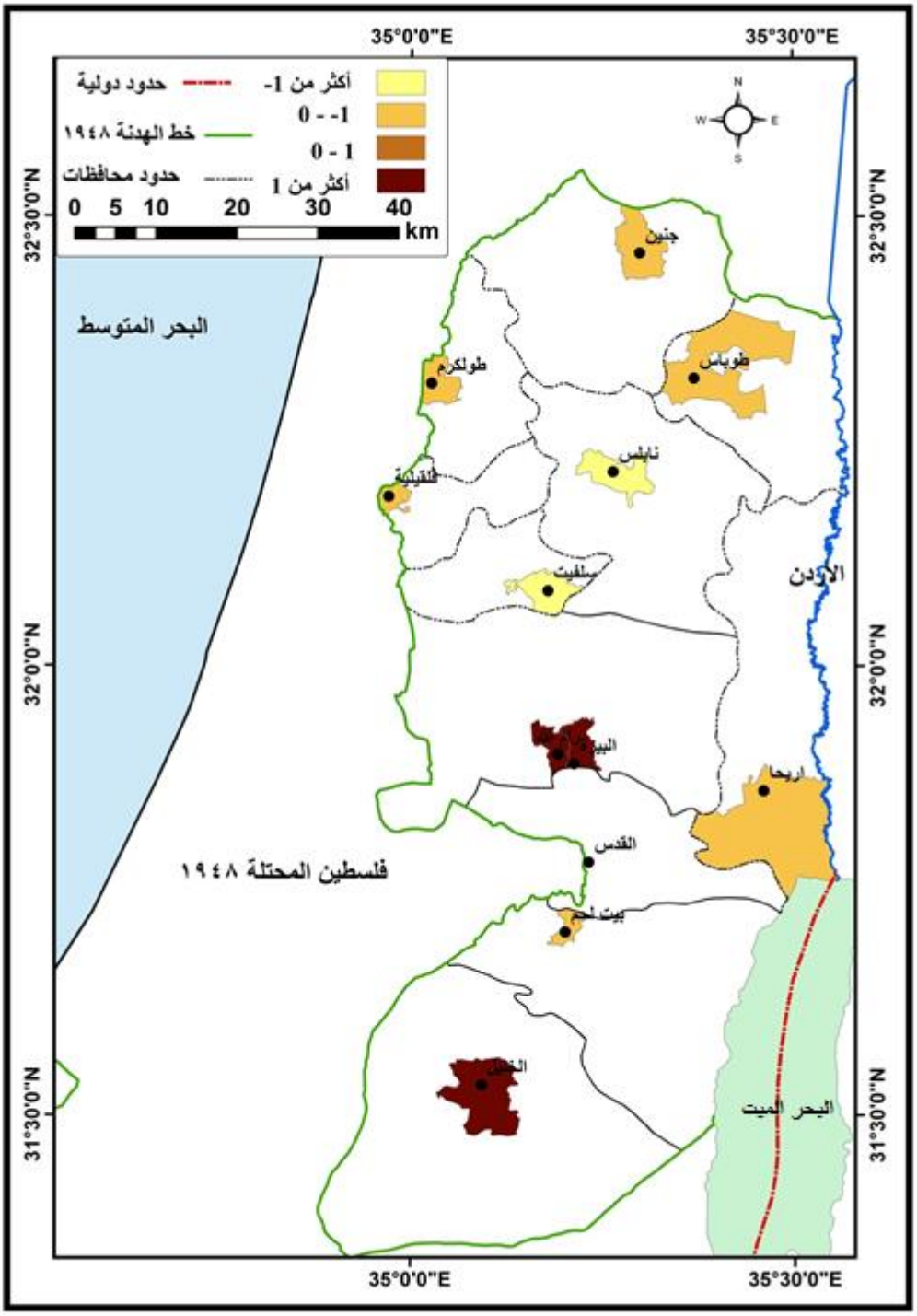

شكل (46)

حالة اللجوء

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للسكان والمساكن لتعداد 2007.

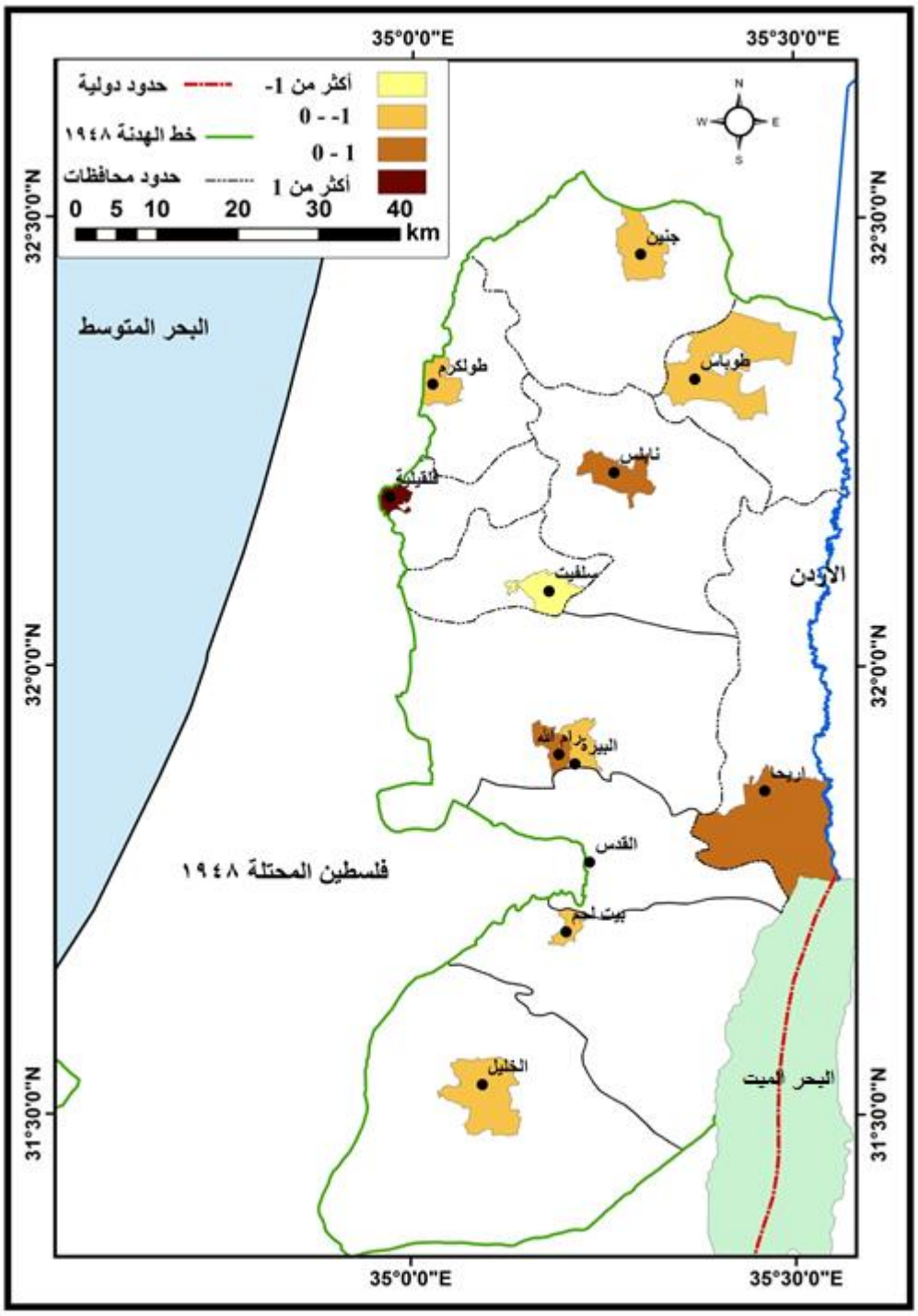

شكل (47)

مشكلة الكهرباء

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للسكان والمساكن لتعداد 2007.

ج- مشكلة المياه :

ارتبط ذلك العامل بعامل المرافق والخدمات ولم يكن تأثيره كبيراً إذ فسر 3.7% فقط من مجموع التباين في مصفوفة المعلومات وبشكل عام تتمثل مصادر المياه الرئيسية لمياه الشرب في المدن على آبار الجمع المنزلية والينابيع والآبار الزراعية وعلى شركة (ميكروت) الإسرائيلية حيث تلك الشركة تسيطر على جزء من موارد المياه في المدن استخراجاً وتوزيعاً. ومن تأثير الدرجات العاملية يتبين :-

- حصلت أريحا والبيرة ورام الله وقلقيلية وبيت لحم وسلفيت وجنين وطولكرم علي أعلى الدرجات العاملية (صفر إلى أقل من1).
- بلغ تأثير ذلك العامل من (صفر إلى أقل من-1) في الخليل.
- وفي باقي المراكز العمرانية كان تأثير العامل بدرجة أقل من الفئتين السابقتين إذ تراوحت الدرجات من (أكثر من-1).

ح- حيازة المسكن :

فسر ذلك العامل 2% من مجموع التباين في مصفوفة ومن خلال تأثير الدرجات العاملية لذلك العامل تبين ما يلي :-

- حصلت أريحا علي أعلى درجات عامليه موجبة.
- حظيت بعض المناطق بدرجات عاملية موجبة متوسطة (من صفر-1) وهذه المناطق نابلس والخليل.
- وسلفيت وطوباس ورام الله والبيرة وبيت لحم تميزت بدرجات عملية أقل من صفر.
- أكثر من-1 قلقيلية.

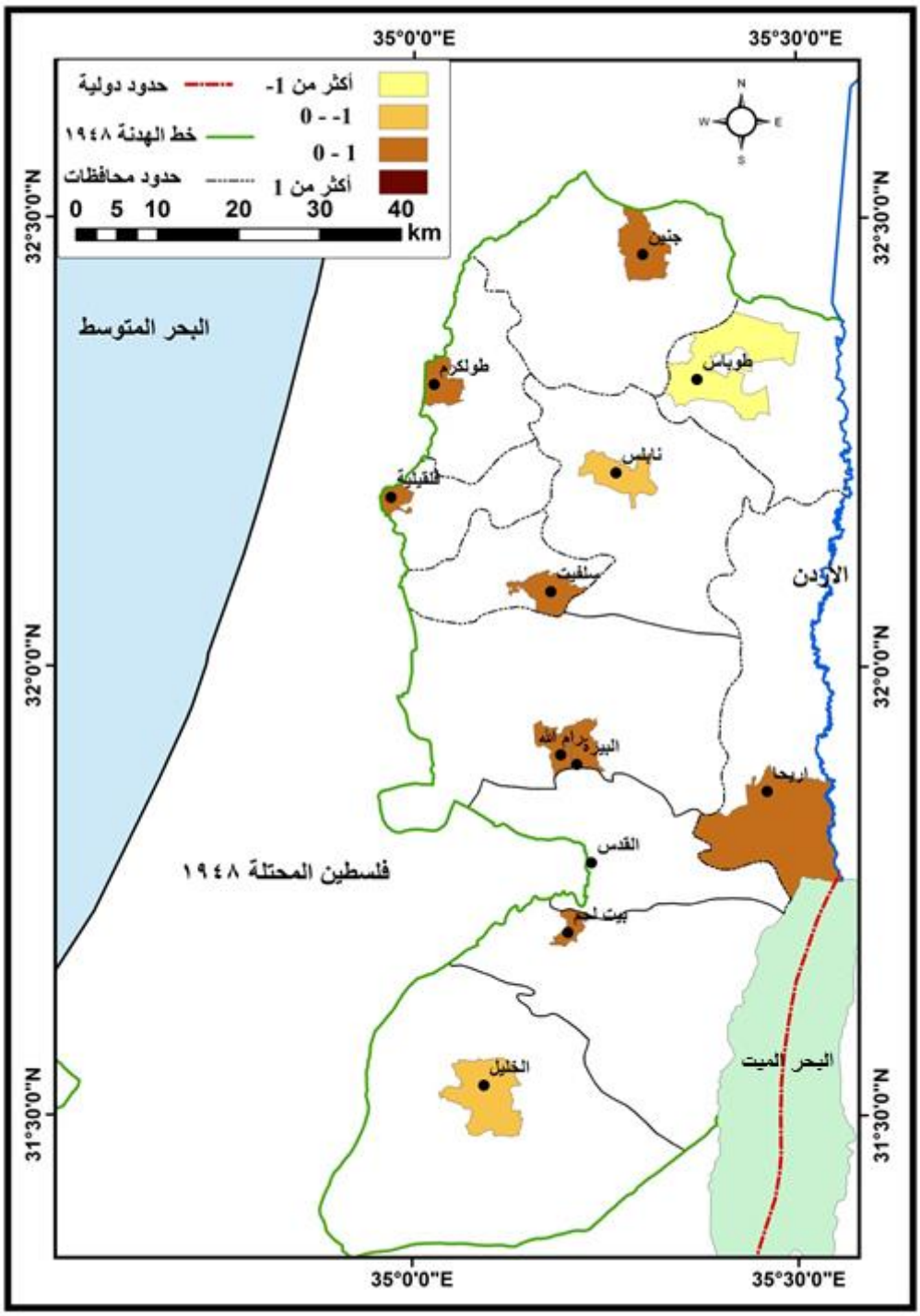

شكل (48)

مشكلة المياه

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للسكان والمساكن لتعداد 2007.

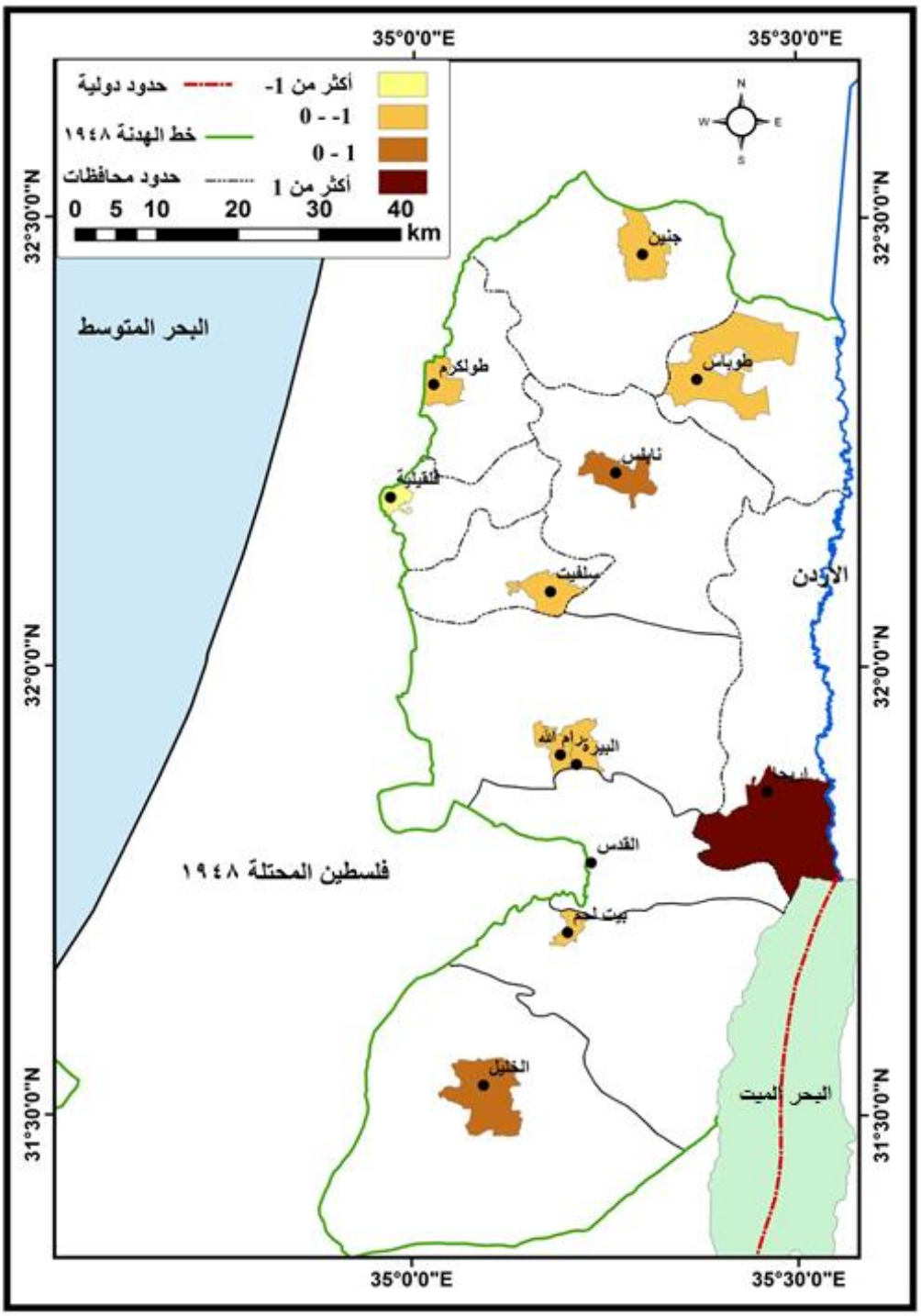

شكل (49)

حيازة المسكن

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التقارير النهائية للسكان والمساكن لتعداد 2007.

العوامل الأخرى المؤثرة على شبكة المدن في الضفة الغربية

ترتبط العوامل الأربعة السابقة بمجموعة من العوامل الأخرى هي :-

-العوامل الاقتصادية والاجتماعية-:

- **العامل الاقتصادي :**

يرتبط العامل الاقتصادي بشكل طردي مع الاستخدام السكني حيث إن التغير الاقتصادي ورفع مستوى الدخل يؤدي إلى تغير اجتماعي وعمراني واضح وعند الحديث عن العامل الاقتصادي لابد من الإشارة إلى مدى تأثر الاقتصادي الفلسطيني بإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948م.

فقد أدت نكبة 1948م إلى تحول حوالي نصف سكان الضفة الغربية إلى لاجئين؛ نتيجة فقدان مصدر عملهم وقد فقدت الضفة الغربية الأسواق الأساسية لمنتجاتها الزراعية، وفقدت مراكزها الصناعية، كما فقدت اتصالها بالعالم الخارجي عن طريق البحر المتوسط وتغيرت بالتالي علاقاتها الاقتصادية والمكانية والسياسية وذلك بعد ظهور الضفة الغربية كوحدة إدارية وضمها للأردن بعد انفصالها عن باقي جسم فلسطين، وفي تلك الفترة اتسم اقتصاد المدن بأنه اقتصاد ضعيف وركيزته القطاع الزراعي مع القطاع الصناعي، وعن مساهمة القطاع الصناعي في اقتصاد مدن الضفة في تلك الفترة لا يتجاوز 10% وبعد عام 1967م تعرض الاقتصاد الفلسطيني لضربة قوية بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تأثرت الصناعة في مدن الضفة الغربية بعد الاحتلال مباشرة برحيل الأيدي العاملة وخاصة المهرة منهم، وعدم توفر المواد الأولية؛ حيث أدى ذلك إلى شل الحركة الصناعية ولفترة طويلة من بداية الاحتلال، وقد ساعد ذلك الوضع السلطات الإسرائيلية على تشكيل النشاط الصناعي في الضفة الغربية بما يتناسب احتياجاتها. وتشير المعلومات أن القطاع الصناعي شهد تراجعاً ملحوظاً في تلك الفترة، إذ كانت مساهمته القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 8.7% عام 1969 لتتراجع إلى 4.8% عام 1967م (جمعية الدراسات العربية، 1981م : ص33-39).

وأدت سياسة الاحتلال إلى التغير في التركيب الصناعي للمدن في الضفة الغربية، حيث النمو المتسارع في بعض فروع ذلك القطاع الذي له علاقة بالسوق الإسرائيلية مثل : الصابون والكلس ودبغ الجلود والصباغ والحدادة والحلويات وطحن الحبوب وكان من أهداف الاحتلال الاسرائيلي بعد الاحتلال ربط اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي الذي يحد من دوره أو يؤدي إلى اضمحلال الأنشطة الاقتصادية المختلفة وخاصة النشاط الصناعي.

أما من حيث المساهمة في النتاج المحلي فإن إسهام قطاع الصناعة قد شهد تراجعاً ملموساً في ظل الاحتلال حيث كانت نسبته 8.7% في بداية الاحتلال وتراجع إلى 5% عام 1987م ومما لا شك فيه أن الاحتلال الإسرائيلي قد أسس أرضية لإيجاد علاقة اقتصادية ذات اختلال شديد بين المناطق الفلسطينية المحتلة من جهة والاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى، وهي أن دولة صناعية تصدر إلى مناطق ذات اقتصاد غير متطور مختلف المواد الاستهلاكية وتستورد الأيدي العاملة الرخيصة وبالتالي انخفض الدخل من الصناعة عام 1976م من 12% إلى 6.5% عام 1980م ولابد من الإشارة أن مدن الضفة شهدت نمواً عمرانياً ملحوظاً في الفترة 1977–1987م؛ نتيجة لزيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة بعد عمل كثير من أبناء المحافظة في داخل الخط الأخضر ودول الخليج.

ومنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م شهد الاقتصاد الفلسطيني تقدماً نوعياً وخاصة في بنية القطاع الصناعي وهيكله، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 8% عام 1997م إلى 16.8% عام 1998م، وقد عمدت السلطة الوطنية إلى إنشاء هيئة المدن والمناطق الصناعية الحرة التي تعطي الكثير من الحوافز للمستثمرين حيث بذلت وزارعة الصناعة جهداً جباراً في إعداد الخطط والبرامج الكفيلة بإعادة هيكلة القطاع الصناعي وتنميته وتطويره، وانعكس هذا التطور الاقتصادي بشكل ملحوظ على تطور العمران في مدن الضفة، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى سبتمبر 2000م واجه الاقتصاد الفلسطيني ظروفاً صعبة لم يسبق لها مثيل حيث كان الحصار شاملاً على الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تم إغلاق كل المنافذ الخارجية بين المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية، ومع إسرائيل أيضاً، ذلك بالإضافة إلى فرض حصار شامل على مدن الضفة الغربية، مما ترتب عليه خسائر فادحة في كل جوانب وقطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وقد تأثر قطاع الإسكان بشكل مباشر بهذا الوضع وتراجعت حركة العمران بشكل ملحوظ.

- **أسعار الأراضي :**

يعتبر التباين في سعر الأراضي داخل المدن من أصل العوامل المؤثرة في النمو العمراني وفي توزيع استخدامات الأراضي واختيار الوظائف لمواقعها داخل المدن (إسماعيل، 1990م : ص263)، وذلك ينطبق إلى حد كبير على جميع مدن الضفة الغربية التي تشابهت بارتفاع أسعار الأراضي وسط المدن وسيادة الوظيفة التجارية واقتصار الوظيفة السكنية على الأدوار العلوية، وفي المنطقة التجارية في مدن الضفة الغربية (البلدة القديمة) تكاد تخلو من الوظيفة السكنية من شدة منافسة الوظيفة التجارية لها، حيث تشهد تلك المنطقة ارتفاعاً كبيراً في أسعار الأراضي.

أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأراضي في المدن الرئيسة في الضفة الغربية : (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016)

أ- وجود سماسرة أراضي غير مرخصين يتحكمون في السوق حسب رغباتهم وأهوائهم.

ب- عدم تمكن المواطن من البناء في المناطق المصنفة حسب اتفاق أوسلو (ج)، جعل كل طلبات المواطنين تتركز في مناطق (أ) و(ب)، فأصبحت تلك الأراضي مرتفعة الثمن وضيقة، لا تلبي حاجة المواطن الفلسطيني في ظل الزيادة في عدد السكان. ومنطقة (ج) تشكل 62% من مساحة الضفة الغربية وتخضع للسيطرة والمراقبة الإسرائيلية؛ ما يجعل المواطن في حيرة من أمره؛ فيغامر بالبناء في تلك المنطقة، مع علمه الكامل بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لن تسمح له بالبناء، ولا يمكن أن تمنحه التراخيص اللازمة، ولو قدم جميع الوثائق المطلوبة بما فيها إثبات ملكيته للأرض، ومن المرجح تعرض ذلك المبنى للهدم؛ ولذلك فإن بعض المواطنين يحجمون عن البناء في المناطق المصنفة (ج).

- **ارتفاع اسعار مواد البناء:**

ارتفاع أسعار الأراضي لم تكن العقبة الوحيدة التي تقف أمام ازدهار قطاع الإسكان في الضفة الغربية وتحول دون قدرة المواطن على الحصول على منزله الخاص، بل تواجه المواطن الفلسطيني مشكلة أخرى تتمثل بارتفاع تكاليف البناء في ظل الارتفاع المتزايد والمتسارع في أسعار المواد اللازمة لعملية البناء وفي الجدول التالي نستعرض بعض أسعار تلك المواد :

جدول (27)

أسعار المواد اللازمة لعملية البناء

المادة	الكمية	السعر بالشيقل حسب السوق في حزيران 2014
حديد	1 طن	2800
إسمنت	1 طن	520
باطون	1 كوب	320
حجر بناء	1 متر	40
طوب	50 طوبة	100

المصدر : (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016)

ويعود السبب في ارتفاع أسعار المواد الخام إلى :- (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016)

1- ارتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة في عملية البناء على المستوى العالمي.

2- السياسة الاقتصادية الإسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على الأسواق الفلسطينية واحتكارها لترويج بضائعها، من خلال سيطرتها على المعابر والحدود، وتحكمها في عمليات الاستيراد من جهة، وضخ منتجاتها كالإسمنت الإسرائيلي في الأسواق الفلسطينية من جهة أخرى، وما يصاحب ذلك من تحكم بالكميات والأسعار التي تريدها. ولم تقف سياسة الاحتلال عند ذلك الحد بل تجاوزت ذلك واستخدمت تلك المواد في سياستها الرامية إلى تركيع الشعب الفلسطيني من خلال منع دخولها إلى السوق الفلسطيني، كما هو الحال في قطاع غزة.

- **العامل الاجتماعي :**

يلاحظ انتشار العمران على مساحة كبيرة من الأرض، ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد للأسر التي تفضل التمتع بالخصوصية والسكن منفردة ولا تقبل السكن مع أسر أخرى في شقق سكنية وذلك خلافاً لما هو شائع في محافظات غزة حيث لوحظ أن كثيراً من الأسر تفضل أن يسكن أبنائها مجتمعين في عمارة واحدة.

- **العوامل السياسية :**

بدأ الاحتلال الإسرائيلي بإقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية عام 1967م واستمر في بناء المستوطنات ولكن في سنوات الثمانينات من القرن الماضي شهدت الضفة الغربية طفرة كبيرة في بناء المستوطنات، تنتشر المستعمرات الإسرائيلية في عدة قطاعات وهي: (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي2145، 2014 : 27)

- القطاع الشرقي : إن التأثيرات الأساسية على السكان الفلسطينيين في ذلك القطاع تتمثل في الحد من فرص التطوير الاقتصادي (الزراعي بشكل خاص) والحضري. حيث يضم ذلك القطاع 28 مستعمرة حسب بيانات نهاية العام 2014. بلغ عدد المستعمرين في ذلك القطاع 397،6 مستعمراً، يمثلون 1.1% من مجموع المستعمرين في الضفة الغربية.
- القطاع الجبلي : إن الأهداف الرئيسة من إقامة المستعمرات في ذلك القطاع تتمثل بالسيطرة على شريان المواصلات الرئيسي الذي يربط أهم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية ببعضها (طريق رقم 60)، من خلال إقامة تكتلات استعمارية تمنع البناء الفلسطيني بالقرب من ذلك الطريق، ومنع التواصل العمراني الفلسطيني على حديه، إضافة إلى تطويق المدن الفلسطينية ومنع توسعها العمراني، ويضم ذلك القطاع 32 مستعمرة حسب بيانات نهاية العام 2014. بلغ عدد المستعمرين في ذلك القطاع 691،51 مستعمراً، يمثلون 8.6% من مجموع المستعمرين في الضفة الغربية.

- قطاع التلال الغربية : إن الأهداف الرئيسة من إقامة المستعمرات في ذلك القطاع تتمثل بمحو الخط الأخضر الذي يعتبر حداً سياسياً يفصل بين فلسطين وإسرائيل، وخلق تواصل عمراني بين المستعمرات والمدن الرئيسة في إسرائيل، ومنع التواصل العمراني بين التجمعات الفلسطينية، ضم قطاع التلال الغربية 53 مستعمرة حسب بيانات نهاية العام 2014. بلغ عدد المستعمرين في تلك القطاع 899،182 مستعمراً، يمثلون 30.5% من مجموع المستعمرين في الضفة الغربية.

جدول (28)

توزيع المستعمرات حسب المحافظة في الضفة الغربية

المحافظة	جنين	طوباس	طولكم	قلقيلية	نابلس	سلفيت	أريحا	رام الله	القدس	بيت لحم	الخليل	المجموع
عدد المستوطنات الإسرائيلية	6	7	3	8	12	13	17	28	28	13	20	160

المصدر : (ج.م.إ.ف، الرقم المرجعي2145، 2014 : 65)

جدول (29)

توزيع البؤر الاستيطانية حسب المحافظة في الضفة الغربية

المحافظة	جنين	طوباس	طولكم	قلقيلية	نابلس	سلفيت	أريحا	رام الله	القدس	بيت لحم	الخليل	المجموع
عدد البؤر الاستيطانية	7	5	4	22	36	26	21	31	27	32	40	251

المصدر : مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان، وزارة الدولة، 2010م.

جدول (30)

توزيع المواقع الاستيطانية الأخرى حسب المحافظة في الضفة الغربية

المحافظة	طولكرم	نابلس	سلفيت	أريحا	رام الله	المجموع
مواقع آخري	1	1	4	15	1	22

المصدر : مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان، وزارة الدولة، 2010م.

أما عن أثر المستوطنات فإن موقع المستوطنة وليس حجمها كان له دور في التأثير على الخارطة العمرانية للمدن في الضفة الغربية وتقطيع أوصالها.

من أهم نتائج الاستيطان علاوة على ما ذكر (فريجات، 2008م : ص9) :-

- فقدان أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية عن طريق المصادرة ووضع اليد والإغلاق وتقييد البناء.

- الحد من التواصل العمراني بين المدن ومحاصرتها وعزل أرض واسعة تقع بين المستوطنات.
- إنشاء الطرق الالتفافية التي تصل المستوطنات بعضها ببعض وتفصل أجزاء المحافظة بعضها عن بعض، مع حرمان الفلسطينيين من استخدام تلك الطرق أو الاقتراب منها!.

كما أنه نتيجة اتفاقية أوسلو الانتقالية في عام 1993م قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (معهد الأبحاث التطبيقية- أريج، 2007) :-

1- **منطقة (أ)** : وهي منطقة تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، وتغطي ما نسبته 17.8% من مساحة الضفة الغربية ونسبة السكان الذين يعيشون في تلك المنطقة حوالي 46.6% من مجمل السكان.

2- **منطقة (ب)** : وهي منطقة تحت الإدارة المدنية الفلسطينية ولكن تحت السيطرة الإسرائيلية العسكرية، وتشكل 18.3% من مساحة الضفة الغربية وتضم حوالي 37% من مجمل سكان الضفة.

3- **منطقة (ج)** : هي منطقة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتشكل 61.5% من مساحة الضفة الغربية، حيث إن نسبة السكان الذين يعيشون فيها هو 1.3% من مجمل السكان. بالإضافة إلى المحميات الطبيعية والتي تشكل 3% من مجمل مساحة الضفة الغربية.

يؤكد التحليل الأولي لتصنيف المناطق في الضفة الغربية إلى مناطق (A.B.C) أن هذا التصنيف يخدم بالأساس سياسة الاستيطان، فعند الرجوع إلي الخارطة والتمعن في دراسة المناطق المصنفة (C) حسب تصنيف اتفاقية أوسلو- وهي تلك المناطق من الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، يتبن أنها تحتل الغالبية العظمي من الضفة الغربية، حيث بلغت مساحتها 3452.3 كم2، أي ما نسبته 61.1% من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

كما ويتبين أيضاً أن جميع المستوطنات ومحيطها تتواجد في المناطق (C) مما يؤكد على أن سياسة إسرائيل على المدى البعيد تتجه نحو تعزيز تواجد الاستيطان والمستوطنين في الضفة الغربية، وذلك من خلال التحكم بالغالبية العظمى من أراضي الضفة الغربية ومنع الفلسطينيين من استغلالها في البناء والتوسع العمراني، وفيما يخص التجمعات الفلسطينية في مناطق (A) و(B) حسب تصنيف اتفاقية أوسلو هي التي تشكل الأقلية، إذ تبلغ مساحة مناطق A حوالي 999.9 كم2 أي ما نسبته 21.2% من الضفة الغربية.

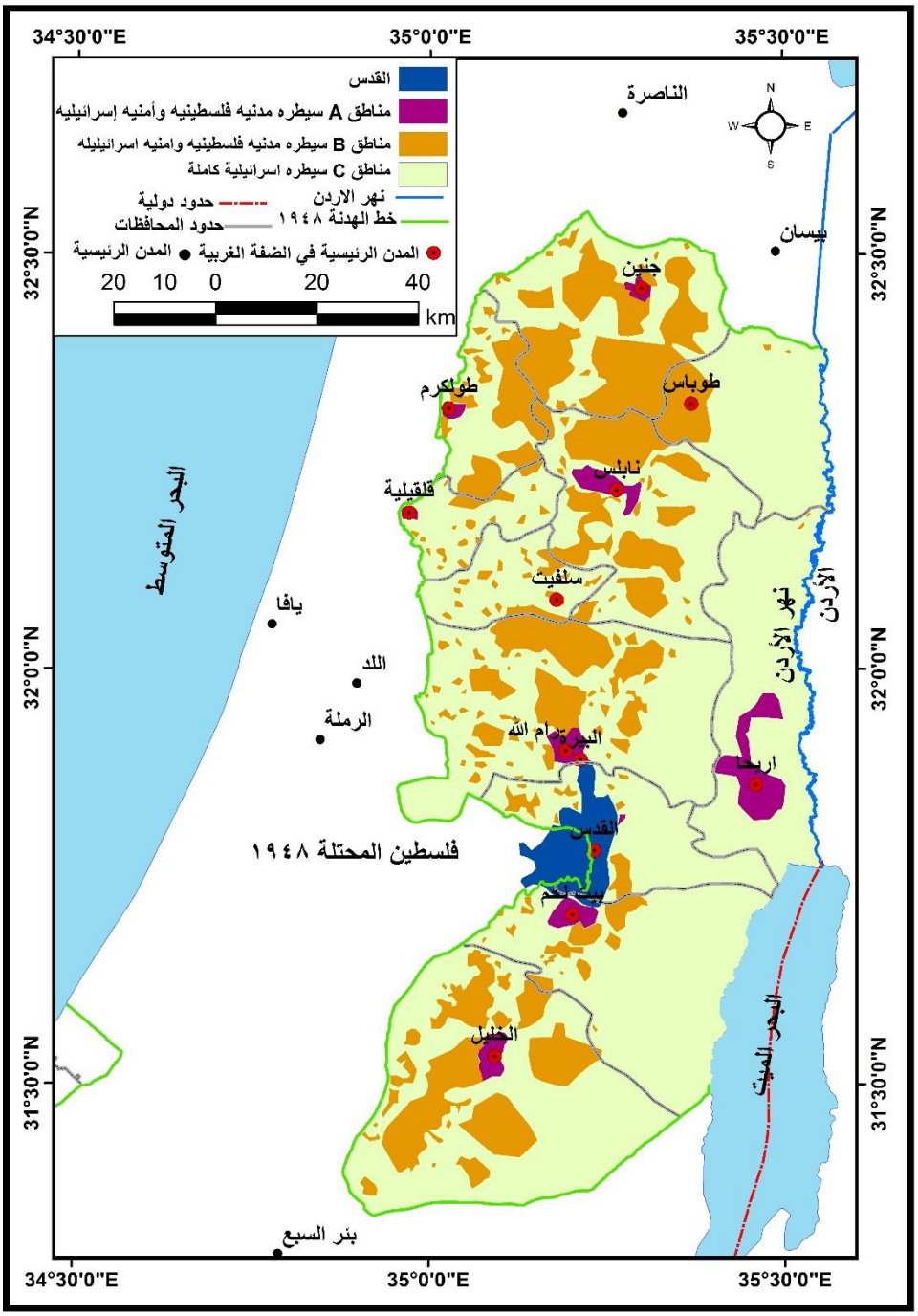

شكل (50)

اتفاقية أسلو (الضفة الغربية)

المصدر : مركز المعلومات الفلسطيني، 2011م.

لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار القيود الإسرائيلية على الأرض ومساحة الأرض غير المسموح للفلسطينيين إدارتها والسيطرة عليها، فعند حساب الكثافة السكانية، يجب الانتباه على أن حوالي 60% من مجمل مساحة الضفة الغربية هي أراضي تحت السيطرة الإسرائيلية

وبالتالي تعتبر أراضي غير مسموح للمالكين الفلسطينيين البناء عليها، إلا بتراخيص إسرائيلية معقدة، عند المقارنة فإن الكثافة السكانية في مناطق (A) تصل إلى 1135نسمة/كم2 وفي مناطق (B) تصل إلى 874 نسمة/كم2 في حين أن الكثافة السكانية في مناطق (C) تصل إلى 115 نسمة/كم2، أي أن الكثافة السكانية في مناطق (A) تصل إلى عشرة أضعاف الكثافة السكانية في مناطق (C).

- **العوامل الطبيعية :**

تعتبر العوامل الطبيعية إحدى العوامل الهامة المؤثرة في الاستخدام السكني وخصائص المسكن، من حيث الموضع والعامل الطبوغرافي والتركيب الجيولوجي والمناخ.

وقد أثر الوضع الطبوغرافي على الامتداد العمراني لمجمل المراكز العمرانية في الضفة الغربية، حيث تفاوتت خصائص المكان من منطقة لأخرى وحيث إن المراكز العمرانية اتخذت لنفسها موضعا بجانب الأودية وممراتها وروافدها.

خامساً – مشكلة الإسكان في المدن الرئيسة :

يعتبر الإسكان من متطلبات الحياة العصرية، وهي متطلبات لم تتمكن أي دولة من دول العالم من الوصول لحل قاطع لها، وهي من أكثر المشاكل تفاقماً بسبب الطلب المتزايد عليه من السكان، والإسكان مشكله متحركة تتحرك مع التطور الاجتماعي والاقتصادي للشعوب ليس فقط لسد احتياجات المجتمع من الوحدات السكانية ولكن لمواجهة متطلباته المعيشية المتغيرة (كساب، 2010م : ص4)، والتوازن بين الاستخدام السكني، الذي يشمل المباني السكنية والاستخدامات الأخرى من حيث مدى توفرها وكفاءتها، مع العلم أن المبنى السكني يجب أن يصاحبه تخطيط مماثل وموازٍ للخدمات المختلفة.

وفي الأراضي الفلسطينية خصوصية أخرى، حيث تكمن في مشكلة بقاء اللاجئين في أماكن وجودهم المؤقتة منذ عام 1948م، ورفض الاحتلال عودتهم إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها بناءً على فلسفتهم الاستيطانية الخطيرة (صالحة، 2003م : ص292).

1- ملامح المشكلة السكانية :

من خلال الدراسات التي تناولت هذا الجانب يتضح جلياً بأن هناك ملامح للمشكلة السكانية التي بدأت ظاهرة من خلال زيادة الضغط على الموارد المتاحة اقتصاديا واجتماعياً وصحياً من خلال النمو السكاني المتزايد والذي يعمل على إعاقة حركة التنمية واستنزاف الموارد المتاحة وزيادة معدلات البطالة وارتفاع مؤشر الفقر في المجتمع.

ومن الملاحظ توفر العديد من المؤشرات التي تؤكد أن السكان في المدن الرئيسة يعانون من مشكلة الإسكان، ومن المفيد في هذا السياق استعراض أهم تلك المؤشرات في إيجاز منها :-

- من خلال دراسة مكونات النمو السكاني وطبيعة تركيب الهرم السكاني في تلك المدن، تبين أن المجتمع المقيم فيها مجتمع شاب وفتي، مما يتطلب استمرار توفر المزيد من المساكن والمرافق والخدمات.
- بالرغم من أن المخططين لا يعتبرون أن كل الأسر التي تستأجر مسكناً، تعاني من مشكلة سكن، فان هذا الرأي قد لا يكون مقبولا لدى جميع الأسر، لأن معظم الأسر المستأجرة ترغب في امتلاك مسكناً خاصاً مستقلا بها (جاسر، 2011م : ص66).
- أن العديد من المساكن المتوفرة بحاجة إلى إعادة هيكلية وتنظيم، وخاصة القديم منها، بالإضافة الى المناطق العشوائية والمساكن المكونة من غرفة واحدة.
- تشكل الشقة السكنية 70.4%، فيما تشكل الدار (المساكن الشعبية) 34.6% (انظر جدول 16) مما ما يؤكد أن ظاهرة الامتداد الرأسي هي السائدة في المدن، لذا المطلوب من سكان الضفة الغربية الامتداد أفقياً وليس رأسياً؛ لأن الامتداد الرأسي يعطي فرصة أكبر للمستعمرات الإسرائيلية السيطرة على الأراضي الفارغة في الضفة الغربية.

2- أسباب المشكلة السكنية :

تؤكد المؤشرات السابقة على وجود مشكلة سكنية في المدن الرئيسة في الضفة الغربية، كبقية المحافظات الفلسطينية، ويمكن إجمال العوامل التي أدت إلى مشكلة الإسكان بما يلي :-

- التهجير الإجباري لأعداد كبيرة من سكان فلسطين خلال حرب عام 1948م، 1967م.
- التطور الاجتماعي وازدياد عدد الأسر وانفصالها عن بعضها لتكوين عائلات جديدة، مما أدى إلى زيادة الطلب على المسكن، مع الرغبة الحقيقة في امتلاك مسكن مستقل.
- النقص في الوحدات السكنية مقابل النمو المتزايد في عدد السكان.
- الانتقال الداخلي فيما بين التجمعات السكانية، لاسيما إلى المناطق الحضرية والذي يفسر بعوامل الجذب والطرد السكاني.
- الظروف السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، هي السبب الرئيسي في المشاكل الاجتماعية والتي يعتبر الإسكان جزءاً منها، فالاحتلال الإسرائيلي هو المسئول الأول عن هذه المشكلة، حيث الاستيطان، ومصادرة الأراضي، والتهجير القسري، وبناء جدار العزل والضم، والقيود العسكرية التي تعيق حركة البناء.

ومن أهم التوصيات التي تسهم في التخفيف من مشكلة السكن ما يلي :-

- لا يمكن حل مشكلة الإسكان بكل أبعادها بعيداً الاستقلال السياسي، والسيادة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية.
- تنفيذ برامج ومخططات وطنية؛ لمواجهة مشكلة الإسكان.
- بالتنمية العمرانية الشاملة على أساس توفير الاحتياجات الأساسية للسكان من مسكن، وخدمات، ومرافق، على أن تتوفر تلك الاحتياجات بشكل متوازٍ وقائم على أسس علمية، وتخطيط سليم تتفق والمعايير الدولية، وعلى أن تراعي العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسة والجغرافية، وذلك يتطلب دعماً دولياً وعربياً وغربياً؛ لعدم توفر الإمكانيات لدى الشعب الفلسطيني، بسبب الظلم التاريخي من جراء الاحتلال، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تعاني أكثر من مشكلة الإسكان (جاسر، 2011م : ص67).

الخاتمة :-

- تأتي الشقة في المرتبة الأولى بين أنماط السكن المختلفة في منطقة الدراسة، إذ بلغت نسبتها 70.4% من أنماط السكن، أما المسكن الشعبي "الدار" فنسبة 34.6% من أنماط السكن، وعلى هذا فإن هذين النمطين معا نحو 97.7% من الوحدات السكنية، ويبقى 3.3% للأنماط الأخرى.
- فئة المساحة (200-499م^2) قد استحوذت على النصيب الأكبر من عدد الرخص الصادرة في عام 2013، كما أن تلك الفئة من المساحة أيضاً استحوذت على العدد الأكبر من مجموع عدد الوحدات السكنية، ويفسر ذلك توجه السكان نحو الوحدات السكنية صغيرة المساحة نسبياً، وربما يناسب ذلك مستوي دخل الأسرة وخاصة ذوي الدخل المحدود.
- أعلى نسبة استخدام لمادة بناء كانت الاسمنت 34.06% السبب في ذلك الطراز المعماري الحديث في المدن الفلسطينية.
- يليها الحجر النظيف بنسبة 22.6%، بينما شكل الاسمنت المسلح وحجر الاسمنت نسب متقاربة أكثر من 15%.
- كانت الأغلبية الكبرى من نسبة سكان المدن يقيمون من4-5 أفراد في الغرفة الواحدة، أن المساكن ذات الغرفة الواحد تجاوز عدد الافراد فيها 3أفراد في كل المحافظات باستثناء أريحا التي بلغ 4 أفراد، هناك مساكن تحتوي على 6 غرف فأكثر فكان من نصيب الغرفة 7 أفراد كما في طوباس، والخليل.
- هناك مدن تعتمد بنسبة 90% فما فوق على شبكة صرف صحي وهي قلقيلية ونابلس وبيت لحم، وبالتالي تقل فيها نسبة الحفر الامتصاصية.
- أما مدينتا البيرة والخليل فبلغت نسبة شبكة الصرف فيهما على التوالي 85.7%، 82%، أما الحفر الامتصاصية فكانت نسبتها في الخليل 17% و12.3% في البيرة.
- مدينة سلفيت نصفها شبكة صرف ونصف الاخر تعتمد على الحفر الامتصاصية.
- مدينة طوباس تعتمد بنسبة 95.9% على الحفر الامتصاصية ولا توجد بها شبكة صرف صحي.

الفصل الرابع

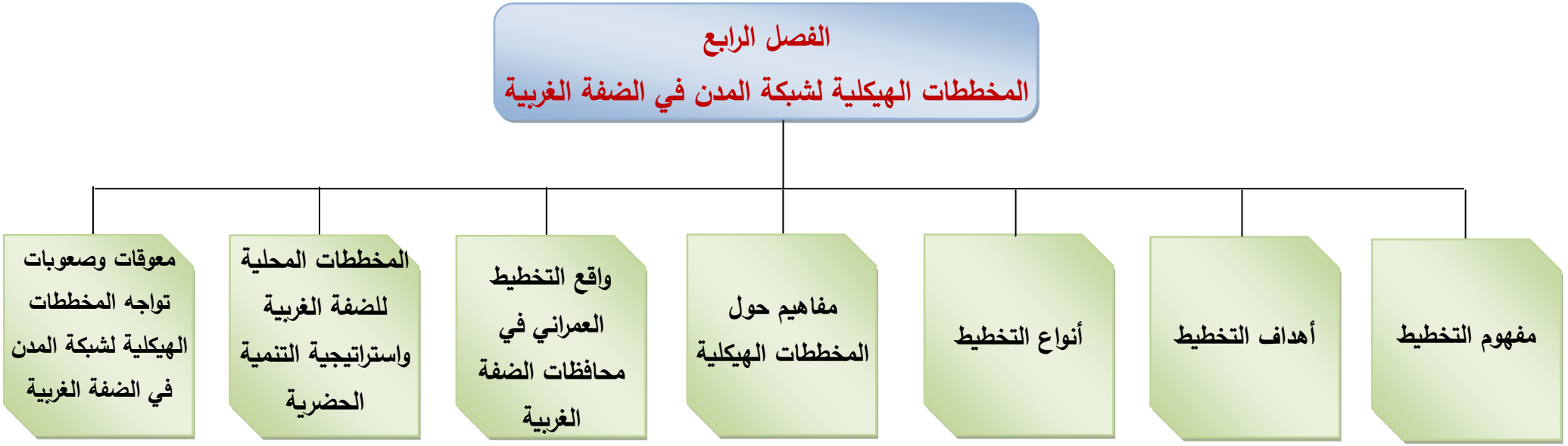
الفصل الرابع
المخططات الهيكلية لشبكة المدن في الضفة الغربية
مفهوم التخطيط
أهداف التخطيط
أنواع التخطيط
مفاهيم حول المخططات الهيكلية
واقع التخطيط العمراني في محافظات الضفة الغربية
المخططات المحلية للضفة الغربية واستراتيجية التنمية الحضرية
معوقات وصعوبات تواجه المخططات الهيكلية لشبكة المدن في الضفة الغربية

التمهيد:

ظل مفهوم التخطيط الحضري والقيام بمهام عملية التنمية الحضرية لفترة طويلة، بعيداً عن أنظار معظم الجهات المسئولة عن عملية التخطيط في الدول النامية؛ مما أدي إلي ازدياد المشكلات الناتجة عن التخطيط غير السليم لمدن تلك الدول، والتي بدأت بالتراكم بشكل مستمر إلي أن وصلت لدرجة لا يمكن تجاوزها. كانت عملية التخطيط الحضري أو تخطيط المدن حتى أواخر القرن العشرين، عبارة عن وضع للخطط الحضرية، من خلال إعداد المخططات الرئيسة التي تركز على النواحي الظاهرية من التصميم الحضري، وتم إعداد تلك التصورات كأفكار رئيسة للبنية الأساسية مدعومة بشبكات المرافق العامة. لم يتم الإدراك حينئذ أن التكوين الهيكلي للمدن ليس له حالة نهائية محددة، فهو أشبه ما تكون بالكائنات الحية التي تمر بحالات متغيرة باستمرار، من أجل ضبط هيكلها ومحتواها حسب المتطلبات والظروف المستجدة، وليست عبارة عن خريطة جاهزة للتطبيق (الديراوي، 2013: ص2).

المخططات الهيكلية للمدن بشكل عام هي أداة علمي يعنى بتحديد استخدامات الأراضي لفترة زمنية معينة وفق رؤية معينة من قبل المخططين، تراعي النمو السكاني والاقتصادي وحاجات السكان والمجتمع، وتعمل على حل مشكلات المدن من إمداد السكان بالخدمات الحضرية وعدم قدرة تلك المدن في المحافظة على الغطاء البنائي والمساحات الخضراء، ووضع الحلول بعد دراسة النمو السكاني ومقارنته بالموارد المتاحة وأخذ البعد السيئ الى مشروع تنموي بعين الاعتبار مع الحفاظ على المباني التاريخية والمباني ذات النمو العمراني المميز واتخاذ نمط عمراني مميز يستخدم البيئة والتراث من خلال التشريعات والقوانين والأنظمة والضوابط لاستخدام الأراضي.

مفهوم التخطيط :

تحدثت كثير من الدراسات عن التخطيط واتسمت تلك الدراسات والأبحاث بأنه لا يوجد تعريف متفق عليه وذلك يتضح من خلال التعريفات المتعددة للتخطيط، وقد اختلف الباحثون في تعريف التخطيط كل حسب خلفيته وتخصصه العلمي فمنهم ذوو الخلفية المعمارية ومنهم ذوو الخلفية الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية أو الهندسية، التخطيط أسلوب علمي يهدف إلي دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدام تلك الموارد في تحقيق الأهداف، وتحسين الأوضاع وثيقاً بالدراسة العلمية الجادة والعميقة للموارد البشرية ترتبط عملية التخطيط ارتباطاً لذو الاقتصادية والطبيعية المتوفرة،

ومعرفة مدى كفايتها، وأنماط توزيعها، وكيفية الحصول عليها مكانات أو استغلالها، والصور التي يمكن على أساسها استغلالها، ومدى تحقيق ذلك للأهداف والآمال التي يسعى إليها المجتمع أو المؤسسة، على أن يكون استغلال الموارد بعد هذه الدراسة محققاً أكبر قدر من الإنتاج، ومضيفاً على تحقيق قدر لمزيد من الدخل القومي، ومساعداً كبيراً في التنمية (عبد الهادي، 2005: 20)، بمرور الزمن تطورت الحياة إلي ما هو أفضل وازداد عدد سكان الأرض فأصبحت الحاجة إلي ما يناسب هذا التطور، فكانت المدن المكان المناسب لإقامة معظم السكان حيث توفير الخدمات الضرورية المختلفة لهم.

وانطلاقاً من هذا المفهوم الواسع للتخطيط الحضري، وضعت له عدة تعريفات منها ما يلي :-

- هو استراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها الجهات المسئولة لاتخاذ قرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع العمران في المدينة، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر فائدة.
- توجيه نمو المناطق الحضرية والذي يتحقق من خلال أهداف اجتماعية واقتصادية تتجاوز المظهر العام الاستعمالات الأرض الحضرية أو طبيعة البيئة الحضرية، ويتم ذلك من خلال فعاليات حكومية، حيث إنه يحتاج إلي تطبيق أساليب خاصة في المسح والتحليل والتنبؤ.
- رسم الصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة من خلال تحديد المناطق الملائمة لقيام مدن جديدة وتوسع المدن القائمة، والأسلوب الأمثل لنموها عمودياً أو أفقياً وبما يتلاءم والعناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومعالجة مشكلات المدن الحالية والتي يترتب عليها تغيير في استعمالات الأرض القائمة، ويتم ذلك من خلال رسوم الخرائط والتصاميم اللازمة (الديراوي، 2013 : ص3).

ومن خلال تلك التعريفات السابقة؛ ينظر البعض إلي التخطيط الحضري، على أنه علم واسع يجمع بين عدة متغيرات، طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية؛ من أجل توجيه نمو المدينة ومعالجة مشكلاتها بما يخدم سكانها، ويوفر لهم متطلبات الحياة الضرورية الصحية والآمنة.

أصبحت عملية التخطيط الحضري أو التنمية الحضرية عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد تمثل استراتيجية ذات غايات وأهداف كبيرة ومتنوعة، فهي تمتد بجذورها لتشمل كافة جوانب الحياة بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك، وأساليب وأوضاع عمرانية واجتماعية واقتصادية، ونظم سياسية وتقدم علمي وتقني، يهدف إلي تحقيق المتطلبات المختلفة للسكان والوصول بهم إلي وضع أفضل.

أهداف التخطيط :

يهدف التخطيط إلي تحقيق أحد الأهداف التالية أو أكثر من الأهداف المذكورة (الزوكة، 1997: 55) :-

- زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للدولة من حاجياتها الأساسية من الخدمات والمنتجات بأنواعها.
- العمل على إيجاد نوع من التوازن بين كمية الإنتاج ونوعيته ومستوى الخدمات من ناحية وبين الزيادة السكانية وحجم الاستهلاك وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى.
- التوزيع العادل للمشروعات المختلفة على الأقاليم على قطاعات الإنتاج بما يتلاءم مع كل إقليم حسب حاجته وامكاناته تجنباً للنمو الغير متكافئ للأقاليم.
- البحث عن حلول وخيارات مستدامة واختيار الحلول التي تشبع الحاجات القائمة مع إدارة وتوجيه عملية تنمية المجتمع.
- الإقلال بقدر الإمكان من الإسراف في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة من : موارد أولية أو قوى عاملة أو قوى محركة أو من رأس المال، أو... حتى تنخفض تكاليف الإنتاج فتنخفض أسعار السلعة والخدمات؛ وبالتالي يزيد الادخار، وترتفع مستويات المعيشية

أنواع التخطيط :

ينقسم التخطيط إلي عدة أنواع أشهرها (حيدر، 1994: 32)

1- التخطيط المكاني (Physical Plan) ويتناول دراسة الطبيعة ومحيطها ومكان الأشياء ومواقعها وارتباطاتها.

2- التخطيط الاجتماعي (Social Plan) ويتناول دراسة الناس والمجتمع والقيم والسلوك والعالقات الاجتماعية لتنمية المجتمع.

3- التخطيط الاقتصادي (Economic Plan) حيث تناول دراسة البضائع والسلع التي نتاج للتنمية الاقتصادية كالزارعة والتجارة والسياحة يحدث فيها تعامل واستثمارات أو غيرها

مفاهيم حول المخططات الهيكلية :-

1- التخطيط العام :

يعتبر التخطيط العام للمدينة بمثابة المرحلة الأولي من مراحل التخطيط العمراني، ويقصد به رسم الخطوط العريضة التي توجه عمليات التنمية العمرانية موضحة الاستعمالات الرئيسية للأراضي من استعمال سكني وتجاري وصناعي وسياحي وترفيهي وخدمات وغيرها من الاستعمالات الأخرى، لتتفق مع طبيعة المدينة وتلبي احتياجات السكان مع الحفاظ على

النواحي الجمالية لتوفير بيئة سكنية صحية آمنة، وتوفير مساحات كافية لمواقع الخدمات العامة ويراعي كل العناصر الطبيعية وذلك في إطار التخطيط الإقليمي.

وقد عرفه المخطط الأمريكي (Rodgers) على أنه عبارة عن العبارات الرسمية للسياسة العامة التي توجه عمليات التنمية الطبيعية، ويسمى التخطيط العام للمدينة في الولايات المتحدة بثلاث تسميات تدل كلها على معنى واحد، (General Plan– Master Plan Comprehensive – Plan)، أما في بريطانيا فيسمى (Structural Plan) (الطعاني، 2000 : ص25).

2- المخطط الهيكلي (حيدر، 1994: 50):-

- هو التعبير عن أنظمة اجتماعية واقتصادية وعمرانية وبيئية وغيرها تؤثر وتتأثر، تؤخذ بعين الاعتبار عن وضع برنامج التخطيط مثل : توزيع السكان وأنشطتهم المختلفة وتنظيم العالقات فيما بينهما ويمثل حلقة الوصل بين التخطيط الإقليمي والتخطيط المحلي
- هو عبارة عن التصور المستقبلي لتوزيع استعمالات الأراضي والسكان والأنشطة الاقتصادية والطرق والمرافق للمدينة أو التجمع العمراني
- المخطط الهيكلي هو إطار قانوني على المدى الطويل من (10-15) سنة لتطوير أو إعادة تنمية الأراضي يستخدم لتعريف التنمية المستقبلية وأنماط استخدام الأراضي وتعميم التوزيع الأساسي للبنية التحتية والطرق الرئيسة بشبكة المواصلات ويشمل : أراضي المحميات ومناطق الحفاظ وأي اتجاهات مستقبلية لإدارة وتوجيه التنمية
- هو وسيلة أساسية لتوجيه عملية التنمية في المدن؛ بغرض ترسيم البيئة الطبيعية منها وجعلها نظيفة وصحية وبتنظيم العالقة بين الاستخدامات المختلفة للأراضي؛ بهدف تحقيق المنفعة العامة للسكان وتوفير المعلومات الاستخدامات في التنمية وتوسيع القاعدة الاقتصادية.
- هو مخطط يهدف إلى توفير بيئة سكنية صحية وتحديد المواقع التجارية والصناعية والزراعية وتوفير شبكة طرق ووسائل مواصلات حضارية إضافة إلى توفير الخدمات والمرافق العامة.

ينبغي عموما مخططات هيكلية للمناطق الحضرية التالية :-

1- المدن ذات النمو الحضري السريع.

2- المجمعات الحضرية التي تخضع لإعادة التطوير والتجديد؛ نظر ا للتغير الديناميكي في النمو الاقتصادي وفرص العمل.

3- المدن الجديدة أو المجمعات الحضرية.

4- أجزاء أو قطاعات من المدن حيث إن التطوير يكون على مراحل مع مرور الوقت.

5- المناطق المتصلة التأثر بالصناعات الكبرى والاتصالات أو المخططات ذات الاستعمالات الأخرى مثل : المناطق القريبة من موقع المطار الدولي، الموانئ الداخلية.

6- المناطق المقترحة للمشاريع السياحية الكبرى والتطوير بما في ذلك المناطق القريبة من المواقع التراثية

أهداف المخطط الهيكلي (وزارة التخطيط، 2014):

- الهدف الرئيسي للمخطط الهيكلي هو التخطيط والتنفيذ حيث يوجه ذلك التخطيط عادة لتنمية المجتمع وتغيره في الاتجاه المرغوب فيه شاملاً للدارسات اللازمة لإعداده سكان وإسكان ومصادر طبيعية وأنشطة اقتصادية ومواصلات واتصالات ونقل وخدمات عامة، وتحديد أماكن إعادة التطوير والتجديد، وتحسين قطاع الخدمات المطلوبة لزيادة كفاءة المدن وتحسين ظروف المعيشة.
- تحديد المناطق الحساسة والتي تحتاج إلى ضوابط خاصة؛ لضمان نوعية وكمية المياه، وحماية المواقع الطبيعية أو التراثية والثقافية لتحسين كفاءة استخدام الموارد والخدمات وحماية أجيال المستقبل.
- تحديد المناطق المستخدمة حاليا والقابلة للسكن والاستعمالات الأخرى؛ لضمان أمنها لتلبي الطلب، مع ترتيب المراحل الخاصة بالتطوير مع مرور الزمن وخاصة المناطق الواسعة لتطويرها؛ لتقليل الآثار على التنمية الحالية وحماية المقترحات التطويرية طويلة المدى لتلك المناطق، مع ضمان أنماط وأشكال التطوير المترتبة والمتوافقة بين المناطق القائمة والمقترحة للتطوير والتنمية لسبب أن التطوير الجديد يجعل الاستخدام الأكفأ للموارد والمرافق والخدمات لتجنب النزاعات المتصلة.
- توفير نهج مرتب لتوفير البنية التحتية وغيرها من الخدمات عبر قطاع الأراضي ذات الملكيات المختلفة بسبب تسهيل التطوير الجديد الذي يجعل الاستخدام الأمثل للموارد والمرافق والخدمات، مع توفير مستوى أعلى من التأكد للمطورين، والجمهور، والمتضررين فيما يتعلق بالتطوير المسموح به في المساحات المخصصة لزيادة النمو والتجديد بسبب تعزيز التطوير وفقا لخطة من أجل المصلحة العامة

المخطط الهيكلي ينبغي أن يحدد التالي :

- الاستخدامات الرئيسة في الحاضر والمستقبل وذلك سيتمثل في المناطق المحددة فضلاً عن تحديد الاراضي التي لم يتم اقتراح تقسيم محدد للمناطق فيها وكثيراً ما تعرف باسم التطوير المستقبلي والمناطق ذات الأهمية المحددة وتخضع لضوابط خاصة (الديراوي، 2013 : ص27).
- كل فروع البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء، كل ذلك ينبغي أن يقدم تفاصيل كافية من النظم الرئيسة؛ لمعرفة ما إذا كانت كافية لدعم مستويات التطوير المقترحة أو هي كثافة التطور، ومصطلحات النقل العام الرئيسية، وكيفية اتمامه خلال مراحل التطوير التي تغطيها الخطة.
- مقترحات الاستثمار لتحقيق الخطة على سبيل المثال الاستثمار في الطرق وغيرها من فروع البنية التحتية أو تنظيف المناطق الصناعية القديمة وتطوير المناطق السكنية.
- الميزانية الأولية للاستثمارات المطلوبة، وتخصيص ميزانية التطوير لمدة الثلاث سنوات الأولى لتوحيد استثمارات القطاع العام (الديراوي، 2013 : ص28).

مكونات المخطط الهيكلي :

المخطط الهيكلي يتكون من تقرير وخرائط وخطط تقسيم الأراضي الذي يشار إليه أحياناً كما في خطط التنمية والتطوير، وسيغطى التقرير مبررات الخطة، وتحليل وتفاصيل للخطة المقترحة، وخطط التمويل والمقترحات المعدة والمرصودة

استعمالات الأراضي حسب المخطط الهيكلي لشبكة المدن في الضفة الغربية :

من خلال تحليل خرائط استعمال الأرضي في المخططات الهيكلية للمدن الرئيسة في الضفة الغربية يمكن تقسيم استعمالات الأَراضي إلى[1] :

أولاً – الأغراض السكنية :

يعتبر السكن محاولة الإنسان للتكيف مع البيئة والسيطرة عليها، وتعتبر الوظيفة السكنية من الوظائف الأساسية التي تشترك مع الوظائف الحضرية الأخرى، والتي تلعب دوراً كبيراً في السيطرة على مساحة الحيز الحضري للمدن (الهيتي، وصالح، 1985 : ص121).

تنقسم المناطق السكنية في شبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية إلى عدة قطاعات ولكل قطاع خصائصه المميزة له، وتتمثل تلك القطاعات بما يلي : انظر شكل (51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59) :-

(1) (تم استثناء مدن : الخليل والقدس وبيت لحم؛ لعدم توفر مخطط هيكلي جاهز لتلك المدن).

1- سكن (أ) :

وهي المنطقة التي تتضمن أبنية مميزة حيث تستغل جزءاً من الأرض للبناء ويبقى الجزء الأكبر حدائق وارتدادات، ونجد أن السكن (أ) حدد له الحد الأدنى من المساحة للقطعة 1000 متر مربع على ألا تتجاوز نسبة الأشغال للأبنية 36% من القطعة، أما الارتدادات فيشترط أن تكون 5م أمامي و5م خلفي و4م جانبي، وألا يقل طول واجهة القطعة على الشارع 30م، أما ارتفاع البناء فلا يتجاوز 15م، وألا يتعدى 4 طوابق، وأن تكون إحدى واجهات البناء على الأقل مبنية من الحجر الأبيض (مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، 1996، السلطة الوطنية الفلسطينية).

جدول (31)

سكن (أ) حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة الاستخدام حسب المخطط الهيكلي/م^2	مساحة المدينة حسب المخطط/م^2	النسبة من مساحة المخطط
أريحا	سكن أ	7649294.55	40520301.30	18.88
البيرة	سكن أ	3543590.04	10909097.02	32.48
جنين	سكن أ	5689296.65	21916198.99	25.96
رام الله	سكن أ	2854391.30	14833195.82	19.24
سلفيت	سكن أ	1700241.22	4115211.02	41.32
طوباس	سكن أ	3015404.46	7361231.84	40.96
طولكرم	سكن أ	839683.95	13811735.22	6.08
نابلس	سكن أ	3396825.18	29461422.84	11.53

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

يبين جدول (31) :-

- أن سكن (أ) يحتل مساحة كبيرة من مساحة المخطط الهيكلي وخاصة في طوباس وسلفيت حوالي 40% من مساحة المخطط
- لاتتعدى نسبة سكن (أ) 6% من مساحة المخطط الهيكلي في طولكرم، و11.5% في نابلس.

2- سكن (ب) :

أقل مساحة حددت لسكن هي 750م^2، على ألا تتجاوز نسبة الأشغال 42% من مساحة القطعة، أما الارتدادات فيشترط (5م) أمامي و(4م) خلفي و(3م) جانبي وأن يكون الحد الأدنى لطول واجهة القطعة (18م)، وألا يتجاوز ارتفاع البناء 15م، أما عدد الطوابق فألا يتعدى (4) طوابق ولون البناء أبيض (مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، 1996، السلطة الوطنية الفلسطينية).

جدول (32)

سكن (ب) حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة الاستخدام حسب المخطط الهيكلي/م2	مساحة المدينة حسب المخطط/م2	النسبة من مساحة المخطط
أريحا	سكن ب	6386979.76	40520301.30	15.76
البيرة	سكن ب	3932539.40	10909097.02	36.05
جنين	سكن ب	7223736.99	21916198.99	32.96
رام الله	سكن ب	2544553.09	14833195.82	17.15
سلفيت	سكن ب	803395.23	4115211.02	19.52
طوباس	سكن ب	1890576.89	7361231.84	25.68
طولكرم	سكن ب	5105609.36	13811735.22	36.97
قلقيلية	سكن ب	271126.75	4295509.25	6.31
نابلس	سكن ب	9935820.40	29461422.84	33.72

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

يتبين من جدول (32) :-

- أن أعلى مساحة للسكن (ب) في مدينة طولكرم 36.9% تليها مدينة البيرة 36% ثم جنين 32.96%.
- أقل مساحة للسكن (ب) في مدينة قلقيلية 6.3%، ثم أريحا 15.76%.

3- سكن (ج) :

وقد حدد الحد الأدنى من المساحة لذلك القطاع للقطعة الواحدة 500م^2، وكذلك حددت نسبة الإشغال لذلك الجزء 48% من القطعة المستخدمة للبناء، أما الارتدادات فيشترط أن تكون (4م) أمامي و(4م) خلفي و(3م) جانبي وألا يتجاوز ارتفاع البناء (15م) وألا يتعدى (4) طوابق، أما طول الواجهة المعدة للبناء فيجب ألا تقل عن (15م) بالإضافة لذلك طلاء لون المنزل بالأبيض (مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، 1996، السلطة الوطنية الفلسطينية).

جدول (33)

سكن (ج) حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة الاستخدام حسب المخطط الهيكلي/م2	مساحة المدينة حسب المخطط/م2	النسبة من مساحة المخطط
أريحا	سكن ج	222581.97	40520301.30	0.55
البيرة	سكن ج	63562.32	10909097.02	0.58
جنين	سكن ج	2339049.81	21916198.99	10.67
رام الله	سكن ج	605439.60	14833195.82	4.08
سلفيت	سكن ج	128951.34	4115211.02	3.13
طوباس	سكن ج	658729.01	7361231.84	8.95
طولكرم	سكن ج	3420632.74	13811735.22	24.77
نابلس	سكن ج	2607219.80	29461422.84	8.85
قلقيلية	سكن ج	1935507.72	4295509.25	45.06

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

يتبين من جدول (33) :-

- أن أعلى مساحة للسكن (ج) في مدينة قلقيلية 45.06%، ثم طولكرم 24.77%.
- أقل مساحة للسكن (ج) في مدينة أريحا 0.55%، ثم البيرة 0.58%.

4- سكن (د)، سكن زراعي، سكن شعبي، سكن فلل :

أقل مساحة حددت لسكن (د) هي 300م^2، على ألا تتجاوز نسبة الأشغال 52% من مساحة القطعة، أما الارتدادات فيشترط (3م) أمامي و(3م) خلفي و(3م) جانبي وأن يكون الحد الأدنى لطول واجهة القطعة (15م)، وألا يتجاوز ارتفاع البناء (18م)، أما عدد الطوابق فألا يتعدى (5) طوابق ولون البناء أبيض (مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، 2011، السلطة الوطنية الفلسطينية).

أما السكن الزراعي فالحد الادنى للمساحة 1000م، والحد الأدنى لطول الواجهة 25م، على ألا تتجاوز نسبة الأشغال 15% من مساحة القطعة، أما الارتدادات فيشترط (12م) أمامي و(10م) خلفي و(10م) جانبي وأن يكون الحد الأدنى لطول واجهة القطعة (15م)، وألا يتجاوز ارتفاع البناء (8م)، أما عدد الطوابق فألا يتعدى (2) طابقين ولون البناء أبيض (مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، 2011، السلطة الوطنية الفلسطينية).

في حين كان الحد الأدنى للمساحة في السكن الشعبي 2500م^2، والحد الأدنى لطول الواجهة (30م)، على ألا تتجاوز نسبة الأشغال (10%) من مساحة القطعة، أما الارتدادات فيشترط (12م) أمامي (7م) خلفي و(7م) جانبي وأن يكون الحد الأدنى لطول واجهة القطعة (15م)، وألا يتجاوز ارتفاع البناء (8م)، أما عدد الطوابق فألا يتعدى (2) طابقين ولون البناء أبيض (مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، 2011، السلطة الوطنية الفلسطينية).

والحد الأدنى لمساحة سكن الفلل 700م، والطول الادنى للواجهة (20م)، على ألا تتجاوز نسبة الأشغال (30%) من مساحة القطعة، أما الارتدادات فيشترط (5م) أمامي و(5م) خلفي و(5م) جانبي وأن يكون الحد الأدنى لطول واجهة القطعة (15م)، وألا يتجاوز ارتفاع البناء (12م)، أما عدد الطوابق فألا يتعدى (3) طوابق ولون البناء أبيض (مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، 2011، السلطة الوطنية الفلسطينية).

جدول (34)

سكن (د)، السكن الزراعي والسكن الشعبي، وسكن الفلل سب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة الاستخدام حسب المخطط الهيكلي/م2	مساحة المدينة حسب المخطط/م2	النسبة من مساحة المخطط
طولكرم	سكن د	355537.26	13811735.22	2.57
قلقيلية	سكن د	434361.60	4295509.25	10.11
رام الله	سكن زراعي	534871.36	14833195.82	3.61
سلفيت	سكن زراعي	148955.71	4115211.02	3.62
قلقيلية	سكن شعبي متصل	243678.56	4295509.25	5.67
رام الله	سكن فلل	1190521.44	14833195.82	8.03

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

يتبين من جدول (34) :-

- السكن (د) يظهر في قلقيلية وطولكرم، في مركز المدينة، وخاصة في قليليه شكلت مساحنة 10.11% من مساحة المخطط الهيكلي للمدينة، أما طولكرم 2.57% فقط.
- السكن الزراعي ظهر في رام الله وسلفيت وتقاربت نسبته في المدينتين 3.6% من مساحة المخطط الهيكلي.
- السكن الشعبي في قلقيلية بنسبة 5.67%.
- أما سكن الفلل فكان في رام الله ونسبته 8.03% وخاصة لما لهذه المدينة من أهمية حيث يوجد بها مقار معظم الوزارات الفلسطينية في الضفة الغربية.

5- البلدة القديمة :

تدل المؤشرات على أن بداية العمران في المدينة بدأ في البلدة القديمة، التي تقع في مركز الامتداد العمراني للأحياء الجديدة، وتظهر البلدة القديمة ككتلة بناء واحدة لا يفصل الابنية الصغيرة سوى الأزقة والشوارع الضيقة.

أغلب الوحدات الموجودة في البلدة القديمة للاستخدام السكني إلا أنه توجد بعض الأماكن التجارية.

جدول (35)

البلدة القديمة حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة الاستخدام حسب المخطط الهيكلي/م2	مساحة المدينة حسب المخطط/م2	النسبة من مساحة المخطط
أريحا	منطقة البلدة القديمة	129609.46	40520301.30	0.32
جنين	منطقة البلدة القديمة	58766.29	21916198.99	0.27
رام الله	منطقة البلدة القديمة	51193.12	14833195.82	0.35
سلفيت	منطقة البلدة القديمة	73194.73	4115211.02	1.78
طوباس	منطقة البلدة القديمة	281347.90	7361231.84	3.82
طولكرم	منطقة البلدة القديمة	295022.36	13811735.22	2.14
نابلس	منطقة البلدة القديمة	317128.14	29461422.84	1.08

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

جدول (35) يبين :-

- أن البلدة القديمة في مدينة طوباس تحتل أكبر مساحة بلدة قديمة في مدن الضفة الغربية حيث تشكل 3.82% من مساحة المخطط الهيكلي، تليها مدينة طولكرم 2.14%، ثم تليها مدينة سلفيت.
- وأقل مساحة لبلدة قديمة توجد في مدينة جنين 0.27%، ثم مدينة أريحا، ثم مدينة رام الله.
- لا توجد بلدة قديمة في مدينة البيرة، ومدينة قلقيلية.

6- المخيمات :

مخيمات اللاجئين في الغالب ما تظهر حول المدن الرئيسة، وذلك النوع من الاستخدام يرتبط بمشكلة تهجير عدد كبير من الفلسطينيين من ديارهم عام 1948.

جدول (36)

المخيمات حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة الاستخدام حسب المخطط الهيكلي/م2	مساحة المدينة حسب المخطط/م2	النسبة من مساحة المخطط
أريحا	مخيمات	2233767.64	40520301.30	5.51
البيرة	مخيمات	86792.12	10909097.02	0.80
جنين	مخيمات	366102.06	13811735.22	2.65
طولكرم	مخيمات	164037.85	21916198.99	0.75
نابلس	مخيمات	457158.71	29461422.84	1.55

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

جدول (36) يوضح :-

- أعلى مساحة تحتلها المخيمات في مدينة أريحا 5.51%، ثم تليها مدينة جنين 2.65%.
- لا توجد مخيمات ضمن المخطط الهيكلي لمدن : طوباس وسلفيت ورام الله وقلقيلية.

ثانياً : المباني العامة :

تستعمل منطقة المباني العامة لأغراض إقامة أبنية الخدمات العامة، وهي : دور العبادة، المدارس، المعاهد، كليات المجتمع، الجامعات، المشافي، المراكز الصحية، مراكز الأمومة والطفولة والدوائر والمؤسسات العامة والمباني الحكومية، والمتحف والمكتبات العامة، وبيوت العجزة والنوادي الاجتماعية. انظر شكل (51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59).

جدول (37)

المباني العامة حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة/م2	مساحة المدينة حسب المخطط/م2	النسبة من مساحة المخطط
أريحا	مباني عامة	536328.36	40520301.30	1.32
البيرة	مباني عامة	411994.43	10909097.02	3.78
جنين	مباني عامة	380130.93	21916198.99	1.73
رام الله	مباني عامة	522980.69	14833195.82	3.53
سلفيت	مباني عامة	53616.23	4115211.02	1.30
طوباس	مباني عامة	269853.34	7361231.84	3.67
طولكرم	مباني عامة	157490.04	13811735.22	1.14
قلقيلية	مباني عامة	163275.86	4295509.25	3.80
نابلس	مباني عامة	968965.75	29461422.84	3.29

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

جدول (37) يبين :-

- أن أعلى نسبة للمباني العامة في قلقيلية والبيرة 3.8%، ثم رام الله ونابلس.
- وأقل نسبة للمباني العامة في طولكرم وسلفيت وأريحا وجنين.

ثالثاً – الاستخدام التجاري :

تعتبر الوظيفة التجارية من الوظائف الأساسية التي تساهم في جذب السكان نحو المركز التجاري، كما تعتبر من الوظائف التي تسيطر على نسبة عالية من العاملين في النشاطات الحضرية، كما تحتل الوظيفة التجارية حيزاً مكانياً صغيراً في المدينة، ومن السمات الأخرى التي يتميز بها الاستعمال التجاري احتكاره واحتلاله للمواقع المركزية في قلب المدينة.

في مدن الضفة الغربية يختلط الاستعمال التجاري مع السكني، ويتركز الاستعمال التجاري على طول الطريق الرئيس للبلدة. انظر شكل (51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59).

يتنوع الاستخدام التجاري كما يلي :-

- تجاري طولي شرط ألا تتجاوز نسبة الأشغال 70% من مساحة القطعة، أما الارتدادات فيشترط (4م) خلفي و(4م) جانبي، وألا يتجاوز ارتفاع البناء (23م)، أما عدد الطوابق فألا يتعدى (6) طوابق (مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، 2011، السلطة الوطنية الفلسطينية).
- المعارض التجارية شرط ألا تتجاوز نسبة الأشغال 42% من مساحة القطعة، أما الارتدادات فيشترط (6م) خلفي و(4م) جانبي، وألا يتجاوز ارتفاع البناء (23م)، أما عدد الطوابق فألا يتعدى (6) طوابق (مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، 2011، السلطة الوطنية الفلسطينية).
- المركز التجاري الرئيس شرط ألا تتجاوز نسبة الأشغال 55% من مساحة القطعة، أما الارتدادات فيشترط (10م) أمامي و(6م) جانبي، وألا يتجاوز ارتفاع البناء (23م)، أما عدد الطوابق فألا يتعدى (6) طوابق (مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، 2011، السلطة الوطنية الفلسطينية).
- المركز التجاري الفرعي شرط ألا تتجاوز نسبة الأشغال 55% من مساحة القطعة، أما الارتدادات فيشترط (10م) أمامي و(5م) جانبي، وألا يتجاوز ارتفاع البناء (16م)، أما عدد الطوابق فألا يتعدى (5) طوابق (مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية، 2011، السلطة الوطنية الفلسطينية).
- التجاري المحلي تطبق عليه احكام المسكن الموجود فيه.

جدول (38)

الاستخدام التجاري حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة/م^2	مساحة المدينة حسب المخطط/م^2	النسبة من مساحة المخطط
أريحا	تجاري طولي	152737.32	40520301.30	0.38
البيرة	تجاري طولي	140670.03	10909097.02	1.29
جنين	تجاري طولي	288358.96	21916198.99	1.32
رام الله	تجاري طولي	200400.71	14833195.82	1.35
سلفيت	تجاري طولي	11746.41	4115211.02	0.29
طوباس	تجاري طولي	106139.51	7361231.84	1.44
طولكرم	تجاري طولي	236486.22	13811735.22	1.71
قلقيلية	تجاري طولي	288814.68	4295509.25	6.72
نابلس	تجاري طولي	242197.91	29461422.84	0.82
جنين	تجاري محلي	6529.93	21916198.99	0.03
رام الله	تجاري محلي	430076.65	14833195.82	2.90
سلفيت	تجاري محلي	8343.00	4115211.02	0.20
نابلس	تجاري محلي	204106.61	29461422.84	0.69
سلفيت	مركز تجاري رئيسي	99252.25	4115211.02	2.41
طولكرم	مركز تجاري رئيسي	13890.81	13811735.22	0.10
نابلس	مركز تجاري رئيسي	217664.84	29461422.84	0.74
رام الله	مركز تجاري فرعي	84921.69	14833195.82	0.57
البيرة	معارض تجارية	644381.88	10909097.02	5.91
رام الله	معارض تجارية	474265.92	14833195.82	3.20
طولكرم	معارض تجارية	193346.07	13811735.22	1.40

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

يبين جدول (38) :-

- أن التجاري الطولي موجود في كل المدن الفلسطينية الرئيسة على الشوارع الرئيسة في قلب تلك المدن وأكبر مساحة شغلها في مدينة قلقيلية 6.7% من مساحة المخطط الهيكلي، وأقل مساحة شغلها في سلفيت 0.29%
- التجاري المحلي يشغل أكبر مساحة في رام الله 2.9%%، وهو لا يوجد في كل المدن الفلسطينية بل في رام الله وجنين وسلفيت ونابلس.

- المركز التجاري الرئيس يوجد في طولكرم وسلفيت ونابلس والفرعي ظهر في رام الله فقط لم تشغل تلك المركز أكثر من 2.41% وهو المركز التجاري الرئيسي في سلفيت.
- المعارض التجارية كانت في البيرة ورام الله وطولكرم وأكبر مساحة شغلتها في المخطط الهيكلي كانت في البيرة 5.9%.

رابعاً – مقابر :

عند النظر للمخططات الهيكلية للمدن نجد أن موقع المقابر قريب من المركز الحضري للمدينة، ومنها ما هو داخل الأحياء السكنية؛ مما يدل على التوسع الحضري الذي شهدته تلك المدن، وموقع المقابر يعتبر مشكلة في وسط المناطق المكتظة بالسكان؛ لأنه لا يبعث الراحة النفسية للسكان القريبين منها. انظر شكل (51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59)

جدول (39)
المقابر حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة/م2	مساحة المدينة حسب المخطط/م2	النسبة من مساحة المخطط
البيرة	مقابر	25756.14	10909097.02	0.24
جنين	مقابر	22599.52	21916198.99	0.10
رام الله	مقابر	50537.71	14833195.82	0.34
سلفيت	مقابر	5812.95	4115211.02	0.14
طوباس	مقابر	34907.39	7361231.84	0.47
طولكرم	مقابر	114693.55	13811735.22	0.83
قلقيلية	مقابر	18837.20	4295509.25	0.44
نابلس	مقابر	187085.61	29461422.84	0.64

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

يتبين من جدول (39) :-

- أن مساحة المقابر في كل المدن الفلسطينية لم تتجاوز 1%، من مساحة المخطط الهيكلي للمدينة، وأكبر مساحة للمقابر كانت في مدينة طولكرم 0.83%، وأقلها كانت في جنين 0.10%.

خامساً – الآثار والسياحة :

وهي من الجوانب المهمة في خطيط المدن لأنها تنمي روح التعاون والمحبة والانتماء للوطن، وتعتبر فلسطين من المناطق التي تحتوي على الكثير من الآثار حيث إن المخطط الهيكلي لكل مدن الدراسة به مناطق أثرية مناطق سياحية. انظر شكل (51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59)

جدول (40)

الآثار والسياحة حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة/م^2	مساحة المدينة حسب المخطط/م^2	النسبة من مساحة المخطط
أريحا	منطقة أثار	959403.04	40520301.30	2.37
البيرة	منطقة أثار	67308.44	10909097.02	0.62
رام الله	منطقة أثار	8176.34	14833195.82	0.06
سلفيت	منطقة أثار	3356.80	4115211.02	0.08
طولكرم	منطقة أثار	2856.20	13811735.22	0.02
قلقيلية	منطقة أثار	15971.81	4295509.25	0.37
نابلس	منطقة أثار	169137.40	29461422.84	0.57
جنين	منطقة اثرية	59998.99	21916198.99	0.27
أريحا	مرافق سياحية	210897.65	40520301.30	0.52
جنين	مرافق سياحية	28254.59	21916198.99	0.13
رام الله	مرافق سياحية	136657.96	14833195.82	0.92
طولكرم	مرافق سياحية	3981.10	13811735.22	0.03

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

جدول (40) يوضح :-

- تحتوي أريحا على أكبر مساحة للمناطق الاثرية في مدن الضفة الغربية 2.37% من مساحة المخطط الهيكلي وذلك ليس غريباً حيث تعتبر أريحا أقدم مدينة في التاريخ، أقل مساحها شغلتها المناطق الأثرية كانت في طولكرم 0.02%.
- المرافق السياحية اختفت من مدن : قلقيلية ونابلس وطوباس والبيرة وسلفيت، في حين أعلى مساحة شغلتها في المخطط الهيكلي لمدينة رام الله 0.92%.

سادساً – النقل والمواصلات :

تعتبر وسائل النقل والمواصلات من العوامل الهامة في حياة المدن، لذلك يجب أن يحسب لها حساب عند تخطيط المدن وأن تحتل حيزاً مكانياً ووفق معايير عالمية، ولذا نجد أن معظم مشاكل المدينة ناتجة عن سوء تخطيط شبكات النقل ووسائله وتوزيع استعمال الأراضي. انظر شكل (51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59)

جدول (41)
النقل والمواصلات حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة/م^2	مساحة المدينة حسب المخطط/م^2	النسبة من مساحة المخطط
جنين	شارع قائم	1356.79	21916198.99	0.01
رام الله	شارع قائم	74292.78	14833195.82	0.50
أريحا	شارع مصدق	3359156.38	40520301.30	8.29
البيرة	شارع مصدق	1550252.48	10909097.02	14.21
جنين	شارع مصدق	3619256.72	21916198.99	16.51
رام الله	شارع مصدق	3471720.88	14833195.82	23.41
سلفيت	شارع مصدق	739089.71	4115211.02	17.96
طوباس	شارع مصدق	872737.00	7361231.84	11.86
طولكرم	شارع مصدق	2226513.96	13811735.22	16.12
قلقيلية	شارع مصدق	872320.46	4295509.25	20.31
نابلس	شارع مصدق	6290585.40	29461422.84	21.35
أريحا	طريق مشاه	309.12	40520301.30	0.0007
طوباس	طريق مشاه	16775.49	7361231.84	0.23
قلقيلية	طريق مشاه	969.91	4295509.25	0.02
أريحا	طريق ملغى	32837.99	40520301.30	0.08
جنين	مواقف عامة	16059.85	21916198.99	0.07
رام الله	مواقف عامة	1372.87	14833195.82	0.01
نابلس	مواقف عامة	31844.46	29461422.84	0.11
أريحا	موقف سيارات	1637183.59	40520301.30	4.04
طولكرم	موقف سيارات	5771.75	13811735.22	0.04
جنين	سكة حديد	85184.45	21916198.99	0.39
طوباس	مركز مواصلات	2136.81	7361231.84	0.03

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

يتبين من جدول (41) :-

- أن الشوارع المصادق عليها شكلت نسبة كبيرة من مساحة المخططات الهيكلية للمدن الفلسطينية، وأكبر مساحة شغلتها كانت في مدينة رام الله 23.41% من مساحة المخطط، في حين أقل مساحة كانت في مدينة أريحا 8.29% وذلك حسب مساحة المدينة.
- ظهرت طرق للمشاة في : أريحا وطوباس وقلقيلية فقط.
- موقف عامة ومواقف سيارات في : رام الله وأريحا وطولكرم وجنين ونابلس.
- سكة الحديد في جنين.
- طريق ملغي في أريحا.

سابعاً – المناطق الزراعية :

المناطق الزراعية تستخدم لتزويد المدن بالمحاصيل الزراعية اللازمة للمدينة، ومن المعلوم أن الزراعة هي أحد الاعمدة الاساسية في الاقتصاد ولا يمكن الاستغناء عنها. انظر شكل (51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59)

جدول (42)

المناطق الزراعية حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة/م2	مساحة المدينة حسب المخطط/م^2	النسبة من مساحة المخطط
سلفيت	منطقة زراعية	71697.60	4115211.02	1.74
البيرة	منطقة زراعية	132010.72	10909097.02	1.21
جنين	منطقة زراعية	49706.95	21916198.99	0.23
نابلس	منطقة زراعية	641205.96	29461422.84	2.18
طوباس	منطقة زراعية	13603.10	7361231.84	0.18

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

يتبين من الجدول (42) :-

- أن المناطق الزراعية لا توجد في كل المدن الفلسطينية المخططة بل اختفت من المخطط الهيكلي لمدن : رام الله وطولكرم وأريحا وقلقيلية.
- أعلى مساحة شغلتها الزراعة في المخطط الهيكلي لمدينة سلفيت 1.79% وأقل مساحة في المخطط الهيكلي لطوباس؛ وذلك بسبب الحملة الاستيطانية الشرسة على المدينة.

ثامناً – المناطق الصناعية :

تعتبر الوظيفة الصناعية من الوظائف الحضرية الأساسية التي تدخل في الاساس الاقتصادي للمركز الحضرية، وتؤثر بشكل مباشر على السكان. انظر شكل (51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59)

جدول (43)

المناطق الصناعية حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة/م^2	مساحة المدينة حسب المخطط/م^2	النسبة من مساحة المخطط
طوباس	منطقة صناعية	120813.98	7361231.84	1.64
أريحا	منطقة صناعية	15187693.93	40520301.30	37.48
نابلس	منطقة صناعية	1416005.42	29461422.84	4.81
البيرة	منطقة صناعية	305962.21	10909097.02	2.80
جنين	منطقة صناعية	344561.86	21916198.99	1.57
رام الله	منطقة صناعية	1064361.15	14833195.82	7.18
سلفيت	منطقة صناعية	231843.09	4115211.02	5.63
طولكرم	منطقة صناعية	190147.73	13811735.22	1.38
قلقيلية	منطقة صناعية	13207.24	4295509.25	0.31

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

تبين من الجدول (43) :-

- تشكل المنطقة الصناعية ثلث مساحة المخطط الهيكلي لمدينة أريحا حوالي 37.48%، وهي أكبر مساحة للمنطقة الصناعية في كل المدن الفلسطينية.
- شكلت المنطقة الصناعية 7.18% من مساحة المخطط الهيكلي لمدينة رام الله.
- أقل مساحة شغلتها المنطقة الصناعية كانت في مدينة قلقيلية 0.31%.

تاسعاً – حدائق وملاعب ومناطق خضراء :

تعتبر الحدائق والملاعب والمناطق الخضراء من ضمن المناطق الترفيهية التي تعد جزءاً أساسياً من الاستخدام داخل المخططات الهيكلية. انظر شكل (51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59)

جدول (44)

حدائق وملاعب ومناطق خضراء حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة/م^2	مساحة المدينة حسب المخطط/م^2	النسبة من مساحة المخطط
أريحا	حديقة عامة	46127.01	40520301.30	0.11
البيرة	حديقة عامة	4276.81	10909097.02	0.04
رام الله	حديقة عامة	1774.78	14833195.82	0.01
سلفيت	حديقة عامة	14810.77	4115211.02	0.36
طوباس	حديقة عامة	78206.98	7361231.84	1.06
قلقيلية	حديقة عامة	28201.43	4295509.25	0.66
نابلس	حديقة عامة	305961.33	29461422.84	1.04
أريحا	ملعب	20521.33	40520301.30	0.05
سلفيت	ملعب	7695.06	4115211.02	0.19
طولكرم	ملعب	22564.84	13811735.22	0.16
قلقيلية	ملعب	9236.06	4295509.25	0.22
نابلس	ملعب	16421.46	29461422.84	0.06
جنين	منطقة احراش وترفيه واستجمام	1171152.82	21916198.99	5.34
أريحا	منطقة خضراء مفتوحة	1751459.87	40520301.30	4.32
جنين	منطقة خضراء مفتوحة	5496.78	21916198.99	0.03
رام الله	منطقة خضراء مفتوحة	857.52	14833195.82	0.01
طولكرم	منطقة خضراء مفتوحة	30885.67	13811735.22	0.22
نابلس	منطقة خضراء مفتوحة	24886.54	29461422.84	0.08
سلفيت	حزام اخضر	13208.92	4115211.02	0.32

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

يبين الجدول (44) :-

- أن الحدائق العامة موجودة في كل مدن الدراسة باستثناء مدينة جنين؛ بسبب الكثافة السكانية في تلك المدينة وأكبر نسبة للحدائق العامة في نابلس 1.04%.
- المناطق الخضراء في أريحا تحتل 4.32% من مساحة المخطط الهيكلي، في حين اختفت من طوباس وسلفيت وقلقيلية.
- الحزام الأخضر ظهر في سلفيت حول المنطقة الصناعية؛ للتخفيف من التلوث.

عاشراً – استخدامات اخرى :

تتنوع الاستعمالات هناك من : حرم وادي الساحة عامة أو عيون مياه أو محاجر أو مناطق ممنوع البناء فيها، وأراضي دولة. انظر شكل (51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59)

جدول (45)

الاستخدام الاخرى حسب المخطط الهيكلي لعام 2014

المخطط	الاستخدام	المساحة/م^2	مساحة المدينة حسب المخطط/م^2	النسبة من مساحة المخطط
طولكرم	ادارية	113160.06	13811735.22	0.82
نابلس	حرم واد	140258.95	29461422.84	0.48
رام الله	ساحة عامة	121515.78	14833195.82	0.82
أريحا	عيون ماء	3412.34	40520301.30	0.01
نابلس	محطة تنقية	60709.93	29461422.84	0.21
جنين	محميات طبيعية	9694.56	21916198.99	0.04
طولكرم	معاهد وجامعات	319423.69	13811735.22	2.31
نابلس	منطقة محاجر ومناشر حجر	73530.96	29461422.84	0.25
رام الله	منطقة مكاتب	408312.47	14833195.82	2.75
نابلس	منطقة ممنوع البناء فيها	53028.91	29461422.84	0.18
جنين	منطقة نشاطات تجارية وادارية	150903.49	21916198.99	0.69
نابلس	اراضي دولة	1703673.17	29461422.84	5.78

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي shapefile.

يتبين من الجدول (45) ما يلي :-

- ظهور الجامعات بمساحة 2.75% من المخطط الهيكلي للمدينة طولكرم.
- تحتل اراضي الدولة 5.78% من المخطط الهيكلي للمدينة نابلس.
- هناك استخدامات اخرى مبينة في الجدول خاصة بمدن معينة مثل : حرو واد في نابلس وعيون مياه في أريحا وغيرها.

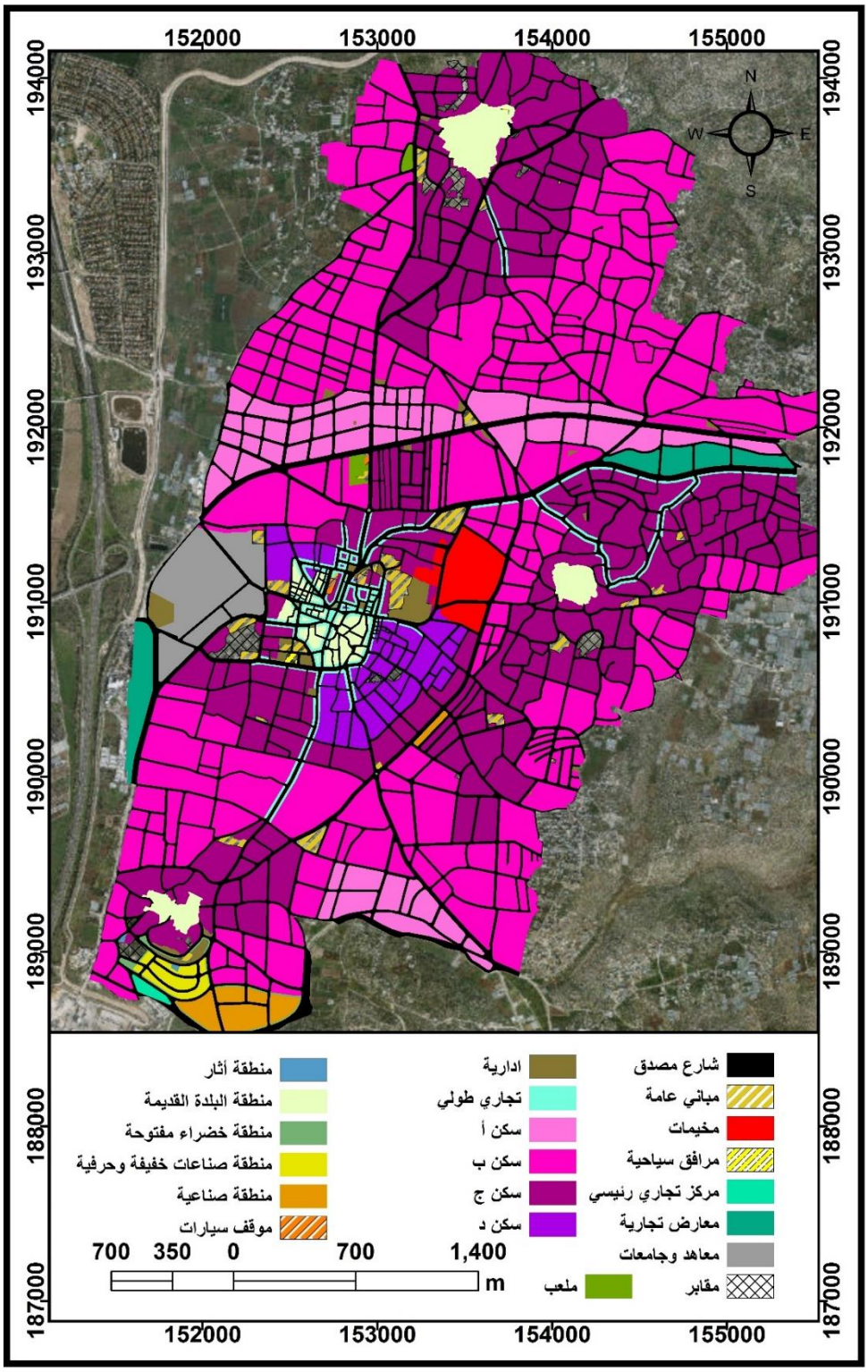

شكل (51)

المخطط الهيكلي للمدينة طولكرم 2014

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي (shapefile).

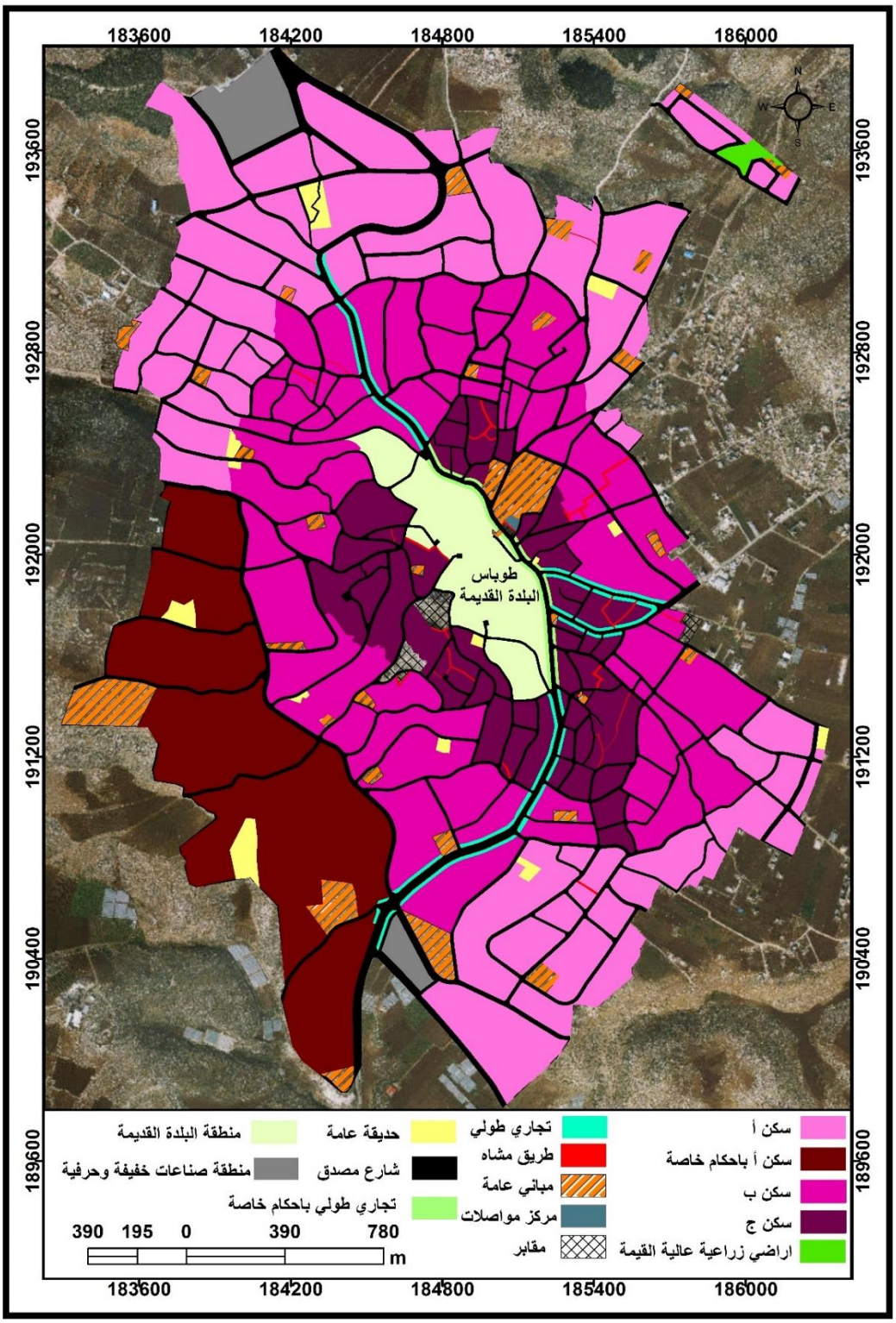

شكل (52)

المخطط الهيكلي للمدينة طوباس 2014

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي (shapefile).

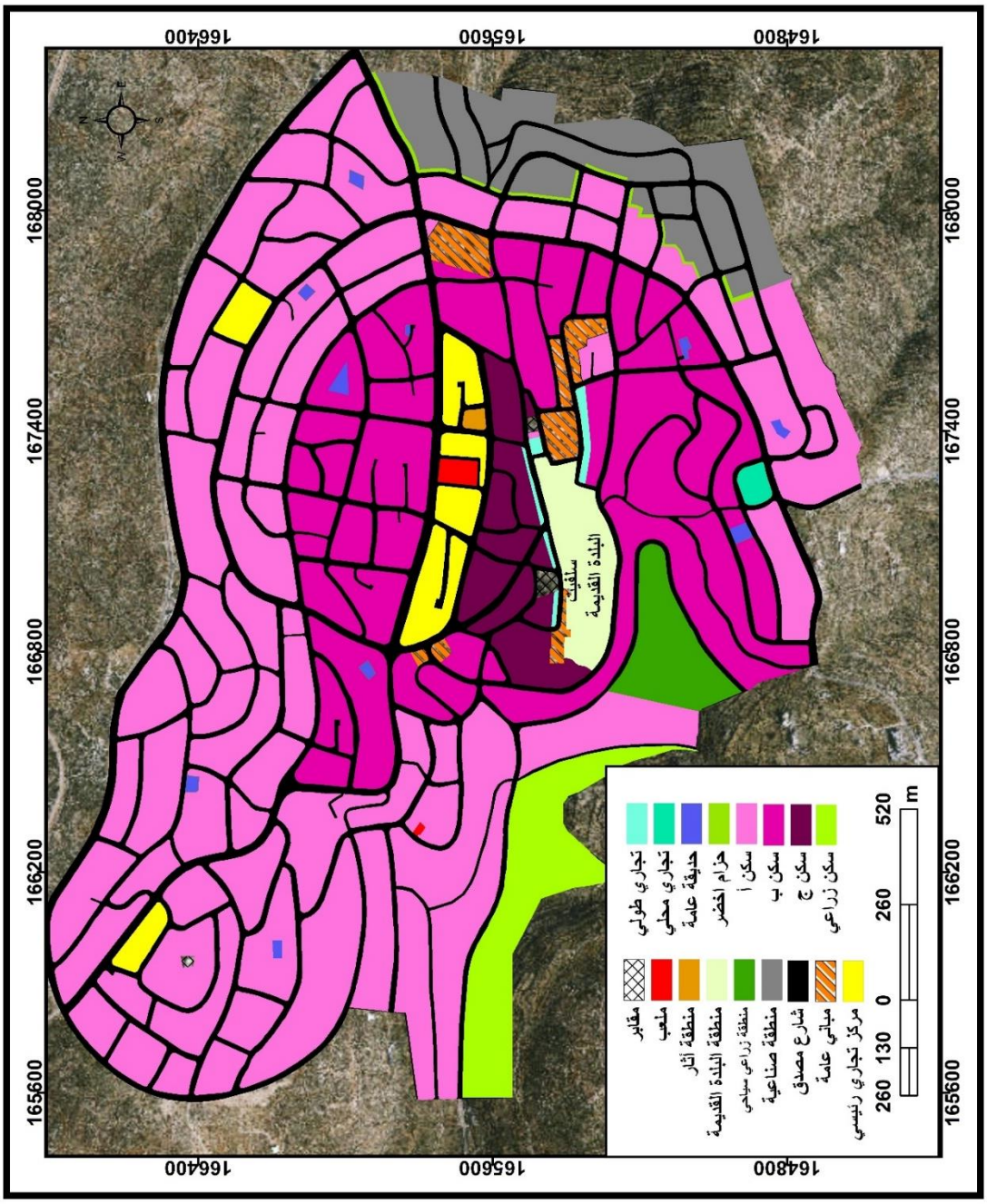

شكل (53)

المخطط الهيكلي للمدينة سلفيت 2014

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي (shapefile).

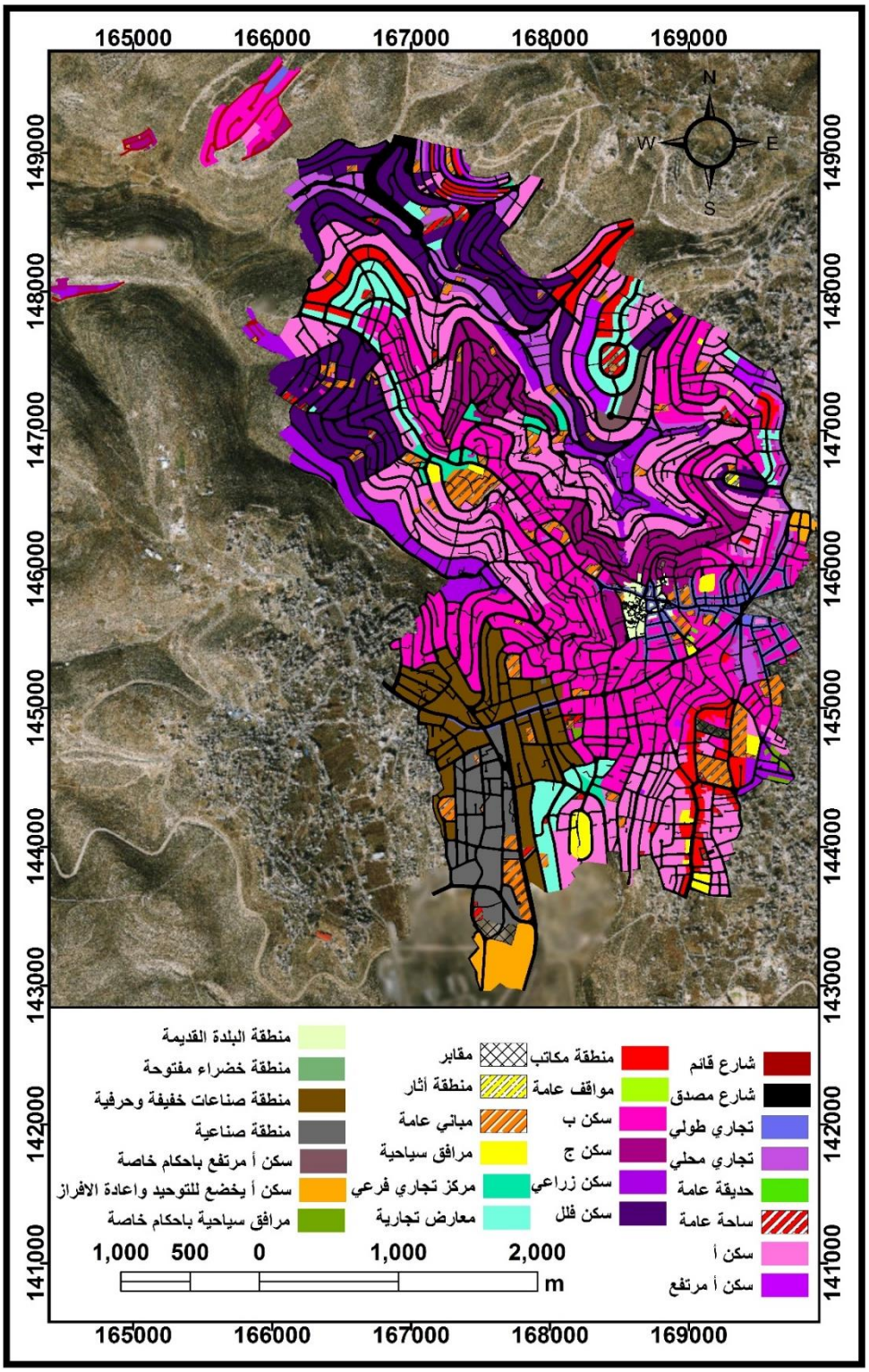

شكل (54)

المخطط الهيكلي للمدينة رام الله 2014

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي (shapefile).

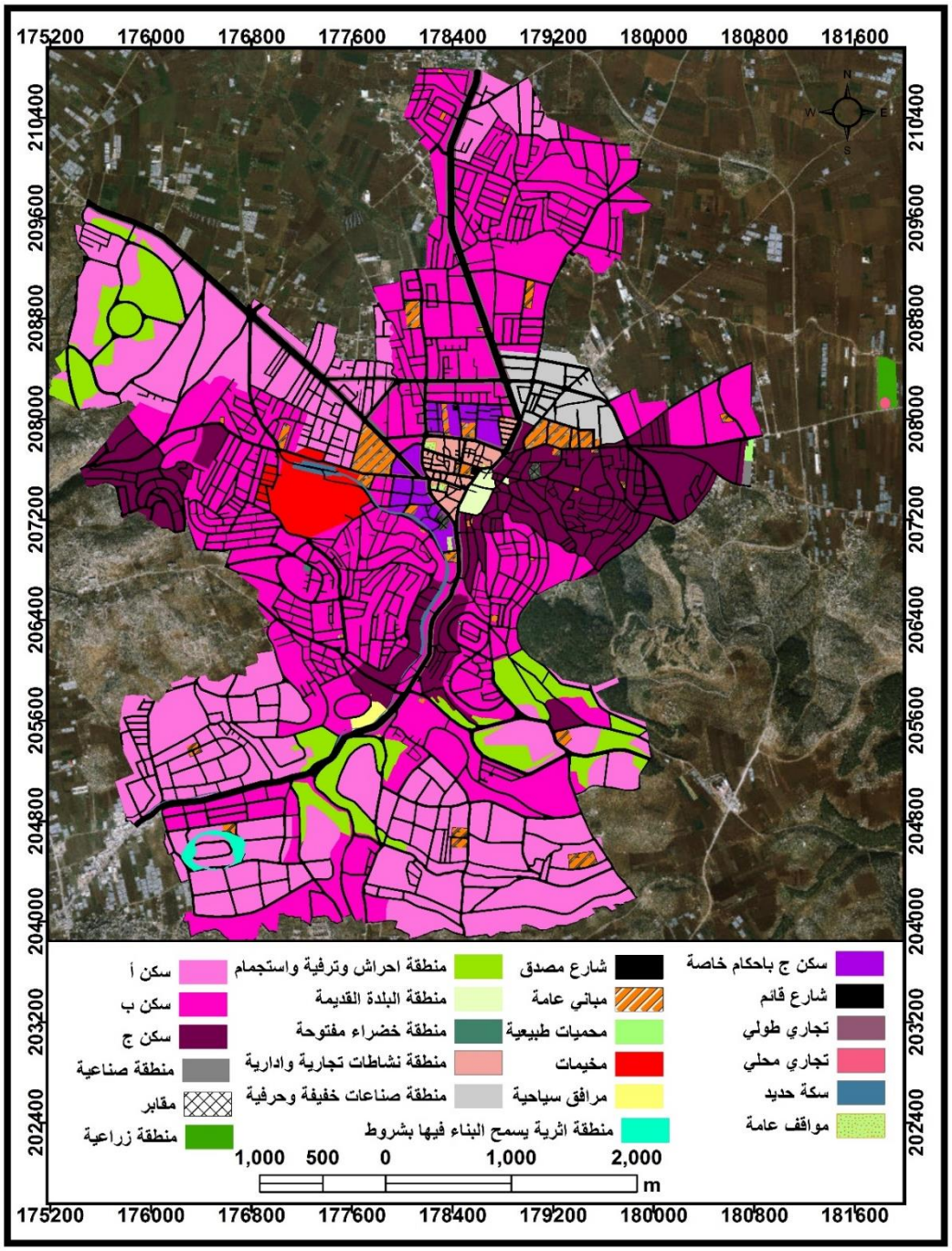

شكل (55)

المخطط الهيكلي للمدينة جنين2014

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي (shapefile).

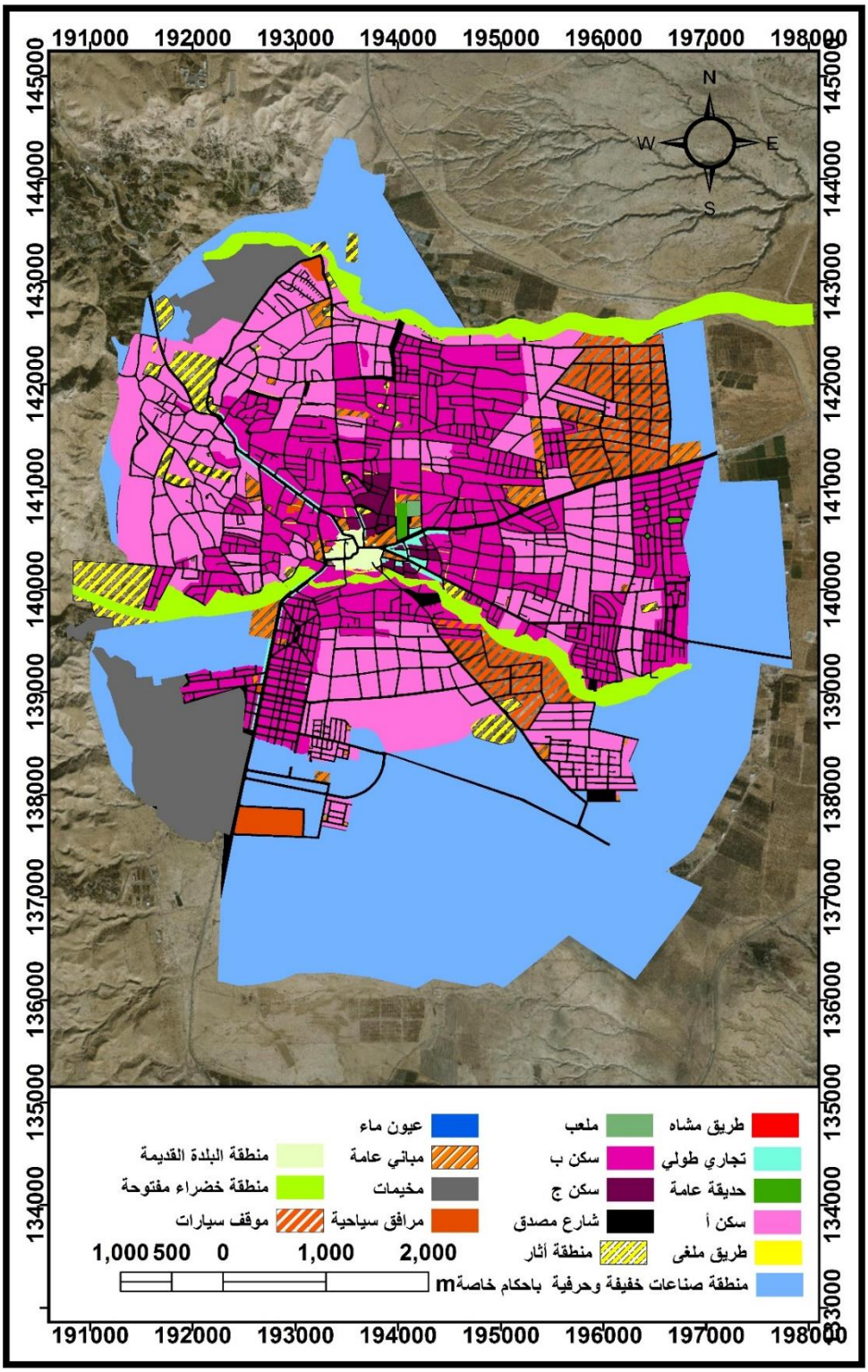

شكل (56)

المخطط الهيكلي للمدينة أريحا 2014

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي (shapefile).

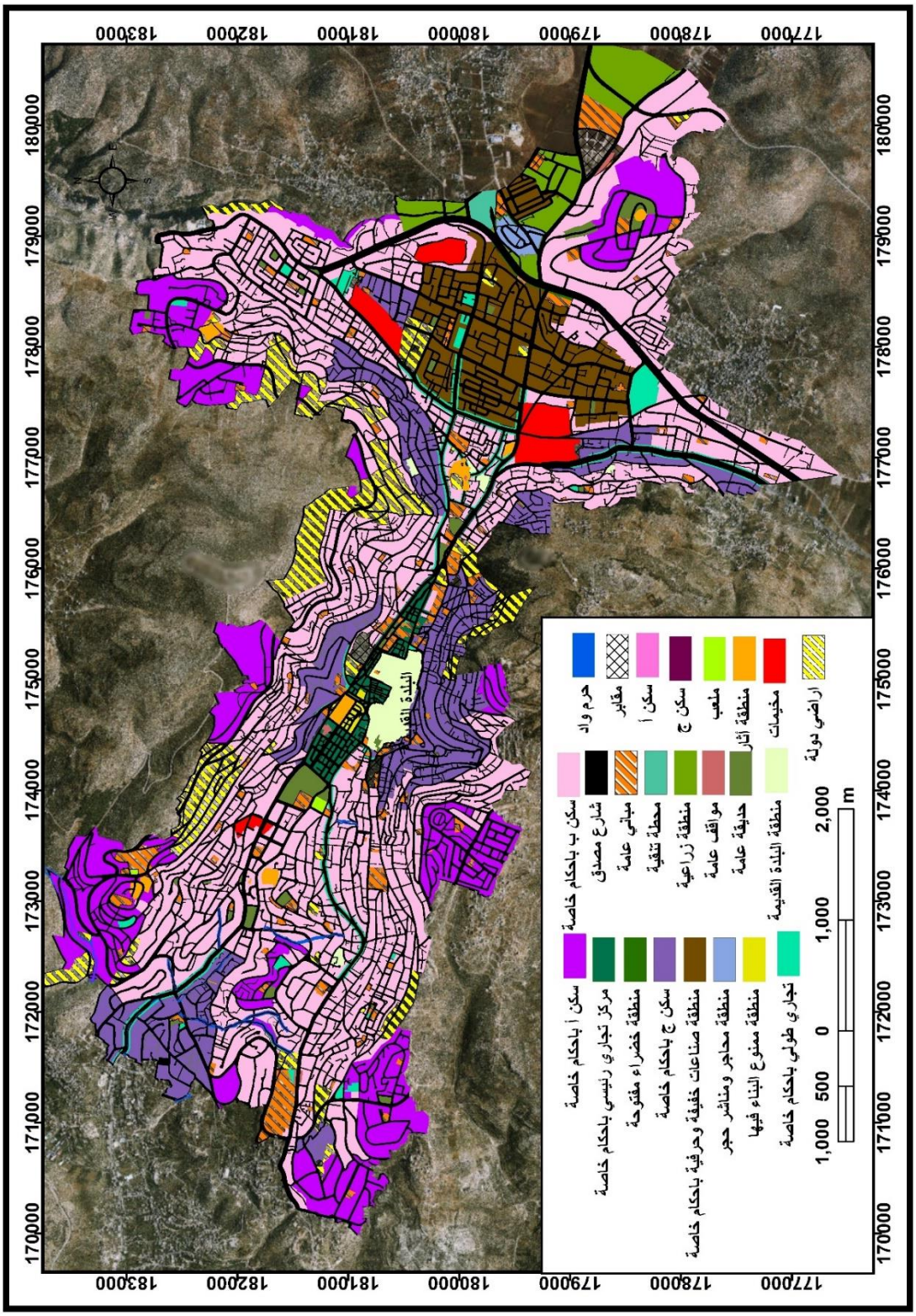

شكل (57)

المخطط الهيكلي للمدينة نابلس 2014

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي (shapefile).

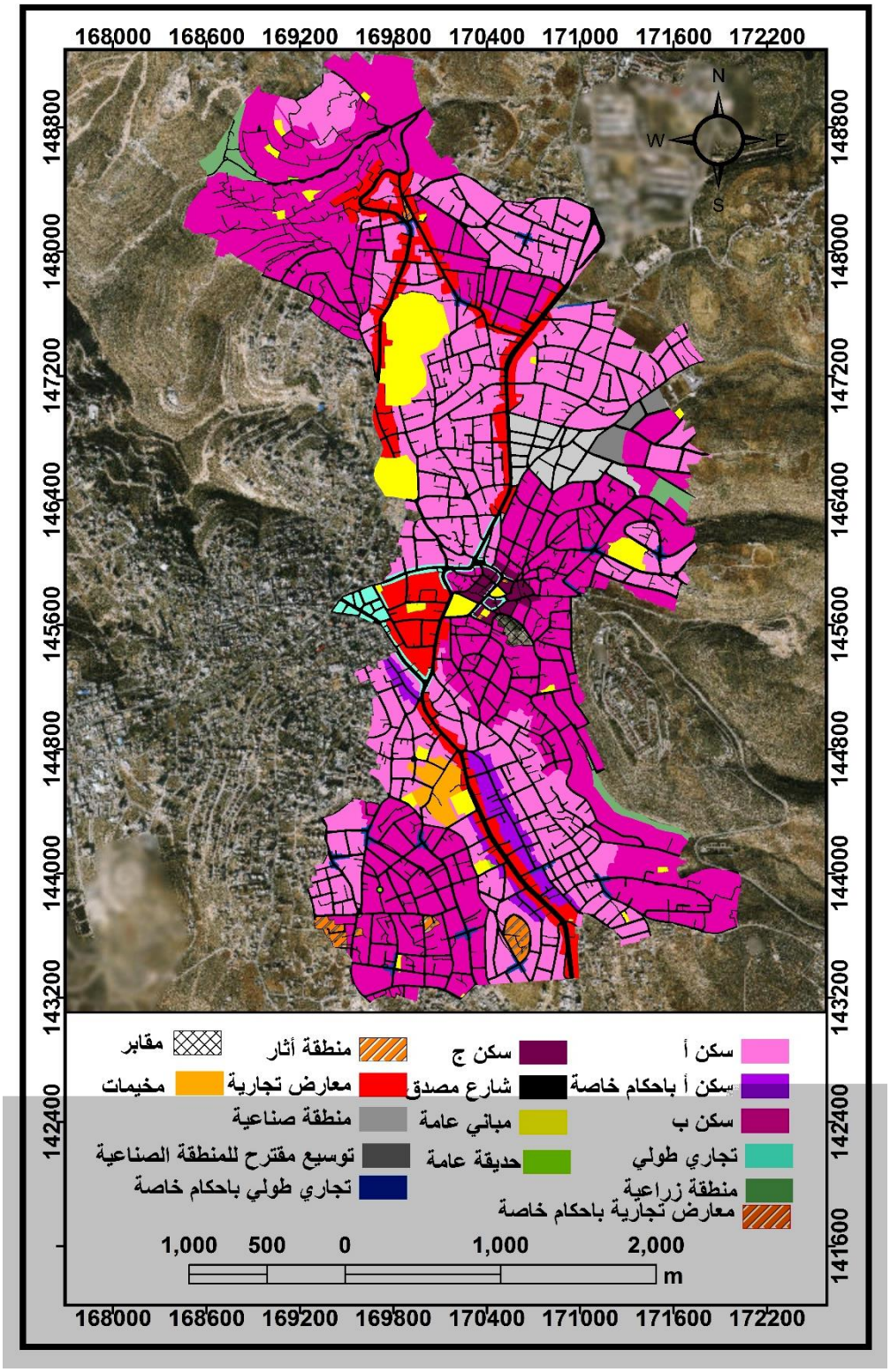

شكل (58)

المخطط الهيكلي للمدينة البيرة 2014

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي (shapefile).

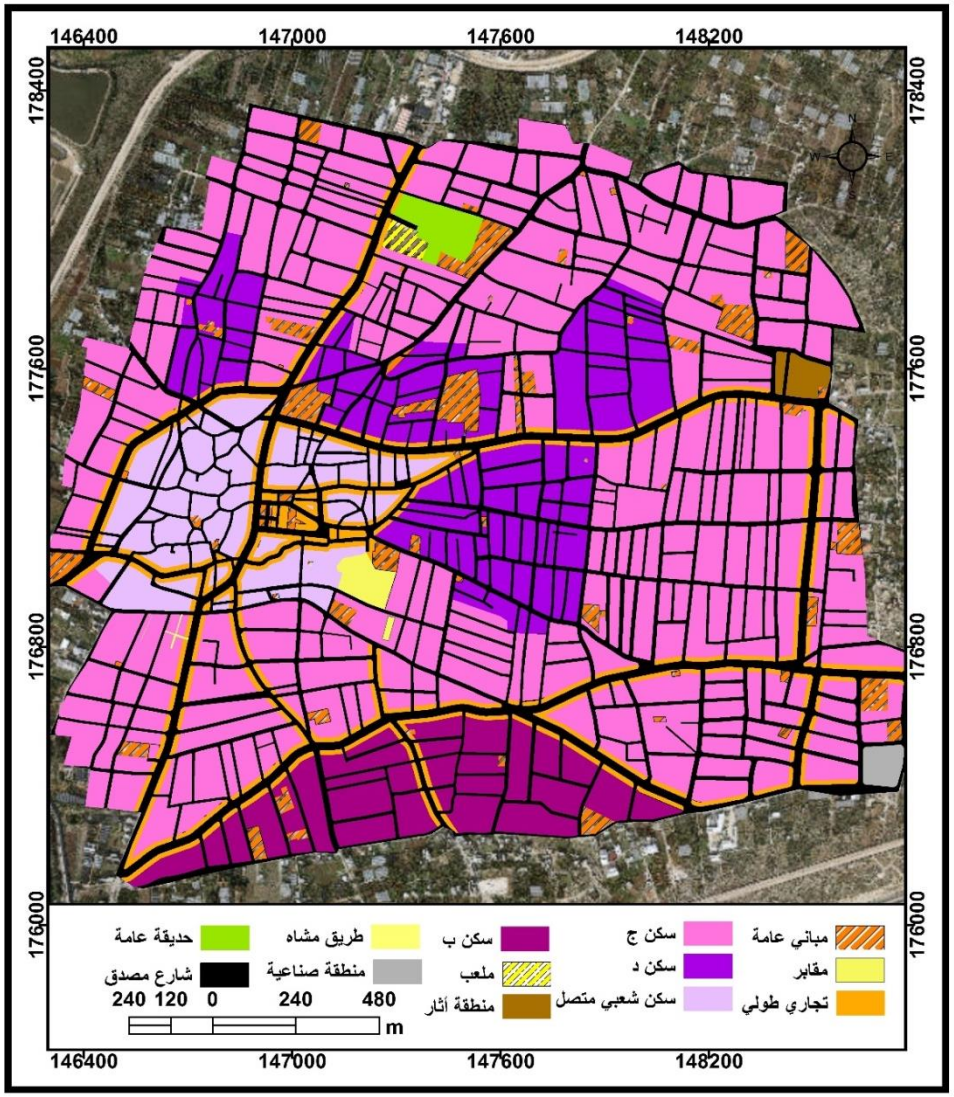

شكل (59)

المخطط الهيكلي للمدينة قلقيلية 2014

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات من وزارة الحكم المحلي (shapefile).

معوقات وصعوبات تواجه المخططات الهيكلية لشبكة المدن في الضفة الغربية :

تواجه بعض الدول النامية والمتقدمة بعض المعوقات التي تلعب دوراً في الحد من تنمية قطاع الخدمات، ولعل من أبرز تلك المعوقات : العامل الاقتصادي، والطبيعي : كطبيعة السطح، والعامل السياسي، ولكن من أكثر العوامل تأثيراً على السكان والقطاع الخدمي في المدن الرئيسة للضفة الغربية (العامل السياسي) المتمثل في : الكيان الصهيوني وسياسته الممنهجة القائمة على نهب موارد الضفة الغربية، وتقسيمها إلى كنتونات منفصلة عن بعضها البعض وتطويقها : بالمستعمرات والجدار الفاصل والطرق الالتفافية؛ مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات التي أثرت بشكل سلبي على سكان الضفة الغربية بالإضافة الى أنها عملت على الحد من تنمية القطاع الخدمي على أراضي الضفة الغربية ومن أبرز هذه المشكلات (كنفاني وغيث، 2012، ص1) :-

1- المشكلات المتعلقة بالاحتلال الاسرائيلي (الصهيوني) :

إن الناظر إلى خريطة الاستيطان في الضفة الغربية يدرك تماماً النوايا الإسرائيلية تجاه هذه المناطق، فالمستوطنات والجدار شكل (60) والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية تهدف في نهاية المطاف إلى تقسيم الضفة الغربية إلى عدة معازل رئيسة، جميع هذه الإجراءات والسياسات الاستيطانية تركت آثاراً عديدة على مستقبل الدولة الفلسطينية، ومن أهم هذه المشاكل المؤثرة على المدن الرئيسة في الضفة الغربية والتي تركت آثاراً سلبية على حياة السكان في منطقة الدراسة ما يلي : (ابراهيم، 2010 : ص119)

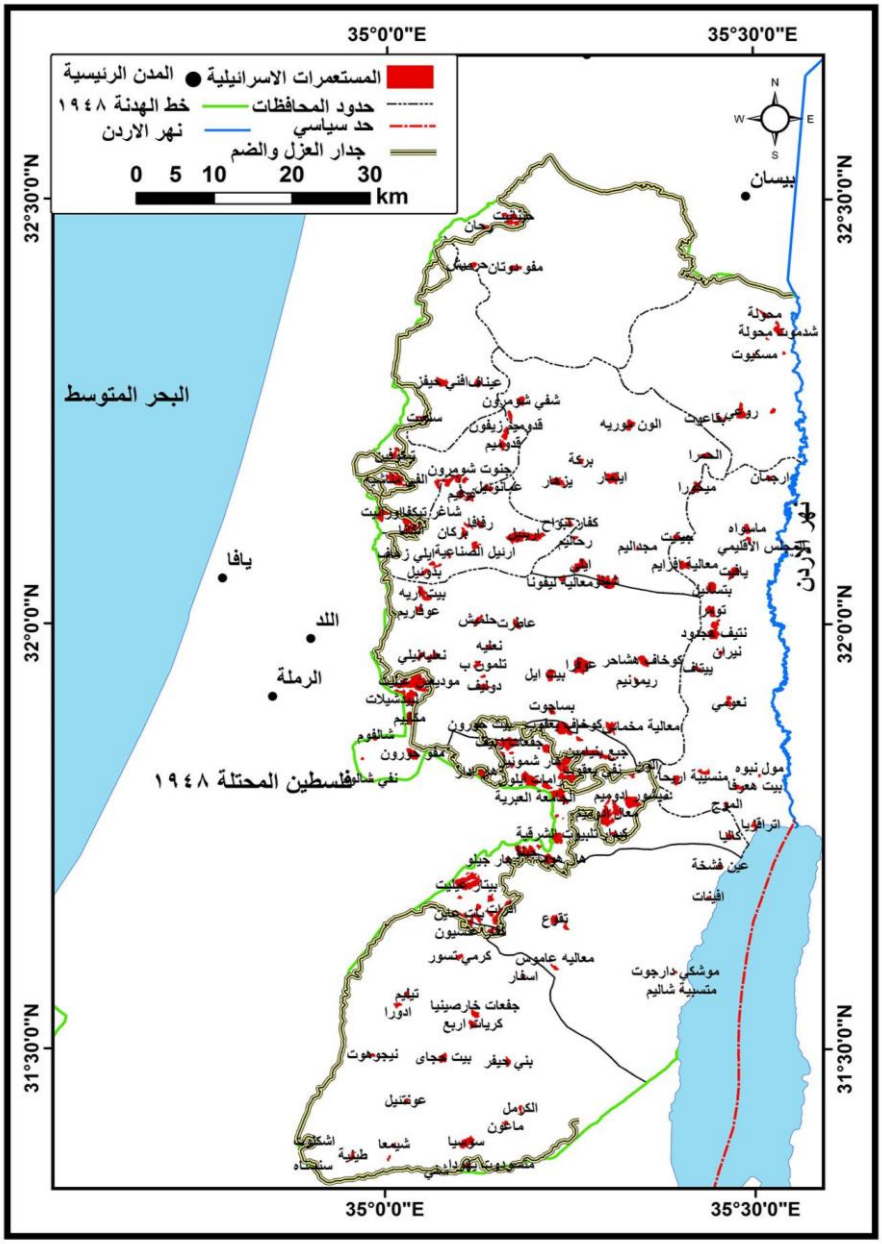

شكل (60)
المستعمرات الاسرائيلية وجدار العزل والضم في الضفة الغربية

إعداد الباحثة بناء على بيانات تم الحصول عليها من وزارة الحكم المحلي-نابلس (shape file).

2- الطرق الالتفافية :

تمثل الطرق الالتفافية شكلاً من أشكال الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، تهدف من خلالها (إسرائيل) إلى عزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، لذلك فقد استولت على ما يزيد عن (800كم) من الأراضي الفلسطينية؛ بهدف شق طرق تربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض؛ مما أسهم في عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض، وتقطيع أوصالها، ويكمن الخطر الحقيقي لتلك الطرق بالمساحات الواسعة التي تدمرها، ففي الوقت الذي تكون فيه المسافة العرضية للشارع (20) متراً، فإن الارتداد الذي تفرضه إسرائيل على طول امتداد تلك الطرق تكون عادة ثلاثة أضعاف هذه الرقم (إبراهيم، 2010 : ص119).

تربط تلك الطرق المستوطنات بعضها ببعض؛ مما يوهم الناظر بوحدة الجغرافيا الاستيطانية، وفي المقابل جعلت الطرق الالتفافية من المدن والقرى والتجمعات السكانية الفلسطينية مراكز متناثرة وعشوائية ومقطعة الأوصال، ومع وجود تلك الطرق الالتفافية بالقرب من التجمعات السكانية الفلسطينية ستواجه تلك التجمعات مشكلة الامتداد والتوسع العمراني؛ لأنه وبالإضافة إلى شق الطرق من الأراضي الفلسطينية إلا أن (إسرائيل) فرضت على الفلسطينيين عدم الاقتراب منها أو حتى السير عليها في بعض الأوقات، كما شكلت خطراً على حياة المواطنين نتيجة الاعتداءات التي يمارسها المستوطنون الذين يمرون منها (ابراهيم، 2010 : ص121).

جدول (46)

أطوال الطرق الالتفافية في مدن الضفة الغربية

المدينة	جنين	طوباس	طولكرم	نابلس	سلفيت	رام الله	أريحا	القدس	بيت لحم	الخليل
طول/كم	20.5	29.4	15.7	90.5	55.3	155	40.5	135.4	50.3	132

المصدر (ج، م، ح، ف، 2007، 1510 : ص54)

يتضح أن مدينة القدس تأتي في المرتبة الأولى من حيث طول الطريق الالتفافي ثم تأتي في المرتبة الثانية مدينة الخليل، ولعل السبب في زيادة طول الطرق في تلك المدن هو عدد المستعمرات الموجودة في تلك المدن حيث كلما تعددت المستعمرات داخل المدينة أدى ذلك إلى زيادة طول الطرق فيها فمدينة القدس يبلغ عدد المستعمرات فيها (33) مستعمرة أما الخليل (27) مستعمرة.

3- الحواجز العسكرية :

تُعد الحواجز العسكرية الإسرائيلية شكلاً آخر من أشكال الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، وتؤكد على ذلك المساحات الواسعة من الأرض التي تقام عليها الحواجز الثابتة، بحيث تتعدى المنطقة التي تقام عليها الحواجز لتشمل عشرات الدونمات المحيطة والتي يحظر

على الفلسطينيين الاقتراب منها لذلك من الصعب تحديد المساحة التي تقام عليها تلك الحواجز (ابراهيم، 2010 : ص121).

لقد عمدت الحكومات الإسرائيلية ومنذ أيامها الأولى للاحتلال في الضفة الغربية على نشر تلك الحواجز في كافة أرجاء الضفة الغربية تحت الحجج الأمنية، إلا أن تلك الحواجز في واقع الحال تمثل عقوبة جماعية عمدت إليها لتحقيق الكثير من أهدافها السياسية، حيث حولت تلك الحواجز الواقع الجغرافي الفلسطيني إلى مناطق مجزأة يصعب معها التواصل بين أبناء الوطن الواحد (ابراهيم، 2010 : ص122).

ازدادت وتيرة الحواجز العسكرية سواء أكانت من حيث العدد أم من حيث الآثار المترتبة على وجودها بعد اتفاقية أوسلو بشكلٍ عام وبعد انتفاضة الأقصى بشكلٍ خاص، فقد بلغ عدد الحواجز العسكرية حسب تقرير الأمم المتحدة ما يزيد عن (600) حاجز عسكري، وقد اتخذت الحواجز العسكرية في الضفة الغربية أشكالاً متعددة، فغالباً ما تكون تلك الحواجز ثابتة مثل حاجز زعترة والحمراء، وأحياناً تكون مفاجئة وهو ما يطلق عليه (الحواجز الطيارة) والتي تقام غالباً بناءً على معلومات استخباراتية إسرائيلية، أو ما عرف بالإنذارات الساخنة، وقد انتشرت تلك الحواجز في فترات المقاومة والعمليات التي كانت تقوم بها المقاومة الفلسطينية سواء أكانت في داخل الضفة الغربية أم في الداخل الفلسطيني المحتل عام (1948م)، ومن أهم الحواجز في الضفة الغربية حاجز زعترة المقام جنوب مدينة نابلس والذي يعد من أخطر الحواجز العسكرية سياسياً، بحيث يفصل الضفة الغربية شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، وفي حال إغلاقه يتم فصل الضفة الغربية عن بعضها البعض بشكل كامل، فهو يسيطر على منتصف الطريق الواصلة بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، كما يسيطر على منتصف الطريق الواصلة بين غرب الضفة الغربية وشرقها. كذلك لجأت إلى إقامة السواتر الترابية والبوابات الحديدية على مداخل القرى والمدن الفلسطينية بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية عام (2002م)، بحيث أغلقت معظم الضفة الغربية وأقامت على بعضها نقاطاً عسكرية لمنع المواطنين من المرور أو الاقتراب منها (إبراهيم، 2010: ص122).

4- جدار العزل والضم :

تركز السياسة الاسرائيلية على إحكام القبضة والخناق على الفلسطينيين في الضفة الغربية من خلال تعزيز وتقوية الوجود الاستيطاني الاحتلالي؛ بهدف قطع أوصال الوطن وتقسيمه لمناطق محاصرة ومعزولة بالمستوطنات والعشوائيات، من خلال نهج ترسيخ سياسة الجدار والاستيطان وفرضها كأمر واقع على الفلسطينيين وعلى الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية (مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان، 2010 : ص1).

حيث قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام (2002م) ببناء جدار على طول الأراضي الفلسطينية الفاصلة بين الأراضي المحتلة عام (1948م) والمحتلة عام (1967م)، مبررة ذلك بدوافع أمنية في بنائها لهذا الجدار، إلا أن الواقع يقول بأن للجدار دوافع سياسية، وذلك من خلال حجم الأضرار التي ألحقها بالشعب الفلسطيني على مختلف المستويات، فالجدار يحقق هدفاً سياسياً حيث يَحُول دون إمكانية قيام دولة فلسطينية. لذلك يُعد هذا الجدار من أخطر أشكال الاستيطان وأكبرها؛ وذلك كونه يمثل شكلين من أشكال الاستيطان، ففي الوقت الذي يلتهم فيه الجدار مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إلا أنه في الوقت نفسه أدخل(107) مستوطنات من أصل (199) مستوطنة مقامة في الضفة الغربية في الجانب الغربي من الجدار، ويبلغ عدد سكان هذه المستوطنات حوالي (425.000) ألف مستوطن أي حوالي (80.2%) من إجمالي عدد المستوطنات في الضفة والقدس، بالإضافة إلى (530.12) مستوطناً في منطقة العزل الشرقية (ابحيص وعايد،2010 : ص35-36).

ويمكن تلخيص جملة الأهداف والأبعاد التي وضعتْها إسرائيل في اعتِبارها لإنشاء الجدار، والَّتي تتجاوز مجرَّد فكرة الفصْل العنصري :-

أ- البعد الأمني : ويتمثَّل في منع تسلّل المقاتلين الفلسطينيين من الضّفة الغربيَّة إلى فلسطين المحتلَّة ومنع العمليَّات الاستشهاديَّة.

ب- البعد السياسي : ويتمثَّل في فرض التصوّر الصهيوني للتَّسوية النّهائية مع الفلسطينيين، وفي الترسيم الأحادي الجانب للحدود، وفي الضّمّ الفعلي للأرض، وفرض حقائق عليها بشكل يَجعل من إنشاء دولة فلسطينيَّة حقيقية أمرًا مستحيلاً، كما يفتح المجال لفرْض سياسات التَّهويد، وخصوصًا في القدس.

ت- البعد الاقتصادي : ويتمثَّل في مصادرة أراضي الفلسطينيّين الزّراعية ومصادرة مياهِهم، وإعاقة قدرتهم على العمل والتنقُّل، ووضْع الفلسطينيّين تحت معاناة قاسية؛ لدفْعِهم للهجرة والخروج من وطنهم.

ث- البعد الاجتماعي : حيث إنَّ الجدار يُمزّق عن عمدٍ النَّسيج الاجتِماعي للفلسطينيّين؛ لأنَّه يعزل أحياءً وقرىً ومدنًا كثيرة عن بعضِها، ويمنع تواصُلها الاجتماعي والعائلي فضلاً عن انعكاسات الجدار السلبيَّة على الخدمات الصّحّيَّة والتعليميَّة لمئات الآلاف من المتضرّرين.

ج- وتجدر الإشارة إلى أنَّ المياه المستخْرَجة من الآبار والينابيع الواقعة في المنطقة المعْزولة والمصادرة تستخدم لأغراض الاستِهْلاك البشري والزّراعي والصّناعي والسياحي، وهي لا تخْدم التجمُّعات السكَّانيَّة داخل المنطقة المعْزولة فحسْب، بل تُنقل وتُستخْدم في المناطق

والتجمّعات الموجودة خلف الجدار، وهو ما يَعني قيام إسرائيل بنهْب وسرقة نسبة هائلة من الموارد المائيَّة الَّتي سيتمّ حرمان الفلسطينيّين منها، الأمر الذي يجعل من قضيَّة المياه أمرًا يهدِّد حياة الفلسطينيّين!.

كما أنَّ الجدار يعْزل المسطَّحات المائيَّة والأنهار الدَّاخليَّة في المنطقة الغربيَّة نحو 221 دونمًا، بالإضافة إلى عزل نحو 685 دونما في المنطقة الشَّرقية، والَّتي تشكّل مجتمعة 99% من مجموع مجاري المياه في الضّفة الغربيَّة.

ح- ملكيات الأراضي حيث تنتشر الملكيات الخاصة بصورة عامة مع عدم وجود الملكيات العامة حيث تفتقر البلدية لامتلاك الأراضي؛ مما يشكل عقبة أمام تنفيذ البلدية لمشاريع مستقبلية بسبب غلاء اسعار الاراضي وعدم وجود إمكانية لشراء الأراضي؛ بسبب ضعف راس المال.

خ- ارتفاع أسعار الأراضي وهذا العامل من معوقات التنمية حيث يصل سعر الدونم إلى (100 ألف دينار).

الخاتمة :

تناول هذا الفصل المخططات الهيكلية للشبكة مدن الضفة الغربية من خلال توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالمخططات الهيكلية، واستخدام المخططات الهيكلية، كما تناول المخططات الهيكلية للمدن الرئيسة في الضفة الغربية بالدراسة التفصيلية وتحليل استخدام الارض داخل تلك المخططات ومن حيث الاستخدام السكني والزراعي والتجاري والترفيهي، وذلك في المدن الرئيسة، وتحدث عن المشكلات التي تواجه المخططات الهيكلية وتنفيذها في الضفة الغربية وكان أهم هذه المشكلات المستعمرات الاسرائيلية والملكيات الخاصة والجدار وغيرها.

الفصل الخامس

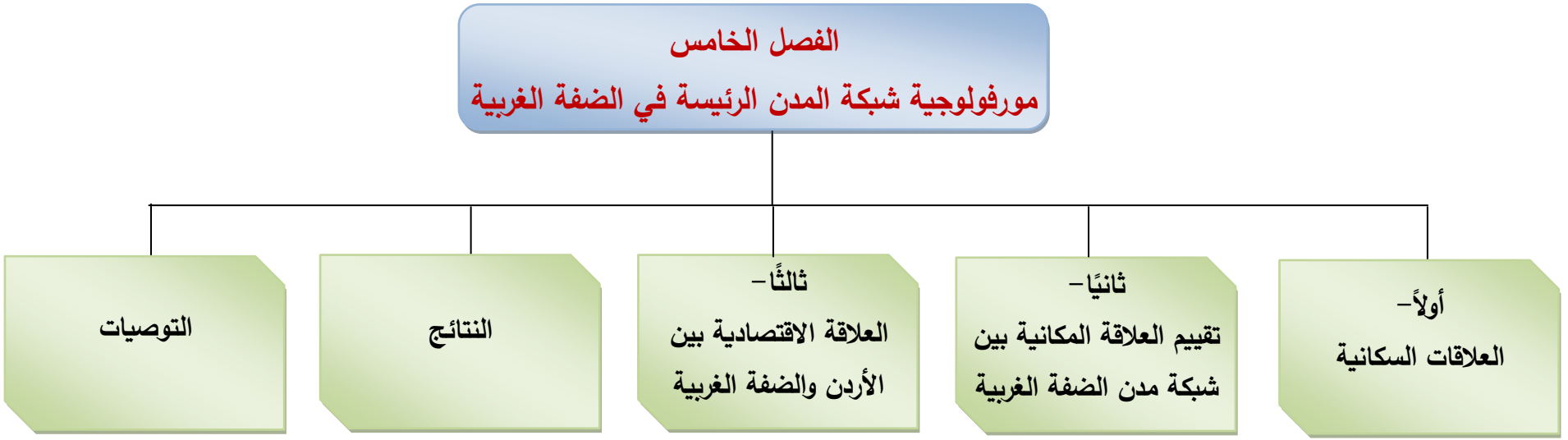
الفصل الخامس
مورفولوجية شبكة المدن الرئيسة في الضفة الغربية
أولاً-
العلاقات السكانية
ثانيًا-
تقييم العلاقة المكانية بين
شبكة مدن الضفة الغربية
ثالثًا-
العلاقة الاقتصادية بين
الأردن والضفة الغربية
النتائج
التوصيات

التمهيد :

يعد تحديد إقليم المدينة أمراً يفوق في تعقيده مهمة وضع الحدود الإدارية؛ لأن تحديد الإقليم يعتمد على تحديد نطاق توزيع سلسله من اوجه النشاط المختلفة التي تربط المدينة بالقرية أو القرى المجاورة أو ببقية أجزاء الإقليم الأخرى التي تتضمن مدناً أصغر حجماً، وعند محاولتنا لتحديد إقليم المدينة لا بد من التوصل إلى بعض الطرق التي تقيس حدود تلك الأقاليم اعتماداً على مقدار جاذبية المدينة، والممثلة في عدد من وظائفها ويمكن استخدام عدد من المقاييس التي بموجبها يحدد إقليم المدينة وترسم حدوده ويتم ذلك على أساس الوظائف الأساسية التي تتصف بها تلك المدن فالمدن مراكز مهمه للعمل وهي نقاط تجميع وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية للمناطق الريفية المحيطة بالمدينة، وهي مراكز توزيع البضائع وتسويقها كما أنها مراكز لتوفير الخدمات التعلمية والصحية والترفيه والاجتماعية وغيرها، ولكل من تلك الوظائف إقليم خاص بها، وقد يحدد الإقليم على أساس مقياس واحد أو عدد من المقاييس حسب ما يراه الباحث أو حسب ما تتطلبه الدراسة والهدف المتوخى منها، وكلما تعددت الأسس والوظائف كلما كان التحديد أقرب إلى الواقع، لكنه لا يمكن الحصول على تتطابق مجالات الخدمات المختلفة، فهي تتقاطع وتقترب وتتباعد بتأثير ضوابط مختلفة.

أولاً – العلاقات السكانية :

تتميز العلاقة بين المدينة والمدن المجاورة والأرياف بظاهرتين : هجرة دائمة من الريف إلى المدينة، أو من المدينة للمدينة أخرى وحركة يومية بين العمل والسكن (الرحلة الى العمل). والظاهرة الأولى : هي الخروج حيث أصبحت حركة مميزة للسكان خاصة منذ الانقلاب الصناعي، وما زالت تلك الحركة في أوجها في بعض البلاد، وإن كانت مدن العصر الصناعي تدين بنشأتها للهجرة الريفية فإن استمرارها وتزايدها يدين لها أكثر (حمدان 1977: ص329)، وقد تكون الهجرة الى المدينة ناتجة عن عوامل أهمها : تقدم كفاءة الفنون الزراعية كما يؤدي الى وجود فائض من السكان في الريف، كما أن ضغط وإفراط السكان يترتب عليهما كثير من عوامل الفقر المادي : كضآلة الملكية وتناقص الغلة وانخفاض مستوى المعيشة ولكن عوامل طرد تلك من الريف تقابلها عوامل جذب من المدن كارتفاع مستوى الأجور والمعيشة وأضواء المدينة والطلب على العمل خاصة الصناعة، وقد ارتبطت حركة الهجرة الداخلية في مراحلها بالتحول الكبير في وظائف المدن واتجاهها نحو الصناعة الحديثة، وقد أدى ظهور المواصلات الحديثة إلى تقوية دور المدن في جذب المهاجرين من مناطق بعيدة، وترتب على ذلك نمو المناطق الصناعية سواء أكانت الهجرة الداخلية من القرى المجاورة أم من مناطق أخرى بعيدة (أبو شهاب، 2004: ص23)، أما عن الظاهرة الثانية وهي الرحلة إلى العمل فكثير ممن يعمل في المدينة يسكن خارجها في الإقليم المجاورة، لذا فإن هناك رحلة يومية إلى العمل تجعل من إقليم المدينة ما يسمى بمنطقة الرحلة اليومية وتأتي السُكنى في الريف مع العمل في المدينة نتيجة توفر فرص العمل عادة في المدينة وخاصة في الصناعة مع مشكلة الاسكان والغلاء فيها، ويساعد على ذلك قدم وسائل المواصلات خارج المدينة وكلما سهلت وتطورت كلما اتسع مدى الرحلة بين المدينة وإقليمها (أبو شهاب، 2004: ص24).

وسوف تقوم الدراسة بالتركيز على الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الغربية على النحو التالي :-

1- الهجرة الى محافظة الخليل من المحافظات الأخرى :

تعتبر مدينة الخليل مدينة فلسطينية تتوسط أكبر محافظات الضفة الغربية سكانا ومساحة، ولمدينة الخليل اهمية دينية واقتصادية وتجارية على مر العصور لذلك كانت جاذبة للمهاجرين منذ القدم.

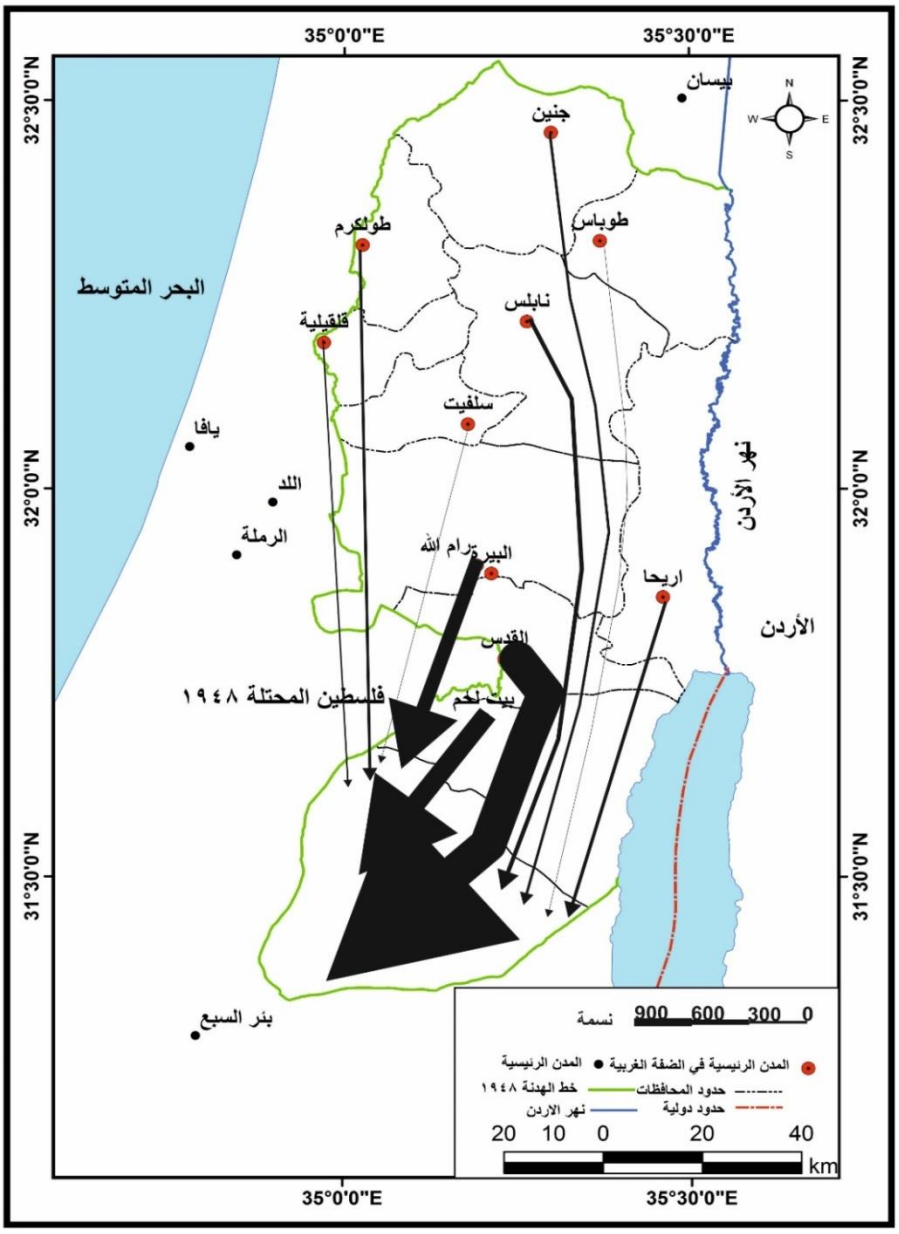

شكل (61)
الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة الخليل
إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات (ج.م.إ.ف) 2007، بيانات غير منشورة.

يبين الشكل (61) ما يلي :-

- أعلى نسبة هجرة لمحافظة الخليل كانت من مدينة القدس ويعود ذلك إلى أن المسافة الفاصلة بين المحافظتين قليلة.
- تأتي محافظة بيت لحم في المركز الثاني من حيث عدد المهاجرين منها الى محافظة الخليل، ثم تليها محافظة بيت لحم؛ وذلك بسبب قرب المسافة بين الخليل وهاتين المحافظات.
- القليل من سكان طوباس وجنين من يهاجرون لمحافظة الخليل.

وقد تعود أسباب الهجرة إلى :-

- توفر فرص العمل في المدينة بسبب وجود المصانع والمحلات التجارية فيها.
- هجرة الطلاب للتعليم في الجامعات الموجودة في الخليل.
- الأهمية الدينية لمدينة الخليل بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود.

من خلال دراسة الهجرة للمحافظة الخليل يمكن استنتاج ما يلي :-

- **أولاً – المحددات :-**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مساحة واسعة من محافظة الخليل وخاصة الأجزاء الشرقية، حيث بموجب اتفاق اوسلو قسمت الخليل الى مناطق (أ=24%)، و(ب=22%)، و(ج=48%)، بالإضافة الى 6% منطقة محمية طبيعي، والمنطقة (ج) تخضع بصورة كاملة للسيطرة الإسرائيلية وتتكون من جميع المنشآت العسكرية والمستعمرات الإسرائيلية.

2- تقسيم مدينة الخليل الى قسمين قسم تحت السيطرة الإسرائيلية (H2-H1)، حيث إن (H1) تقع ضمن المنطقة (أ)، و(H2) تغطي 20% من مدينة الخليل، وضم السوق القديم وتخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، حيث اصبحت نصف المدينة مملوكة للمستوطنين.

3- تعاني الخليل من شح في المياه خاصة في فصل الصيف وتذبذب الأمطار الساقطة من سنة لأخرى، وسيطرة الاحتلال الاسرائيلي على الموارد المائية، والقيود الصارمة التي تضعها على تلك الموارد.

4- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الطرق في محافظة الخليل وانتشار الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش.

5- تضاريس الخليل الوعرة ووجود الجبال حيث إن المدينة تقع على مرتفعات جبلية.

6- جدار الفصل والضم حيث دمر 1.5% من مساحة المحافظة وعزل 9.8% من المساحة الكلية. (أريج، 2009: 36)

7- مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار.

- **ثانياً – الامكانات :-**

1- تنوع التضاريس.
2- تنوع التربة في محافظة الخليل.
3- ازدياد كمية مياه الأمطار المتساقطة على المناطق الجبلية وخاصة في السنوات الاخيرة.
4- اعتدال المناخ ومناسبته لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية.
5- وجود أكبر مساحة زراعية في الضفة الغربية بعد جنين.
6- أكبر عدد سكان في الضفة موجود في محافظة الخليل.
7- وجود الأماكن الأثرية الهامة مثل الحرم الابراهيمي.
8- ارتفاع معدلات النمو.
9- وجود قوى بشرية كبيرة.
10-نشاط الحركة التجارية في مدينة الخليل وخاصة مع العرب في فلسطين المحتلة عام 1948م.
11-انتشار حجارة البناء ومقالع الحجارة.

- **ثالثاً – الأهداف :-**

1- الاستفادة من كمية الأمطار الساقطة من خلال عمل مشاريع لتخزين مياه الأمطار.
2- العمل على حصاد مياه الأمطار سواءً أكانت من خلال أسطح المباني أم الطرق أم المناطق الزراعية، وتأهيل الينابيع الزراعية في محافظة الخليل.
3- العمل على ترشيد استهلاك المياه، وترميم شبكات المياه وانشاء شبكات جديدة.
4- الاستفادة من تنوع التربة في التنمية الزراعية.
5- إعادة النظر في اتفاقية الخليل 1997م.
6- شق الطرق وتعبيدها.
7- التوسع الافقي للسكان للحد من توسع المستعمرات الإسرائيلية.
8- العمل على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني من خلال افتتاح مصانع ومؤسسات وتشجيع الاستثمار داخل القطاع.
9- تطوير دور السلطة في دعم النشاط التجاري في محافظة الخليل.

2- الهجرة الى محافظة القدس من المحافظات الأخرى :

تتفوق القدس على العديد من المدن الأخرى فيما تحتله من مكانة دينية، انعكست بصورة واضحة على مكانتها العلمية والتجارية والسياحية، حيث في مساحة تقل عن كيلو متر مربع واحد،

بنيت عشرات المدارس ودور العلم المختلفة ومئات الحوانيت والمحال التجارية إضافة إلى أكثر من ألف بيت، وظلت القدس تؤدي مهمتها الكبرى كمراكز إشعاع وتنوير للأجيال العربية والإسلامية، إضافة الى كونها المركز التجاري، ومدينة سياحية ودينية.

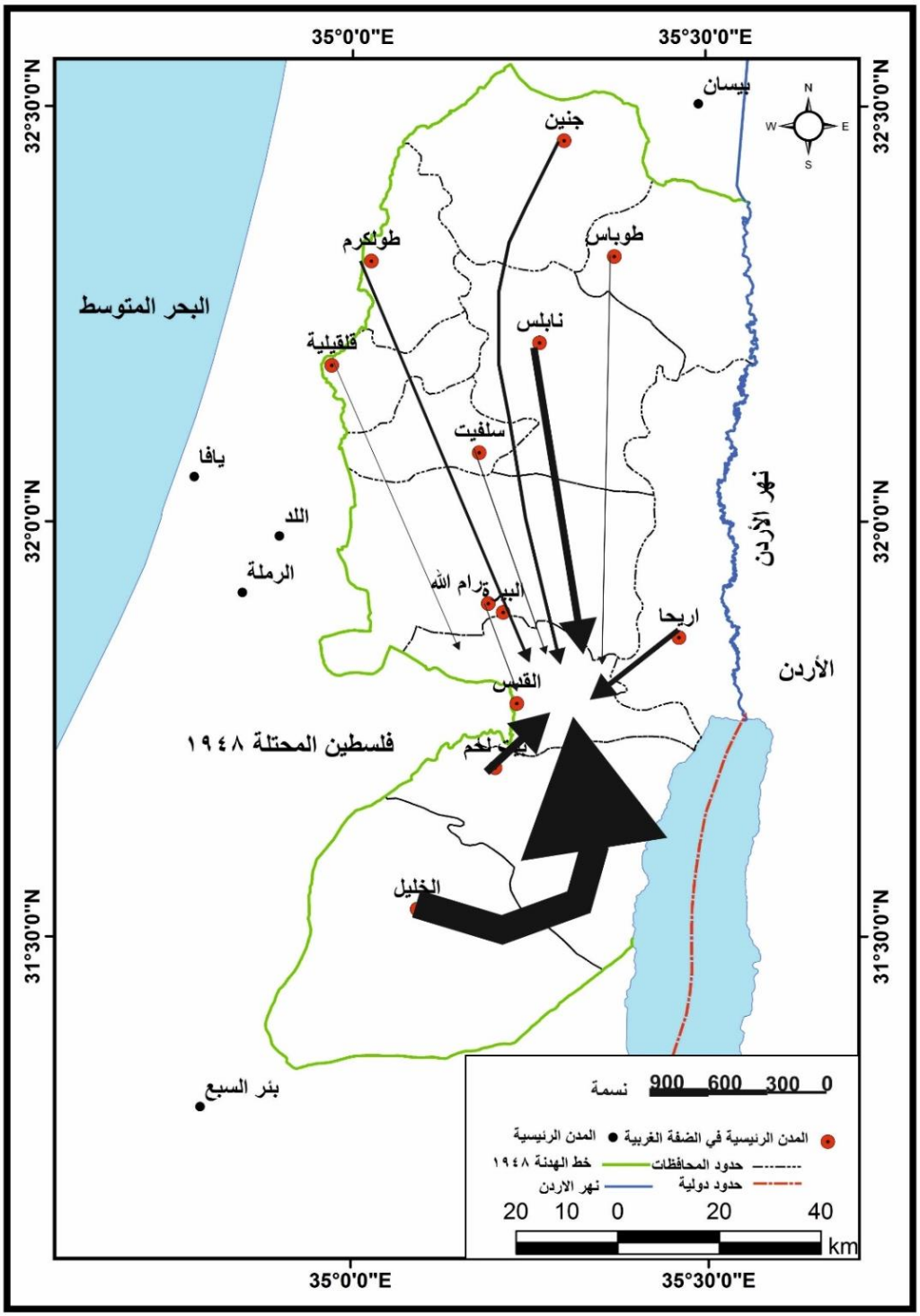

شكل (62)
الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة القدس
إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات (ج.م.إ.ف) 2007، بيانات غير منشورة.

يوضح الشكل (62) ما يلي :-

- أعلى نسبة هجرة كانت من مدينة الخليل باتجاه مدينة القدس وذلك لعدة أسباب منها :-
  - هجرة عدد كبير من سكان الخليل باتجاه مدينة القدس زمن الانتداب البريطاني لإدراكهم؛ أن مدينة القدس مستهدفة من الصهيونية العالمية، وخاصة أن مدينة الخليل هي الأكبر سكاناً في الضفة الغربية.
  - هجرة عدد كبير جداً من سكان الخليل بعد ان قام الاحتلال الإسرائيلي ببناء مستعمرات إسرائيلية في البلدة القديمة وسط الخليل؛ مما دفع سكان المدينة والتجار إلى الهجرة نحو مدن أخرى بما فيها القدس.
  - القدس تعتبر قلب فلسطين ومركزها التجاري للعالم الفلسطينيين والعرب.
  - المكانة الدينية للمدينة القدس.
- كما تأتي مدينة بيت لحم في المركز الثاني من حيث عدد المهاجرين ثم مدينة نابس، وأقل هجرة كانت من قلقيلية.
- هجرة الطلاب للتعليم في الجامعات الموجودة في القدس.
- الأهمية الدينية لمدينة القدس بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود.

من خلال دراسة الهجرة لمحافظة القدس يمكن استنتاج ما يلي :-

- **أولاً – المحددات :-**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مدينة القدس 1967م، حيث طبقت عليها القوانين المتبعة في فلسطين المحتلة 1948م.
2- تقسيم مدينة القدس الى القدس الغربية والشرقية ووقع القسمين تحت الاحتلال الاسرائيلي.
3- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الطرق في محافظة القدس وانتشار الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش.
4- تضاريس القدس الوعرة ووجود الجبال حيث إن المدينة تقع على مرتفعات جبلية.
5- جدار الفصل والضم الذي يضم معظم مساحة القدس للأراضي المحتلة عام 1948م
6- مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار.
7- سحب الهوية المقدسية من سكان القدس.
8- الاستيلاء على املاك الغائبين.
9- اعتبار الأراضي غير المبنية في القدس كأراضي خضراء وهي أراضي ممنوع البناء فيها.
10- الحفريات التي تقام تحت المسجد الأقصى من 1967م.
11- تفريغ المدينة من السكان العرب
12- سياسة هدم المنازل
13- الاعتقالات والسجن لمدة طويلة بحق سكان القدس

- **ثانياً : الامكانات :-**

1- تنوع التضاريس.
2- تنوع التربة.
3- ازدياد كمية مياه الأمطار المتساقطة على المناطق الجبلية وخاصة في السنوات الأخيرة.
4- اعتدال المناخ ومناسبته لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية.
5- وجود مساحات من الأراضي الزراعية.
6- وجود البحر الميت.
7- أكبر عدد سكان في الضفة موجود في محافظة الخليل.
8- وجود الأماكن الأثرية الهامة للمسلمين والمسيحيين واليهود.
9- انتشار الصناعات الخشبية والتحف الاثرية.
10-وجود عدد كبير من السياح.
11-ارتفاع معدلات النمو.
12-وجود قوى بشرية كبيرة.
13-نشاط الحركة التجارية في مدينة القدس وخاصة مع العرب في فلسطين المحتلة عام 1948م.

- **ثالثاً – الأهداف :-**

1- الاستفادة من كمية الأمطار الساقطة من خلال عمل مشاريع لتخزين مياه الأمطار.
2- العمل على حصاد مياه الأمطار سواءً أكانت من خلال أسطح المباني أم الطرق أم المناطق الزراعية، وتأهيل الينابيع الزراعية في محافظة الخليل.
3- العمل على ترشيد استهلاك المياه، وترميم شبكات المياه وإنشاء شبكات جديدة.
4- الاستفادة من تنوع التربة في التنمية الزراعية.
5- اعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة والخاصة بالقدس
6- شق طرق وتعبيدها.
7- التوسع الأفقي للسكان للحد من توسع المستعمرات الإسرائيلية.
8- الاهتمام بقطاع السياحة.
9- العمل على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني من خلال افتتاح مصانع ومؤسسات وتشجيع الاستثمار داخل القطاع السياحي.

3- الهجرة الى محافظة نابلس من المحافظات الأخرى :

مدينة نابلس من أهم المدن الفلسطينية وهي تقع في وادي بين جبل عيبال في الشمال وجبل جرزيم في الجنوب.

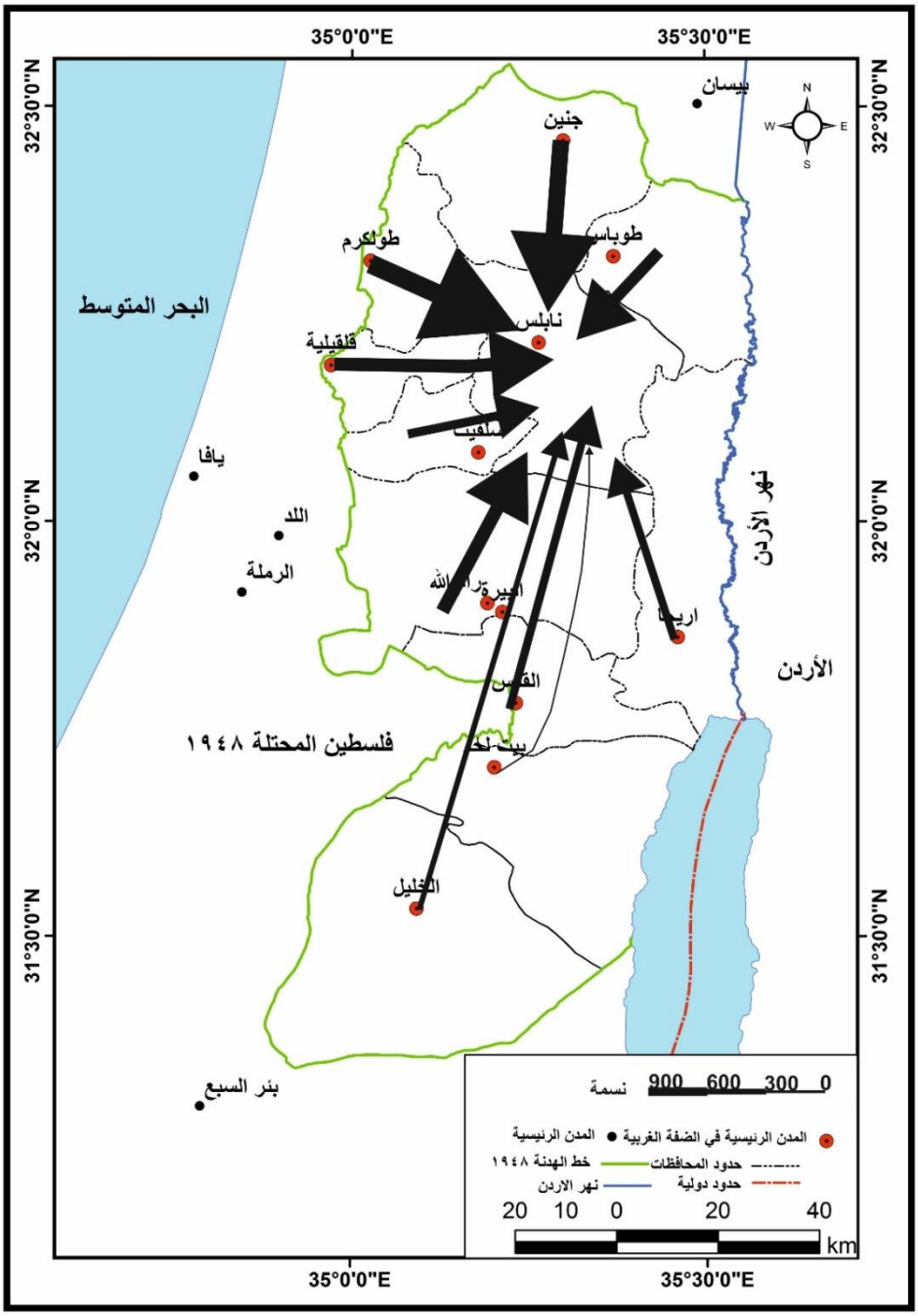

شكل (63)

الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة نابس

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات (ج.م.إ.ف) 2007، بيانات غير منشورة.

يلاحظ من الشكل (63) ما يلي :-

أن محافظة نابلس تستقبل مهاجرين بشكل كبير من كل الحافظات ويعود ذلك الى عدة أسباب :-

- عاصمة فلسطين الاقتصادية.
- بها أكبر الجامعات الفلسطينية (جامعة النجاح).

- تعتبر مركزاً صناعياً وتجارياً حيث تشتهر بصناعة الصابون.
- وجود عدد من الأماكن الاثرية فيها.
- بها الإدارة العامة لأكبر الشركات الفلسطينية مثل : شركة الاتصالات الفلسطينية وسوق فلسطين للأوراق المالية.
- بها أكبر سوق للمواشي والخضروات في الضفة الغربية.

من خلال دراسة الهجرة لمحافظة نابلس يمكن استنتاج ما يلي :-

- **أولاً – المحددات :-**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الطرق في محافظة القدس وانتشار الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش.
2- تضاريس نابلس الوعرة ووجود الجبال حيث إن المدينة تقع على بين المرتفعات الجبلية.
3- مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار.
4- سياسة هدم المنازل.
5- الاعتقالات والسجن لمدة طويلة بحق سكان.
6- مصادرة مساحات واسعة من الأراضي.
7- شح المياه.

- **ثانياً – الامكانات :-**

1- تنوع التضاريس.
2- تنوع التربة.
3- ازدياد كمية مياه الأمطار المتساقطة على المناطق الجبلية وخاصة في السنوات الاخيرة.
4- اعتدال المناخ ومناسبته لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية.
5- وجود مساحات من الأراضي الزراعية المزروعة بالزيتون.
6- وجود الأماكن الأثرية.
7- انتشار الصناعات وخاصة صناعة الصابون.
8- وجود عدد كبير من السياح وطلاب العلم لوجود أهم الجامعات في فلسطين بها
9- ارتفاع معدلات النمو.
10-وجود قوى بشرية كبيرة.

- **ثالثاً – الأهداف :-**

1- الاستفادة من المكانة الاقتصادية للمدينة.
2- التوسع الأفقي للسكان للحد من انتشار المستعمرات.
3- استصلاح الأراضي للزراعة.

4- الاهتمام بقطاع الصناعة وتنميته.

4- الهجرة الى محافظة بيت لحم من المحافظات الأخرى :

تقع محافظة بيت لحم جنوب الضفة الغربية، وهي مهد المسيح علية السلام، توجد بها كنيسة المهد التي ولد فيها المسيح علية السلام، وتقع على ارتفاع أعلى من القدس، للمدينة أهمية كبيرة عند المسيحيين.

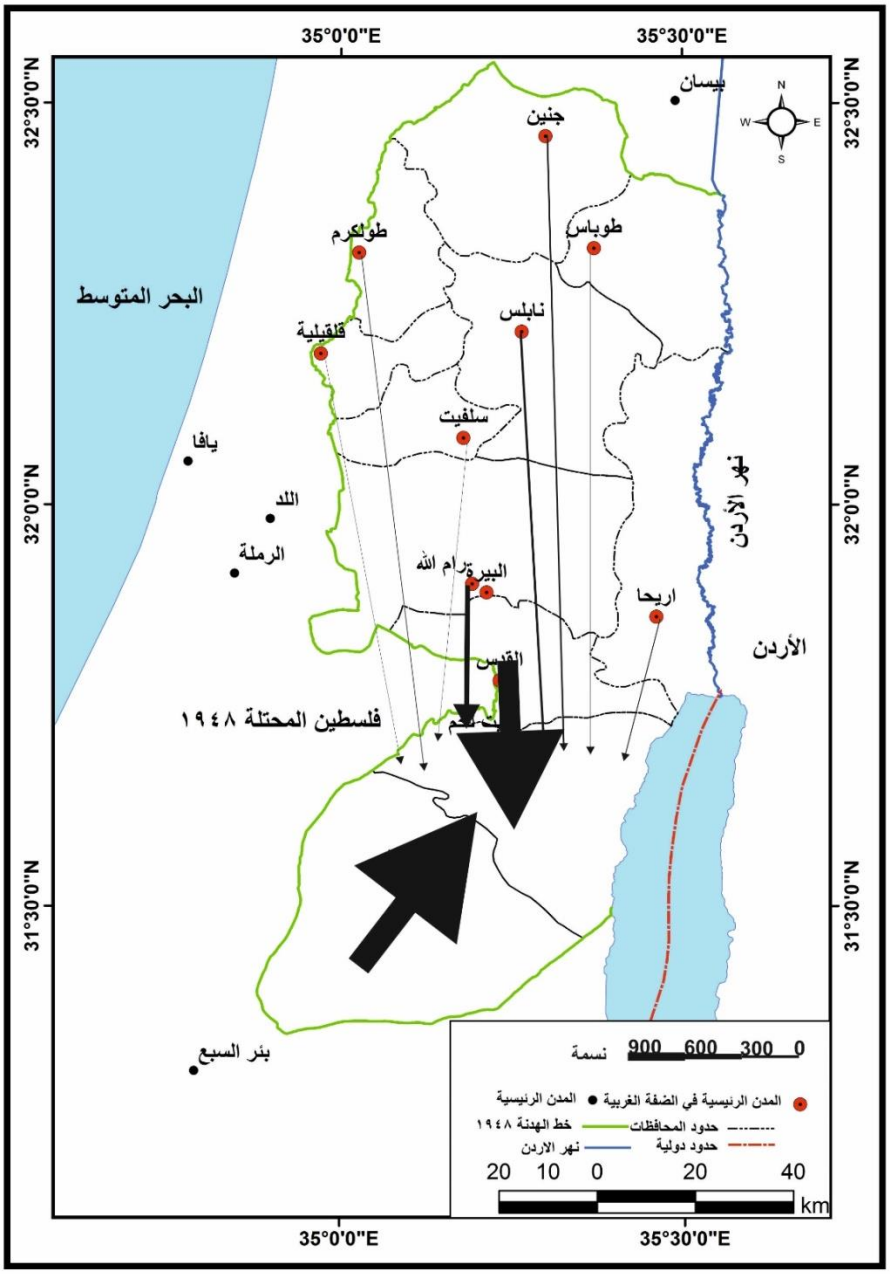

شكل (64)

الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة بيت لحم

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات (ج.م.إ.ف) 2007، بيانات غير منشورة.

يتبين من الشكل (64) ما يلي :-

محافظة بيت لحم تستقبل مهاجرين بشكل كبير من الحافظات المجاورة لها مثل : القدس وبيت لحم والبيرة ورام الله ويعود ذلك إلى عدة أسباب :-

- قرب المسافة بينها وبين هذه المحافظات.
- وجود الخدمات التعليمية والصحية.
- تعتبر مركزاً صناعياً وتجارياً.
- وجود عدد من الأماكن الأثرية فيها وخاصة كنيسة المهد.

من خلال دراسة الهجرة لمحافظة بيت لحم يمكن استنتاج ما يلي :-

- **أولاً – المحددات :-**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الطرق في محافظة بيت لحم وانتشار الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش.
2- مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار.
3- سياسة هدم المنازل.
4- الاعتقالات والسجن لمدة طويلة بحق سكان.
5- مصادرة مساحات واسعة من الأراضي وخاصة ناحية الشرق.
6- شح المياه.

- **ثانياً – الامكانات :-**

1- تنوع التضاريس.
2- تنوع التربة.
3- ازدياد كمية مياه الأمطار المتساقطة.
4- اعتدال المناخ ومناسبته لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية.
5- وجود مساحات من الأراضي الزراعية.
6- وجود الأماكن الأثرية.
7- انتشار الصناعات الخشبية.
8- وجود عدد كبير من السياح وخاصة المسيحيين؛ لوجود أهم كنيسة مسيحية في العالم في فلسطين وهي كنيسة المهد.
9- ارتفاع معدلات النمو.
10-وجود قوى بشرية كبيرة.

- **ثالثاً – الأهداف :-**

1- الاستفادة من المكانة الدينية للمدينة.
2- التوسع الأفقي للسكان للحد من انتشار المستعمرات.
3- استصلاح الأراضي للزراعة.

4- الاهتمام بقطاع الصناعة وتنميته.

5- الهجرة الى محافظة رام الله والبيرة من المحافظات الأخرى :

مدينتا رام الله والبيرة مدينتان متلاصقتان حتى إنهما تبدوان كمدينة واحدة وتقع المدينتان شمال محافظة القدس مباشرة.

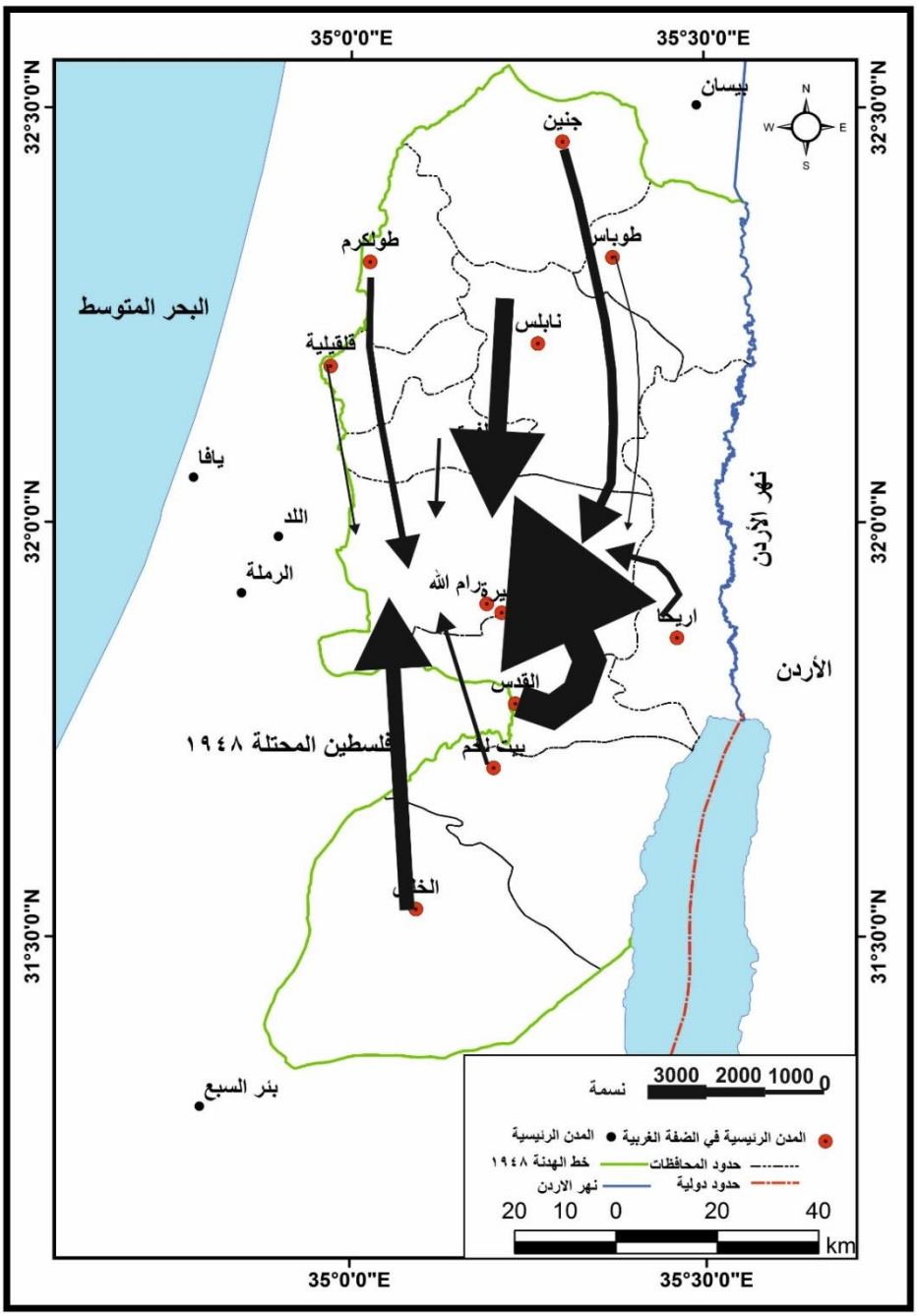

شكل (65)

الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة رام الله والبيرة

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات (ج.م.إ.ف) 2007، بيانات غير منشورة.

يوضح من الشكل (65) ما يلي :-

أن مدينة رام الله تستقبل مهاجرين بشكل كبير من كل مدن الضفة الغربية وخاصة من القدس؛ لما تعانيه تلك المدينة بسبب الاحتلال الاسرائيلي، ثم الخليل ونابلس، وتعود أسباب الهجرة إلى ما يلي :-

- انتشار الأراضي الزراعية بشكل كبير.
- انتشار الصناعات المعدنية.
- وجود فرص للعمل.
- بها مقر الرئاسة والوزارات الهامة.

من خلال دراسة الهجرة لمحافظة رام الله والبيرة يمكن استنتاج ما يلي :-

- **أولاً - المحددات :-**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الطرق في رام الله والبيرة وانتشار الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش.
2- مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار.
3- سياسة هدم المنازل.
4- الاعتقالات والسجن لمدة طويلة بحق سكان.
5- مصادرة مساحات واسعة من الأراضي وخاصة ناحية الشرق.
6- شح المياه بسبب السياسة الاسرائيلية على الرغم من وقع المحافظة على أفضل خزان مائي في فلسطينّ..
7- جدار الضم والعزل يلتهم جزءاً من مساحتها.
8- يوجد على اراضيها عدد كبير من المستعمرات الإسرائيلية.
9- الملوثات الناتجة عن المستوطنات الصناعية.

- **ثانياً - الامكانات :-**

1- تنوع التضاريس.
2- تنوع التربة.
3- ازدياد كمية مياه الأمطار المتساقطة.
4- اعتدال المناخ ومناسبته لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية.
5- وجود مساحات من الأراضي الزراعية

6- وجود الأماكن الأثرية.
7- انتشار الصناعة والتجارة والشركات.
8- وجود عدد من الجامعات بها.
9- بها مقر الرئاسة الفلسطينية.
10-توجد بها معظم المقرات الوزارية.
11-ارتفاع معدلات النمو.
12-وجود قوى بشرية كبيرة.
13-وجود مساحات شاسعة من الأراضي.
14-وجود صناعات معدنية.

- **ثالثاً - الأهداف :-**

1- الاستفادة من المكانة الإدارية للمدينة.
2- التوسع الأفقي للسكان للحد من انتشار المستعمرات.
3- استصلاح الأراضي للزراعة.
4- الاهتمام بقطاع الصناعة وتنميته.
5- محاولة استغلال الخزان الجوفي للمحافظة.
6- الاهتمام بقطاع الخدمات من انشاء الطرق والمدارس والجامعات والمشافي.
7- استغلال الموقع سياحياً.

6- الهجرة الى محافظة جنين من المحافظات الأخرى :

تقع محافظة جنين في شمال الضفة الغربية وتعتبر مدينة جنين مركز تلك المحافظة ويعتبر اقتصادها قوياً.

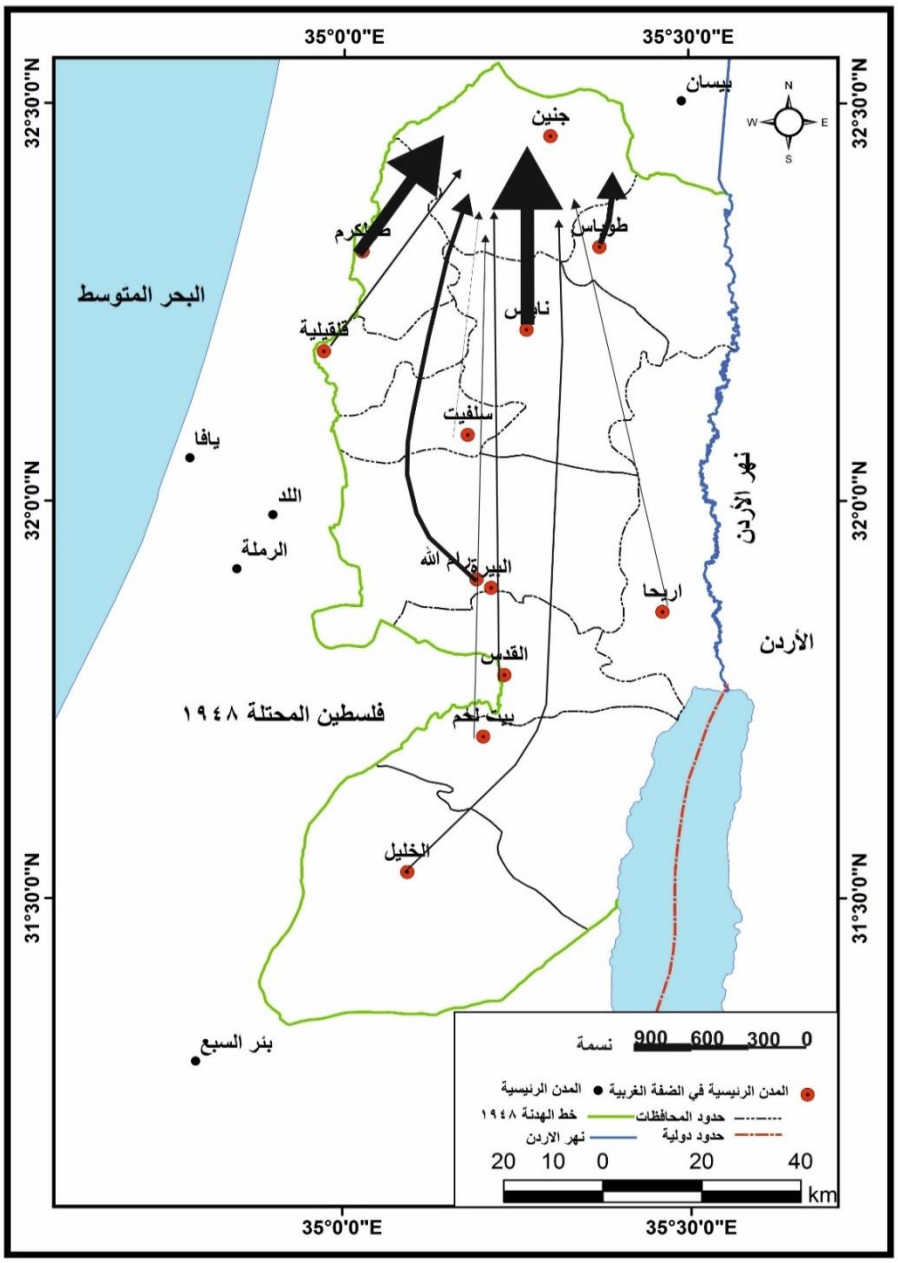

شكل (66)

الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة جنين

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات (ج.م.إ.ف) 2007، بيانات غير منشورة.

يوضح من الشكل (66) ما يلي :

أن مدينة جنين تستقبل مهاجرين بشكل كبير من مدينتي طولكرم ونابلس، وباقي المدن الرئيسة في الضفة الغربية بنسب متفاوتة وتعود اسباب الهجرة إلى ما يلي :

- انتشار الأراضي الزراعية بشكل كبير.
- انتشار الصناعات.
- وجود فرص للعمل.
- وجود الجامعات.

من خلال دراسة الهجرة لمحافظة أريحا يمكن استنتاج ما يلي :-

- **أولاً – المحددات :-**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الطرق في محافظة اريحا وانتشار الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش.
2- مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار.
3- سياسة هدم المنازل.
4- الاعتقالات والسجن لمدة طويلة بحق سكان.
5- مصادرة مساحات واسعة من الأراضي وخاصة ناحية الشرق.
6- شح المياه بسبب السياسة الاسرائيلية على الرغم من وقع المحافظة على أفضل خزان مائي في فلسطين!.
7- جدار الضم والعزل يلتهم جزء من مساحتها.
8- يوجد على أراضيها عدد كبير من المستعمرات الإسرائيلية.
9- الملوثات الناتجة عن المستوطنات الصناعية.

- **ثانياً – الامكانات :-**

1- تنوع التضاريس.
2- تنوع التربة.
3- ازدياد كمية مياه الأمطار المتساقطة.
4- اعتدال المناخ ومناسبته لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية.
5- وجود مساحات من الأراضي الزراعية.
6- وجود الأماكن الأثرية.
7- انتشار الصناعة والتجارة والشركات.
8- وجود عدد من الجامعات بها.
9- وجود مناطق صناعية.
10-وجود اقتصاد قوي.
11-ارتفاع معدلات النمو.
12-وجود قوى بشرية كبيرة.
13-وجود مساحات شاسعة من الأراضي.
14-قربها من أراضي 48.

- **ثالثاً – الأهداف :-**

1- الاستفادة من المكانة الإدارية للمدينة.
2- التوسع الأفقي للسكان للحد من انتشار المستعمرات.
3- استصلاح الأراضي للزراعة.

4- الاهتمام بقطاع الصناعة وتنميته.
5- محاولة استغلال الخزان الجوفي للمحافظة.
6- الاهتمام بقطاع الخدمات من انشاء الطرق والمدارس والجامعات والمشافي.
7- استغلال الموقع سياحيا وقربها من أراضي 48.

7- الهجرة الى محافظة أريحا من المحافظات الأخرى :

مدينة أريحا من أقدم المدن، تقع في الطرف الغربي لغور نهر الأردن وهي أقرب إلى الحافة الجبلية لوادي الأردن الانهدامية؛ لذا فهي نقطة عبور هامة بين فلسطين والأردن.

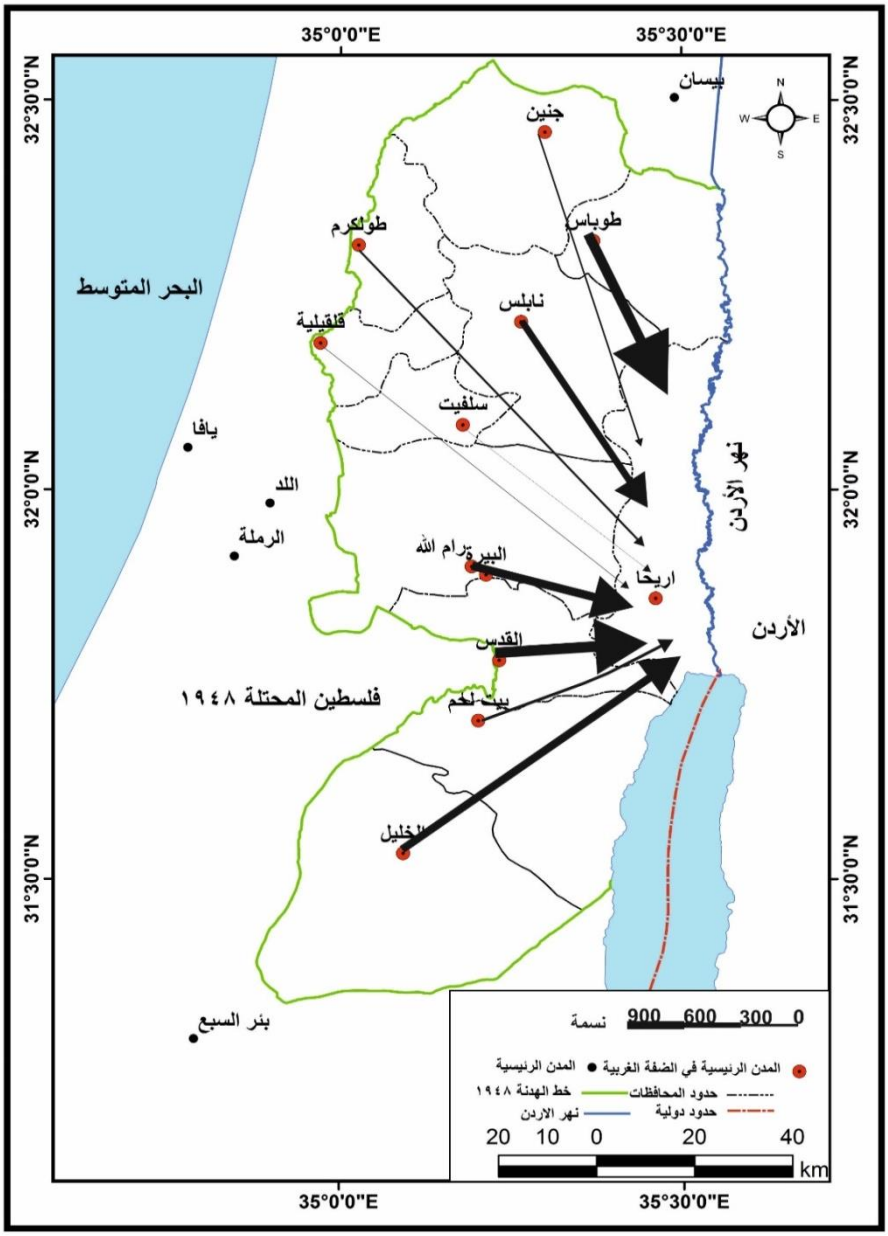

شكل (67)
الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة أريحا
إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات (ج.م.إ.ف) 2007، بيانات غير منشورة.

يوضح من الشكل (67) ما يلي :-

أن مدينة أريحا تستقبل مهاجرين بشكل كبير من كل مدن الضفة الغربية وخاصة من القدس؛ لما تعانيه تلك المدينة بسبب الاحتلال الاسرائيلي، ثم الخليل وطوباس وتعود أسباب الهجرة إلى ما يلي :-

- انتشار الأراضي الزراعية بشكل كبير.
- انتشار الصناعات.
- وجود فرص للعمل.
- وقوعها في حفرة الانهدام.
- وجود الجامعات.

من خلال دراسة الهجرة لمحافظة رام الله والبيرة يمكن استنتاج ما يلي :-

- **أولاً – المحددات :-**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الطرق في وانتشار الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش.
2- مصادرة معظم الأراضي في الأغوار.
3- الاعتقالات والسجن لمدة طويلة بحق سكان.
4- شح المياه على الرغم من وقع المحافظة في الأغوار بسبب السياسة الاسرائيلية.
5- يوجد على اراضيها عدد كبير من المستعمرات الإسرائيلية.
6- الملوثات الناتجة عن المستوطنات الصناعية.
7- قلة الامطار وارتفاع نسبة البخر.
8- الاحتلال الاسرائيلي بسطر على كل منطقة الأغوار.

- **ثانياً – الامكانات :-**

1- تنوع التضاريس.
2- تنوع التربة.
3- وجود مساحات من الأراضي الزراعية.
4- وجود الأماكن الأثرية.
5- انتشار الصناعة والتجارة والشركات.
6- وجود عدد من الجامعات بها.
7- ارتفاع معدلات النمو.
8- وجود قوى بشرية كبيرة.
9- وجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.

- **ثالثاً – الأهداف :-**

1- التوسع الأفقي للسكان للحد من انتشار المستعمرات.
2- استصلاح الأراضي للزراعة.

3- الاهتمام بقطاع الصناعة وتنميته.
4- استغلال نهر الأردن والبحر.
5- الاهتمام بقطاع الخدمات من انشاء الطرق والمدارس والجامعات والمستشفيات.
6- استغلال الموقع سياحياً.
7- توثيق العلاقات التجارة مع الأردن.

8- الهجرة الى محافظة سلفيت من المحافظات الأخرى :

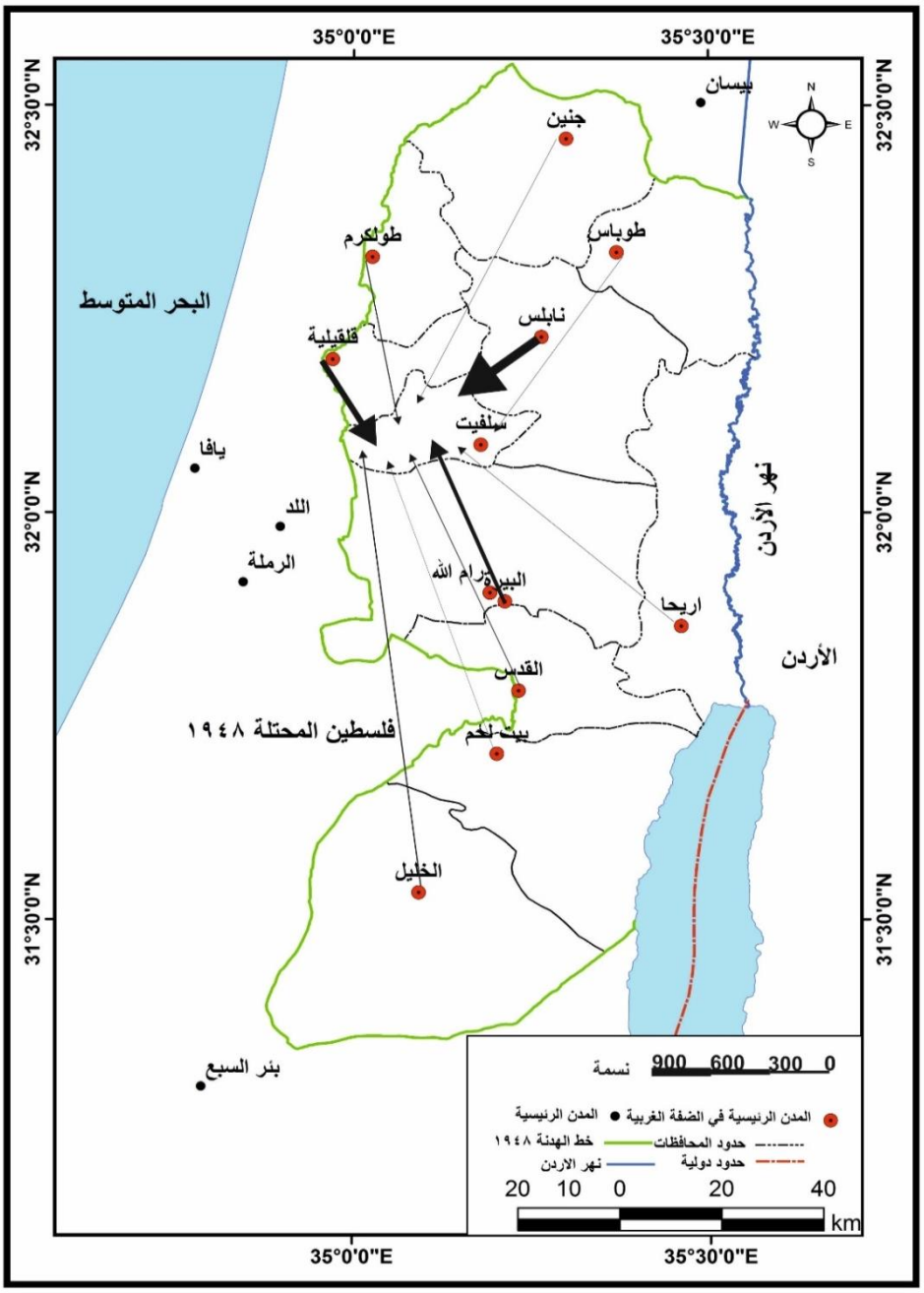

شكل (68)
الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة سلفيت
إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات (ج.م.إ.ف) 2007، بيانات غير منشورة.

يوضح من الشكل (68) ما يلي :-

لا تستقبل محافظة سلفيت عدد كبير من المهاجرين حيث يهاجر إليها عدد قليل من سكان نابلس وقلقيلية لعدة أسباب :-

- وجود فرص للعمل.
- هجرة الطلاب للدراسة من المحافظات المجاورة.

من خلال دراسة الهجرة لمحافظة سلفيت يمكن استنتاج ما يلي :-

- **أولاً – المحددات :-**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الطرق في وانتشار الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش.
2- مصادرة الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار.
3- سياسة هدم المنازل.
4- الاعتقالات والسجن لمدة طويلة بحق سكان.
5- شح المياه بسبب السياسة الاسرائيلية على الرغم من وقع المحافظة على أفضل خزان مائي في فلسطين!.
6- جدار الضم والعزل يلتهم نصف مساحة المحافظة تقريباً.
7- يوجد على أراضيها عدد كبير من المستعمرات الإسرائيلية.
8- الملوثات الناتجة عن المستوطنات.

- **ثانياً – الامكانات :-**

1- تنوع التضاريس.
2- تنوع التربة.
3- ازدياد كمية مياه الأمطار المتساقطة على السفوح الغربية.
4- اعتدال المناخ ومناسبته لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية.
5- وجود مساحات من الأراضي الزراعية.
6- ارتفاع معدلات النمو.
7- وجود قوى بشرية كبيرة.

- **ثالثاً – الأهداف :-**

1- الاستفادة من المكانة الإدارية للمدينة.
2- التوسع الأفقي للسكان للحد من انتشار المستعمرات.
3- استصلاح الأراضي للزراعة
4- الاهتمام بقطاع الصناعة وتنميته.
5- محاولة استغلال الخزان الجوفي للمحافظة.
6- الاهتمام بقطاع الخدمات من إنشاء الطرق والمدارس والجامعات والمشافي.
7- استغلال الموقع سياحياً وخاصة أنها قريبة من أراضي 48.

9- الهجرة الى محافظة طوباس من المحافظات الأخرى :

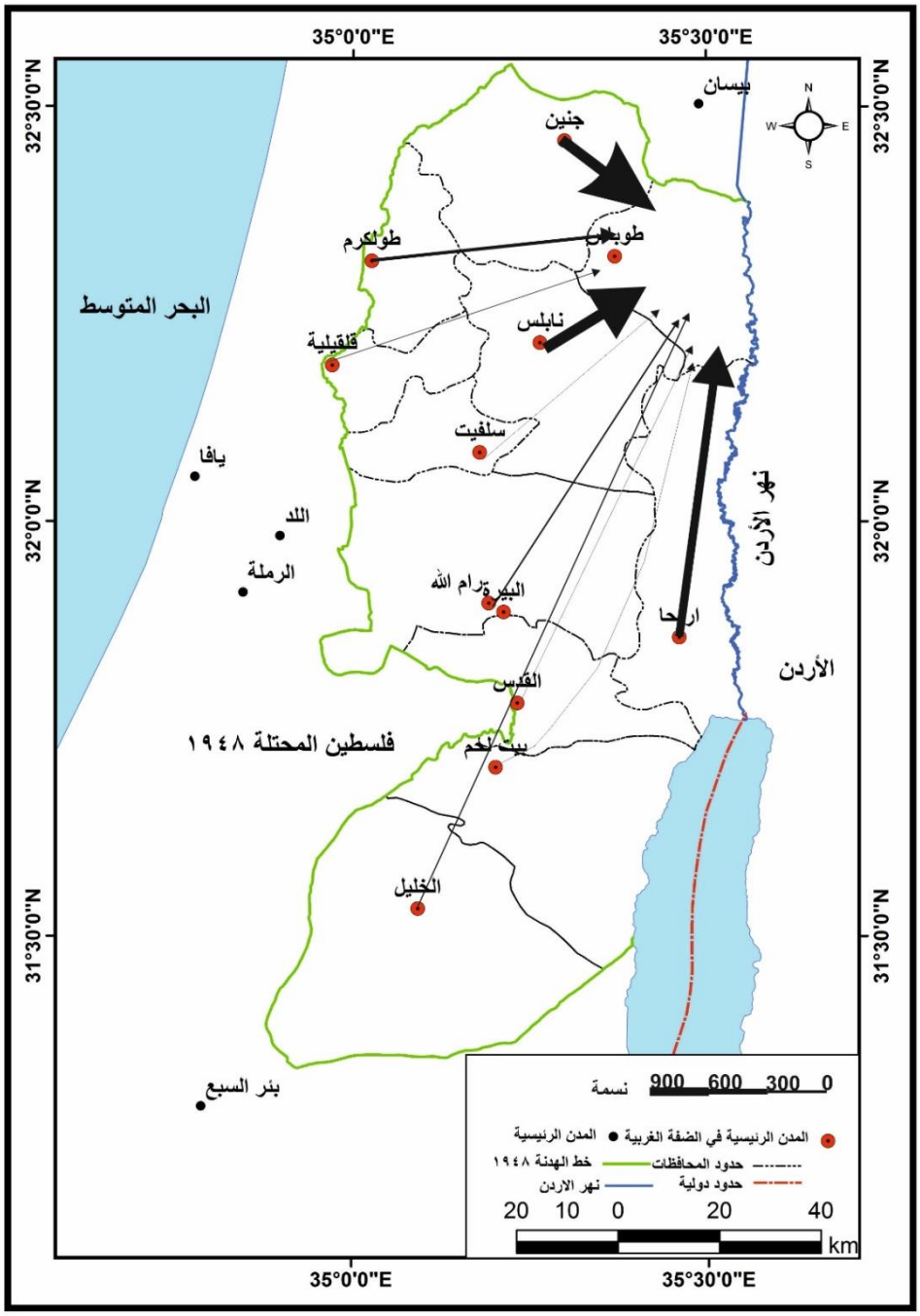

شكل (69)

الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة طوباس

إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات (ج.م.إ.ف) 2007، بيانات غير منشورة.

يوضح من الشكل (69) ما يلي :-

تستقبل مدينة طوباس مهاجرين من نابلس وأريحا ومن جنين لعدة أسباب :-

- انتشار الأراضي الزراعية بشكل كبير.

- انتشار الصناعات.
- وجود فرص للعمل.
- قربها من الأراضي الأردنية والأراضي السورية وأراضي 48.
- قرب المسافة بينهما.

من خلال دراسة الهجرة لمحافظة طوباس يمكن استنتاج ما يلي :-

- **أولاً – المحددات :-**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الطرق في وانتشار الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش.
2- مصادرة مساحة واسعة من المحافظة وخاصة من الشرق.
3- سياسة هدم المنازل.
4- الاعتقالات والسجن لمدة طويلة بحق سكان.
5- شح المياه على الرغم من وقع المحافظة في الأغوار.
6- يوجد على اراضيها عدد كبير من المستعمرات الإسرائيلية.
7- الملوثات الناتجة عن المستوطنات الصناعية.
8- قلة كمية الأمطار.

- **ثانياً – الامكانات :-**

1- تنوع التضاريس.
2- تنوع التربة.
3- كثرة الينابيع والأودية.
4- اعتدال المناخ ومناسبته لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية.
5- وجود مساحات من الأراضي الزراعية.
6- وجود الأماكن الأثرية.
7- انتشار الصناعة والتجارة والشركات.
8- وجود عدد من الجامعات بها.
9- ارتفاع معدلات النمو.
10-وجود قوى بشرية كبيرة.
11-وجود مساحات شاسعة من الأراضي.

- **ثالثاً – الأهداف :-**

1- الاستفادة من المكانة الإدارية للمدينة.
2- التوسع الأفقي للسكان للحد من انتشار المستعمرات.
3- استصلاح الأراضي للزراعة.
4- الاهتمام بقطاع الصناعة وتنميته.

5- محاولة استغلال الخزان الجوفي للمحافظة.
6- الاهتمام بقطاع الخدمات من انشاء الطرق والمدارس والجامعات والمشافي.
7- استغلال الموقع سياحياً.
8- تقوية العلاقة بالدول العربية المجاورة.

10- الهجرة الى محافظة الخليل من المحافظات الأخرى :

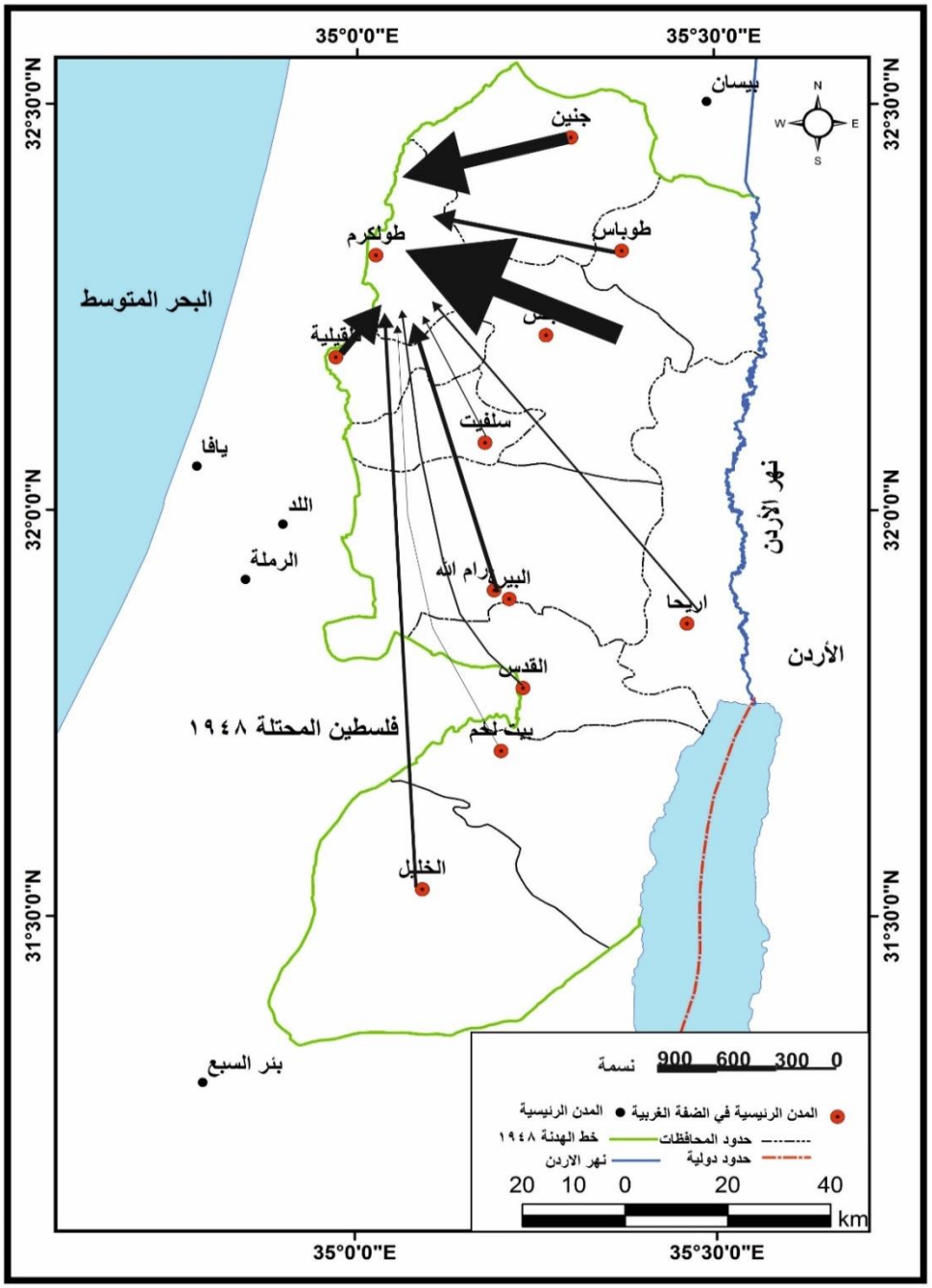

شكل (70)
الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة طولكرم
إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات (ج.م.إ.ف) 2007، بيانات غير منشورة.

يوضح من الشكل (70) ما يلي :-

تستقبل معظم المهاجرين من نابلس وقلقيلية وجنين لعدة أسباب :-

- انتشار الأراضي الزراعية بشكل كبير.
- انتشار الصناعات.
- وجود فرص للعمل.
- قرب المسافة فيما بينهما.

من خلال دراسة الهجرة لمحافظة طولكرم يمكن استنتاج ما يلي :-

- **أولاً – المحددات :-**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الطرق في وانتشار الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش.
2- مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار.
3- سياسة هدم المنازل.
4- الاعتقالات والسجن لمدة طويلة بحق سكان.
5- مصادرة مساحات واسعة من الأراضي وخاصة ناحية الشرق.
6- شح المياه بسبب السياسة الاسرائيلية على الرغم من وقع المحافظة على أفضل خزان مائي في فلسطين!.
7- جدار الضم والعزل يلتهم جزء من مساحتها.
8- يوجد على أراضيها عدد كبير من المستعمرات الإسرائيلية.
9- الملوثات الناتجة عن المستوطنات الصناعية.

- **ثانياً – الامكانات:-**

1- تنوع التضاريس.
2- تنوع التربة.
3- ازدياد كمية مياه الأمطار المتساقطة.
4- اعتدال المناخ ومناسبته لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية.
5- وجود مساحات من الأراضي الزراعية.
6- وجود الأماكن الأثرية.
7- انتشار الصناعة والتجارة والشركات.
8- وجود عدد من الجامعات بها.
9- قربها من أراضي 48.
10-ارتفاع معدلات النمو.
11-وجود قوى بشرية كبيرة.
12-وجود مساحات شاسعة من الأراضي.
13-وجود صناعات معدنية.

- **ثالثاً – الأهداف :-**

1- الاستفادة من المكانة الإدارية للمدينة.
2- التوسع الأفقي للسكان للحد من انتشار المستعمرات.
3- استصلاح الأراضي للزراعة.
4- الاهتمام بقطاع الصناعة وتنميته.
5- محاولة استغلال الخزان الجوفي للمحافظة.
6- الاهتمام بقطاع الخدمات من انشاء الطرق والمدارس والجامعات والمشافي.
7- استغلال الموقع سياحياً.

11- الهجرة الى محافظة قلقيلية من المحافظات الأخرى :

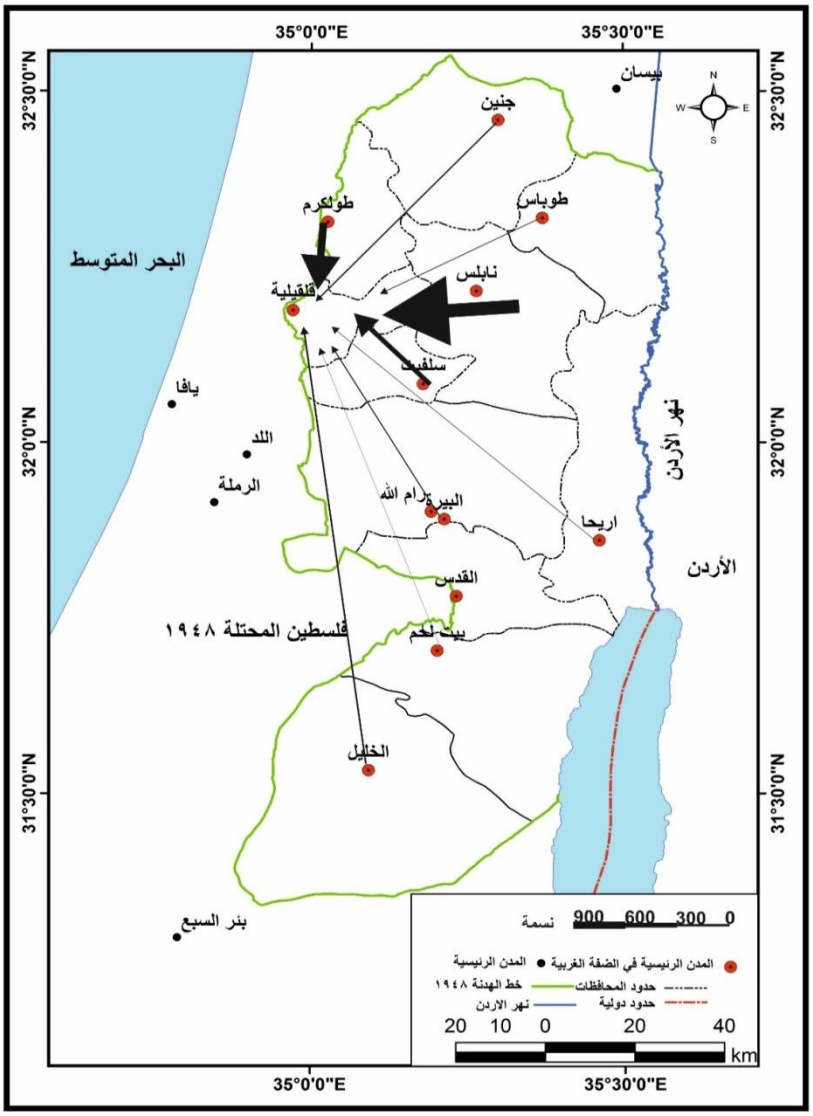

شكل (71)
الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الغربية لمحافظة قلقيلية
إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات (ج.م.إ.ف) 2007، بيانات غير منشورة.

يوضح من الشكل (71) ما يلي :-

يهاجر إليها من سكان نابس وطولكرم وسلفيت وتعود أسباب الهجرة إلى ما يلي :-

- انتشار الأراضي الزراعية بشكل كبير.
- انتشار الصناعات المعدنية.
- وجود فرص للعمل.
- الاهمية الاقتصادية.
- قرب المسافة فيما بينهما.

من خلال دراسة الهجرة لمحافظة قلقيلية يمكن استنتاج ما يلي :-

- **أولاً – المحددات :-**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الطرق في وانتشار الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش.
2- مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار.
3- سياسة هدم المنازل.
4- الاعتقالات والسجن لمدة طويلة بحق سكان.
5- مصادرة مساحات واسعة من الأراضي وخاصة ناحية الشرق.
6- شح المياه بسبب السياسة الاسرائيلية على الرغم من وقع المحافظة على أفضل خزان مائي في فلسطين!.
7- جدار الضم والعزل يلتهم جزء من مساحتها.
8- يوجد على اراضيها عدد كبير من المستعمرات الإسرائيلية.
9- الملوثات الناتجة عن المستوطنات الصناعية.

- **ثانياً – الإمكانات :-**

1- تنوع التضاريس.
2- تنوع التربة.
3- ازدياد كمية مياه الأمطار المتساقطة.
4- اعتدال المناخ ومناسبته لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية.
5- وجود مساحات من الأراضي الزراعية.
6- وجود الأماكن الأثرية.
7- انتشار الصناعة والتجارة والشركات.
8- وجود عدد من الجامعات بها.
9- ارتفاع معدلات النمو.

10-وجود قوى بشرية كبيرة.
11-وجود مساحات شاسعة من الأراضي.
12-وجود صناعات معدنية.

- **ثالثاً - الأهداف :-**

1- الاستفادة من المكانة الإدارية للمدينة.
2- التوسع الأفقي للسكان للحد من انتشار المستعمرات.
3- استصلاح الأراضي للزراعة.
4- الاهتمام بقطاع الصناعة وتنميته.
5- محاولة استغلال الخزان الجوفي للمحافظة.
6- الاهتمام بقطاع الخدمات من إنشاء الطرق والمدارس والجامعات والمشافي.
7- استغلال الموقع سياحياً.
8- تقويه الروابط بسكان فلسطين المحتلة 1948م.

ثانياً - تقييم العلاقة المكانية بين شبكة مدن الضفة الغربية :

لكل مدينة مهما كان حجمها علاقات متبادلة مع منطقة تحيط بها تتباين مساحتها بحسب حجم المدينة، وتلك المنطقة تسمي (إقليم المدينة أو ظهير المدينة أو منطقة النفوذ أو الحقل الحضري)، وإقليم المدينة يقوم على أساس الترابط والتفاعل بين المدينة وما حولها من رقعة جغرافية ويمكن استخدام عدد من المقاييس التي بموجبها يحدد إقليم المدينة.

تم في هذا المجال تطبيق بعض النظريات ونماذج التفاعيل المكاني ومقاييس الاتصال والترابط لقياس درجة التفاعل والعلاقات الاقتصادية، بين شبكة مدن الضفة الغربية، ومن أهم المقاييس ما يلي :-

1- نظرية التفاعل المكاني :

والتي تقوم على أساس وجود علاقة عكسية بين مدينتين وطردية الحجم بينها، فكلما بعدت المسافة قل التفاعل وكلما زاد سكان المدينة زاد التفاعل، ويعبر عن العلاقة رياضياً :

قوة جذب بين مدينتين (أ، ب) =حجم سكان المدينة (أ) X حجم سكان المدينة (ب)/ مربع المسافة.

تقرر تلك النظرية : أن قوة العلاقات الاقتصادية بين مدينتين تختلف ايجابياً تبعا لحجمها وسلباً تبعاً للمسافة بينها، فكلما كان عدد سكان المدينتين كبيراً ازداد التفاعل وكلما بعدت المسافة بينهما قل التفاعل.

جدول (47)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة الخليل

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	الرتبة بالنسبة التفاعل
الخليل	159038	0	0.00	0
طوباس	124635	91	297296	1
سلفيت	124215	62	359201	2
جنين	50912	104	562750	3
طولكرم	40530	87	1069751	4
أريحا	38272	50	1114220	5
قلقيلة	35910	74	1177102	6
رام الله	25812	52	1518154	7
نابلس	24367	77	3331912	8
البيرة	17515	41	3397415	9
بيت لحم	15480	22	8006775	10
القدس	8682	31	20626120	11

يبين الجدول : أنه كلما زادت قيمة الناتج في درجة التفاعل؛ كلما كانت العلاقة بين مدينة الخليل والمدن الأُخرى أقوى، ويلاحظ : أن أَقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة الخليل ومدينة القدس، وأضعفها بين مدينة الخليل وطوباس؛ مما يدل على أن هناك خلاف كبير جداً في قوة الجذب ينبع بالأساس إلى اختلاف حجم السكان، ومن ثم اختلاف المسافة.

جدول (48)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسة في الضفة الغربية ومدينة القدس

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	الرتبة بالنسبة التفاعل
القدس	124635	0	0	0
طوباس	15480	61	64399	1
جنين	38272	76	102571	2
سلفيت	8682	34	116261	3
طولكرم	50912	62	205025	4
قلقيلة	40530	52	232028	5

أريحا	17515	23	512537	6
نابلس	124215	48	834570	7
رام الله	25812	14	2038621	8
الخليل	159038	31	2561819	9
البيرة	35910	12	3860325	10
بيت لحم	24367	9	4656804	11

ويلاحظ : أن اقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة القدس ومدينة بيت لحم، وأضعفها بين مدينة القدس ومدينة طوباس؛ مما يدل على أن هناك خلاف كبير جداً في قوة الجذب ينبع بالأساس إلى اختلاف حجم السكان، ومن ثم اختلاف المسافة.

جدول (49)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسة في الضفة الغربية ومدينة نابلس

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	الرتبة بالنسبة التفاعل
نابلس	124215	0	0	0
سلفيت	8682	77	181891	1
بيت لحم	24367	57	931593	2
أريحا	17515	43	1176650	3
رام الله	25812	35	2617337	4
الخليل	159038	77	3331912	5
البيرة	35910	36	3441791	6
قلقيلة	40530	28	6421472	7
جنين	38272	27	6521202	8
القدس	124635	48	6719417	9
طوباس	15480	15	8545992	10
طولكرم	50912	25	2630773	11

يتبين : أن أَقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة نابلس ومدينة طولكرم، على الرغم من المسافة بين طوباس ونابلس أقصر إلا أن سكان طولكرم أكبر، وأضعفها بين مدينة نابلس ومدينة سلفيت، مما يدل على أن هناك خلاف كبير جداً في قوة الجذب ينبع بالأساس إلى اختلاف حجم السكان، ومن ثم اختلاف المسافة.

جدول (50)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسة في الضفة الغربية ومدينة طولكرم

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	الرتبة بالنسبة التفاعل
طولكرم	50912	0	0	0
أريحا	17515	65	211058.9	1
بيت لحم	24367	70	253178.1	2
سلفيت	8682	29	525586.2	3
رام الله	25812	48	570373.5	4
البيرة	35910	50	731300	5
طوباس	15480	32	769646.3	6
الخليل	159038	87	1069751	7
القدس	124635	62	1650733	8
جنين	38272	30	2165005	9
قلقيلة	40530	15	9170948	10
نابلس	124215	25	10118455	11

يتبين أن أَقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة طولكرم ومدينة نابلس، على الرغم من المسافة بين قلقيلية وطولكرم أقصر، إلا أن سكان نابلس أكبر، وأضعفها بين مدينة طولكرم ومدينة أريحا، مما يدل على أن هناك خلاف كبير جداً في قوة الجذب ينبع بالأساس إلى اختلاف حجم السكان، ومن ثم اختلاف المسافة.

جدول (51)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسة في الضفة الغربية ومدينة قلقيلية

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	الرتبة بالنسبة التفاعل
قلقيلة	40530	0	0	0
طولكرم	50912	15	9170948	1
سلفيت	8682	23	665182	2
نابلس	124215	28	6421472	3
رام الله	25812	38	724488	4
البيرة	35910	40	909645	5
طوباس	15480	40	392128	6

جنين	38272	43	838921	7
القدس	124635	52	1868142	8
بيت لحم	24367	58	293577	9
أريحا	17515	59	203931	10
الخليل	159038	74	1177102	11

يتبين أن أقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة قلقيلية ومدينة الخليل، على الرغم من المسافة بين أريحا وقلقيلية أقصر إلا أن سكان الخليل أكبر، وأضعفها بين مدينة طولكرم ومدينة وقلقيلية رغم قصر المسافة، مما يدل على أن هناك خلاف كبير جداً في قوة الجذب ينبع بالأساس إلى اختلاف حجم السكان، ومن ثم اختلاف المسافة.

جدول (52)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسة في الضفة الغربية ومدينة جنين

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	الرتبة بالنسبة التفاعل
جنين	38272	0	0	0
بيت لحم	24367	63	84148	1
أريحا	17515	68	92298	2
سلفيت	8682	43	114416	3
رام الله	25812	64	158468	4
البيرة	35910	104	213628	5
الخليل	159038	76	358291	6
القدس	124635	84	525793	7
قلقيلة	40530	43	534124	8
طوباس	15480	17	1305194	9
طولكرم	50912	27	1378414	10
نابلس	124215	30	4151916	11

يتبين : أن أقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة نابلس ومدينة جنين، على الرغم من المسافة بين جنين وطوباس أقصر إلا أن سكان طولكرم أكبر، وأضعفها بين مدينة بيت لحم وجنين؛ مما يدل على أنه هناك خلاف كبير جداً في قوة الجذب ينبع بالأساس إلى اختلاف حجم السكان، ومن ثم اختلاف المسافة.

جدول (53)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسة في الضفة الغربية ومدينة البيرة

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	الرتبة بالنسبة التفاعل
البيرة	35910	0	0	0
طوباس	15480	50	222355	1
جنين	38272	64	335534	2
سلفيت	8682	22	644154	3
طولكرم	50912	50	731300	4
قلقيلة	40530	40	909645	5
أريحا	17515	24	1091951	6
بيت لحم	24367	21	1984170	7
نابلس	124215	36	3441791	9
الخليل	159038	41	3397415	8
القدس	124635	12	31080853	10
رام الله	25812	2	231727230	11

يتبين أن أقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة البيرة ورام الله، وأضعفها بين البيرة وطوباس.

جدول (54)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسة في الضفة الغربية ومدينة رام الله

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	قوة الجذب
رام الله	25812	0	0	0
طوباس	15480	49	0	1
جنين	38272	63	166418	2
سلفيت	8682	20	248898	3
طولكرم	50912	48	560249	4
أريحا	17515	26	570374	5
قلقيلة	40530	38	668783	6
بيت لحم	24367	22	724488	7
الخليل	159038	52	1299506	8
نابلس	124215	35	1518154	9
القدس	124635	14	2617337	10
البيرة	35910	2	16413666	11

يتبين : أن أقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة البيرة ورام الله، وأضعفها بين رام الله وطوباس.

جدول (55)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومدينة بيت لحم

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	الرتبة بالنسبة التفاعل
بيت لحم	24367	0	0	0
سلفيت	8682	42	119929	2
جنين	38272	48	404763	5
طوباس	15480	70	76980	1
طولكرم	50912	70	253178	3
أريحا	17515	30	474209	6
نابلس	124215	57	931593	7
قلقيلة	40530	58	293577	4
رام الله	25812	22	1299506	8
البيرة	35910	21	1984170	9
الخليل	159038	22	8006775	10
القدس	124635	9	37493593	11

يتبين : أن أقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة بيت لحم والقدس، وأضعفها بين بيت لحم وطوباس.

جدول (56)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسة في الضفة الغربية ومدينة أريحا

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	الرتبة بالنسبة التفاعل
أريحا	17515	0	0	0
طوباس	15480	52	100270.8	1
سلفيت	8682	36	117334.3	2
جنين	38272	68	144968.4	3
قلقيلة	40530	59	203930.8	4
طولكرم	50912	65	211058.9	5
بيت لحم	24367	30	474208.9	6

رام الله	25812	26	668782.8	7
البيرة	35910	24	1091951	8
الخليل	159038	50	1114220	9
نابلس	124215	43	1176650	10
القدس	124635	23	4126620	11

يتبين : أن أقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة أريحا والقدس، وأضعفها بين أريحا وطوباس وسبب ذلك قلة السكان وطول المسافة.

جدول (57)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسة في الضفة الغربية ومدينة طوباس

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	الرتبة بالنسبة التفاعل
طوباس	طوباس	15480	0	0
بيت لحم	بيت لحم	24367	70	76980
أريحا	أريحا	17515	52	100271
سلفيت	سلفيت	8682	32	131247
رام الله	رام الله	25812	49	166418
البيرة	البيرة	35910	50	222355
الخليل	الخليل	159038	91	297296
قلقيلية	قلقيلة	40530	40	392128
القدس	القدس	124635	61	518503
طولكرم	طولكرم	50912	32	769646
جنين	جنين	38272	17	2050002
نابلس	نابلس	124215	15	8545992

يتبين : أن أقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة طوباس ونابلس، وأضعفها بين طوباس وبيت لحم بسبب المسافة.

جدول (58)

قوة الجذب والعلاقة الاقتصادية بين المدن الرئيسة في الضفة الغربية ومدينة سلفيت

المدينة	عدد السكان	المسافة	قوة الجذب	الرتبة بالنسبة التفاعل
سلفيت	سلفيت	8682	0	0
أريحا	أريحا	17515	36	117334
بيت لحم	بيت لحم	24367	42	119929
طوباس	طوباس	15480	32	131247
جنين	جنين	38272	43	179707
نابلس	نابلس	124215	77	181891
الخليل	الخليل	159038	62	359201
طولكرم	طولكرم	50912	29	525586
رام الله	رام الله	25812	20	560249
البيرة	البيرة	35910	22	644154
قلقيلية	قلقيلة	40530	23	665182
القدس	القدس	124635	34	936056

يتبين : أن أقوى العلاقات الاقتصادية بين مدينة سلفيت والقدس، وأضعفها بين أريحا وسلفيت.

2- نظرية القطع :

تهدف تلك النظرية : إلى إيجاد النقطة التي تمثل الحد الفاصل بين منطقة النفوذ لمدينتين غير متساويتين في الحجم مع تحديد النقطة التي تفصل بين الذين يذهبون إلى مدينة ما للحصول على خدمة ما، وأولئك الذين يقصدون مدينة أخرى لتلقي خدمات.

وإذا توافرت مجموعة من نقاط القطع حول إحدى المدن أمكن تحديد إقليمها نظرياً، ويعبر عن ذلك بالمعادلة الرياضية التالية:

$$\text{نقطة القطع عند المدينة (م)} = \frac{\text{(المسافة بين مدينتين أ، ب)}}{1 + \sqrt{\frac{\text{عدد السكان في مدينة (ب)}}{\text{عدد السكان في مدينة (أ)}}}}$$

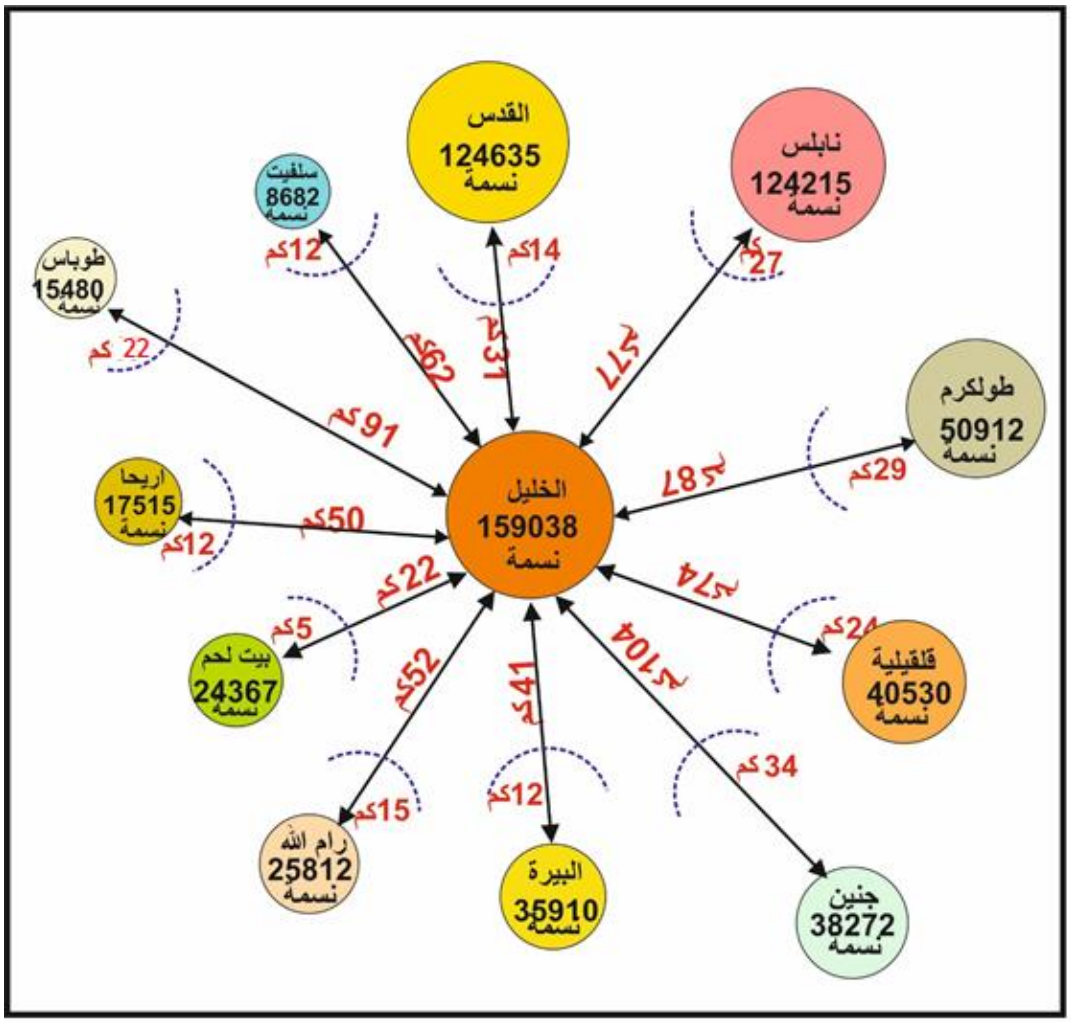

شكل (72)

نظرية نقطة القطع بين مدينة الخليل ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف (shapefile) تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئة (ArcMap).

يتبين من الشكل (72) : أن مدينة الخليل هي أكبر مدن الضفة الغربية مساحة حيث تبين علاقة القطع بينها وبين مدن الضفة الغربية الرئيسة الاخرى فأقرب مدينة بالنسبة لمدينة الخليل بيت لحم (22كم) وبلغت نقطة القطع 5كم، ثم مدينة القدس 31كم ونقطة القطع14كم، وأبعد مدينة عن الخليل هي مدينة جنين 104كم ونقطة القطع 34كم.

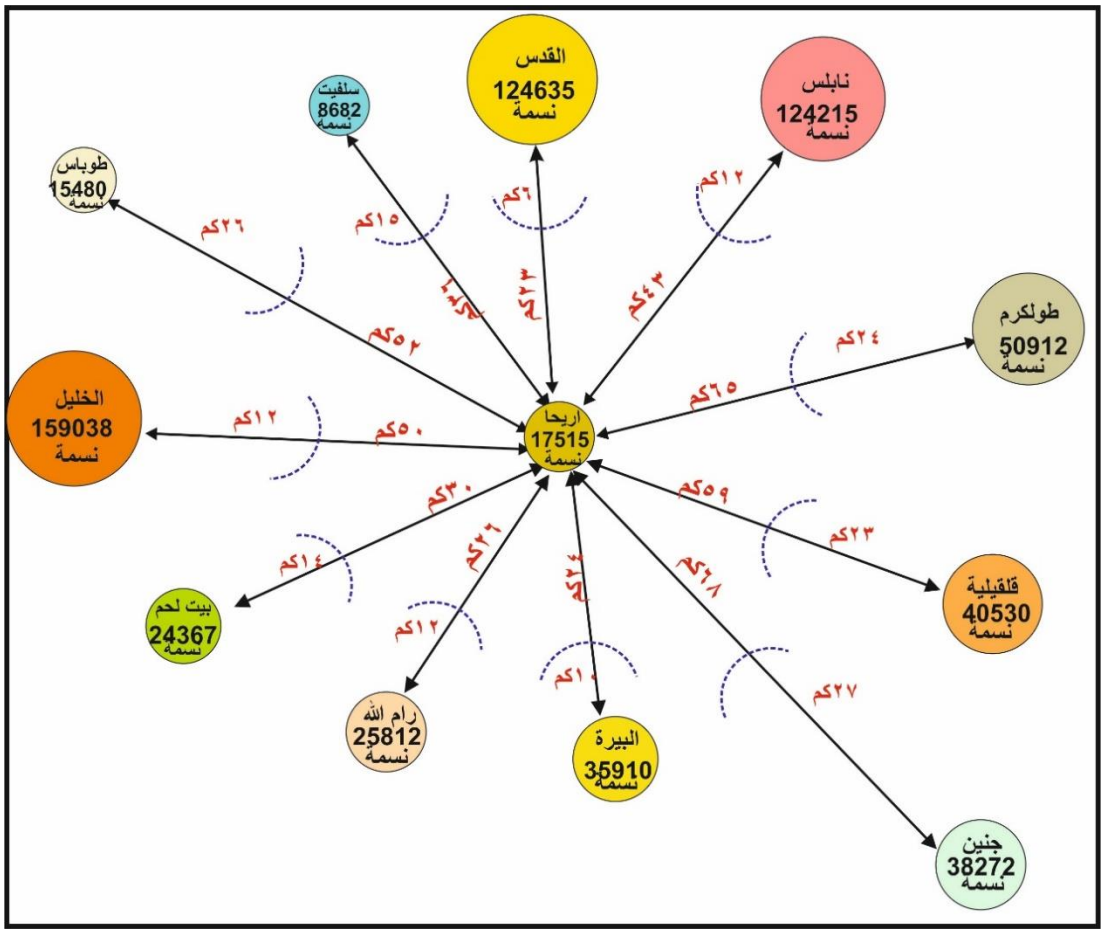

شكل (73)

نظرية نقطة القطع بين مدينة اريحا ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف (shapefile) تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئة (ARCmap).

يبين شكل (73) : أن أقرب مدينة لمدينة أريحا مدينة القدس حيث المسافة بينهما 23كم وكانت نقطة القطع بينهما 6كم أما المدينة الثانية فهي مدينة البيرة والمسافة بينهما 24كم ومسافة القطع 10كم، في حين كانت المسافة بين أريحا وبيت لحم 30كم ونقطة القطع 14كم أما أبعد مدينة عن أريحا فهي مدينة جنين 68كم ومسافة القطع بينهما 27كم ثم مدينة طولكرم 65كم حيث المسافة بينهما ونقطة القطع 24كم.

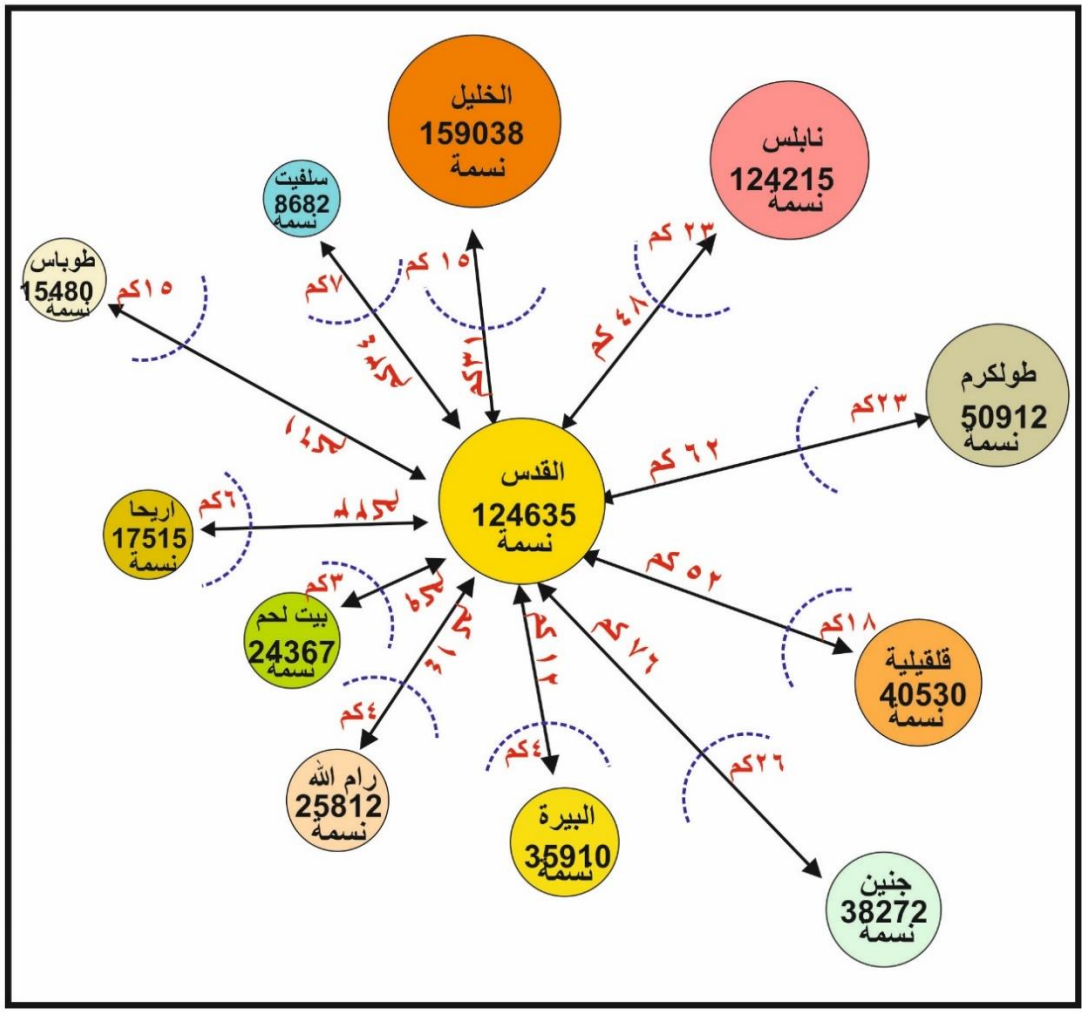

شكل (74)

نظرية نقطة القطع بين مدينة القدس ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف (shapefile) تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئة (ARCmap).

يوضح شكل (74) : أن مدينة القدس هي ثاني مدن الضفة الغربية من حيث عدد السكان والمسافة بينها وبين المدن الرئيسة في الضفة الغربية، وكانت أقرب مدينة للقدس مدينة بيت لحم 9كم، ونقطة القطع 3كم، ثم مدينة البيرة على بعد 12كم من القدس وكانت نقطة القطع بينهما 4كم، ثم مدينة رام الله على بعد 14كم من القدس ونقطة القطع بينهما 4كم، وأبعد المدن عن القدس مدينة جنين على بعد 76كم وكانت نقطة القطع 26كم، ثم مدينة طولكرم على بعد 62كم ونقطة القطع 23كم، ثم مدينة طوباس على بعد 61كم ونقطة القطع 15كم.

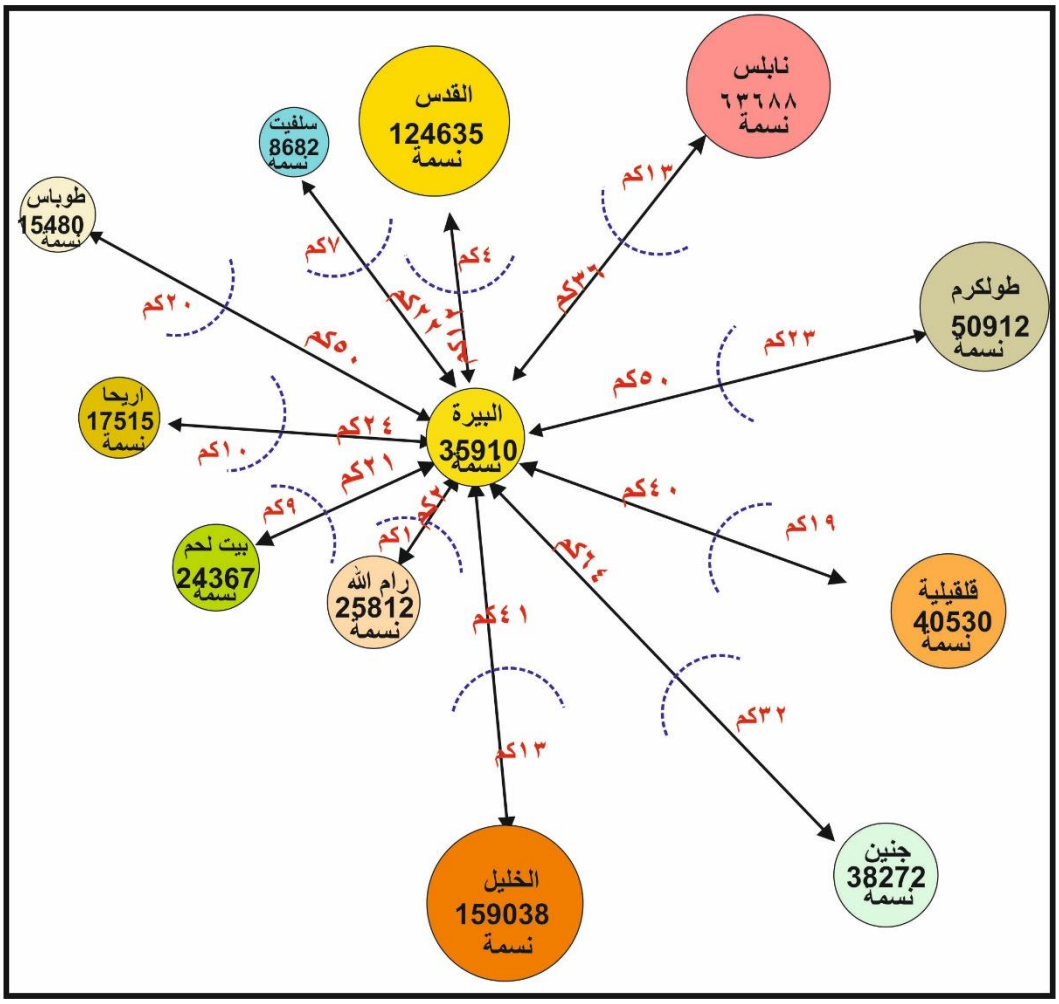

شكل (75)

نظرية نقطة القطع بين مدينة البيرة ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف (shapefile) تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئية (ArcMap).

شكل (75) : يوضح مدينة البيرة والمسافة بينها وبين المدن الرئيسة في الضفة الغربية حيث إن المسافة الفاصلة بين البيرة ورام الله (2كم) ونقطة التقاطع (1كم)، تليها مدينة القدس حيث تبعد، عن البيرة (12كم) ونقطة القطع (4كم)، وابعد مدينة عن البيرة مدينة جنين (64كم) ونقطة القطع (32كم).

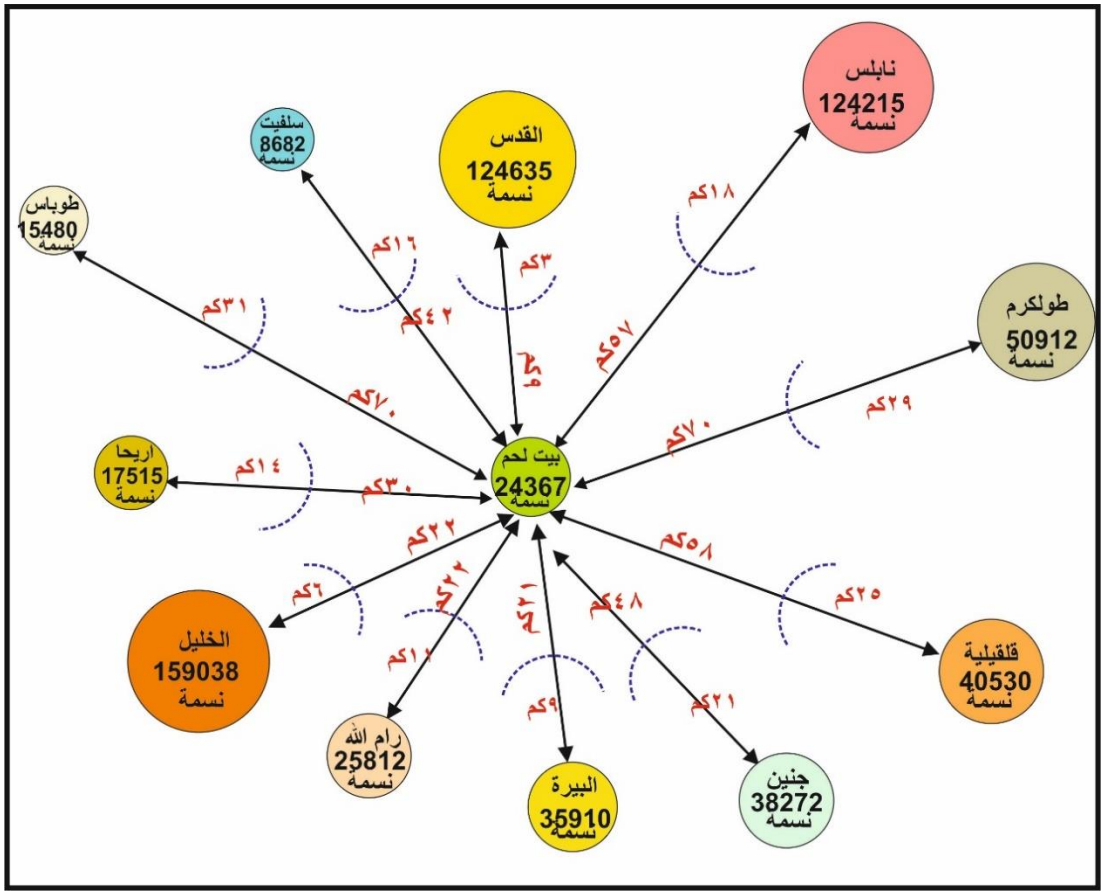

شكل (76)

نظرية نقطة القطع بين مدينة بيت لحم ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف (shapefile) تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئية (ArcMap).

يبين شكل (76) : أن أقرب مدينة لبيت لحم مدينة القدس (9كم) ونقطة القطع (3كم)، وأبعد مدينة هي مدينة طوباس (70كم) ونقطة القطع (31كم).

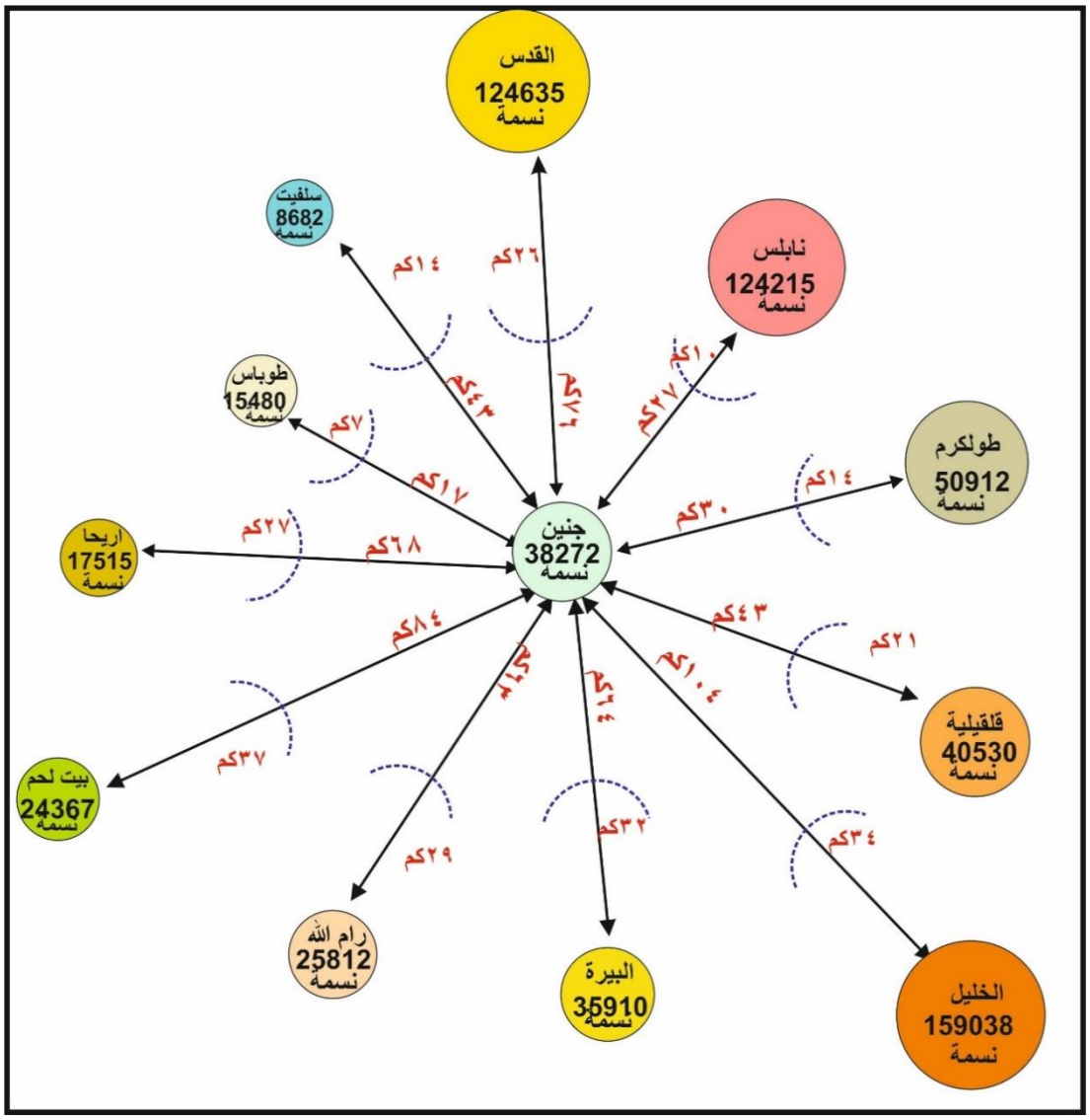

شكل (77) نظرية نقطة القطع بين مدينة جنين ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف (shapefile) تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئة (ArcMap).

يبين الشكل (77) : المسافة بين جنين ومدن الضفة الغربية فأقرب مدينة لجنين هي طوباس على بعد (17كم) ونقطة القطع (7كم) وأبعد مدينة هي مدينة الخليل (104كم) ونقطة القطع (34كم).

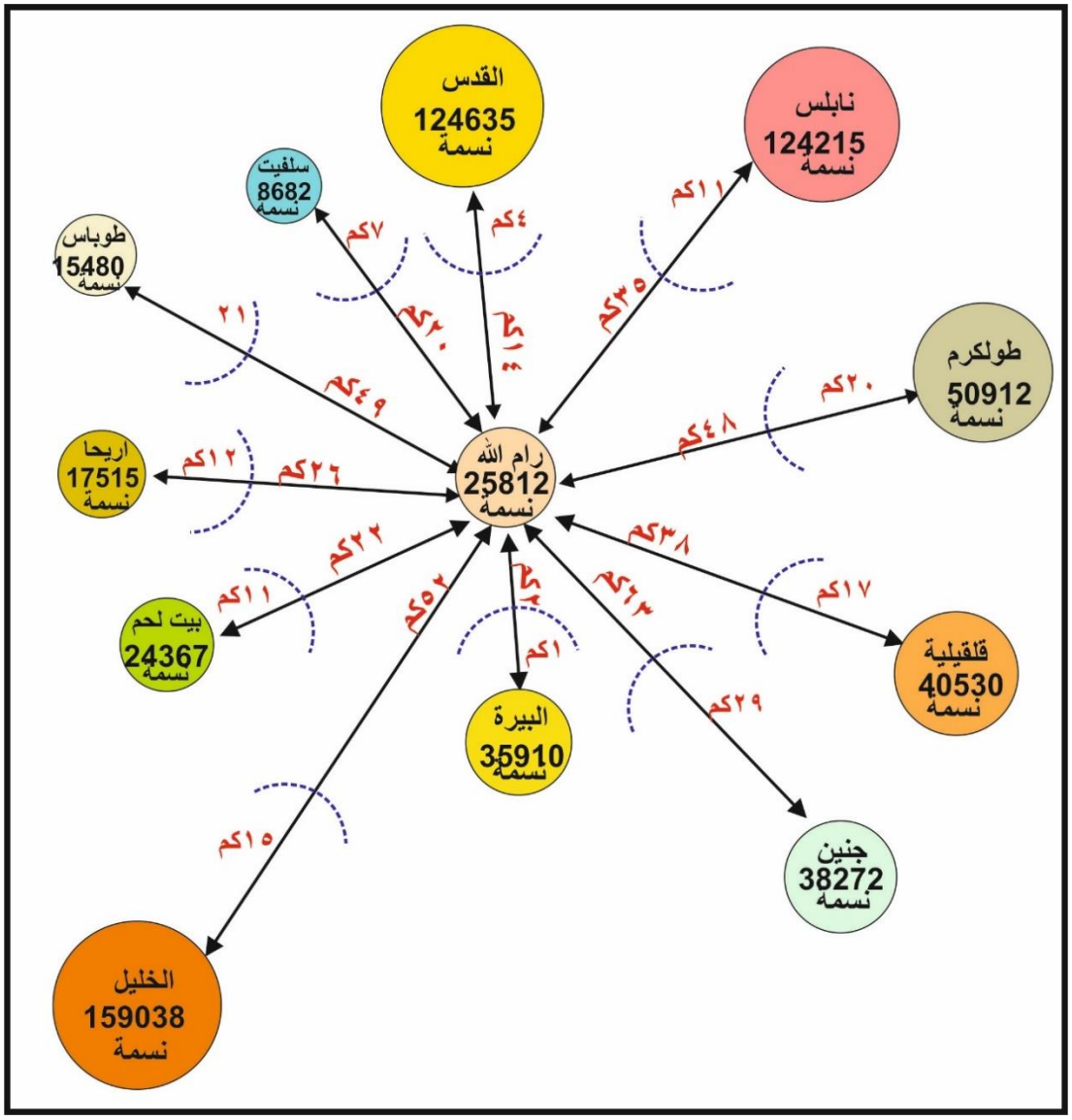

شكل (78)

نظرية نقطة القطع بين مدينة رام الله ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف (shapefile) تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئة (ArcMap).

يبين الشكل (78) : المسافة بين رام الله ومدن الضفة الغربية فأقرب مدينة لرام الله هي مدينة البيرة على بعد (217كم) ونقطة القطع (1كم) وأبعد مدينة هي مدينة الخليل (52كم) ونقطة القطع (15كم).

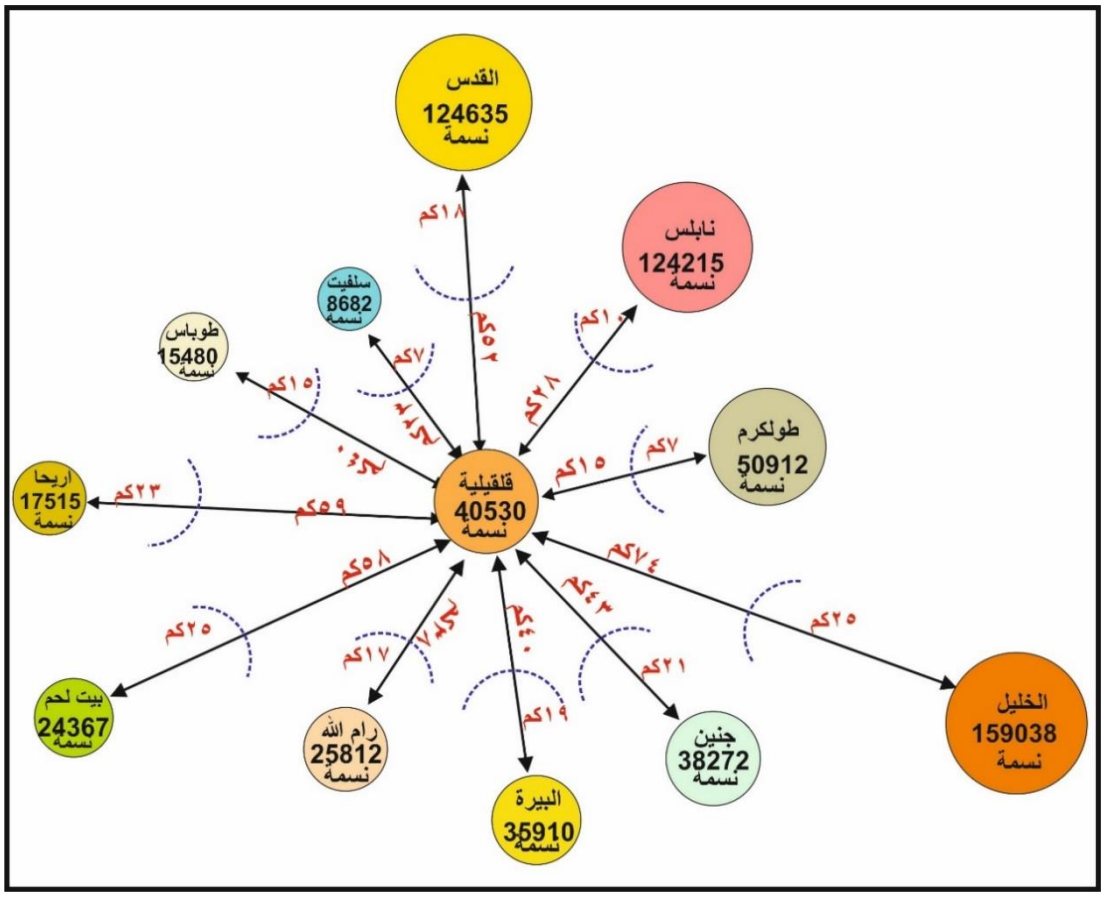

شكل (79)

نظرية نقطة القطع بين مدينة قلقيلية ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف (shapefile) تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئية (ArcMap).

يبين الشكل (79) : المسافة بين قلقيلية ومدن الضفة الغربية فأقرب مدينة لقلقيلية هي طولكرم على بعد (15كم) ونقطة القطع (7كم) وأبعد مدينة هي مدينة الخليل (74كم) ونقطة القطع (25كم).

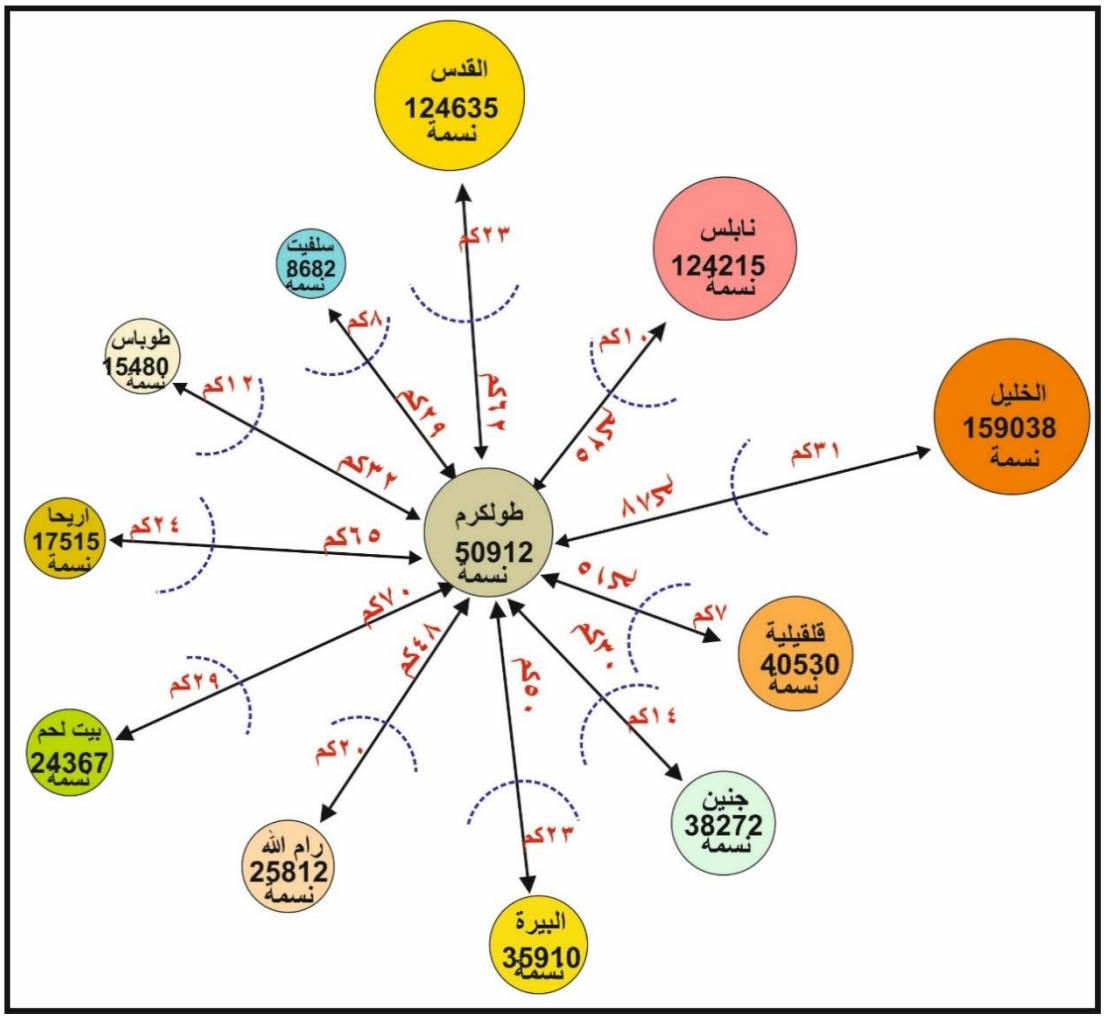

شكل (80)

نظرية نقطة القطع بين مدينة طولكرم ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف (shapefile) تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئية (ArcMap).

يبين الشكل (80) : المسافة بين طولكرم ومدن الضفة الغربية فأقرب مدينة لطولكرم هي قلقيلية على بعد (57كم) ونقطة القطع (7كم) وأبعد مدينة هي مدينة الخليل (87كم) ونقطة القطع (31كم).

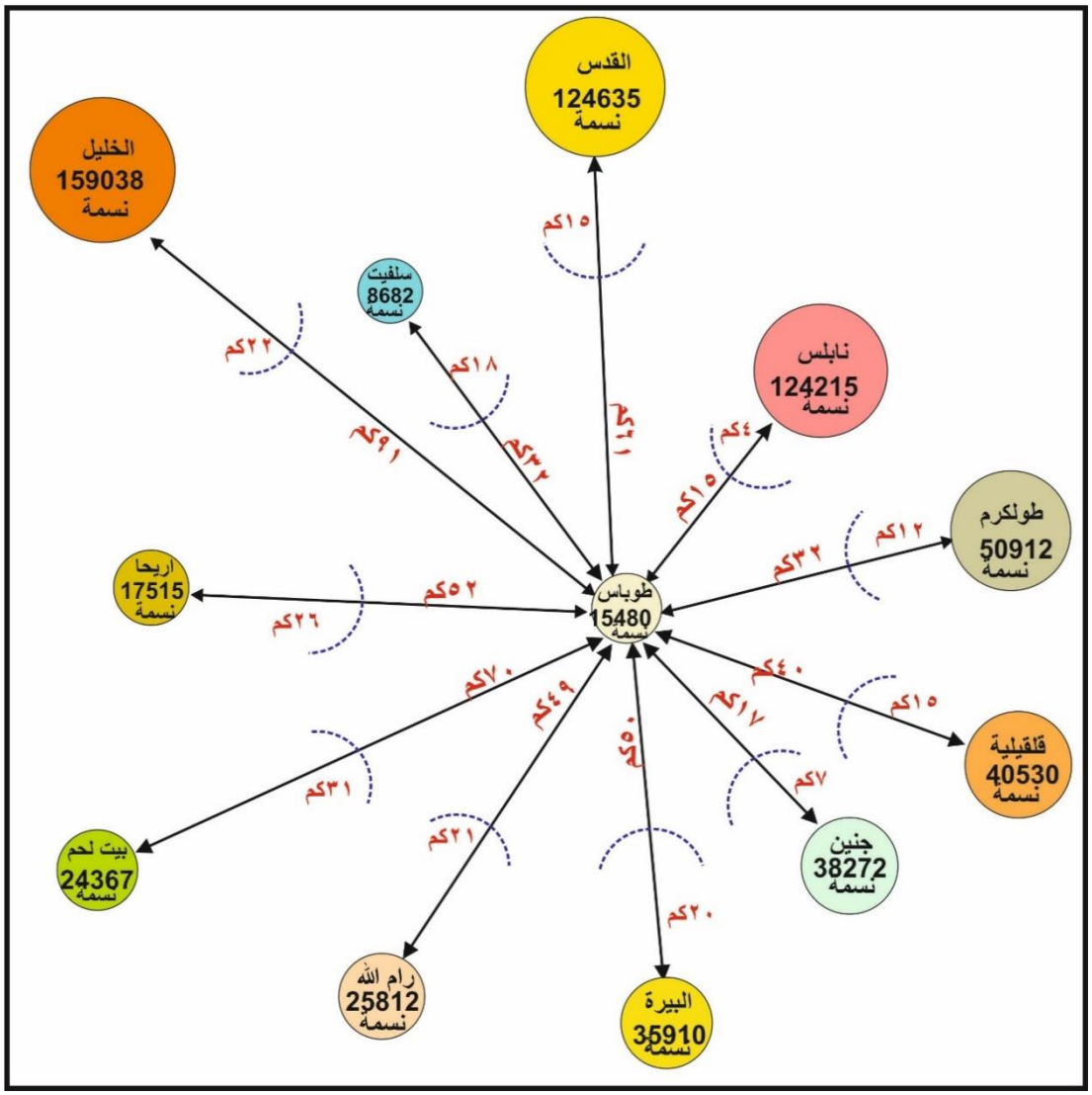

شكل (81)

نظرية نقطة القطع بين مدينة طوباس ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف (shapefile) تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئية (ArcMap).

يبين الشكل (81) : المسافة بين طوباس ومدن الضفة الغربية فأقرب مدينة لطوباس هي نابلس على بعد (15كم) ونقطة القطع (4كم) وأبعد مدينة هي مدينة الخليل (91كم) ونقطة القطع (22كم).

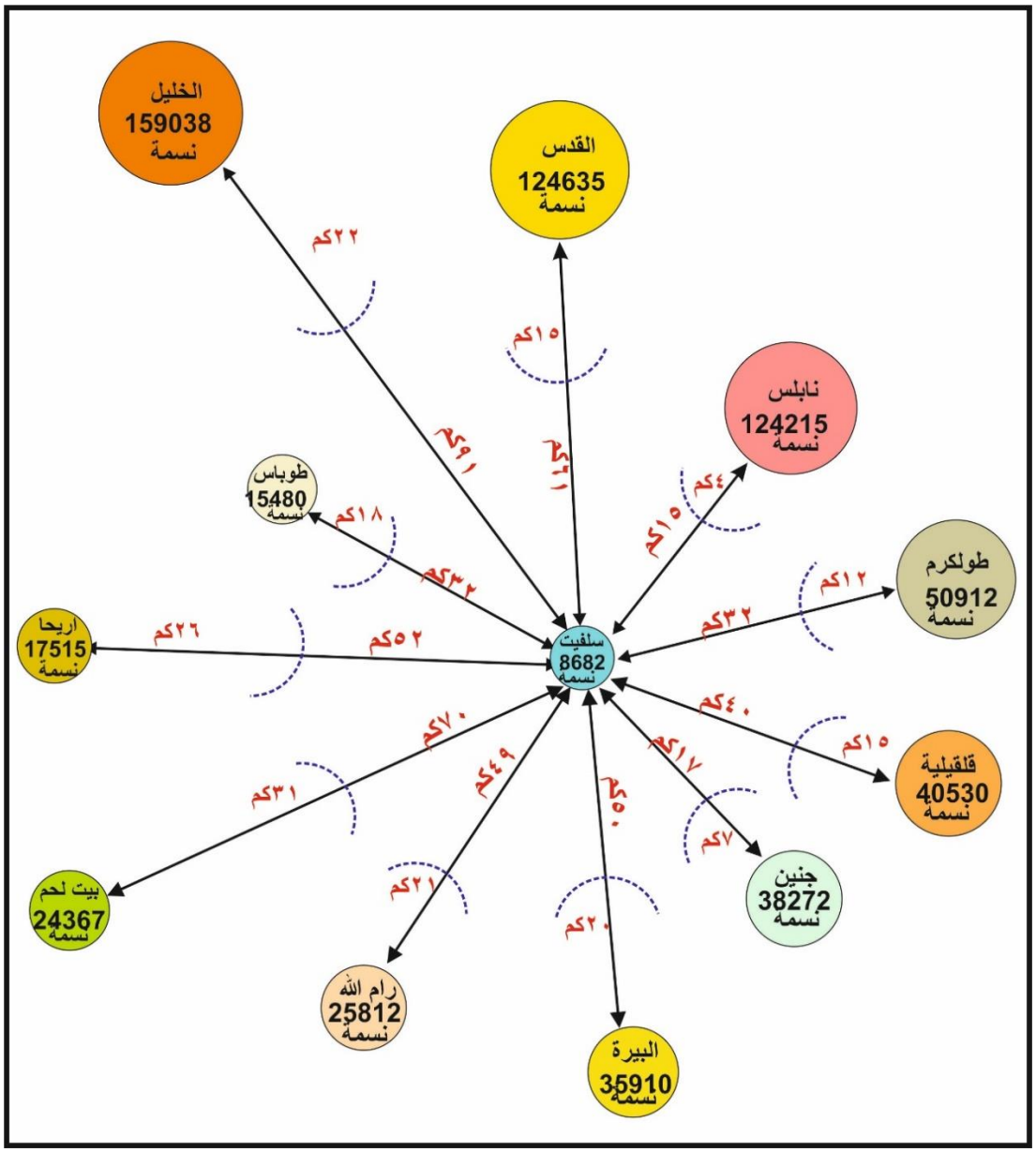

شكل (82)

نظرية نقطة القطع بين مدينة سلفيت ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف shapefile تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئة ArcMap.

يبين الشكل (82) : المسافة بين سلفيت ومدن الضفة الغربية فأقرب مدينة لسلفيت هي نابلس على بعد (15كم) ونقطة القطع (4كم) وأبعد مدينة هي مدينة الخليل (91كم) ونقطة القطع (22كم).

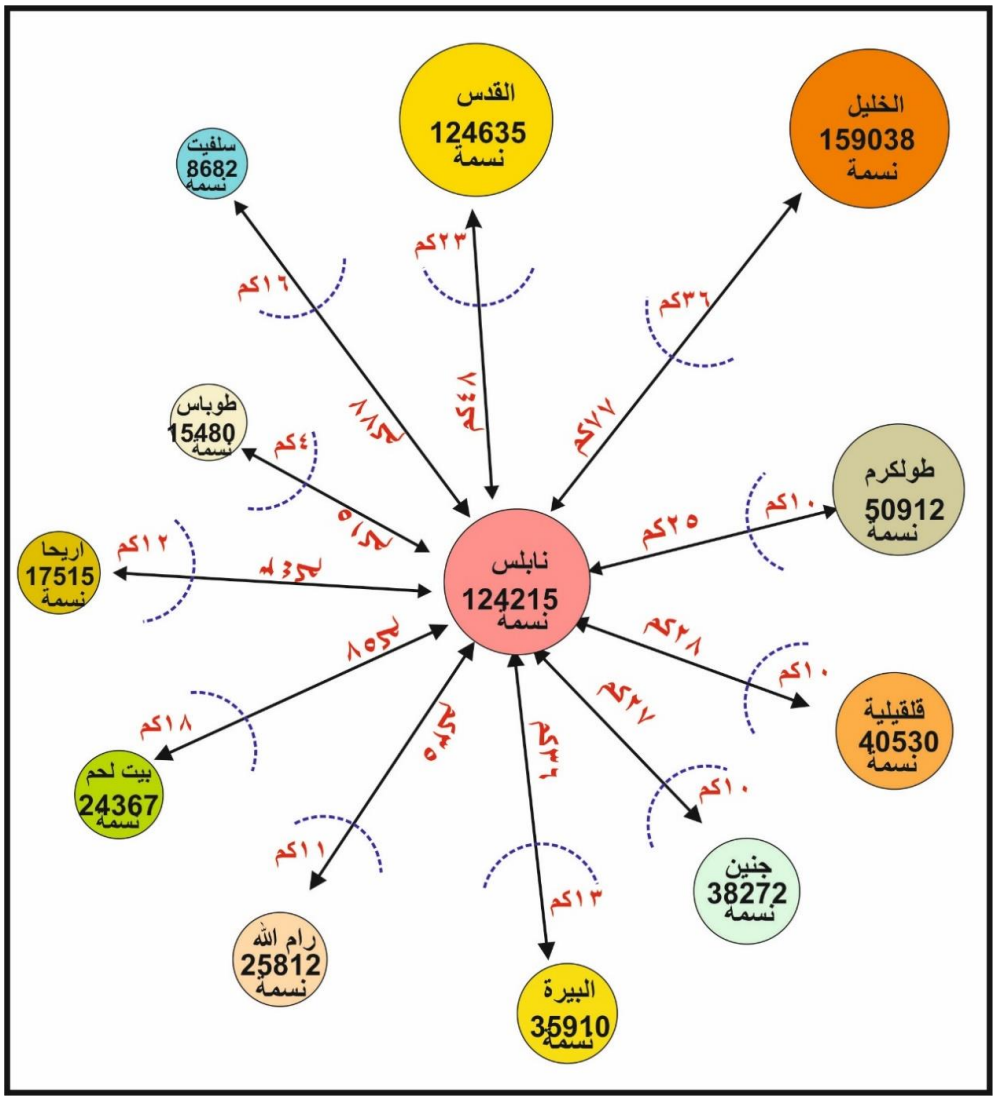

شكل (83)

نظرية نقطة القطع بين مدينة نابلس ومدن الضفة الغربية

إعداد الطالبة اعتماد على ملف (shapefile) تم الحصول عليه من وزارة الحكم المحلي، وتم القياسات داخل بيئة (ArcMap).

يبين الشكل (83) : المسافة بين نابلس ومدن الضفة الغربية فأقرب مدينة لنابلس هي طوباس على بعد (15كم) ونقطة القطع (4كم) وأبعد مدينة هي مدينة الخليل (77كم) ونقطة القطع (23كم) ومدينة سلفيت (77كم) ونقطة القطع (16كم).

ثالثاً – العلاقة الاقتصادية بين الأردن والضفة الغربية :

بسبب القرب الجغرافي بين المدن الأردنية والفلسطينية، فقد حملت العلاقات بين العشائر والعائلات الأردنية والفلسطينية سمات خاصة جسرت العلاقة بشكل أعمق بين الشعبين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، خاصة في المدن المتجاورة مثل نابلس والسلط، والخليل والكرك،

وبدرجات أقل بين غزة والعقبة واربد والناصرة وحيفا وصفد، لهذا نجد عشرات العشائر والعائلات مقسمة بين هذين البلدين.

إلا أن المساهمات الاقتصادية للأردنيين من أصول فلسطينية في الحياة الأردنية وتطور الدولة الأردنية طغى على غيرها من المساهمات الأخرى، حيث إن مستوى التطور الاقتصادي في المدن الفلسطينية الرئيسة في بداية تشكيل الدولة الأردنية كان متقدماً بشكل ملموس على الوضع الاقتصادي للمدن الأردنية التي كانت تعتمد بشكل أساسي على الزراعة، وكانت بعض المدن تتشارك مع بعضها البعض بعلاقات تجارية، أبرزها كان بين نابلس والسلط، حيث تبيع نابلس الصابون الى السلط، وتشتري منها الفحم، وكذلك كانت هنالك علاقات تجارية بين الكرك والخليل إلى جانب العلاقات الاجتماعية الطبيعية التي رافقت بالضرورة نشوء علاقات اقتصادية بين مجتمعات قريبة من بعضها البعض ولا تفصل بينها حدود سياسية.

جدول (59)
إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية المرصودة من وإلى الاردن للضفة الغربية حسب المحافظة لعام 2014

المحافظة	الواردات	الصادرات
جنين	071،3	201،4
طوباس	-	678،4
طولكرم	556،1	634،3
نابلس	714،17	410،5
قلقيلية	434،1	144،6
سلفيت	870	177
رام الله والبيرة	136،37	203،3
أريحا والأغوار	526،6	964،7
القدس	442،6	859،3
بيت لحم	825،1	035،9
الخليل	176،15	997،17
المجموع	**750،91**	**301،66**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة (بيانات غير منشورة).

يبين الجول السابق : العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية والاردن صادرات وواردات، حيث كانت محافظة رام الله أعلى نسبة واردات للأردن تلتها نابلس ثم الخليل، أما

الصادرات فكانت الخليل هي الأعلى ثم بيت لحم ثم اريحا ويعود ذلك للقرب الجغرافي بينها وبين الأردن.

الخاتمة :

تناول هذا الفصل : العلاقات الاقتصادية الإدارية والتجارية بين المدن الرئيسة للضفة الغربية فيما بينها وبين المدن الرئيسة والأرياف، كما تناول مجموعة من النظرية التي فسرت العلاقة بين المدن بعضها ببعض.

كما تحدث الفصل : عن محددات كل مدينة وإمكانياتها وما هي أهدافها وكان من أهم المحددات الاحتلال الإسرائيلي والإجراءات التي يتبعها في الضفة الغربية.

ثم في نهاية الفصل : تحدث عن العلاقة الاقتصادية التي تربط مدن الضفة الغربية بالمدن الأردنية وخاصة العلاقة التي تربط نابلس والخليل وأريحا بمدن الأردن؛ بسبب القرب الجغرافي بينها.

النتائج :

1- أي أن نسبة سكان الفوائض والعجز يشكلون ربع سكان الحضر أي 27%، وذلك مؤشر يعبر عن شبكة غير متوازنة وغير مثالية؛ لأنها تبتعد عن الصفر الذي يمثل الشبكة المثالية وذلك يؤشر إلي زيادة حجم الاختلال التوازني في الشبكة.

2- معامل صلة الجوار للمدن الرئيسة في الضفة الغربية يساوي 1.2؛ وبالتالي فهو أقرب إلى النمط العشوائي

3- المتوسط المكاني لشبكة المدن الرئيسة للضفة الغربية يظهر جنوب مدينة سلفيت شمال مدينة رام الله والبيرة في شمال محافظة رام الله، والمتوسط الموزون لشبكة مدن الضفة الغربية يقع في محافظة رام الله في الجزء الجنوبي، شمال مدينة البيرة ورام الله.

4- مدينة سلفيت هي المدينة المركزية لشبكة مدن الضفة الغربية، ولكن عندما نقوم بوضع وزن لهذه المدن تصبح المدينة المركزية هي مدينة البيرة.

5- تبين من نتائج تحليل اتجاه التوزيع في شبكة مدن الضفة الغربية: أنَّه يأخذ مركزاً متوسطاً، ويمتد الشكل البيضاوي بشكل طولي من الشمال للجنوب، حيث يضم حوالي سبعاً من المدن هي: (الخليل، بيت لحم، القدس، رام الله، البيرة، سلفيت، ونابلس). وبالرجوع لطبوغرافية مدن الضفة الغربية نجد أَنَّها ممتدة طولياً من الشمال إلى الجنوب على قمم جبل الضفة الغربية التي تعتبر العمود الفقري لفلسطين حيث إنها تمتد في وسط الضفة الغربية.

6- تنخفض نسبة الأمية في منطقة الدراسة لتسجل 3.63 % من إجمالي السكان (10سنوات فأكثر)، حيث يشكل الذكور 2.09% مقابل 5.21% للإناث، وقد يعود ارتفاع نسبة الأمية بشكل أكبر لدى الإناث إلى العادات والتقاليد لدى بعض الأسر التي لا تُقبل على تعليم الإناث، وتعتبر نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية منخفضة نسبياً إذا ما قيست بنظيرتها في الأقطار النامية.

7- نحو 53.6% من السكان الذكور والإناث متزوجون، يضاف إليهم نحو 1.2% من الذين تم عقد قرانهم لأول مرة، وكانت النسبة للإناث أعلى منها للذكور وذلك شيء طبيعي؛ لتباين سن الزواج بين الذكور والإناث، كما أن مجال التعليم لدى الذكور يكون أكبر منه لدى الإناث.

8- بخصوص الذين لم يتزوجوا (عزاب) بلغت نسبتهم 41% وتعد هذه النسبة مرتفعة، ويعود ذلك إلى أن جزءاً من الذين تم إحصاؤهم دون السن القانونية للزواج، بجانب ارتفاع تكاليف الزواج، والتعليم، وقلة فرص العمل، وانتشار البطالة.

9- تأتي نسبة الأرامل بالمرتبة الثالثة 3.2% وترتبط تلك الظاهرة بعامل الوفاة ومن الملاحظ: أن نسبة الأرامل من الذكور أقل منه في الإناث، على الرغم من أن توقع الحياة للإناث أعلى منه للذكور، ويعود السبب في ذلك إلى أن المترملين من الذكور يتزوجون مرة أخرى بنسبة أعلى من المترملات.

10- ارتفاع نسبة المشتغلين في منطقة الدراسة، فقد بلغت نسبتهم 89.25%، وكانت النسبة متقاربة إلى حد ما بين الذكور والإناث، وإن أعلى نسبة من نسبة غير الناشطين اقتصادياً هم من الطلبة المتفرغين للدراسة حيث بلغت نسبتهم 49.41% من إجمالي غير النشطين اقتصادياً، فقد كانت النسبة للذكور 73.06% مقابل 37.67% للإناث.

11- تأتي (الشقة) في المرتبة الأولى بين أنماط السكن المختلفة في منطقة الدراسة، حيث بلغت نسبتها 70.4% من أنماط السكن، أما المسكن الشعبي (الدار) تشكل نسبة 34.6% من أنماط السكن، وعلى ذلك فإن هذين النمطين معا نحو 97.7% من الوحدات السكنية، ويبقى 3.3% للأنماط الأخرى

12- فئة المساحة الخاصة بالمساكن (200-499م^2) قد استحوذت على النصيب الأكبر من عدد الرخص الصادرة في عام 2013، كما أن تلك الفئة من المساحة أيضاً استحوذت على العدد الأكبر من مجموع عدد الوحدات السكنية، ويفسر ذلك توجه السكان نحو الوحدات السكنية صغيرة المساحة نسبياً، وربما يناسب ذلك مستوي دخل الأسرة وخاصة ذوي الدخل المحدود.

13- أعلى نسبة استخدام لمادة بناء كانت الاسمنت 34.06% السبب في ذلك الطراز المعماري الحديث في المدن الفلسطينية.

14- يليها الحجر النظيف بنسبة 22.6%، بينما شكل الاسمنت المسلح وحجر الاسمنت نسب متقاربة أكثر من 15%.

15- كانت الأغلبية الكبرى من نسبة سكان المدن يقيمون من4-5 أفراد في الغرفة الواحدة، أن المساكن ذات الغرفة الواحد تجاوز عدد الأفراد فيها 3 أفراد في كل المحافظات باستثناء أريحا التي بلغ 4 أفراد، هناك مساكن تحتوي على 6 غرف فأكثر فكان من نصيب الغرفة 7 أفراد كما في طوباس، والخليل.

16- هناك مدن تعتمد بنسبة 90% فما فوق على شبكة صرف صحي وهي قلقيلية ونابلس وبيت لحم، وبالتالي تقل فيها نسبة الحفر الامتصاصية.

17- أما مدينتا البيرة والخليل فبلغت نسبة شبكة الصرف فيهما على التوالي 85.7%، 82%، أما الحفر الامتصاصية فكانت نسبتها في الخليل 17% و12.3% في البيرة.

18- مدينة سلفيت نصفها شبكة صرف ونصف الآخر تعتمد على الحفر الامتصاصية.

19- مدينة طوباس تعتمد بنسبة 95.9% على الحفر الامتصاصية ولا توجد بها شبكة صرف صحي.

20- إن سكن (أ) يحتل مساحة كبيرة من مساحة المخطط الهيكلي وخاصة في طوباس وطوباس حوالي 40% من مساحة المخطط.

21- لا تتعدى نسبة سكن (أ) 6% من مساحة المخطط الهيكلي في طولكرم، و11.5% في نابلس.

22- إن أعلى مساحة للسكن (ب) في مدينة طولكرم 36.9% تليها مدينة البيرة 36% ثم جنين 32.96%.

23- أقل مساحة للسكن (ب) في مدينة قلقيلية 6.3%، ثم أريحا 15.76%.

24- إن أعلى مساحة للسكن (ج) في مدينة قلقيلية 45.06%، ثم طولكرم 24.77%.

25- أقل مساحة للسكن (ج) في مدينة أريحا 0.55%، ثم البيرة 0.58%.

26- توجد هجرة بين كل المدن الرئيسة في الضفة الغربية بدوافع اقتصادية بالدرجة الأولى.

27- تتوقف العلاقات الاقتصادية بين المدن على المسافة بين كل مدينة وحجم السكان في كل مدينة.

28- هناك علاقات اقتصادية بين مدن الضفة الغربية والأردن.

التوصيات:-

1- العمل على توسيع العمران الأفقي بقدر الإمكان؛ للحد من سياسة الاستيطان التي تهدف على الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض.
2- المحافظة على الوحدة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال وتفعيل ذلك على المستويات: الدولية والإقليمية والمحلية كافة.
3- دعم المدن الفلسطينية مادياً ومعنوياً، بإيجاد الحوافز التي تساعدهم على البقاء والعيش أمام ما يهدف له الكيان الصهيوني من مصادرة الأرض وتهجير المواطنين.
4- وضع استراتيجية للسكان تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الديموغرافية من خلال تشكيل مجموعات عمل من الخبراء والمختصين بالقضايا السكانية؛ لتحليل الواقع السكاني.
5- البحث عن طرق لتطوير الاقتصاد الفلسطيني.
6- إدراج الحقوق المائية الفلسطينية كقضايا استراتيجية تتعلق بمستقبل الوجود والبقاء.
7- تحسين البنية التحتية والمرافق العامة وخاصة شبكة الصرف الصحي على مستوى المدن الفلسطينية.
8- استغلال مواقع المدن الفلسطينية سياحياً مثل أريحا ورام الله.
9- دعم العلاقات التجارية مع الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن.

قائمة المصادر والمراجع

كتب عربية :-

- القرآن الكريم.

1- ابحيص، حسن. عايد، خالد.(2010)، الجدار العازل في الضفة الغربية، مركز الزيتونة للنشر، بيروت، لبنان.

2- أبو حجر، أمنة (2003)، موسوعة المدن الفلسطينية، ط1. عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.

3- أبو صبحة، كايد (1988)، البيئة الاجتماعية لسكان عمان، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الرابع، الكويت، جامعة الكويت.

4- أبو ضاهر، كامل (2015) جغرافية فلسطين، مكتبة الجزيرة، غزة.

5- أبو عيانة (1987)، مشكلات السكان في الوطن العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

6- أبو عيانة، فتحي محمد (1993)، جغرافيا السكان أسس وتطبيقات، ط 4. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

7- أبو عيانة، فتحي محمد (1995)، جغرافيا الوطن العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

8- أبو عيانة، فتحي محمد (2000)، جغرافيا السكان أسس وتطبيقات، ط 5. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

9- إسماعيل، أحمد علي (1990)، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع.

10-الأنصاري (1999) أسلوب التحليل العاملي : عرض منهجي نقدي لعينة من الدراسات العربية استخدمت التحليل العاملي، مجلة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والادب والعلوم الاجتماعية، الجمهورية العربية السورية، وزارة التربية والتعليم العالي.

11-البابا، جمال (1996)، "التقسيمات الإدارية والحكم المحلي في فلسطين"، مركز التخطيط الفلسطيني في مكتب الرئيس.

12-ثائر عياصرة (2014)، "الملامح الجغرافية للنظام الحضري في الأردن" دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، عدد 2.

13-الجرداوي، عبد الرؤف (1977) الإسكان في الكويت، الكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع.

14-جغرافيا فلسطين برنامج القدس المفتوحة، 1996.

15-جمعية الدراسات العربية (1981) الصناعات العربية في الضفة الغربية، القدس.

16-حمدان، جمال (1977)، جغرافيا المدن، ط2، القاهرة عالم الكتب.
17- حيدر، فاروق (1994) تخطيط المدن والقرى، ط1، منشأة المعارف بالاسكندرية.
18-داوود، جمعة (2012) أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
19-الدباغ، مصطفى (1991)، بلادنا فلسطين، الجزء الثاني- القسم الثاني، بيروت.
20-زبدة، خالد (2014)، "الواقع الإداري والمالي للهيئات المحلية، دراسة مسحية في محافظة طولكرم"، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول.
21-الزوكة، محمد خميس (1980)، مقدمة في التخطيط الإقليمي، دار الجامعات المصرية.
22-سمحه، موسى (2009)، جغرافيا السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.
23-شليف، أريه (1985)، "خط الدفاع في الضفة الغربية وجهة نظر إسرائيلية"، ترجمة : غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن.
24-شوماني، الياس، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، (منذ فجر التاريخ حتى عام 1949)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
25-الشيخ درة، إسماعيل إبراهيم (1978) اقتصاديات الإسكان، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة.
26-عابد، عبد القادر، الوشاحي، صايل (1999)، جيولوجيا فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة. مجموعة الهيدرولوجين الفلسطينيين، ط1.
27-عبد الخالق، أحمد (1994) الأبعاد الأساسية للشخصية، ط6، دار المعرفة الجامعية.
28-عبد السلام، عادل (1991)، الدولة الفلسطينية معطياتها وحدودها وسكانها، معهد البحوث والدارسات العربية، القاهرة.
29-عبد القادر، حسن (1996)، جغرافيا فلسطين، برنامج التربية، جامعة القدس المفتوحة.
30-علام، أحمد وآخرون (1995)، التخطيط الاقليمي، القاهرة، المكتبة الأنجلو المصري.
31-العيسوي، فايز محمد (2006)، أسس جغرافيا السكان. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
32-غلاب، محمد السيد (1998)، السكان ديموغرافيا وجغرافيا، ط، 6، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
33-الفرحان، يحيى وآخرون (2007) جغرافية العمران، منشورات جامعة القدس.
34-كرم، انطونيوس (1980)، اقتصاديات التخلف والتنمية.

35-كون. أنتوني (1995)، التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة : القانون والبلدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله.
36-اللجنة المركزية للانتخابات، "دليل حدود الانتخابات للهيئات المحلية"، نيسان 2011.
37-مرعي، توفيق (1989) قصة مدينة أريحا، سلسلة المدن الفلسطينية (7)، المنظمة العربية وللتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية.
38-مصيلحي، فتحي محمد (2001) جغرافيا الخدمات -الإطار النظري وتجارب عربية- الطبعة الأولى، مطابع جامعة المنوفية.
39-المظفر، محسن عبد الصاحب (2010)، جغرافيا المدن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
40-المعلول، فاطمة محمد (2006)، يفرن دراسة في جغرافيا المدن، ليبيا، مؤسسة تاوالت الثقافية.
41-الهيتي، صبري والجنابي، صلاح الدين (1985) جغرافية السكان، جامعة بغداد، مطبعة بغداد.
42-وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1997) الأطلس الفني.

رسائل ماجستير :-

1- رائد أحمد صالحة، "مدينة غزة، دراسة في جغرافيا المدن"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة 1994.
2- أبو حجير، كوثر (2003)، تطور انماط استعمالات الأراضي في مدينة جنين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.
3- أبو صالح، ماهر (1998)، دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.
4- أبو هلال، هاشم (2003)، التغير العمراني لمدينة القدس وتحليل المخططات التنظيمية الإسرائيلية في المدينة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.
5- إسماعيل، عبد الكريم (2005) "دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.
6- التميمي، محسن إبراهيم (2005)، مدينة جلولاء دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
7- جاسر، معين (2011)، محافظة بيت لحم دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين).

8- جودة، عماد (2001)، منطقة سلفيت- دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.
9- خطيب، فاطمة موسى (2008)، أثر المناخ على انتاجية الزيتون في الضفة الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس : جامعة نجاح).
10-داوود، وائل عبد الرؤف (2003)، البناء متعدد الطوابق والوظائف في مدينة نابلس من منظور اجتماعي عمراني (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين).
11-السعايدة، محمد (2003)، مدينة الخليل دراسة في جغرافيا العمران، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.
12-سليمية، محمود (2006)، المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح.
13-شتيه، ضرغام عبد اللطيف (2012)، تقييم واقع مكبات النفايات في الضفة الغربية وتخطيطها بواسطة نظم المعلومات الجغرافية، (رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة نجاح).
14-شلضم، أيمن أحمد (2012)، سكان اقليم القناه التخطيطي دراسة ديموغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة طنطا.
15-صالح، إياد (2009)، اتجاهات التطور العمراني في مدينة طوباس-دراسة في مورفولوجية المدينة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.
16-عاشور، مصباح محمد (2005)، استخدامات تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في تحديد محاور التوسع العمراني في مدية مصراته، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 7 أكتوبر.
17-عبد الهادي، طه (2005)، اتجاهات التخطيط الاقليمي والتطور العمراني للقرى الواقعة شمال غرب محافظة نابلس،(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين).
18-العتال، نبيل محمد (2008)، واقع التخطيط الاستراتيجي في بلديات جنوب الضفة الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين).
19-الغنيمات، أسماء إسماعيل (2012)، التحليل المكاني للتقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى 2009م، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين).

20-كساب، ياسر (2002)، الهجرة الداخلية الى مدينتي رام الله والبيرة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.
21-الليمون، سامي محمد (2000)، التركيب الداخلي لمدينة مأدبا، (رسالة ماجستير عير منشورة، الجامعة الاردنية).
22-المصري، محمد (2000)، التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح).
23-النوباتي، محمد (1992) التركيب الداخلي لمدينة وادي السير دراسة في السكن والمسكن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
24-الوهمي، عبد الله (1992) التركيب الداخلي لمدينة تعز في الجمهورية اليمنية – دراسة في التركيب السكاني والمساكن، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية.
25-يوسف، وليد الشكري (2005)، المجمع الحضري لمدينة المنصورة دراسة تحليلية لبعض الخصائص السكانية والعمرانية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الزقازيق.

رسائل دكتوراه :-

1- الجدبة، فوزي سعيد (2001)، "جغرافيا الخدمات في الضفة الغربية" رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
2- حماد، عبد القادر (2003)، "الضفة الغربية لنهر الأردن دراسة في جغرافيا السياحة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس بالاشتراك مع جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
3- رائد أحمد صالحة، "الاستخدام السكني للأرض في محافظة غزة"، رسالة دكتوراه"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003.

مراجع انترنت :-

1- سمحة، عمر، دور الهيئات المحلية في محافظة قلقيلية في عملية التنمية الاجتماعية ، انظر الموقع الالكتروني استرجع بتاريخ 3-6-2015م.
2- عبد العاطي، صلاح، (2005)، دراسة حول الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، الحوار المتمدن، العدد 1315،انظر الموقع الالكتروني استرجع بتاريخ 1-6-2015 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45322
3- غضية، التوزيع الجغرافي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2014/5/2 site.iugaza.edu.ps/ashaqfa/files/2011/10/ملخص-السكان-نسخةdoc.

4- بيانات الارصاد الجوية 2014، http://www.pmd.ps /.
5- https://www.google.ps/webhp?
6- http://www.hotcourses.ae/study-in-the-uk/destination-guides/information-about-glasgow

دراسات خاصة :-

1- حسين أحمد، أحمد رأفت غضية، (2002) "التوزيع الجغرافي للسكان شمالي الضفة الغربية"، مجلة النجاح للأبحاث : العلوم الإنسانية. المجلد 16 العدد (1)، ص ص 307-334، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
2- صالحة، رائد (2005) التركيب الأسري في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
3- العيسوي، فايز (2009) الخصائص الديموغرافية لسكان الوطن العربي وواقع التنمية البشرية المستدامة، بحث منشور، برنامج الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت.
4- موركا، فيلكس (2000) الحق في المسكن الملائم في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني للحقوق الإنسان.
5- بحيري، صلاح الدين (1998)، قراءات في التخطيط الإقليمي وجهة نظر جغرافية.
6- صبري، نضال رشيد، دراسة خاصة حول ربحية المشاريع والخدمات العامة للبلديات وتوجهات المواطنين والأطراف ذات العلاقة نحو أنماط وأشكال هذه الشراكة، 2009.
7- كنفاني، نعمان، غيث، زياد، الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2012.
8- محمود، توفيق محمود (1991)، "الأوضاع الجيوبوليتيكية للدولة الفلسطينية : الدولة الفلسطينية معطياتها وحدودها وسكانها"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
9- مقبول، هاني (1987)، "الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية"، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين.
10-الطعاني، محمد (2009) دور العمل الهندي في تأهيل وتطوير البنية التحتية، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر العمل الهندسي الاستشاري الثالث في فلسطين.

المصادر الاحصائية والنشرات والتقارير المنشورة وغير المنشورة :-

1- مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان (2010)، تقرير موجز عن جدار الضم والتوسع العنصري والمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، بيانات غير المنشورة.

2- معهد الأبحاث التطبيقي، القدس، أريج (2008)، الثروة المائية في الضفة الغربية.
3- معهد الأبحاث التطبيقية-القدس-أريج (2009)، دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة الخليل.
4- بشناق، باسم (2003)، سلسلة تقارير قانونية (24)، التنظيم الاداري للمحافظات في فلسطين.
5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير السكان، محافظة طوباس، الرقم المرجعي 1546.
6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير السكان، محافظة جنين، الرقم المرجعي 1540.
7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير السكان، محافظة طولكرم، الرقم المرجعي 1549.
8- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير السكان، محافظة نابلس، الرقم المرجعي 1556.
9- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير السكان، محافظة رام الله والبيرة، الرقم المرجعي 1565.
10-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير السكان، محافظة اريحا، الرقم المرجعي 1562.
11-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير السكان، محافظة القدس، الرقم المرجعي 1574.
12-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير السكان، محافظة بيت لحم، الرقم المرجعي 1581.
13-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير السكان، محافظة الخليل، الرقم المرجعي 1583.
14-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير السكان، محافظة سلفيت، الرقم المرجعي 1564.
15-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير السكان، محافظة قلقيلية، الرقم المرجعي 1558.
16-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير المساكن، محافظة طوباس، الرقم المرجعي 1551.

17-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير المساكن، محافظة جنين، الرقم المرجعي 1543.
18-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير المساكن، محافظة طولكرم، الرقم المرجعي 1554.
19-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير المساكن، محافظة نابلس، الرقم المرجعي 1570.
20-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير المساكن، محافظة رام الله والبيرة، الرقم المرجعي 1579.
21-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير المساكن، محافظة اريحا، الرقم المرجعي 1592.
22-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير المساكن، محافظة القدس، الرقم المرجعي 1589.
23-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير المساكن، محافظة بيت لحم، الرقم المرجعي 1588.
24-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير المساكن، محافظة الخليل، الرقم المرجعي 1593.
25-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير المساكن، محافظة سلفيت، الرقم المرجعي 1573.
26-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج النهائية للتعداد 2007، تقرير المساكن، محافظة قلقيلية، الرقم المرجعي 1568.
27-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، المستعمرات الاسرائيلية في فلسطين، التقرير الاحصائي السنوي 2014، محافظة القدس، الرقم المرجعي 2145.
28-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000)، دليل التجمعات السكانية، محافظة الخليل، الرقم المرجعي 627، المجلد الحادي عشر.
29-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000)، دليل التجمعات السكانية، محافظة القدس، الرقم المرجعي624، المجلد الثامن.
30-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000)، دليل التجمعات السكانية، محافظة رام الله، الرقم المرجعي 623، المجلد السابع.

31-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000)، دليل التجمعات السكانية، محافظة بيت لحم، الرقم المرجعي 626، المجلد العاشر.
32-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000)، دليل التجمعات السكانية، محافظة اريحا، الرقم المرجعي 625، المجلد التاسع.
33-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000)، دليل التجمعات السكانية، محافظة طوباس، الرقم المرجعي 618، المجلد الثاني.
34-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000)، دليل التجمعات السكانية، محافظة سلفيت، الرقم المرجعي 621، المجلد الخامس.
35-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000)، دليل التجمعات السكانية، محافظة قلقيلية، الرقم المرجعي 620، المجلد الرابع.
36-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000)، دليل التجمعات السكانية، محافظة جنين، الرقم المرجعي 608، المجلد الأول.
37-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000)، دليل التجمعات السكانية، محافظة نابلس، الرقم المرجعي 622، المجلد السادس.
38-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000)، دليل التجمعات السكانية، محافظة طولكرم، الرقم المرجعي 619، المجلد الثالث.
39-وزارة الحكم المحلي، نابلس، بيانات غير المنشورة 2015/3/18م.

مراجع باللغة الانجليزية :-

1- B،Tselem (2003) Hebron Area H2 :Settlements Cause Mass Departure of Palestinians.
2- Judiht.E.L (1996) population Growth university of Denver california1996.
3- Northman.R.M (1979) urban Geography .John wlley&sons Newyork.
4- Present، roland (1972) Demographic statistique، P.u.F، Paris.